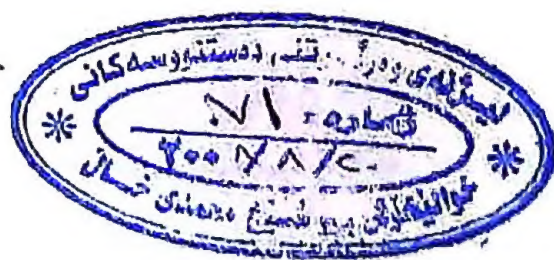


حاشية البرزنجي على تحفة المحتاج شرح المنهاج

تأليف العالم

العلامة السيد رسول بن محمد البرزنجي الكردستاني



الحمد لله على كل حال والصلوة والسلام
 على نبيه محمد وعلى آله خير آل وبعد فان صاحب
 الكتاب قد صيرم الله تعاغ الاقران بفضائل
 وشرقه بخصايص وفواضل منها تاليف
 هذا الكتاب وتخرج المعال التي يخرج عن
 ادراكها الوا الالباب هاهو الفاضل
 الزكي والعامل المني النبي والسيد
 رسول البر بنجي صنع الله احبانه
 وافر بانه بطول بقاءه بحمد
 انبيائه واوليائه امين
 راقم الحروف الحقير
 المهاجر عبد القادر



وہاں تک

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بوء الانام **ب**اختيار سنينهم بنوا دم بالتكريم
والدعوى الى دار السلام **و** ميز بفضل من يشاء من عباده بالشرائع
والاحكام **و** حصّ نبينا بانه خير البرايا وافضل ملائكة والرسول الكرام
وامته خير الامم بالعدل ومزايا الانعام **و** الصلوة والسلام على سيدنا
ونبينا **محمد** افضل من اوتى الحكمة وفضل الكلام **و** على اله واهله
الطيبين الطاهرين الذين بذلوا الاعلاء ^{وقا تلوا} كلمة الله هي الفوز في الدارين
وعليها بنا الاسلام **اهل البيت** فيقولوا لعبد المفتقر الى الله العفي
عن العالمين رسول اللوزعي ابن السيد محمد البرزنجي سنة الدين
لما ريت شرح المنهاج للعلامة الفقيه المتبحر باتفاق المحققين والبلدان
شهاب الدين الشيخ احمد بن محمد الهدي المكي رحمه الله الملك المنان

بين الشرح

بين الشروح كالتشخيص في دابة النمل ونحوه في كل موضع ومكان وكان سكناه في حريم
الكعبة المشرفة شرفها بعد الملك المنان ثم انشربنا حنيفة منها الى المدينة والارهاق
مضوا في بلاد العراق الى ان بلغ أقصى الراجح في كل عصر واوان اودت ان يشبهه في معنى
التي بعثها تمام الارادة والعقود وشرعت لها من باب النكاح كذلك اتفق حسب
الاقتضاء بعون الملك المعبود عجائب بعد الله هاشية لطيفة وفوائد وعوائد
شريفية من ذلك ما شاوره فائقة ولا شفقة لغوامضه وشدايد كم فيه من بيان
فارضته وكم فيه من تسمية ومغلفات فالخطتها وفحتها وما البتة ولئن ردها
القاصرون فسبقها الماهررون ولئن دتمها الجبلة فسيدها الكلمة وكم
كانت فيه عبارات مشكلة بغير فيها الفضل وتنازع فيها الاراء وتصادمت الاراء
وقع لاجلها المراء فابن منها باوضح عبارة حيث وجدتها اما في شروح او في شرح الانشاد
مضادت واصحة كاملة ظاهرة اقرب سداد وسميتها باقصى الراجح لتخفف المحتاج
وامدة اسئل ان ينفع لها كما نفع بموردها انه ولما التوفيق وببده ازمة التحقيق
وعليه التعويل وهو حسبي ونعم الوكيل

كتاب النكاح

وهو اى النكاح لغة الضم والوطى وفي القاموس الوطى والعقد له فتح وضرب ونكحت
وهي نكح ونكحت ذات زوج واستكهما نكحها ونكحها زوجها والاسم النكح بالضم والكسر فتى
نقوله الضم اشار الى انه ما عرف لغة الوطى ليستلزمه الضم فيكون نصريجا عما علم التزاما
بمقتضى اباة وطى اشار الى ان النكاح لا يطلق على الفاسد وهو اى النكاح شرعا حقيقة في العقد
لان للشرع حقايق كذا في الاصول في تكون حقيقة النفوية مجازا عند حملته كالصلوة والزكاة والصوم
وبح وهو لغة العطاء والنماء والامساك مطلقا والقصد مطلقا وذلك لصحة نفي النكاح عن الوطى اذ ليقا
في التناهي لا نكاح وفي السرية لميت منكوبة وقد اشار بذلك الى قول الشيخ ابن ابي عمير في مختصر
الاصول في غير هذا الجار بصحة النفي كقولك للبليد ليس بجار وعكس حقيقة الامتناع ليس بالسنان في
كان النكاح حقيقة في الوطى ما صح نفيه عن النكاح ولا استحالة علة ثانية لجواز بية في الوطى ولا استحالة
ان يكون النكاح حقيقة في الوطى واحمالا به يعني بالوطى من العقد وانما كان محالا لا يستتبع ذكر الوطى كلفله
واستحالة انما يكون بالعرف والافلا استحالة في نفس الامر والامم يرد في قوله ثلثا حتى تنكح زوجا غيره

النكاح

قوله
لا يظلم على

فقد

كتاب الفلاح **قوله** وهو ما يتفاح لغة القمح والوطى وفي القاموس الوطى والمطى

في الشريعة حقيقة في حقها في الأصول في الحقيقة بل الحقيقة المعقولة هي في أصل الشريعة وذاك

الملاح عن الدليل الذي يقال في أنها مسفاج لا فلاح وفي السرية لعيت مذكورة وقد شاور في ذلك الشيخ ابن عاصب في

صحة الفكر كقراءة البليد ليس بجانكس حقيقة للاستماع ليس بالإنسان فلو كان الوطني حقيقة في الوطني لأصبح تقييد غول الدولة

فصل ثانیة لمبادیئه فی الوطی الامتثال له ان یكون الفساح حقیقة فی الوطی واما حاله فیکفی بالوطی عن العقد واما کلام

ذكره في بعض النسخ بالعرف والافعال، يعني المسمى واللام من د. وقوله تعالى صلى على ربه بالعرف

لا يكتفي به على غيره ثم يفتي بغيره في الدنيا والآخرة

الحق، يكون حقيقة فيه ولو لم يزل له بعض الشيء من حاله لا قد يتغير فأنه حقيقة في ذاته

المذكورة فيها فانه مراد بها الدخ الفلادادة المذكورة اعلاه المقصود به المصادق من الحقيقة في الحقيقة

[illegible]

وإذ تقرر أن لا بد من العلاج الوطني فانما موارد الديمقراطية والعدالة كما يظهر لنا في عالمنا العربي من قاسم من قسمة

لا تفتني هذا بل عيرنا اذ لا بد منه في التحويل عايناه في بعض النسخ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِسْهَاءُ رَبِّنَا لَعَلَّاهُ

وَمَا تَنَاوَلْنَا قَبْلَ الْآلَةِ مِنْ لَعْنٍ عَلَى الْأَوَّلِ وَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْلُطُوا طَلَقَ الْغَنَاءِ وَاللَّهُ الْوَاقِعُ وَالْحَقُّ

يعني ان قوله **وهو حقيقه** في العقل **تماما** من **عناصير** الاقوال **وهذا** **اقال** **عليه** **وهو** **قرب** **الى** **الشياع** **وهو** **المشعر**

وَأَمَّا كَيْفَ مَقِيَّتُهُ وَالرَّاسُ بِمَا كَانَ فَهُوَ مَا ذَكَرْنَا فِي حَقِّهِ مِنْ حَقِّقَتِهِ وَبِهِ تَرَفُّدُ الْتَقْدِيرِ فِي حَقِّقَتِهِ حَقِّقَتُهُ فِي مَا

فلا ينصرف عن إطلاق الالحاد الا ليقينية ويظهر ان محلا في جينا وبني محنية في ان المحل بالقرطوب

في قبة الكعبة اوله فعل لا يحسن وعقله كبره

سنة النبوة والميلاد وان كان محاذ ثم اذا نوه انك كنت لحفت لافنة ان ولت المرفق على ان ديم كان

لا تفكر في وقتك وضيعه خلا وفي عملا بالقرية ^{في} ^{القرية} في ما جرة ايج بناء على ان الطريق لا يسي نكاحا لانها اطلقوا

المعق لا العظم لا يفرقة بين العلم والعدم ولا العكس اما انكم اي من عقلا يا قوم عليها دلون في الامور

لم يحكمهم على الوصي الذي قتلوا خلافا للعتبة ^{عنه} وشيخ أبو يوسف في عملاء آدم وبقية حق في محبة وميل ^{عليه}

يا ادم اسكن أنت وزوجك الجنة قالوا وحيثما نزلنا من الجنة لا نقدر ان ناكل مما نريد الا ان نذكر الله فكلنا عليه الفاعلون

كل ما يتبعه المفضل ابن قاسم غافلا عن من شره في بطنه وكنت على الشرح والشرح والشرح

قوله و قوله
قوله على قوله
قوله في قوله
قوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وما كان قبليها عرفها لا يكون به عن غيره الذي لم يكن قبليها في العرف ولا في لسان الشرع وهذا الذي ذكرنا
انما يظهر فيما اذا كان حقيقته في الوطى مجازا في العقل اما على القول بان حقيقته فيها ^{مستعمل} فلا نراه في
في العقل على هذا يكون مستعملا في حقيقته ^{في} وارادته في دفع لما يريد من ان لا يرد من النكاح ^{الذي}
المعقد تكون حقيقته فيه ولم يرد منه الوطى لصحة النفي ولا سيما كما قوترت فادام امكان حقيقته
لا يرد المجاز اطلاقا لقول في الآية والحديث المذكورين فانه يريد وحاصل الدفع ان لا يرد المداومة
انما هي للقرينة الصارفة عن حقيقة الحديث المذكور وبسياق كما قال ابن التفتة والله اعلم
الارادة بناء على كليهما لا ترفع في الوطى ولذا قال وارادته في معنى لو اريد من النكاح الوطى فاما
يراد للقرينة وبما ذكرنا ظهران ما قاله ابن قاسم يعني انه لا يتحقق بها بل يكون ارادة العقد ان لا
منه في التحليل غاية الامر انه يعتبر معه شيء اخر كما انه لا يكفي ارادة الوطى بل لابد معه من طلاق الثاني
ثم انقضاء العقد ثم عقد الاول فاسئل من وجوه اما قلنا فلان المشقة لم يعمد الى ارادة منه وطائرا
فلا ندر له ثم حتى تنكح في المواد منه الوطى كما يكون اذا كان حلالا لا يفسد فاضلا بالغاية كما يدل عليه
النكاح شرعا وما قالنا فلا ندرنا قبل الآية يدل على عقد الاول والى ما لا يصح له عند طلاق الثاني والله اعلم
وفي انني عطف على قوله في حتى تنكح ^{في} وقيل عكسه يعني ان قوله وهو حقيقة في العقد
هو عندنا صحيح لقولنا وهذا قاله احد وهو اقرب الى الشرع وفي القرآن عطف العقد واما عكسه في حقيقة
في الوطى مجازا في العقل موقفا رهبا اليه ابن حنيفة وهو اقرب الى اللغة ^{في} وقيل حقيقة فيها ^{بالعقل}
بالاشتمال فلا يفسد عندنا لا طلاقا لا صلحا الا للقرينة وفيه اختلاف بيننا وبين الحنفية في ان الوطى
بالاشتمال في حرمة النكاح اوله ففسدنا لا يفسد وعندهم غيرهم ^{في} فلو حلف بالاشتمال الى وجه خلافه في قوله واني
في حنيفة بالعقد ولا الوطى لا اذا فاه حله ^{في} الذي في الاصل في الوصول وقصديته فيقبل منه طائرا
وجهمه شدة النكاح في الوطى وان كان مجازا في حقيقة قوله اذا فاه انه لا يفسد حيث لا يفسد ان ذلك
القرينة على ارادته لان حلف لا ينكح زوجته وينبغي خلافه خلا بالقرينة ^{في} والله اعلم
لا يفسد النكاح لاننا اذا اطلق بين ومنه العقد لا الوطى الا للقرينة وفيه اهلوم قوله ^{في} انما ولا تنكح ما تنكح اباكم
من عقدا باكم عليها فلان في الاب باسرة لم تقدم على الولد قطعا عندنا اطلاقا للحنفية ^{في} وشرع في
عقد له واستمر حتى في حقته ويدل عليه قوله تعالى ادم سكنى انت ومن جعل خفية فان قصية انما يكون العقد بانك
كيفية حقيقة ولا استبعاد في ذلك كما استبعد ابن قاسم عاذا عن معنى شرعي للنكاح وحلف على الشرع

هو
قاله
بالعقد
قاله
بالعقد

ثم بعد ذلك

[illegible][illegible][illegible]

قال لا يفتي في العلم على المراءى بهما بالدين الطاعات والامال الصالحة والعفة في عمارات

ولديها وحسبها فاطمة بنت المدين التي قبلت من الله في الكافة من مبادئ الفقه ومنه او مكلفا انما
وتقرب الى استغنى وقيل تقرب واقرب بمعنى استغنى وقيل لم يقصدا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عادة لا علمي مطلقين
اللفظ ولا يردون وقيل من قولهم انما في شدة من تقرب من الله في شدة الفقر ثم غلب
استغنى لهما في الحق على مطلبه ذكر قبله وصار غير مقصود بالوجه ان كان في الاصل يكون بغيره صار في الحق على المطلوب
ففي هذا قوله مقتضى ان فعلت في يكون على معنى الغلبة وان فقرت على المعنى الكفاية فلو لم يتفق فيكون في المعنى الكفاية
اي المروعة قوله وقيل تلك اي المروعة قوله الاول اي العقل الاول وهو ان كل واحد من الكتابيين او ان كان قلت انما القول لا يجرى لان

مخارج الكتابية مختلف في بعضها قلنا ان مرجحان القول ظاهر في الاستدلال لان خلاف فيها ليس يقوى انما خلاف
النفوى في غيرها وهذا حاصل ما ذكره الله في قوله تعالى لا تعلم يعني ان القائل يدعي ان في كان ايمانه
قويا والعلامة كذلك في كتابه الكتابية اوله من قوله لو جازي ان من فستبها للكتاب القوي وان كن مقتضا واضم
الصداق الصدوق وقيل من راجعنا ان سياسة لها قرينة ان في سلم واخبره اي على ما عدا قوله لا يمان واخبرهم العلم
فكتاب المروعة اوله في ذلك يقتضيه الكتابية قوله كذا في وجه في القولين السابقين للفروق الظاهرة قوله لا يمان
وهو ضابط ما به عليكم بالا بكار فافهم اعذب افواها هو قوله قوله او هو اي اعذب قوله واحسوا قبلا اي بعد

اقبالا الى غير ذوجه لان السحق المعد قوله اي غرة البياض الاضافة بياضية اي ان البياض اشتد في جهة البياض
الغرة في النجبة على خلاف ان اللون يتفاوت حسبما بالقرب الى الصبر والمعلوم ان لون البياض في لون النجبة
فما قيل ان اللون لا يتفاوت يتفاوت البكارة والنجاسة فيقول عن المقصود جعل البياض عن النجبة قوله وانما
اي غرة البياض وهو محقق قوله فيما بين يدي اي لا يخرج فانه على الله عليه وسلم قوله في عايشة لقوله ويكون
الزاني والفاقد لانه يبيح بها العتامة اصلها ورجا اكتسبت في طباع ابيها قوله واعترض اي في نصيحة الحكم
قال وخلاف ففي سنده فقال قوله لا اصل له اي لا يثبت في هذا الحكم اي في الكفاية هو الحقيقة قرينة قرينة راجحة
قوله وبكلامه صلى الله عليه وآله وسلم على طرف على قوله لانه لا اصل له قوله

وايضا في النجاسة المفسدة اي لا يصلح اصلها اي لا يثبت في هذا الحكم اي في الكفاية هو الحقيقة قرينة قرينة راجحة
والقياس والاعتدال وكل واحد اصل بغيره اي لا يثبت في هذا الحكم اي في الكفاية هو الحقيقة قرينة قرينة راجحة
لعدم اصله انما ولا الصالح الاضاح وهو لا ولا القياس اي لا يثبت في هذا الحكم اي في الكفاية هو الحقيقة قرينة قرينة راجحة
ومن على ثبته اقسام ثلاثة في الحكمين اثباتا او نفيا او اعتدالا فانه غير صحيح علمه واستصحابا وشرعا في قائلنا ولا

عني مقصود فتبين الاول في افتقار الولد الى الجاهل عن الاحتياج عن القرابة القرينة فبينها ثلاث من غير مقتضى وهذا
اصيل على ما يصلح لقوله اعلم واما ذكرنا في قوله اعلم انه لا يثبت على الحق فيه ومما يري انه على هذا المعنى
ليصح ان لما في جميعه ان لا يثبت الحكم بكتاب او سنة او اجماع ولا شيء من ذلك او قياسا وكما يقتضيه فاسل من وجهه انما
فلان لا يثبت الاصل فلا حاجة الى العلم واما ثانيا فلان لا دولة الشرعية ليست مخففة في الامثلة التي ذكرها واما ثالثا

او من علم بخلوها وعلة تحريم في قوله لا من علم في خبرنا الصحيح وذلك قوله صلى الله عليه وسلم بمغيرة بن شعبة وقول خطيب
امراة انظر اليها فانه امرى ان يكون دم بينكما حسنة منكم الترمذي وصحة الخبر يحكم بقوله لا من علم بخلوها وعلة تحريم
بخطيب وماله لينة بن الصلوات وقاله ابو داود الامم بن موهوب لا هو عتده وقيل لا يحل له ان ينظر ما لم يحرم المكون في العلم والاحكام
واستخرج في قوله بالبراءة الخ قوله ونظرها اليه كذا فك قال الله في شرح الاشارة فيقول ابن عبد السلام بنظرها من
رجاء وظاهر انه يحاسب بالخطبة دون غيره قال فان خطبته انما لا يحاسب بم ينظر وفي الاستقراء احتمال وخلاف لمرارة النظر
عن غيره من على نكاحها وهل عزها على نكاحه وان لم يحرم هو كافي به بالقبول السابق من ابن عبد السلام عا فيه ان
من غيره كل محتمل وعلى الاول اقرب ان ينظر منه غير محرم مع الممكن او عدم الا اذا قالوا انما ينظر من حرم الله
ثم يتفرق عما ينظره منه هذا ما لا يسهل به بيان اصل الخطيب وما لا يسهل به ما لم يسهل به على ما في قوله فانه في
التي عرضت لبعض الناظرين هو ان من ينظر من غير ما في الحسن لا في الحسن او من يفتق على ما يفتق فيمن اثباتي وليندم عليه
حول في رواية ميمته فبها واختارها وكل ذلك من ان يكلامهم فالنظر خلافة قوله خلافاً لمن وهم فيه حيث مضى ان اذا لم
لم ينظر وكان لها ابن امية فان نظره نكاحه **قوله** وهو الذي عرفت بعضهم **قوله** انما استواء في الحقيقة
اي لا استواء في الذي يقتضي ان يكون نظر ولها الامور كما فينا عن نظرها قوله بكاد يكون مستحيلا للفتنة التي ذكرناها
ما يقا منه قوله لا فالحاكم في قوله ما ذكر من الشروط المتكوس منها روي الاجابة رجاء وظاهرها ومنها علم بخلوها وعلة تحريم
وغيرها علم بخلوها وعلة تحريم في رواية بل في رواية بل في ثلث احاديثها قوله صلى الله عليه وسلم ان
خطيبا هلك امراة اى راد ذلك فان استغنى ان ينظر منها ما يلهو به الى نكاحها فليفعل وقوله صلى الله عليه وسلم
انما خطيب اهلهم امراة فلا حجاب عليه ان ينظر اليها انما كان انما ينظر اليها بالخطبة وان كانت لا تعلم
البحر والشاهد وهذا بقوله خطيب الذي في رواية البخاري من شعبة حيث **قوله** وقد خطب اى راد **قوله** لا ينظر
يعني وانما اراد من خطيب كبر الاخر وهو قوله اذا التقي الله **قوله** وان من مع ذلك اى مع القاذي يجوز لان
اي من يطبق على الجوارح كذا الاصول لا ينظر حتى لا انه حيث لا يفتق ب او تمام **قوله** بانما ينظر مصحح بجوابه
حيث قال انظر اليها و هو تمام **قوله** فبطل حصره بالانها قبل الخطبة **قوله** وانما وكوه اى اخر بما قبل الخطبة
ما في النسبة للاولوية بمعنى الاولى وبعد الفصل الاول يكون النظر قبل الخطبة **قوله** اذا ما علم به ان وهو قوله
ما من امرى قوله في كل من حاله اى قبل الخطبة وبعدها المعنى كبر **قوله** بانما ينظر حيث امر الفيلة بالنظر
وهو خطاب عام حيث يترك مع غيره جميع كل مخاطب ونظيره قوله تعالى ولو ترى اذ التجردنا لكسوا منكسهم ففعلوا انكسوا
عنه لعلهم اذا نماوا ذنوبهم وقوله في رواية في هذه العلم لعدم انما خلاصة **قوله** وان كانت لا تعلم قد سبق تمام
انفا **قوله** قال جوع وهو الامام واليه في ولم تكن من النظر وانها خاف الفتنة قال ابن سراج في معنى فاد فبها من
وهو هو ولو لم يشوة **قوله** ونظر فيه لان من امرى في قول ابن سراج في **قوله** في المتن ولا ينظر غير الوجه والكفان
ولا يكرههم ان ينظر وجهه وكيفية ما عدا باي المسرة والركبة للامة سوا حصل المقصود بذلك

امراة

ولا يبعد ان يقال ان ما يتوقف المقصود منه ذلك حين ينظر وما زاد كونه نظرا لا في الشئ لكنه لا في الشئ هو النظر
 عطف على قوله نظر غيرهما اي او من غير النظر اذ ادعى قهرا ونسب قهرا في معنى عام ومنه ان المعنى من كلامهم وعليه فهم
 انه قال سبق نظره اليها وان لم ياذن وقال لا شئ وان كانت لم يعلم هي ان استحباب مبدء النظر بها وبلا حجة عليها ثابتة وقال
 الاذ من على ان لم يعلم علمها كما علم ثم قال لا يصح ولا ينظر غير الوجه والكفان واستمر ولا انفق وكثيره حجة على احوالها حمل الشئ
 ذلك لا شئ او على ما ذكره فالحجج هو قالوا فاشاع لما اذن النظر بها مطلقا بلا علمها فيعلم منهم من ذلك لا طلاق
 عموم النظر ولم يقيد بالستر وعلم مع ان علم العلم قد استلزم عدم الستر والستر لا ينافي العلم بالستر والوجه
 في وجهه ففقد العلم يستلزم عدم الستر وحمل ان رؤيتها لا يستلزم تعللها واذا عرفت جميع ما ذكره فانه في
 وهذه من ادعى جميع الكلام اذ كثر له وجهه بل قد يقال في نفس النظر على اعتبارها على الاثر
 فانه في معنى الانس على اي انه في ما لا ان يرى في العمل لظاهر كلامهم هو ان الرقبة هائرة مستمرة ما علمها
 ولا تستمر ما علمها فبقيل بالظاهر من لافي محادثة حقيقة كلامهم ان النظر جازي مستمر الوجه والكفان ان كانت تعلم اول
 سترها لان النظر جازي مستمر ما علمها ولا حتى يستلزم بقية ما علمها قهرا ونسب قهرا في معنى عام ومنه ان المعنى من كلامهم وعليه فهم
 ان في توجيه بان لا في العلم ان لم يكن محققا وان بان على بان في الاستمرار مستمر ما علمها ليس بان في النظر
 وذلك لان الشئ طرأ على الستر الوجه والكفان وهو ان في المشاع كاف في ذلك وهي احاديث تعلم
 اي هي في هذا والله الموفق قهرا وقال اي من الرقبة انه معنوي من كلامهم يعني ان على النظر ما علم السرة والركبة
 من الامة غير صحيح صريح في كلامهم بل فانهم من كلامهم على قولهم في حجة بان ما علمها الوجه والكفان منها عورة
 فلم على النظر في العلم من في ابن الرقبة ان في في على النظر في السرة والركبة لعدم العورة فيه
 قهرا ولا يبعد ان هذا من سترها فقلت هذا انما هو السرة والركبة في الامة ليس معورة وهو
 ما في ما علمها ان ما علمها الوجه والكفان في الامة معورة فاجاب يقول ولا يبعد خبره وجاهله ان النظر هذا
 المشاع وع وجاهله وان هذا في الفقه وفيما على لاهل حنيفة الفقه في معنى الوجه والكفان قهرا
 واذا لم يجبه في انما هو من عجب به عجب واستمر كما عجب انتهى فبما لم يجعله سرها سريها وكان قبل خطبة ان
 قهرا لانها لانه انما في في هذا انه ليس في السرة الخطبة في ذلك ان لم يجبه قال في مشعر
 الامام شاذ وليس هذا ببعيد ولا يترتب في كانه جوابا عن سؤال الحق كانه قيل اذا سكنت فاجاب ولم يقل
 لا يبعد هذا في انما هو من عجب به عجب واستمر كما عجب انتهى فبما لم يجعله سرها سريها وكان قبل خطبة ان
 جواب خطبتها هي لانه في ما في فاجاب بقوله ولا يترتب في هازت اي هازت خطبتها في خطبة اخرا
 الخطاب ظهر من الامراض بالسكوت عن قهرا في في في قوله الاما من الخطاب قهرا وعرضه في
 اي في السكوت جوابا عن اعترافه في قوله اذا طال كانه قيل طول السكوت فيها فاجاب بان في طول السكوت ان
 ذلك الصبر اخف من قول الاما من هذا اذ في في في فساد لا يجبر كاهن شاهد قهرا فاحتمل قال في القاموس

ولا يعلم الستر
 يستلزم تعلل
 ١٥

ما علمها

احتمل الفسقة

[illegible]

منه الى الامام او من جهة من سبب من الغيوب حق او العباد او الكرامة حق لا من جهة او من جهة وهذا قسم من
اي كلمة كما ينبغي في الاصول والاعتقاد لا في غيره الا في شواذ من الغيوب التي لا بد من اليقين لان
في افهام كثير من الناس والاعتقاد في مقابل فانه حتى على هذا الظاهر وقد فتح الله علينا بطهارة غيرنا من الغيوب
قد وهبنا بالستر فاعلمنا ان لا يكون في حق لم يطهر بوجوب بدو من متعلق بالوجوب فيقول ففهمي كما هو مقتضى
مفهوم وجوبها لستر عليهن بدو ولا يمنع ما في الامام او في غيره من رعاية المصالح في اي من الغيوب والافعال
لغيرها ولا يحجب المتكبر الا انقطاعه لان قوامه في مقتضى ما سبق وقرض لوجه فان لوجوبها لستر
مفهوم من حق الامام والغائب قوله ثم رأيت ايمان رتبة التي بانها في هذا الامام منافا لما قال في قوله ففهم
لان من يرى من هاهنا مستوفى حقيقة على رتبة الا جانب فاما في قوله العبد من رتبة والا ففهم حقيقة ففهم
وكون الاكثرين في جواب عن سوال وهو انكم قلتم ان الصحيح مقابل وجه ضئيف وهذا انما لاكثرين مقابله فالصواب
ان يقولوا في الامام فاجاب بما قال في رتبة من رتبة الاكثرين في الغيوب فيل على ان المقابل في جواب
عنه ان الرتبة وهي قوله تعالى في قوله ولا يعبد من رتبة الا على هذا وقد فسر بالوجه والكيفية قوله ذلك
اي قلت الاخرة وهو قوله تعالى قل للهونين في حق لا لا مستوفى في قوله ليس في محله قال في شرح الامام
وصواب الاستوفى في الرتبة واصلا عن الاكثرين في جوان النظر الى الوجه والكيفية عفا من الغيبة من غير شق
نقل الاكثرين عليه ورتبة العليقية فقال الترتيب بعقبة المراتك والفقوى على ما في الغيبة وكونه في
هذا الباب لان لطفه في افهام كثير من الناس والاعتقاد في قوله ليس في محله وذلك لان ما في الرتبة في اصلها
ظاهر في حق النظر في ان الوجه والكيفية من رتبة وهو محتمل في محتمل في ذلك عورة في النظر في الصلوة في
عورتها مع غير من وجه الكبري وصغري في الكبري ما على الوجه والكيفية وانصغري ما في السرة والركبة فيجب ستر
الكبري في الصلوة والصغري عن النساء عن الرجال الحرام في رتبة عطف على قوله ويلزم في اي اقسام من الانية
وهو ولا يعبد من رتبة وهو في تخصيصه من الكيفية فها هو في غير العبد لان غيرهما لا بد من العناية قوله لانه اي لسان في
تكتفينا انظر ان يقول ان لا طهارة مكنتها في رتبة افهام لان رتبة في حيث الدليل قوله ولما قيل اي في رتبة في
على حق نظر وجهه عجيب وكثيرا **قوله** بل فيها اشارة الى رتبة قد يقال في وجهه الاشارة فان ظاهرها جواز
ان في تقابل بالانتهية ومعنى هذا الحجة ان رتبة حقا وهو على ما ذكره الا في رتبة **قوله** المهم ولا يظهر من كلامه في
السرة والركبة فيلزم كلام الشافعي من وجه نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن السورة على حق نظرهما وهو كذلك وفيه
انه لا بد من انشاء ان نفس السرة والركبة ملحق بالصورة على الوجه فاما قوله وهو كذلك ليس كذلك قوله وفيه فاذ في اي واما
قوله حيث لا شبهة اي ولا هو في فطنة على سياق ما سبق وما في قوله ولما كان لا يرى حجة في كلام المحامد اعلم في صفة
هكذا وجدنا بعض نسخ الشرح وفي بعض لا يرى كلام المحامد في قوله على معناه بناء على الواصلة ويجل النظر لكان
لا يرى حجة في كلام المحامد لان حكمهم في ما في نفس الامري وان كان لا يرى حجة في كلام المحامد وعلى الثاني في كلامه

فمنه الى الامام او من جهة من سبب من الغيوب حق او العباد او الكرامة حق لا من جهة او من جهة وهذا قسم من
اي كلمة كما ينبغي في الاصول والاعتقاد لا في غيره الا في شواذ من الغيوب التي لا بد من اليقين لان
في افهام كثير من الناس والاعتقاد في مقابل فانه حتى على هذا الظاهر وقد فتح الله علينا بطهارة غيرنا من الغيوب
قد وهبنا بالستر فاعلمنا ان لا يكون في حق لم يطهر بوجوب بدو من متعلق بالوجوب فيقول ففهمي كما هو مقتضى
مفهوم وجوبها لستر عليهن بدو ولا يمنع ما في الامام او في غيره من رعاية المصالح في اي من الغيوب والافعال
لغيرها ولا يحجب المتكبر الا انقطاعه لان قوامه في مقتضى ما سبق وقرض لوجه فان لوجوبها لستر
مفهوم من حق الامام والغائب قوله ثم رأيت ايمان رتبة التي بانها في هذا الامام منافا لما قال في قوله ففهم
لان من يرى من هاهنا مستوفى حقيقة على رتبة الا جانب فاما في قوله العبد من رتبة والا ففهم حقيقة ففهم
وكون الاكثرين في جواب عن سوال وهو انكم قلتم ان الصحيح مقابل وجه ضئيف وهذا انما لاكثرين مقابله فالصواب
ان يقولوا في الامام فاجاب بما قال في رتبة من رتبة الاكثرين في الغيوب فيل على ان المقابل في جواب
عنه ان الرتبة وهي قوله تعالى في قوله ولا يعبد من رتبة الا على هذا وقد فسر بالوجه والكيفية قوله ذلك
اي قلت الاخرة وهو قوله تعالى قل للهونين في حق لا لا مستوفى في قوله ليس في محله قال في شرح الامام
وصواب الاستوفى في الرتبة واصلا عن الاكثرين في جوان النظر الى الوجه والكيفية عفا من الغيبة من غير شق
نقل الاكثرين عليه ورتبة العليقية فقال الترتيب بعقبة المراتك والفقوى على ما في الغيبة وكونه في
هذا الباب لان لطفه في افهام كثير من الناس والاعتقاد في قوله ليس في محله وذلك لان ما في الرتبة في اصلها
ظاهر في حق النظر في ان الوجه والكيفية من رتبة وهو محتمل في محتمل في ذلك عورة في النظر في الصلوة في
عورتها مع غير من وجه الكبري وصغري في الكبري ما على الوجه والكيفية وانصغري ما في السرة والركبة فيجب ستر
الكبري في الصلوة والصغري عن النساء عن الرجال الحرام في رتبة عطف على قوله ويلزم في اي اقسام من الانية
وهو ولا يعبد من رتبة وهو في تخصيصه من الكيفية فها هو في غير العبد لان غيرهما لا بد من العناية قوله لانه اي لسان في
تكتفينا انظر ان يقول ان لا طهارة مكنتها في رتبة افهام لان رتبة في حيث الدليل قوله ولما قيل اي في رتبة في
على حق نظر وجهه عجيب وكثيرا **قوله** بل فيها اشارة الى رتبة قد يقال في وجهه الاشارة فان ظاهرها جواز
ان في تقابل بالانتهية ومعنى هذا الحجة ان رتبة حقا وهو على ما ذكره الا في رتبة **قوله** المهم ولا يظهر من كلامه في
السرة والركبة فيلزم كلام الشافعي من وجه نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن السورة على حق نظرهما وهو كذلك وفيه
انه لا بد من انشاء ان نفس السرة والركبة ملحق بالصورة على الوجه فاما قوله وهو كذلك ليس كذلك قوله وفيه فاذ في اي واما
قوله حيث لا شبهة اي ولا هو في فطنة على سياق ما سبق وما في قوله ولما كان لا يرى حجة في كلام المحامد اعلم في صفة
هكذا وجدنا بعض نسخ الشرح وفي بعض لا يرى كلام المحامد في قوله على معناه بناء على الواصلة ويجل النظر لكان
لا يرى حجة في كلام المحامد لان حكمهم في ما في نفس الامري وان كان لا يرى حجة في كلام المحامد وعلى الثاني في كلامه

[illegible]

كما انهم المصدقون اي في دينهم قولهم على المشرقة انهم صفة العبد على سبيل كماله اذا اراد به الحق وعملاته
 من هذا المنة لا يمكنه مثل قولهم على المصدق بعلمهم قولهم في الموضع قيل لقوله غير مشترك للمساكين كما صرح به
 في شرح الامر شاذ حيث قال اما اذا كانا فاسقين او احدهما فاسقا والآخر بائنا او غيره على الا وجه او بعضه هو او غيرها
 فلا يحل النظر من محاسنها وكذا اذا كانا العبد مكاتب او كراثة صالحة ونما ينظر هذا ما في الروضة واقرب وقيل
 انما صرح به اذا كان معه وفاء لما صح من قولهم صلى الله عليه وسلم اذا كان مع مكاتبه هذا كونه وفاء فلا يحجب منه
 قوله وانما اطالوا في دهره اشار بان في ضعفه قال الشافعي في شرح الامام شاذ واعلم جميع انه لا يفتن ولا يضل
 في الاستعداد ونقلوا عن الشافعي وصلى الله عليه وسلم انه اعلم من غيره بان خاص من وجاهته صلى الله عليه وسلم لم يفتن
 وانما يباع نظر الرجل في مكاتبته انتهى لكن قال في ذلك في شرحه في بيان الثاني اي لان شاذ امان وبقية المحررة عليه
 في عدة شبهة واقعة في محرمته عليه بكتابه وشركته وتبصير فلا يحل له ولا لها نظر ولا من باب السرية والكرامة
 ويحلي ما عدا ذلك خلافا لما يوجب كلامه من التحريم والتقييد بحكمه من مباديهم انتهى فظهر في هذا ان بيان ما في
 الامام شاذ لا يخفى وانما في ذلك الشرح بعد هذا بتبصير ويحل نظر عبد هاء المملوك جميع لها ما وراء السرا
 والكرامة منها ونظرها من ذلك اما كانا عديين والعبد غير مكاتب وانما في فهم ما ذكره في الشافعي في هذا الشرح
 وفي شرح الامر شاذ ان العبد عند الشافعي ان المكاتب والمصدق والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب
 فلا يحل النظر من محاسنها فلا قيل ان الشافعي صرح في شرحه بان بعد المصطفية والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب
 وعلمه منشأه علمه انتهى في كلامه انما لانه لو كان ما ذكره هذا الواقع المقادير باي كلامه في صفحة
 واحدة وذلك بعد عن الشافعي وهذا هو قول العبد واقعة على حق قولهم واسلام في المسئلة ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة}
 هو ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة}
 ان يفتن كالحرة وهو مع الكفر لا ينظر المسلمة منها وهي العلم وعملاته هو عطف على ان لا يبقى اي بشرط العلم
 المسيوع وان كان ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة}
 المسئلة كما قال في شرحه تنفي ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة}
 او التاميين على اي في الامامة من الرجال او غيرها في كراهية الى النساء وهم الشيعة والمسيحيون قولهم وقول
 المذموم في قولهم عطف ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة}
 نظره اي ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة} ^{في هذا المسئلة}
 الاصل في علته حكمه فلا بد من حكمه من باب عدم ضرورة والمعتق بائنا فيه شبهة في عمل اخر تراس هذا به فكافي هذا
 وذلك اصلا لا حاجة اليه وبقائه عليه ولا يمكن ذلك في كل شيئين بل في كل شيئين اي مشترك ولا كل مشترك بل مشترك
 ليجب ان يشترك في حكمه بافتقارهم حكمه ونسب علته حكمه فلا بد من علمه علمه في الاصل وبعلمه شبهة مثلها في الفروع
 او شبهة عينها لا لا يتصور بانها علمه الشبهة لا يقوم بعينه علمه وبذلك يحصل فنون مثل حكمه في الفروع وهو العلم

وبهذا الوجه كذا
 حرمه نظر الرجل
 وهو ما لا يخفى
 من حيث كونه

قولهم
 لا في قولهم
 عطف على قولهم
 في الفروع

اما في ذكرهم الصريح فانه على ما ذكرنا وكذا انما قيل في الاستدلال
ولما بناه وهذا الصريح ليسا في ما ذكرنا من مطلقا وفيه نظرا وهو في قوله فيهم
مطلقا صحيح

وَلَا تَحْتَابِعْهُ وَأَمَّا هُوَ فَلَيْسَ بِمُكَلِّفٍ لِّكَوْنِ لِّقَوْمٍ أَعْرَابٍ ص

والله اعلم بمرته اى حوته النظر في ثوبه السيئة وشركيا وكذلك في المعصية وحمل النظر لها جهة محمودة وعلى ان فيه مرتبة ومكان الغنى
فلا يابن العباد غير من جهة بناء على ذلك الوجه قوله ومحمّل خلافة اى خلافا لقوله لا التسخ حيث قال في باب ما يصدق قوله
المصطفى لا يابن فيه من تمام التماسه ثم دامت انه اى المصطفى في الجمع حيث جعل الاصل فيها مستكنا لا المتبع اى المتفريق
المعتبر انتهى واليه شارحا بقوله ومحمّل خلافة قوله منه اى من اى الحق كقولنا لا محبون اى لا محبونا البائع بقرينة قوله قوله في
وفي قوله الحق في الحق المحبون نظر قوله فان قلت هذا اى هو من وجه الاحتياج قوله قلت في معنى لا في اللغة
بوجه عام وبوجه خاص اى اذ من وجه الاحتياج بستره عدا وجهها وكيفية فيلتزم السابق واللاحق قوله في
ولو ظهر منه اى من اى الحق بقرينة ذلك على ذلك قوله في اى الحق في معنى قد علم حقيق حكم المحبونا البائع اما المحبونا
اى الحق فلم يعلم حكمه ولهذا قال فيه نظم لعدم دخول تحت الحكم قوله وقضية تسليم قوله اى من علموا ان اى
اى الحق بالبائع بنظره وان اى من عاينوا النساء وحكاية لها وهو مطلق فيحمل اى اى المحبونا مع ان هذا ليس شاركا
لغالبه فالعلمة المذكورة لا تتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا
وحاصلها انما يتحقق بتعليقهم في اى اى الحق بالبائع قوله لا يتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا
الذي ذكره المصنف في قوله والحق بالبائع فالعلمة المذكورة لا تتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا قوله لا يتشبه في اى من المحبونا
على قوله بتعليقهم قوله في كونه عطف على في وجه معنى قضية في راس ما يصدقها اذا نظرت قوة وجهه في كونه قوله في
اذا صرح عليه انه لا مدخ في اى الحق هذا فيما ياتي من كونه اى الحق متيقنا لا محبونا فنقول انه لا مدخ في لقوله وقضية ما
كافرة قوله اى اى الحق عليه من المصليا ثم ان كان غير اى اى الحق محيرا بحيث يحسن حكاية ما يراه على ما كان عليه من وجهه وحاله
فكأنهم يستأذون في الاوقات الثلاثة والاكس حكاية فكأنهم اى ههنا كنهية ويجوز انكتشف كما افاده فيهم
الامر شاذ قوله ونسما صرح به لئلا يخفى السرعة والمكة كالتل قوله وذلك في سوا كل زمانا وعصرا او على هذا

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وَأَنَا بَحِيرٌ لَهَا
وَعَلِيمٌ بِقَضِيَّتِهِ تَحْرَجُ
ذَلِكَ وَأَتَمُّ مِنْ تَحْرَجِ
لَا تَهَامِ مِنْ قَوْلِهِ وَيَكُونُ
فِيهِمْ أَيْ هِيَ مَسْئُورَةٌ
عَنْهَا وَهِيَ وَكُنْهَا
بِأَنَّهُ أَيْ الْمَسْئُورَةُ عَلَيْهَا
لَا حُدُودَ كَالْبَطْرِ وَأَنَا
مُسْتَقَرٌّ بِالْبَطْرِ لَا فَرْجَ

قائمة الأسماء

وحيه ان كان
المقدّر بعد
الاما لا يندو
كما في بعض
النسخ اما
اما كان لا
لذلك لا
فمن علم النسخ
١٣

قوله ولا يرد

أكثرى لا كل فالرفعي إذا اعتقد على قول الشيخ أو على الأكثرى قد لم يعتبر المصحيح استحب اختصاره وشموله
 ونظير لكل من منزهة قوله أي كل لا يحكم نظره في نفس يعقوب له كلها على نظره وناقضه بغيرك دفعا لا يرد
 يرد على علمه عليه وإنما أن المشتراط في عموم السلب تقدم التقى على كل لا تقدم الاثبات عليه وثانيتها في عبارة الرافعي
 ليس فيها نفى أصلا وأجاب عما يقول أي كل لا يحكم نظره في ونظيره كما قاله في المطول استغنى عن المحي في نفى لا يحكم ولا أنه
 وإن دل على نفى المحي عن زيد لكن من لا يحكم على كل صحتها وإنما معناه الصريح إيجاب استغناء المحي له عبادة الرافعي بحسب
 حمله على ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وبذلك كما صرح به حتى يظهر السلب الذي ذكره المصحيح على مجموع السلب حيث إذا العبارة كانت صريحة
 صريحة لا سلب فيها فضلا عن عموم قوله حتى يطابق مع ما ذكره الرافعي إنما قال ذلك لأن ظاهرا لغيره فيها تفهوما
 أن ثبات على كل حتى يكون ظاهرا في عموم السلب فيقتضي أن ما ذكره من أن شرط سلب عموم تقدم التقى على كل ليس
 أن يكون شرط عموم السلب تأخر التقى ولا فلا نفى في عبارة المصنف أصلا فضلا عن تأخره قوله وفي شرح
 إنما قال ذلك لأن ما في شرح مسلم من أن ما ذكره هذا المصنف أن يحمل تلك العبارة على ما فسره الشيخ بقوله أي حيث
 لا شمولية في قال في شرح الأثر في شرح محمد بن موسى بن سنان أو بطي حرمه كاهن وتقييمها ومكسرها حاجة ولا شمولية
 والأجاف وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالأجاف نسي المحامد في الرأس وغيره مما ليس بعورة انتهى فلفظ هو
 حمل لا منافاة بينهما فيقول وحيث جاز في تعيين المحرم حمل شمول بتعيين المصنف في قوله انظر في قوله
 واستحسنه أي تعيين الأصل وغيره بقوله حيث قوله لأنه حيث في علمه ذلك كما أن المذكور من في الواقع وقد لقولها
 حيث قال ومضى وليس أي قوله متى علم من علمه أن سمى الزمان مقصودا هنا أي في الأصل لا وفي معنى
 النظر من السبق قال ابن قاسم القول لا نفى إذا المصنف ذكره ولا حكم نظرا لاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يقرر في الاستقالات
 لاجنبية إلى غيرها فحكم نظرا لصفوة باعتبار صغرهم ولم يقرر في الاستقالات لاجنبية باعتبار صغرهم ولم يقرر في الاستقالات
 حكم المستوي وأنه تابع للنظر في حكمه لا يفرق من ذلك إلا أن المقصود بيان حكم من يدين حكم نظره لا بيان حكمه لاجنبية بعد
 زوال كونها اجنبية والصفوة بعد من والصفوة فقول السبكي وليس مقصود الكلام صحيح عندهما على الصحيح وقول
 الراد أن أراد في نفسه مسلم ولا يرد ~~أو هنا فهو مجموع هذا الرد غير ملاق للمرد وما ملأ أمته~~ قول
 أن ما ذكره مردود بوجهه أصلا أولا فلا في قوله إذا المصنف ذكره ولا حكم نظرا لاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يقرر في الاستقالات
 المقصود لا يرد على النفى مطلقا وكذا حكم نظرا لصفوة وأما ثانيا فلا في قوله إذا المقصود بيان حكم المستوي عندهم كيف وقد
 حكاه في حكمه لاجنبية والصفوة ثم أشار بقوله بجموعته المان والوقاوت وهو أن على ما ذكره في قوله المصنف أن لم يبين
 كيف أن ~~أن الزمان المستقبل كما عليه الجواب في النفى~~ وأما ثانيا فلا في قوله إذا المقصود بيان حكم المستوي عندهم كيف وقد
 المصنف حيث أشار إلى عمومية الأمان وأما في قوله أو هنا فهو قطع لأنه مراد المصنف بالعموم فالرد
 على في المردود وعلى قوله كامل إشارة إلى ما ذكرناه في الله الموافق ~~وهو على عدم~~ في النظر ما لو انفصل شعرها قبل
 ذلك ما حمل على لزومها نظره لأن اعتبار الوقت النظري لأنه يتقدم من المصنف كافي فيكون له النظر ويحكم اعتبار الزمان

صحة الحق والحق

فهر اعليها ويتلطف مرادها لكشف بها بحيث لا تؤذيها ولا تتلف شيئا من اسبابها فان متفت واذن محاول كشفها
لا تدق في شئ من اسبابها فانها هاهنا ان لتسبب التلف اليها لا يقال هي اذن لها في الفعل من جهة الشرع وذلك
ليسقط الضمان كما هو ظاهر فيما لو بعث السلطان الى من ذكره بسوء عمله فاحجبت حيث قيل فيه ما نصت
مع ان كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق
وبما فيها مقتضى الاحالة التلف عليها وليسقط الضمان واما لو حصل الضرر بمسببة الكشف باحتجاج في ذلك
كشفت وجهها لشهادة عليها والاقرب عدم ضمان المتلف لان ذلك نشاء من احتجاجها فليسبب اليها قوله
~~من ان كشفه عن الكشف في كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق~~
~~في كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق~~
~~في كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق~~
~~في كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق~~
الكلح ان يعرفها الشاهد ان حتى لو مشى على شخص بانه زوج او تزوج به امرأة من غير معرفته فسيما ولا
صورتها لم يصح الكلح كما سيصرح المستأجر في حق بحث كلح الشغار بعد اشتراط معرفته الشهود من قول
وتدرد الى من عي في حقه قوله شغل من الزمان الاداء اي اداء الشهادة لانه اي الذي لا يعمل ولا عقلاد به معرفته
المشهود عليه بنسبه او عينه قوله ان يقين ان الكشف وبانه في مثل ذلك في جميع المصنوعات التي يجوز فيها
النظر با على الخطية على ما هو فيها قوله والذي يجبه حل الا قوله اي قول السبكي بانتم بالشبهة والثاني على حذره
في قوله البعض ينبغي ان يحل مطلقا قوله لا يقتضيه ما نظر به من ظاهر القاضى ان الزوج فقد منع انما طهر
على الزوج عليه بعض نسائه محرمات الدم الا ان يقال ان المراد بالميل في هذه الميل المؤدى الى الجوارح في الصفة
قوله لم يمنع على ان يذهب عنه قوله اما عليه العمل ضعيف قوله كما ياتي في الشهادات اي من الاكتفاء بتعريف
الحل قوله وغيره من هذه في استماعه اي من خارج النظر قوله وفيه اي في بحث الزمان حتى نظر معقد فيه
قوله وان قلنا به اي على الزوج وحده وراجع الى الاكتفاء بتعريف عدل قوله قال السبكي وبخبره هذا اي
وهم وقلنا مطلقا سموا وكان فيما يجب اوله من منوعات ما تقع دبره في المناجاة في الروضة واصلا قوله اما
ويظهر في معنى ان احد ما استلهم فطما يجب في ما يتبين فيه من ظاهره مع الشروط لا سيما يجب هكذا في
ان يفهم هذا المقام قوله بشرط متعلق بقوله قوله في كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق
امر كما قاله الشاذلي والافندي في امر على غير مطلقا قوله لا فيما لا يجب فكلهم يقنع المنع قوله
يهم لا يدل عليه قوله الا في الصحافي ولو اصدق تعليم قران فخلق قبله فلا يصح تقدير تعليمه قال قوله
~~في كل من لم يسهل ولم يسهل ما ذوق له من جهة الشرع الا ان يقال لا انا محتاجا من المتكلمين من الكشف والحق~~
النظر لتعليم ما لا يجب لم يتفق مع انه حكم بتعريفه وانه انتهى قوله وقال جع قوله اعلمه شانه المحرم قوله
تعليمه اي بناء على ما قرئ في هذا اي ما في الصحافي قوله وكما هو انما لا يقتضيه في المراد قال ابن قاسم فيه نظر انتهى

[illegible]

٢
قوله اذا كان فقله
لا يبع امره من ذي الجلال

^٢
قوله
والله اعلم
بما اريد
الذي يشاء

٧
مع حرمته فيكم
فلا يتم اذ يدعى الي
حكم لا طلاقا انما
لهذا الذي يملكه في حكمه
والله تعالى اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(الفضل) واما الاجابة فمن طلب جوابه في غير القصص ومن انقصه من القصص فافهم ولا يصح الاقتصار على القصص فانها لا تفي بالغرض ولا تفيد العلم بالحقائق والاشياء فانما هي كالمسوق بها

[illegible]

اللفظ من العاقل المحقق والاشاء لكن الفرق بين صيغة العاقل والمفاد في اللفظ من العاقل
في اورد احوال من دون هذا ان جعلت قرينة تصرفه الى الاشاء فيصدق كاشتهر بها الرفعة كما مر به المشبه لكن التي في نظير
من كلام المشبه في الصانع اذا علم ان على النية فيها كما يشتهر في الاشياء ونظير من كلام ابن ابي الرفعة ثم قال ان كان كلفه يشترط في
القرينة والنية في المعاني وغيره والاشياء لا يشترط في النية في المعاني ويحتمل في غيرهما ان يكون في المعاني الرفعة
منها عند ما قدم انه لعلنا نقول بل لو قيل لا نقول لم يبعد انظر هذا مع قولك في الصانع في قولنا لا يشترط في
المعنى في طلق نفسك فقال اطلق لم يقع معنى ما لا ان مطلقه لا يتقبل فان ارادته به الاشارة فيقع هالكا
الاشياء في ذلك في صيغة العاقل كما هو في ان يوافق في النية وحدها لا مع غيرها من المعاني وغيره
قرينة ام لا انتهى فليست اذ ذكر هذا بالنية حتى يمتنع كلامه **قوله** طلق غنمك اي عن لائمه **قوله** عدم النية فيها
اي في الكساح والصلوات **قوله** استدل لا يقول المشيخي كما مر اننا **قوله** عن معنى الوعد بان جعلت قرينة تصرفه في
الاشياء كما مر **قوله** فيما ذكرته من قولك ان خلق من نية الوعد فالصانع هذا القرينة في احوال النية
قوله كما مر انما اي في المضل كما قبله بقوله فان طال لا الذي الفاصل لم يصح **قوله** من دال عليها اي على التروية **قوله**
واقادها اي رخصت وفعلت في البيع لا في هذا **قوله** لا يجوز في ما لا يبيع ومنها فعلت وقدمت في ما لا رخصت في الكساح
اعني مثل محضها وجزم فيها بالنية نعم لا معنى في الصورة في صورة الامم **قوله** اشترى فقال فعلت **قوله**
فيما اذا قال فقلت فقال قد فعلت لكن مايت في زيادة المعاني بالنية في بقية المسئلة محضها
رخصت فاذا اشافني رخصه فقلت في البيع لا في هذا **قوله** لا يجوز في ما لا يبيع ومنها فعلت وقدمت في ما لا رخصت في الكساح
لا فعلت واتحادها ليس على اطلاق بل الظاهر منه انه لا معنى في صورة الامم **قوله** اشترى فقال فعلت **قوله**
مجلس في رخصت كما في البيع ولا يتصور الا لتمام في **قوله** اشترى فقال فعلت وقال ابن قاسم في توجيهه **قوله**
مراده انه لا بد من ذكر الكساح فيقع بمولا لفعلت وهو غير منتظم فان قيل بالكساح الايجاب والمقدور وقد تيقن هذا
امتناع فعلت البيع والكلام فيه انتهى ونظير ما ذكره في ان يبيع في الكساح الايجاب كما مر به المشبه في ان يبيع في الكساح
فلا احتمال غير محتمل **قوله** كما يظهر بالتأمل في **قوله** اشترى فقال فعلت وقال ابن قاسم في توجيهه **قوله**
مراده ان الكساح بغير الايجاب وهو ليس بفعله لكن مراده ان البيع بمعنى التعليل ليس بفعله لم يمتنع ان مراده انه لا
في ذكر الكساح في القبول وليس بفعله لا محله في البيع لا يجب ذكره في محتمل قوله فيم فعلت على معنى فعل القبول انتهى **قوله**
بمعنى الكساحها انما قال ذلك لان الكساح عملا مركب من الايجاب والقبول فالمراد انما قال ذلك قبلت الكساح كما قال فقلت انما
فليست في محتمل ما قاله الذي ومن الايجاب فقط قال ابن قاسم قال الزهر كشيء لم يصح ما عتبه في المعاني انما الكساح محض
الايجاب وعليه ينبغي في كلام الفقهاء انتهى ولو مرده ما في القاموس من استعملها ونحوها وانما في **قوله** اشترى فقال فعلت
قوله لا يظهر في دفع ما مر منه ان قوله لم قبلت الكساح او الذي في كساحها ما سبقا فلا بد من ذلك لفظ **قوله**

وهو على
صاحبتها وعلى ان
البيع ينفصل بها
بطريق الاولى
ص
او لا يستلزم سقوط
او ينفذ كما قاله المصنف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

α

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم تبيّن في بعض النسخ **قول** ومن ثم أو لا جلا في استوى العمل له هو انه لم يعرف في اوجه عرف في فضا
 مائة اخلو لا اجمع فيهما ان بكل الستة تجري على كل فلا يرد ما قاله ابن قاسم قضية هذا الصنيع ان ما ذكر
 على الاول وفيه ما فيه انما قضى بطلان ان حكمه ^{الاشهاد به} المقرضا الثاني بل الظن ان لشار بها الى ما صحت امراته
قول ولم يلحق الفاسق بالمتقن اى فلا يضمن مضي طاعة الاستبراء وهي سنة قال في مشرعي المروني فلا يصح به العقل
 لان لقائهم في بعد وعز عادية لا عنى هي ثم تحقق انتهى **قول** لجهانته اى عقلا المتكاح **قول** ومن ثم اى لا جلا ان حضار
 المتصفا بها فلا يطول واشق **قول** انه لا فرق بين الحاكم او ما طريقه المتكاح في اى معاملة اخرى كما هنا فانه عموما
 استقر بمطابقة من ثبتت على الفقة وعقدى **قول** معناه ان الذي طريقه المتكاح اى الاستم في العمل هو قاله القاضى
 عاملا سواء يعمل بغيره على شئ فبذلك العمل في العقل **قول** ومن ثم اى لا جلا ان ما طريقه **قول** لو لم يأتى اى حاكم **قول** بخلاف الحاشي
 والذى قال سابقا فانه قول له صحت المص في نكته في وصح العقول **قول** اى على ان تصرفا حاكم حكمه ينبغي ان تصرفا حاكم هو حكم
 فيشرط العمل له المبالغة او لا حكم فلا يشترط العقل له المبالغة كما صحح المص **قول** فما اخذوا اى التبرك **قول** انه لا يفعل اى
قول فما اى التبرك **قول** اى حكمه حيث قال الشيخ في بناء الخلاف ان تصرفا حاكم حكمه فيشرط العمل له بلا قيد قطعا وبما القاط
 في العقول حيث قال لا قطعا دون **قول** التبرك **قول** له منه اى حكمه وقوله تسعة مفسر المطلب **قول** لعل ما يجوز اى
 بل يجب **قول** اى لا يعملون اى **قول** لم يعد مرة بقسمته اى لسبب تسعة عليه ان انا المقدم
 عليهم ملكهم حيث حكم بالقتل على انه ملكهم **قول** انه لا يتولى اى حاكم فاعلى القول بتبرك وكذا قوله وان ذلك
 الحذر اى عقلا المتكاح المبحرة في بقتل عنده اى حاكم **قول** وان ذلك اى حقيقة ثبتت بحالتهما قطعا لا اعتداه اى اى
 شرطه ليعتد اى اى عقلا المتكاح بل انما ذلك لبيان اى لان يمكن اقدام حاكم على فعل **قول** هو عقلا المتكاح وهو
 بل هو حقيقة المذكرة غايته فاما قاله ابن قاسم قضية المأخوذ منه انه بشرط لها ليس شئ **قول** لم فلو عقلا يستوى

وہی ہے جو

در ابدان الباطنة من عند الله

حضرت مولانا ابوالحسن علی Nadwi رحمہ اللہ

[illegible]

فإنه من جملة ما لا ينفك عن حكمه في حق الله تعالى لا من حيث ذاته بل من حيث ما لا ينفك عنه من صفاته
وأنه لا ينفك عن حكمه في حق الله تعالى لا من حيث ذاته بل من حيث ما لا ينفك عنه من صفاته
وأنه لا ينفك عن حكمه في حق الله تعالى لا من حيث ذاته بل من حيث ما لا ينفك عنه من صفاته

[illegible][illegible][illegible]

عجل في كل هذه المسئلة واصرار مع ظهور الاسلام واكسرية في الشاهد وفي غير هذا العالم في الاسلام او غير
 لم ينجح في كل هذه المسئلة واصرار مع ظهور الاسلام واكسرية في الشاهد وفي غير هذا العالم في الاسلام او غير
 الاسلام وقيل فيهم في ظاهر ان مستورا الاسلام مع اكسرية في الشاهد وفي غير هذا العالم في الاسلام او غير
 الى هذا وبالذات في قوله العوا وبغيره او وسيله لهذا امر بالقاء كل قوله او غيره عطف على قوله فسق الشاهد في

[illegible]

وَأَمَّا أَنْتَ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ فَاذْكُرُوا أَنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّشْرِكِينَ

المعنى بقوله كمن هو جازم في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

منه من حيث هو العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

بما هو جازم في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

مستند اليه وانما استفادته قبل ولا يتيقن كالمعنى في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

وانما يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

منه من حيث هو العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

شأنه لا خلاف في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

لا يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

عنه لا يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

حاشا في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

قوله سواء كان الشاهد في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

قبل العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

لم يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

منه من حيث هو العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

اعني في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

ومنها العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

والعلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

فلا يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

وقوله ومما يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

هذا هو العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

بما يتيقن في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

في العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

منه من حيث هو العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

العلم والقول والقول هو العلم والقول هو العلم

من من وجبه وليس من دا ^{بما ذكرنا} مع قول له نعم انما علمنا به كنهه قوله ضعف اطلاقه من غير ان يقول انما
 اطلاقه انما عليه فحق بن قولهم انما قوله كنهه الا في قبيل فضل تعليق الطلاق اي في قول المصنف والاصح انه
 اي قول المصنف ومبين من قال في قوله انما اي الحمل على غيرهما كمنافعه في قوله اي في كون ذلك الحمل فيه اي في حكمه في اي هو جواز في
 الحكم في واعا هو اي انما في الحكم في كنهه لا يعلق له الحكم في قوله اي في كنهه من انما اي عليه يسقط
 التمسك لا كنهه عليه المحقق المصنف قوله انما اي في كنهه من انما اي عليه يسقط
 علوم صحة النكاح ومبين من قال في ذلك يسقط التحليل لكونه من بقا انتهى وهو مخالف لما ذكره الشافعي رحمه الله
فروع سئل عن الحشر الشراعي الواقع على النهائية عن طلق وجهه ثلثا عا اهل يجوز له ان يتركها
 فساد العقل الا في حاله بان يكون الولي فاستقوا او الشهود كذلك بعد مدة من السنين وهل يجوز له ان يتركها
 على ذلك ام لا وهل هذا العقل من غير وفاء علة في نكاحه الاول وهل يبقون نكاحه الثاني على حكمه حاكم
 بصحته وحل الاصل في عقود المسلمين الصحة او الفساد قوله فاجاب بما صورته الحمل على لا يجوز له ان
 يتركها على ذلك عند الفسخ ولا يستجيب دعواه بفساد وان وافقته المروية عليه حيث اصابه استقاط التحليل
 نعم ان علم بفسادها في زمانه بغيره وبغير احدى تلك العلم به فيصير نكاحه لها غير محلل ان وافقته المروية
 ومن غير وفاء علة منه لانه يجوز له ان يتركها في علة نفسه سواء كان من شبهة او طلاق ولا يوقف
 حل وطيم لها وثبوت المروية له على حكمه بل على علمه بفساد الاول في مذهبهم واستجاء القاضي بشرط
 الصحة المحل عليها وبعضها في العقل الا في ولا يجوز له ان يتركها في المفسوخ له وفيما فصل واما القاضي فيجب عليه
 ان يتركها بغيره اذا علم بفسادها في الاصل في العقود الصحة فلا يجوز له الاعتراض في نكاحه ولا في غيره على ما سنه
 في فله ان عقد المروية يثبت فسادا بطريقه اخرى وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح الاول من غير صحة
 مع فسق الولي او الشهود اما اذا حكم به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا ولا هو مقرر ان حكم الحاكم يرفع
 الخلاف ولا فرق في ذلك بينه وبين السابق من الزوج في تعليق الفاسد من الشافعي من يوجب صحة النكاح مع فسق
 الشهود اي الولي ام لا وبعبارة شاذ في الجهد ثم محل بطلانها كما تظاهرت فليسوا من القاضي المقرض لهما قوله
 وبقيتها بغيرها عطف على بغيره قوله اي في قول بغيرها قوله اي بانها كنهه في ذلك قوله اطلاق بغيرها
 ارادت بعد ان لم ترد لاعتق البينة معقولة بما اذا اودت مهر المثل بعد الوطى قوله عليه اي بناء على ما روي
 الغزالي من قول اطلاق البينة لواقعتها البينة سواء كانت اقامة من الزوجة او الزوج بفساد اي بفساد النكاح
قوله من يبيح الاحكام لانه يقبل اقامة الشهود من الزوج على الفساد والتحقيق في المهر وما غيره ومن الزوج
 اوداة مهر المثل ومن الغير قوله ومنه يوصي اي من قول له انما يوصي بها اي قوله لا تعلم صاحبها لانه قال قال
 المتوفى في التعليق لم يستجيب البينة تقوم على فساد العقل الا في لانه هو حقه وقال القاضي في الفتاوى
 ولو اقام الزوج البينة على الفساد لم يستجيب وحاصل كلامها انما المستجيب ان شملت حصة ولا يستجيب

من من وجبه وليس من دا
 من من وجبه وليس من دا

بمقدم علی قوام کا فضلہ صاحب اولاد

[illegible]

اولا فليقل المهر
بل عليه نصفه
الان لم يطاها
والا فليقل اوله
يقبل حق له عليها
في المهر ص

حيث سكت عن القياس المذكور وقد تقررت في القياس ان القياس عليه ^{تقدير} ان يكون حقيقيا عليه وفي مسألة الامة
في صورة انه لو قررت ان لا يصرح لم يكن يتبين مطلقا بل انظر بطلان النكاح قوله ^{تقدير} وكذا القياس في دفع ^{تقدير} بطلان النكاح
المذكور وحاصل ان اقصاء القياس على كونه متفقا عليه ليس بظاهري بل اعطى فالقياس المذكور اذ فيه حسن في هذا
حاصل به الرافعي فيعبر بالافضل في قوله ^{تقدير} ومن ثم اي لاجل ان حكم الاعتراف معقول عليه
فلا يراهي لها موازنة لها بقوله ما قلنا من ان المقرة اعترفت به في قوله فلا يسقط ^{تقدير} معقول في صورة كونها محجوزة
عليها سواء كانت قبل وقوعها او بعد ^{١٧} وطلقتها ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠}

عنده وقوله في قلبه
ايضا ان الله اكبر
من ذلك

والتقوا في موضع ففعلوا
في الحق ما يريدون
لا يخرج من ذلك عن طيب

وفاقی علی عقدی
۲۲ جنوری ۱۹۲۲ء
اسلام آباد
الذوق و الفنون

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ

والمريض

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

منه الى الله تعالى

[illegible]

مفتی

فيكون من مقتضى ما في قوله تعالى فمن كفر بعد ما عاهدوا الله منه فان الله ينفق عليهم
مقتضى ما في قوله تعالى فمن كفر بعد ما عاهدوا الله منه فان الله ينفق عليهم
 يعني يجوز التقاضي في الصورة الاولى ولا يوجب وجوب الحاكم المحبذ لان مقتضى ما في قوله تعالى
 الثانية يجوز التقاضي في الصورة الاولى ولا يوجب وجوب الحاكم المحبذ لان مقتضى ما في قوله تعالى
 لا تقام اي حكم قولهم نعم فنقل بقوله الصورة الثانية وما صله انه ان كان الحاكم اذا كان مقتضى ما في قوله تعالى
 مع قوله مع وجوده اي في حكم قوله وانما لا ينفذ ما لا ينفذ عندهم من غير مقتضى ما في قوله تعالى
 بوليته اي الذي يحل به ذلك اي هذا الذي اوجبه حال التولية او لم يعلم وكان مقتضى ما في قوله تعالى
 بتقدير ذلك اي لتوليته عولا قوله في محله اي ان مقتضى ما في قوله تعالى
 اي العدا الذي هو وليه وانما مقتضى ما في قوله تعالى
 فمقتضى ما في قوله تعالى والفا في اقرب وهو ان الضابط انما يقتضى ما في قوله تعالى
 قوله ما في قوله تعالى والفا في اقرب وهو ان الضابط انما يقتضى ما في قوله تعالى
 من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 لان مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 وكذا مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 ايها من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 وكذا مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 الترتيب لا يرد على الشك لان مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 نفسها في الكفر ثم اسكت هو من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 هذا يقتضي غير محتاج فالقوله في شرح الامر شاذ في الكفر ويمكن ان يوجب بان مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 المكافاة الذي يكون فيه يكون واجب وما صله يرجع الى ما قاله في شرح الامر شاذ في الكفر ويمكن ان يوجب بان مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 على وجه دقيقا في اي لا يقتضي من الشريعة والعاداة وكان الغيرة وهذه العلة مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 قوله والفتن في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 فاما في جميع عقداتها في محله عند مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 ولا يستلزم ذلك مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 وليس من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى
 وجهها لان مقتضى ما في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى من وجه بوليته ذلك الوجه في قوله تعالى

فان حكم حاكم براه بصحة هذا شامل لحكم قبل الوطى ويؤيد عليه قوله الا في احوال الامتخ فتيان فاشترط حتى يتبين ذلك
 التحقيق قوله على قال ابن الصلاح قال اي ابن الصلاح ومقول قوله هو وقوله لم يمتح **قوله** مسأله اي معنى قول ابن الصلاح
 انه الحكم بحكم جميع النقص بشرطه اي بشرط حكم الحكم اصطلاحا اي الشرط الذي كان اصطلاحا لهم عليه وهذا اذا كان
 المتابع في قول المصنف وسال القاضى ان شرطه على اقراره في بابا نقضا ومن ثم يمتنع على الحكم بحكم به حتى ينظر في شرطه
 ثم قال لو حصل ان تنفيذ الحكم لا يكون صكاً من المنفذ الا ان وجدت فيه شرطاً حكم عقلاً والى كذا فثبت ان الحكم لا يقر فقط
 وفي الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة كلام وجه الى قوله وقد عرفت حكمه وما فيه من نقد ومرة من كذا في المستند
 في بيع انما الحكم بالموجب على المبرور مثل فاطمة فانه مهم ومنها فان الحكم بالموجب بغير اول الا ان الموجوده والقابلية لها
 فبذلك بالصحة في غير مثل الشراء في المقتبلة منها سماع دعوى السمو او حكم شافعي بموجب بيع فبذلك في البيع وقوله
 البيع على نفسه يقتضي حكمه الفناء ويمتنع على معنى الحكم بصحته انتهى فقليل بالحق صحة في قول لا الشراء هناك
 يكشف ذلك حقيقة المقام قوله لكنه غير ما قال ابن الصلاح قوله ظاهر مطلقا لا باطلا فقله قيل مجموع قولنا انما
 قوله لمقلده وغيره اي كقولنا تحريم في العمل به اي فلا يحل هنا ولا يجوز اي لا يفتقر الى اعتقاده التحريم لانه محال في الشرع
 قوله لا يعتقد الاباحة عطف على قوله يعتقد قوله وان هذا اي يعتقد التحريم قوله لان ادلة اي ادلة معتقد الاباحة
 في خلافه هنا فادله معتقد الاباحة في هذا اي في المكاح بلا قوة في قوله ومن ثم اي لا جواز ادله معتقد الاباحة
 في المكاح بلا قوة قوله جري اي الذي قال هو بعدم جواز تعليق في صيغة على النقص اي يفتقر حكم من حكم
 بصحته قوله اذا ما ينقض اي الذي حكم ينقضه وكان منقوضا لان لا يجوز التعليق فيه بعد النقص لان الذي في
 شأنه ان ينقض لا يجوز التعليق فيه حتى يورد عليه ما قاله من ما قام حكمه من قبله فساد تعليق ابتداء
 بغيره الى ثمة فيما نقول ينقض قوله وهذا اي ما ينقض على المعنى الذي قرأناه وهو بناء على التعليق لا على
 الامارة هي بغير قول السككي يجوز التعليق غير المرتبة في العمل في نفسه لا في الافناء والحكم وانما
 تعليق الامارة مطلقا لا في شرطه في بابا نقضا في نوع التعليق واصل ما حصل من ذلك انه يجوز التعليق
 كل من الامارة وكذا في غيرهم من صفات حكمهم في تلك المسئلة وقد قلنا حتى يثبت شرطه ثم قال في الشرط
 صحة التعليق اي ان لا يكون ما ينقض فيه نقضا للقاعدة التي لا جاز والقياسي الحكم هذا بالنسبة لعل
 نفسه لا في افناء او فناء فيمتنع تعليق غير الاباحة فيما اجابا لانه محقق في نفسه ثم قال لا يمكن ان يفتقر
 المنع مصلحة ويغني جاز اي مع تعيينه المستثنى فكل ذلك وعلى ما قيل فيه شرط كما ذكر في محل قول لا يمكن
 ما ظاهرا لا بغيره كما لا جاز انتهى فعلم ما ذكره الشافعي ان من يقول ان ما ينقض عما يفتقر في نفسه فبذلك القاضى لانه
 سينقضه وكان المراد بقوله ان ما ينقض انما هو فيما يكون في غير الامارة الاباحة فتدبر فانما حاشي على الغير حتى
 ينقض انما بغيره هو المراد وابتدأ الموفق في ولو طلق احدهما اي معتقدا التحريم ومعتقدا الاباحة اعتقاده
 بلا ولا تعليقاً للصيغة قوله يحتاج الثاني اي يعتقد الاباحة اليه او المحلل على ما اعتقاده **قوله** معتقدا محلي قوله

لان الشافعي
 يظهر من الكتب
 عنده

هو كان في
 الى قضاء او حكم
 مستند

ص
وہو اللہ تعالیٰ
وہو اللہ تعالیٰ
وہو اللہ تعالیٰ

[illegible]

يقوله وهذا هو القياس فالعقرب الخ المكون من قول في اعتراضا لاي قوله ما قلناه **قوله** لا عكسه اي باني ما قلنا
قوله ومع ذلك اي مع انكادها يقبل وهو عما بان قالت كنت ذوقته في حقا احكام التروجية من الاوقات كاقوله
بعض الافاضل في حاشية النهاية فما قاله ابن قاسم هل اقرت في المسمى **قوله** لا نعم اي التروجية مقرة بحق عليها له هو التروجية
وهو التروج مقيم على المطالبة اي بقوله هذه ذوقته الى ان مات **قوله** وادعى نكاحا لم يسمع والمفترق بين هذا وبين ما تقدم من
تقول وهو مع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره المسمى بقوله لا نعم مقرة بحق عليها وقولها في **قوله** على نكاح سلق بقوله
تقاروا الزوجان **قوله** لو باع مقرة اي من قوله لم يقر في **قوله** ومنه اي من المفصل ان قد كرا في التروجية
مذكرة اي بالتحليل **قوله** لان دعواه مرجع الهاء مجرد اقراره فتكون اضافة المصدر للمفعول والمفعول دعواها مجرد اقراره وقوله
من نفس حق اي النكاح كذا قال ابن قاسم **قوله** لا يسمع على الاصح اصلا فان دعوى مجرد الاقرار من غير تفصيل لا تسمع **قوله**
ونكاحا في عطفا على قوله بخلافه **قوله** النكاح السابق خبر لمبدأ محذوف اي هو هذا النكاح السابق **قوله** ويلزم منه نكاح
بينة باقراوة او عقد مته عليه فلا ريب كذا ينبغي بوجاهة قوله ولا ريب لا يثبت بالمشك كذا قال ابن قاسم **قوله** ونكاح اي ثاني
المؤمنين نكاح اخر **قوله** فالذي يثبت هذا اي قال ابن قاسم انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التامة وابن عجيل
من اعتبارا ودعوى نكاح جديد وعن فتاوى **قوله** البعض من دعوى نكاح مفصل وايضا شارب المحرر يجمع التام
في ذلك فاوردت عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله طائفة فلم يجب بمقتضى بل قال يحل هذا الحاصل
على مقدم انتهى **قوله** ~~في هذا النكاح ان علم المطابقة اما هو في امر من اهلها ان ما في التامة~~ **قوله** ويجوز
طائفة من التروجية اقرت بالنكاح اي شملت على النكاح بينة فلم يكن جوابا لدعوى بل استبعاد دعوى في طريق التروجية
هو ان التروجية اقرت بالنكاح والتروج اكثرها في ابن عجيل ان الشهود ستدوا بينة حسبة ثم تقارن التروجا بعدا مكان التحليل
على النكاح **قوله** فلا يقبل اقرار التروجية **قوله** وقارن التروجيين عالم بوجاهة نكاحا جديدا وهذا بالافرة
من عباء الى مقصود واصل وثابتها ان ما في افتاء البعض هو ان من ات من زوجة فاقبحت بينة على اقرار الزوج باعطفت
بانه طلقها فلقا قبل حسبة والتروجية اقامت بينة على اقرار الزوج فتقبل مته يكون نكاح عقلا نكاحا ودعواها مجردة عن
دعوى نفس النكاح لا تسمع **قوله** قال المسمى في الاحتجاج المكون من التروجية حيث اجابت بانه اقرارا نكاحا في ميزان
نكاح من طائفة **قوله** ~~انما هو في مقابلة دعوى~~ **قوله** التامة وابن عجيل وافتاء البعض ان ذلك بقوله دعوى من طرف التروجية في
لا يثبت **قوله** لا مطابقة بين الاحتجاج **قوله** التامة وابن عجيل وايضا في افتاء البعض من دعاء النكاح مفصلا دعوى نكاح ودون
الاحتجاج اقول ان المطابقة بين كلام طائفة الاولى فلا في التامة وابن عجيل طائفة واحد **قوله** كذا في افتاء البعض لان قوله
ونعم ان قد كونا ما خلقت عن ادعاء عقد النكاح ودعوى ابتداء نكاح حيوي بل ان يكون بالتحليل واما طائفة الثاني في
الاحتجاج فليس في تفصيل بل قول التامة وهاصله انه لو ادعى التروجية بعد نكاحا بينيا وبين التروجية واقرت بالنكاح في
نكاحا جديدا بناء على ما في التامة او مسمى مستندت عليه بينة حسبة بالثلاث ثم تقارن التروجا بعدا مكان ودعوى ابتداء نكاح حيوي

١٧
قوله محذوف اي حال
من مفهوم الكلام
المستفاد من قوله
ان ان دعوتها
لصاحبها يسمع تلك
الدعوى
حال كونها ملتبسا
بجوابه

وعلما علماء
 اهل الشريعة
 علماء عظامه
 شيخنا
 وبقية العالمين
 شيخنا
 هذا اخذ من امر
 صلها وها هو
 فافقت عدا
 شيخنا
 في المطالبات
 فاجب وتقدم
 فليكني والى
 فخر ومن
 عداها
 في النور
 والى
 ع
 شيخنا
 وبقية العالمين

قول ولا لعلها في الدين وان زالت بكارتها
سبب ٣

لورطتها الشان فالعلم انه لا يلزم الى مهر شيب فلا تغفل قول وحيا بما عطف تفسير لقوله على غبار وتما قول انا العطف ولا سبب ٣
التي بكارتها داخل العرج بحيث لم يبلغ اليها بكارتها ذكره عادة لكن بلغ الى محل بكارة عادة بعناء ونقص شيب وبطلان هذا كذا قاله
في التحليل بتبليها احتفنة او فكر بها من فاقدها انك بعد من العكر فاما البكارة وقدسها فاقول لم ابن قاسم الاوجه خلافه
عن شرح الرضوي رحمه الله وقضية كلام المصنوع كاصلاح ان العكر في وقتها ولم تنزل بكارتها بان كانت عور او بهي التي كانت
بكارتها داخل العرج حكما كسائر الالباب وهو كظهور الآية في التحليل على ما في فيه وقضية بتبليها خلافه فانها حادثة بالوطى انتهى
لجوابه ارجع خلافه على عدم تمامها الجاهل بالوطى فاقول استحال العكر في البكارة في محل بكارتها لا يخلو الشان
على ان الشان والرضوي شبيهة فلو كان ما ذكره في شرح الرضوي لم يوجب ما ذكره هنا فصل في بيان هذا في هذا هو
او حجة هذا على ما ذكره في شرح الرضوي فصل في التباينة ومصداق العطف في دعوى البكارة ولو فاقده بل كان
كما قاله ابن المقرئ وبمعناها فيما يظهر في دعوى البكارة قبل العقد وان لم يكن فيجوز ولا يقال على الوطى فان دعوى البكارة بعد العقد
وقدر وجهها وبها من غير انما مطلقا صديق بيمينه ما في مصداقها من ابطال النكاح بل لو شهد ما يوجب نسوة عطف العقول فصل
في بيان ان لها بمخا صديق وانما خلقت بعد ذلك فذكره انما ورد في الروايات وانما فاقدها في هذا في قول فيه بمقاراة
بالتباينة حيث شبهت النفس بالكتاب الذي لا يموت كما شبهت في كتاب المشبه به ومن الكتاب وذكر المشبه به في المشبه
ويروى مشبه قول وليس اي الذي في حاشية النسب في معنى الاب لشققة الاجاب الواقعة بخلاف من على حاشية النسب في ما هنا
المشبهة اي وبكيفية كما عرفت في موطأ في الموت من الاذن كما قالوا في ان كتابه الاخر من المطلق كتابته على العكر
فلو لم تكن مشابة مفرقة ولا كتابية فالوجه انما كان مخفية في وجهها الاب ثم بعد ذلك ثم انما كان دون غيرهم فصل في ما هنا
عطف على قوله في ما هنا في باب متعلق بقوله بصرى الاذن قول او بقوله عطف على قوله بلفظ الوكالة اذنت لها في الدين
يعقل في اقول لها نعم في جواب من قالها اذنت لا بملك مثله في ان من وجبت في فلا في فقال ذلك اي نعم في وهم
اما البكارتية اي الاب واجد والام واما البكارتية في ذكر النكاح قول لا ان رخصت اي لاقول لها رخصت ان رخصت في
قول اي بما فعله اعمامى وعقوله مطلقا اعمامى وكان في ذكر النكاح قول بما فعله اعمامى بان ترقى لان رخصت في
رخصت بما فعله قول فلا يكفي كونها اي المقيت قول رخصت ان ان رخصت اي وان لم يتقدم عليه استينان من الوطى فصل
كلا العقد اي فلو رخصت قبل العقد او بعد بطلان النكاح فصل في ما قبل قراها في ما في المصريح قول ولو اذنت لم اعم
قال ابن قاسم المعلوم من هذا السياق انه في التيب وينبغي ان يجري ما ذكره في اذن المبكس بالست قول في قوله
بعضهم اي قيدا لبعض غير النفس قول اذ لا لاله اي لا اذن قول اي لا ذكرته وهو قول اعمامى ولا يتم بالنفس في
واقول هو فصل ان النظر في ما هو حيث قال لا يسن في غيرها ولو اذنت ثم خرافت اي لان ثم قد لا تظفر بعلا الاذن
وهو من انما يتبادر البعض قول اذا رخصت اي عدوا كانا يستينان في الحجب ومن غيره فصل في ما لم تقم الزوجه
اي وان لم تقم في العكر الموكورة فصل في ما رخصت في حيث سمعت من العكر ان يكون لها اذن ام لم يستمع

[illegible]

10/10/19

[illegible][illegible]

ميتقنه

في الشيعة

هو مشاؤكها في المسبب بحيث من قام به المسبب بوضع العار عن ذلك العيب وليست مقتضية لعقل
 يوجب له الامم حتى تكون ما فقه من قول ويجها في الرجل غير المرأة لان الاول في المسلمين قال ابن قاسم قد
 قضية كونه لا للمسلمين انهم يزوجون ومنهم من عصبته فكيف قال لا انتم لا عصبته وقد يجاب بان عالم
 يمكن اجتماع جميع المسلمين ليقول اعتبارنا انهم ووليتهم وهو الامام ^{او غيره} من صنفهم الذي
 الامام المعقود ثم يتولى غيره الامامة فيخرج تلك الحقيقة ^{فان} لا عصبته اي الامام المعقود
^{فان} لا عصبته اي الامام المعقود ^{فان} لا عصبته اي الامام المعقود فلا يكون الاول
 افرادا مطلقا وهذا هو الحق فيهم وله ^{والفيا} بجمه والحقبة الى الامام المعقود وخصه في ذلك حاله ومن
 استدل الله وانما في الحق وقوله كما تقرر ما شافنا في قوله لان قوله في المسلمين في ^{فان} لا عصبته
 ولان انفي اي ولو كان المعقود انفي قال ابن قاسم وقضية هذا ان الحقيقة الانفي ترفع عصبته
 بعد فقد عصبته الحقيقة ولكن عصبته الحقيقة باقية فيها ولو في حيا تما حتى ينوبها انبها ويقدم
 على انبها مع انه ليس كقولنا في هذا الكلام احوال فصوله قوله وفي في حقيقة امية في رجل هذا
 الكلام على المعقود الرجل لان الحق لم يمتح الى ذلك فليما على انفي قوله وقضية هذا اي هذا الكلام
 وهو تعيين ثم عصبته بقوله ولو انفي وقوله حتى ينوبها انبها ويقدم على انبها ^{في هذا الكلام} هذا الكلام
 والبحث على المشاؤك وليس كذلك اذ لم يقل به حتى يجب عليه وقوله في هذا الكلام احوال لو كان
 وفيه هذا الكلام احوال واخيه قوله وفي في حقيقة امية في فلم لا يجوز ان يشير المشاؤك الى هذا
 الا احوال بقوله ولو انفي ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 لم يمتح الى ذلك ليس بسويع واحل هذا امر بالذات من واحدة الموقوف ^{فان} لا عصبته اي الامام المعقود
 القرابة انفي فمنا واني ثم عصبته واذا وجدنا المعقود به ما في قوله عصبته كما في قوله

قوله حلا في حاله
 حاله في قوله
 كذا في قوله
 كذا في قوله

وكذا العلم على كذا
 اي وعلم في المعقود
 ليدوم على قوله
 وهكذا كل شيء
 للمعقود بوجه
 ليدوم على قوله
 في الاصول
 كما حد من عصبته
 احلها واضر منه
 عصبته الاضام

وليدوم ابن المعقود في كذا امية على المعقود ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 ميتقنه كذا من كلامه السابق ثم عصبته اي عصبته للمعقود ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 في قوله ان او في كل احوال الا من او بما شرف ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 اشترط في قوله ويجها ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 وان مات احدنا كفي ما فقه عصبته الميت ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 معقود بوجه ويجها واذا اجماع على من عصبته المعقود في درجة كعبين واخوة كانوا كعبين
 في المنسب فاذا زوجه بها احوالهم برضاها حتى ولا يشترط ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 من مشاؤك ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله
 في مشاؤك ^{في قوله} في المعقود الرجل حتى يظهر التفسير والمذكور في قوله

وصرح به المشاؤك
 في مشاؤك

[illegible]

[illegible]

من المروحة ووجهه بالوجه انما سميت ثمانية فظا الحق له لو ادبته لم يتم ضربت لغير محل والسمية انتهى قوله

لمين يصحح اي كل من هذه القسمة والقياس عليه ليس يصحح قوله وينبغي اي يبي الوصف بالحق والحق

الولاية عليها شرقي قوله ان الاول مطلق وهذا فلا في ذلك والثانية قوله فاعلمنا ان اي محل يخرج منها

اي محل يخرج منه قوله في وقت واحد اي شخصين بمبدأ هذا الكل من الولاية فالتامضي قوله لم يبق

اي حيث لم يبق قوله التي وبها في ذلك قيل فيها بغير احدا مما ياتي في العبد الا في من قوله ولو لم يخرج

الى صبي فادعى الا قربة في ثم رأت ابن قاسم قال لم يقبل الا بغيره قوله انما اصل اي ما في من قوله

مولى قوله وقيل تنويجه اي احكام قوله في الامانة اي العاقلة البالغة وانما فسرنا بها خلاصة قوله في

ما في الثانية من قوله لنقص المهر في الاول قوله وهو اي كالمطاب قوله او حلفت او قال الاول حلفت قوله وذلك

اي مصولا من غير الاول لعل فاصل من كونه قوله اجابها اي كل من الباقية البالغة والمجنونة المحنة

قوله وان وجب اي في الولاية البالغة والعاقلة والمجنونة قوله في اي حرم امتناع الولاية في كل من المحلل

تقرير ذلك البحث اي ما عرفت بعضهم ان امتناعه في حق واقرة اي قد رتب على الاذن مخرجي قوله لم يبعد

اي الولاية من الامتناع وانهم قلوا في كل من الاب والجد ذلك اي من ادبها لا عملها فيستحق واذا روي منها

قوله يبعد اي يعطى قوله فظن فكلوا وعلم وصيانة وديانة **وهو** في جواز الولاية

الطلاق قوله في مواضع ولاية النكاح وما يقع ذلك كمن يجر السلطان عند عينية التي او امرام قوله كله

اي ولين كما يتبادر النهاية قوله وان قل كما لبعض قوله لنقصه اي الرقيق طلقا بسوا او قل لبعض

او كثر قوله نعم اي استمرارك صحة تصويره قوله من وجب بالملك معقد في بالاذن قيل لمع قوله

اي الرقيق تنويجه امه ببعضه كذا بالاذن اي من السيد لانه من الرقيق تمام بل اوله من المكاتب لانه

اي الرقيق ببعضه تام الملك فكذا المكاتب وانما قيد بالاذن بعد قوله لا بالولاية وكما عرفت

حتى يظهر الصحة في المقتضى او في منها في المكاتب في بالاذن اي من السيد اي قولنا العاقل فقل في بيع

النكاح ثم لو طلى الزوج مع طقة الصحة فلا هذه العشرة ويجب من المثل وهل احكام كذا في قوله

العناد او لا فيه فظن ولا قربة بالان كذا في قوله ان قيل يجوز له على بعض الاثمة **وهو** في

اي كالمعقول انما في المقتضى كقولنا ليعلم ان الله لا ولاية له حتى في هذه الافاق بل معناه انما لا يبعد

من وجب في زمن المحنون ولا يجب انتظار الافاقه وانما هو في من افاقه فيصير تنويجه ولعمري في الرقيق

بقوله وذى صفة في حالته ولو يقطع انتهى وعبر الش بقوله الا في في وجب لا يبعد من منه فظن انتهى

وعبر ايضا في مخرج الاو شاد وذو صون في حاله المحنون وان يقطع فلم يتطرق افاقه كذا في الرقيقة

على انك لا تعلم انما في
منه في قوله
واصله

قوله

باجبا واحكام اعلمنا
لم يبق له يعقوب
او هو د بها ولم يبق
على انك لا تعلم انما في
به اي لم يبق له عليه
هذا يعقوب او هو
مها ولم يبق له على
تحقيق ما هو له او
كم يبق عليه هذا
وقد يشكك على
الواقع هذا في اجاب
احكام بما ياتي له بعد
حق لا المص ولا يقع
طما في ملكه من قوله
او حتى حلفت تاكل
قوله في ملكه التحليل
اي بعد الطلاق

[illegible]

وشيئا ان يفتي له بعد بلوغه ومنه ثم يحصل فيه ما ينافي في الرشد بان تقتضي العادة ان يفتي له
 ذلك من غير مطالع ما يحصل به اي ما ينافي في الرشد لا يجرى كونه لم يتقاطعتا وقتا بل يجرى مجتمعا ^{فصل}
 في كمال هذا اي محجور عليه ^{قوله} كما يحسنه المرافعي واقصاه كلام الرافضة ^{قوله} وهو ظم نقص الام قال في شرح
 الارشاد وظم مضى الام وهو احد وجهين راجح منهما من الرافضة كجلى وغيره وقالها اي من والى الولاية
 ومنه منم ابن ابي هريرة واختاره السبكي وكلامه كما وى يقتضيه حيث لم يقيده بالحجر والمحجور عليه ^{فصل}
 باق على ولا يمتنع لكان نظره والمحجور عليه الحق الغراء لا ينقص فيه بخلاف الذي كور من قبله لانه لا يمتنع لهم
 بل يكون لا بعد ولو في باب الولاية ^{قوله} انفتق ^{قوله} عليه اي على الخلفاء ^{قوله} اي من صحة تفرقه وعلمه وقيل قلنا
 انما من شرح الارشاد ولعلم منه قوله ^{قوله} والمحجور عليه تحقيقا ^{قوله} عن ابن صغير ان قال في شرح الارشاد
^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له
 في الشب ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له ^{قوله} لا يفتي له
 معنى على المصنفين وان يفتي عليه ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 قلنا ذلك انما ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 قوله ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 حسن بقره مرة تغلب على الظن قوله ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
 شبه مبتدأ ويشرطه او شره على قوله ما و قوله ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
 قال ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 من قوله السابق حيث ان ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
 ثم قصد بقوله من قوله من شره ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
 بل تنقل ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 بخلاف بقرته قوله ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 قوله وان كان يدعي انما ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها ^{قوله} في المسئلة التي نحن فيها
 اي ان الخلاف في الحاجة في قوله ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
 صفتهم في معنى ان علم عبادة خلافة ^{قوله} في المسئلة اي في المسئلة التي نحن فيها
 الرافضة

في قوله في المسئلة
 هي قوله وهي
 كانا العتق
 وقوله في المسئلة
 هي قوله والاقامة

[illegible]

هذا هو المذهب الثاني

ورضى عنه المذهب بالعدالة اي دلالة اهرية ومن لا يشترط العدالة فيفسره بالعقل واليه اشار
بقوله وقيل عاقل هذا هو المذهب الثاني فقولهم انه على ان الفاسق قول لو كان اولو وجدا لما حق كونهما
اي سلب الشريعة الولاية وانما افسرنا بذلك طاعة النهاية وشرح المهمة ان المنقول من الشريعة لو سلبناه بضمير الجمع
وهم من جهة الشريعة فلا يكران يجمع الصميم الى الشريعة لا يتقبل صفة لقوله لاكم فاسق لانه لا يتقبل بضم
ك حقه في باب القضاء وفي اي الفاسق قول لان الفاسق نعم اي في اطلاق الدنيا والى استحسنة اي اليهم حيث قال وهذا
الذي قاله في الفرائض غير قولهم وانتم بنو الصلح واختاره في فتاويه فانه في النهاية قال الشريعة ولا يميل الى الفتوى
غيره اي بغيرها اختاره كغيره من اكثر متاخرى الاصحاب اذ الفاسق نعم العباد والبلاد وقال المصنف وهذا الذي
قاله في الفرائض حسن ويغني عن العمل به واعتدله اقتصاره اطلاق كتاب اي منهاج لافحاكم من وجه المصداق
انتم اي وقال الاذرى الى قولهم بضمير من يجمع القريب لفاستحق لان الفاسقة لم يصفوا عنه الشريعة في عصر الاولين
وعلمنا لعن ابن عبد السلام ما قاله لوانع انطبعي اقوى من الوانع الشرعي الوانع الميل والطبعي اسبق
الباء منسوب الى الطبع وهو مجلبة التي خلق الانسان عليها لا الطبيعي التي هي من احوال الانسان التي كبرها
الاصلاط قولهم وهو عجيب في هذا القول وهو حكم على اهل العصر بانهم اولاد حرام اقول وليس عجيب
لان الولد اما فاسق او عاقل ومن ملكه تحمل على طاعة من يتقوى او يحل مستحق للعدالة فاذ لم يكن
شيئا منها بقى الفاسق مطلقا ولا وسطه فنكون ما قاله في الفرائض حقا لا وطي شعبة فسد من جهة كحل
اي لا يوصف بجملة كالا يوصف بجملة قولهم ما قاله ان الفرائض اولاد من قولهم والفرائض انه لو كان في الدنيا لكان في الدنيا
ويغني عن العمل به وانما قاله لغيره ما قاله اولاد الدنيا ليس كذلك لان الفاسق الشراخ الفاسق اعلى ان يجمع
قولهم ولان ولاية الفاسق على المذهب هو ظم المذهب وانما قاله ان اكثرهم من الفرائض والسبكي والاذرى
والخرازمي عبد السلام اتفقوا على ولاية الفاسق فيظهر من هذا قول صحيح عن الشافعي وقال في الاستعداد
في مسائله كلامه عن الشافعي وهو ليس قوله مستند عندنا فالجواب هو الاول والثاني في ضعفه لانه كلامه
لا سيما انما لم يثبت ما لم يثبت ان لم يكن ثبت في خاص ولو كان اهل مجبته لانه اب حبان له الشريعة اولاد ولا بد من الاستعداد
على وجهه الشافعي في المذهب لا في الخاصة فيه نظر وما لشارع الحكم ولذا قاله ابن قاسم بن منقح قوله ان
الحسن وفي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يلق لها في او غيره فافترض
الحسن في وجهه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الايجاب بل يقتضي عدمه قولهم ان الذين ليس في خاص اي قاله تقدم
انهم عليه لتقدم الخاص على العام وهو لو لم يجمع ما في الفاسق لثبته صحته في وجهه سالا اي وان لم يشرع في ما
فانه قال الفاسق في وجهه هذا
الذي قاله غيرنا في وجهه
العليه واخذه ابن الصلح في كتابه

وقال ينبغي العمل
اي الفرائض قال
يعني المذهب
والمذهب الثاني
والمذهب الثالث

والمذهب الرابع
والمذهب الخامس
والمذهب السادس

هذا هو المذهب الثاني

قال في شرح البراهية
وهو المذهب الثاني
والمذهب الثالث
والمذهب الرابع
والمذهب الخامس
والمذهب السادس

قولهم بضميرها

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا

فقرعهم اى اخرجهم الموكل
اوله بى عدم عقدكم

فقره
ان کو کلامی بیگم ای العبد
۹۸

[illegible]

العلم
لما
م

قوله في حكمه اي بقاض

قوله المستباح اي شاع

قوله ومن ثم اي من اجل ان مقرهم بالولاية لا بالالكالفة ^{قوله} وبه اي بالقائمة ان مقرهم بالولاية ^{قوله} ان قالوا لا طام قوله
له اي بقاض ^{قوله} مستحق من نفسك او طلق الامان يحمل كلامه على التقييد بحاجته الاحكام لا لوقا لا الحرم بل لولا
ذو جوف طال احكامي ^{قوله} لولا وكل من بين وجه اي من كان حاضرا بالعبادة ومن سافة العصر ^{قوله} وقد ما فيه
ما ياتي في قال ابن قاسم فلا يخفى بان الاصل هناك بقاء ولايته وعلم معارضها فلما احتاج الى التوقيف لم يبق
وهنا بدو بلوغ سافة العصر وما بقاء ولايته فكذلك كفى حلف الولاية ^{قوله} ما بالاصل الى الاصل الذي
يلعبه الولاية الا قربا هناك اي في قوله كنت ذوقتها اي وذلك الاصل محتاج الى بعينه حيث ادعى عدم الحاشية
وفي العصور هنا وهو الاحتياج الى حلف فقط لا معارضته ولا يورث بقاء ولايته فيكفي بالحلف هذا ما غاية توفيه
كلامه وكلنا الصوريين ممنوعين ثم دلت بعض النسخ على ان قوله واصل الفرق بينه وبينها حيث
الكتفي تحلفه لان عقل الحاكم وقع منها في من كونه كتحقيق عينيه بخلاف ما قاله بعض قاضي في الاحتجاج بالحلف
فانه يفتقر الى كون الولاية خاصة في مكانا خرابا لا ولاية للحاكم انتهى وهذا اقرب ^{قوله} كونه بدو في اعل
لعله بان ^{قوله} اما ان لا يلا قربا وكيل اي حاضرا في البلد حالي عينيه ^{قوله} وحمله اي عمل العقول العقل
قوله ان اذنت له ^{قوله} في قال ابن قاسم الحكم ان اذن له في الفكاك فقولك ما يات في شارة الا قوله
والمجايل العقول في الشروع في الفكاك ^{قوله} وتقول انهم في غير المحبس ولو وكل قبل استيذانها في الفكاك لم يصح اي في الفكاك
فاشترط اذنها ليصح التوكيل ^{قوله} والراذنت في التوكيل لان له التوكيل ان اذنت في الفكاك وان لم تاذن
في التوكيل حيث لم تنده عنه ^{قوله} ثم تسمى الاجبة قال في شرح الاذن لو اذن وجه القاضي لعينه فقدم وقال
ذو جوف في الغيبة قدم فكاك الحاكم وشرقا بعينه وباني طالع باع عملا القاييب ^{قوله} ان يرضى عليه فقدم وانما
بعينه حيث تقدم بيع المالك بان الحاكم في الفكاك كونه في اخر ولو كان لها وليان فن وقع اصلها في عينيه
الاخرى ثم قدم وانما سيقه كلف البعثة والمواعاة التوكيل ثم ادعى سبقه فكذلك على الاظهر في النهاية
قال ابن قاسم وفيه ولا في على خصوص المسئلة ^{قوله} با اذا اهل الولاية اذنت وجهها في الغيبة قبل تنويج الحاكم وقضية
ذلك انه لو اذن لها بعد فلا اشهر ويبقى ما لو اذن في الشروع ولم يتبين انه قبله او بعده او لم يزل
او علم سبق اصلها او يتبين او يتبين ونسب فحصل ملكه كما ياتي فيما اذا فسخ وليان لان الحاكم كونه في
كما تسمى ان يقدم تنويج الولاية مطلقا او غير ماضية وفيه فرق بينه وبينها كما في قوله تعالى ولا تجعل
مع خصمه ولا يات في فيه نظر ^{قوله} لا يبينه اي يشهد بسبق تنويج الولاية تنويج الحاكم كما هو في فان وقفا
فينبغي قبل تنويج الولاية ويصادق ما ياتي في تنويج الولاية بان الحاكم لا يرضى في خصوص الولاية بخلاف القول

هذا الفرق
ما جئت لعله
مطلقا او لعله
في غير الاضرة
فتدبر حكم

الاخرى في الولاية

هذا هو الحكم في تنويج الولاية
حيث يفتقر الى تنويج الحاكم
فقد برهن

قالوا فماذا صنع قالوا لمي وهما ومشتراهما وان كانا لم يفتقدوا في الدنيا
من كانا حيا لم يفتقدوا في الدنيا ولا في الدنيا ولا في الدنيا ولا في الدنيا
ولا في الدنيا ولا في الدنيا ولا في الدنيا ولا في الدنيا ولا في الدنيا ولا في الدنيا

فحققتها أو صحتها
فان الحق الحق

[illegible]

٧
فلا يفتش اى في صفة
الفتكاح فلا يصح
الفتكاح م

قوله كنيت اى زاطقتها
ذو بها والنفقت
صم

أقول عليه أي بناء على علم صحتها
أو في كذا في معنى

ما فيه فراجع اليه قول بنيها أي المرأة وجه وبنيها أي من حيث الأذن منها **قوله** أي كذا في معنى
أي في آخر الرهن في شرح قول المصنف ولا خلاف أن للوارث أصلا إلى عاين التركة وقضائا الدين بما هو
أن مال الميت رهن شرعي بخلاف في الموهونات الإهنية فأنها هبة ويجعلها أولى من الشرعي قال في النهاية
صحيح على إقضاء والده وبقية ماله من أن يوجع الولي بالولاية الشرعية وأن يوجع الموكل بالولاية
الجمالية وظاهر أن الأولى أقوى من الثانية فيكتفي فيها بما لا يكتفي به في الجمالية ولا بد من باب الأذن
منه بما لو كان له انتهى **قوله** ولهذا أي بهذا الفرق فجعلوا بين تباين الرضا في باب الوكالة والآخر
هو في ذلك أي في الصحة والمطلوبان حيث يظهر منهما في باب الوكالة أن باب الأذن أوسع وهو فيصريح
باب الرضا عن غيره من ورثته واليهما في الموضوع الذي تعلق بها **قوله** خطأ أي لأنه لا يصح المنكاح
بالوكالة الفاسدة **قوله** ومما في ذلك في الوكالة أي في شرح قوله ولا يصح تعلقها بشرط في الرضا
أي قوله المصنف ولو قال لا طاعتك **قوله** المصنف والمقبل الوكيل أي وجوبها **قوله** نسبة أي أن يتم كالموكل
من كلامه أي جازي **قوله** تم يقول بوجه فيكون صفة لفظ على صيغة اسم الفاعل فلم يصرح
الوكيل الظاهر من كلامه هذا أن المصنف بالوكالة فيما ذكر شرط الصحة العقل لكن المصنف المصنف
الظن في **قوله** أي أن استحياء به يدل على أنه شرط على التصرف لا غير وحوله لها أي بالوكالة
قوله فيما لها اتفاق في قوله وليقول الأولى أي **قوله** في العلم هنا قوله الوكيل في كونه وكيله ثم إن صفات
الوكيل بعقل العقل على ذلك فظن **قوله** قال فيقول قوله في علم العقول فيصير مطلقا فيحتاج
إلى أن يكون له **قوله** أي **قوله** كما قال ابن الرمي في النهاية وأما الوكيل في كلامه للوكالة
بطلان المنكاح بالوكالة بخلاف البيع لوقوعه للوكيل وقيل هو صحيح الشك وخبره فقهره بغيره لغيره بذلك
في شرح الأمر هذا أن علم الشهود والعلم بالوكالة ولو أخبر الوكيل وألا لا يحتاج الوكيل إلى
التصريح لها ومن ثم بطل المنكاح بانكاح الوكيل للوكالة ولما لم يقع للوكيل **قوله** هذا في
العقد فإنه مثبت بقوله ولا يثبت له والعقد منه بطريق العقل **قوله** كما من اتفاق أي في شرح قوله
فلا ليقول في الأصح من قوله وأول عينة **قوله** كذا في معنى أي لا يقع السبب إلا أن يتبين **قوله** ويطابق
على الأولى أي على تباين لا يعين تلك للوكيل بأن يقول أياها وقوله فيها أي باني الأولى ومنها
كما ذكرنا في أولها وكذا في المنكاح **قوله** لا يثبت له ولا يثبت له لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل يمكن
وقوع المنكاح للوكيل بأن يصرح له عن الموكل ويتبين وجوب الوكيل فيقبل لنفسه لا أن يقول المراد أن
عقد البيع إذا وقع لغيره الموكّل واشترى له الوكيل يمكن إقضاء له كونه الوكيل وبيع الشراء

ابن قاسم

في قوله
أي ويصح أن يكون
للموكل والوكيل
في قوله لا إذن
الوكيل
سنة

يا قاصم

۱۰۰

وذلك لان الانفس
الى حيا البلوغ وحب
على والادب المتفقه
فان ابلغ ثم يجب عليها
فهي صحتل مساز والادب
عن تفقته فيظهره
حينئذ وهذا المذوق
ما قاله ابن قاييم في
من النظر في ما لم
بقوله او لم وان
لان طهر ص

فقد لم يبق فيه اي لاجل اننا جيلين على احيا ذكرهم من راحة في المحن دون المحن وهذا لا يمكن له في
الصلابة وعلل ان ذلك من الاهتياك الذي هو من الخراج البدعي وهران عيني من الاول ما ثبت
انواعكم فمن في ظنهم الحاجة في المحن واثبت المبلغ فيها وهذا في المحن المبلغ وذكرهم
ما فيه كما في قوله تعالى في سبيل الله اي مؤنثة واهل وكنانة اي متاخر في سبيل الشيطان
منتهى والحكمة في هذا ما هو في ذكره احد الجاهلين دون الاصل ما شره الشايع قوله
منظوره اي ظهور التوقان وكانا على ان يظهره فيه وجوده فيمن لم يظن بها اي لا علم او حجة
لجها الذي جيلين عليهم اي في الاصل فربما استلذت حال التقى لفتها قبل المحن من غير قصد
فلا يقال انهم قبل المحن لا تحيز لهما حتى يشاهد من فعله ما يوجب حياء كمن قيل يكن فيه نظرا
لأنه ذكرنا انما في طريقنا لا طمأنينة في المحن فالصواب ان يبقى على العموم وقيل ان
البناء مطلقا جيلين على احيا مساويا كانت محنهم ولا عاقبة اوله قوله لما جئنا فلا يرد بها
حتى يبيننا معنى من انما لا يرد بها ما دام محنهم وانما ضررها المستطاد وعلله غير من اد
بل انما ادعى التضرع وحلهم قوله وهو بعيد الى قوله في اقرب من رتافا فاقته هذا يقتضي
انه لو غلبت الافاقة وقصره في مدة المحن لا يكون ترويحها فقوله طمأنينة اقرب اي في
اول الفصل قوله وهم ملاقي اي من فحق لهم ولما ب تنويج القبي وقوله ان هذا اي لا فرق
في غير المعنى اما المعنى فلهما ترويحها بغير انما وان لم يكن بها محن من هج المحن ^{المفقط}
اولي قوله فلا يرد ترويحها اي بل لا يرد في المحن الصغرى ويجوز في المحن العظمى انما ظهرت
مصلحته وكانا الخرج الاما واحد كما ياتي قوله اي وما في العناج من الاضطراب والحوادث
قوله اذهو اي ما هنا قوله وذلك اي ما سئل في القصص ان تقين اي عنى الجبر قوله مخيفها
فانما متبع انهم كالتاضي والشاهد اذ متبع القضاء والشهادة وحقيل لا يبينهم الا حجة
ولا انهم لا انما الغرض يحصل في ويح القاضى ما انهم فانهم يتبعون اي عنى الجبر قوله على من مسئلهم
اي اذ اوتوه فسالهم قوله انما كل امرء ما دعا اي انهم التزم في الامور قوله فانما متبع الكل اي
دون تلك مرات فان عضوا مثلا ثانيا في الامور على ما من قوله فدعوا المسلمين والقاضي المنع
لا يمكنه يعني قوله ان من ماصيب الشريعة اي اذ انت لمن شاء من ماصيب الشريعة وهو صريح في اولها المنيب عليهم
بل وفي الخطا طمأنينتهم عنهم فلا يبيدونها الا حلالهم بل ليس كذلك لباقيهم قال في شرح المؤمنين
ولو قالت وصيت فلانا وان ان في اذ انت لاهلنا ليا في اولها ماصيب الشريعة فلكل تنويجها

لبيهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

وقصصتہ انہ لوی ستمی
 واصلہ منہ بانی و کیمیا
 منہ احوالنا طبری نہ
 عینا احوالک کہ یقین
 وان کان هو الی
 الی الی ص

انك ان العاقل المأمور
وفايته ضروريه علم
انكره انك انك انك
عنبرها وحين نظر لا
سبب انكره جريان
وجه بعلمه انك
واطلاعه لقرنه يقتضي انه
جانب

وَأَن كَانَ فِي عَهْدِهِ حَالٌ
أَن كَانَ فِي عَهْدِهِ حَالٌ
أَقْرَبُهُ وَأَلَا فَلَا يَحْتَمِلُ
بِأَقْرَبِهِ مَعَ

سواء اقترح الامام
او من ثقله
وقضا ولا كراهة
تجامل وبعيد الكراهة
مع وجوب القرعة
فان مقتضى الوجوب

حكمة المبدأ ودره فضله عن كراهتها
 ان فيقال لقرينة انما جئنا فاطميت
 انما جئنا ودره الشان فيما جئنا
 صوره انما جئنا ودره الشان فيما جئنا
 طلب القرينة ص

[illegible][illegible]

استقام والحق فنما ظهر الاستمرار في الاستقامة من قوله حتى يتبين لاحقاً لا التامض لان التامض

يتبين يستدعي التامض **قوله** فلذا بحث فاما ان النكرشي والمبطلين ما ذكر اي قطب الفسخ يعني

ان النكرشي والمبطلين بحثا ولم ينصا وحيداً وذلك من ان لا يعل احد من غيرهما **قوله** وان

او في سبق المعنى
بان عرفا السابق
ص

مقوله الحق لا الرخصة **قوله** فاما استنباه في قوله ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

قوله في كتاب الولدين ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

على قوله في ان لها **قوله** اجابتهما اي الرخصة لذلك اي المصنف **قوله** بين الياس وعلمه في قوله ومضى يعني

ان ظم قول الرخصة يصح بامور احدها ان لها طلب الفسخ بسبب التضرر وثانيها وجوب الاجابة بغير

النية او لم تأس وفيه في بحث النكرشي ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

ان لزوم النفقة عن مقتد وفي نصيب الامام ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

او على قوله اصل الرخصة **قوله** اقوى من كونه كانه البحث الذي يتفرع على قوله النكرشي اذا يتفرع منه

اصل الرخصة مطلق ومنه بحث النكرشي مقتد والاطلاق او في **قوله** فاما قوله فصل وجهه ان الحق

ليست على حجة والمشتباه حتى ينفذ البعد من على التباين كما قلنا انما فالاستمرار المتكافئ

مع ايجاب النفقة ليس بجعل فذلك هو عن كونه **قوله** ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

هذا مقتد بجميع الصور السابقة في معنى ان جميع ما تقدم انما اعترفا للرخصة بان حال كذا فكم كان

تنازعا ونزعم كل انما السابق وانما علم ذلك فحق هذا ياتي التوضيح الذي سيذكر في غير هذا الحق

من اجبة الرافعي الكبير انتهى **قوله** ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

المراد بالمراد ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

حين كونها مع التباين فائدة ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

وعلى هذا اي كونهما عليها على ولي امره ان كان غيرا ليعتق لا اقرار الجبر بالتمسك في ايضا الحق

اقرار امره لا يعنى رادها اي احد النواحيين او لا وهو كل منها على الاقر انما هي القائل هو السابق

ولم للتخليف قال في الوافي بتكملة الكتاب ولا تتبع وهو على كل من لا يخلف احد منها فلا يخلف

احدة لا تدخل تحت اليد حتى يملكها احد من على ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

فقط له ولو للتخليف مشارة الى هذا الوجه والى منعه **قوله** ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

وبما يرتب لها ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

اي الصغيرة **قوله** والكبيرة عطف على قوله في الصغيرة **قوله** ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

وان قال اي كذا ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~ ~~فاما استنباه في قوله~~

ولا تسبح قولنا لا يقبل قوله اي في قولنا بيه اي يقبل الحديث في نفسه لا في غيره لا في غير هذه المنظمة لا في
 غيرها بل في هذه المنظمة على الوجه الذي في قوله من قبله اي في قوله فكلوه اي في قوله لا في قوله
 حلفت صيغة المفعول بضم او لم تقبل بضم او لم تقبل بضم او لم تقبل بضم او لم تقبل بضم او لم تقبل بضم
 واذا سمعت ان يقولوا ان هذا ان تقبل فان تقبلت عليها باق المسبق نظر ان حلفت على
 على وجهها به بقولك في قوله المتدعي والتحالف وجهان اولهما وهو ما نص في التناهي والمقتضى
 وعينه هو ما عتده جميع متاضي وفيه اطلاقا في الاستعداد له وفي الثاني ما في قوله وهو ما نقل الشيخان عن الامام
 والفرا في وقتي كلاهما اعتمادا حيث حكيا الا في قولنا لا يقبل لانها انما حلفت على نفي العلم بالسبق
 وهو ما تناهى في ما في هذا القول من على الصفة والحقيقة انما هو بقاء المتدعي والتحالف بينهما
 من غير ربط الداعي بها انما في ذلك فصل عن سياقي قول حلف اي اليمين واليمين كانت اليمين
 وشيرة بيني هذا التكليف لا يخصها بالسفيرة والصفيرة بل عام في كل نفي مطلق بكل من حلفت
 وحلف قال ابن قاسم وسياقي اي في قولنا ان قلنا نعم فنعم في ذلك لم يقربنا المسبق ولا العلم
 ان كلا من الزوجه واليمين حلف على البت وحلف في مخرج الترخيص كلام في اليمين على ما ياتي في حلف
 بانه على البت حيث قال ولهم الدعوى بما على الجبر وحلف اي في اليمين حلف على البت ولو كان
 موافقة كبرية ^{قوله} على نفي العلم هذا مستم في حلفها لا في حلف اليمين بل في حلف على البت كما استيفاه في
 كلامه في الجبر ^{قوله} لتقرب بتعليل لقوله حلفت وحلف ^{قوله} لسبب فقل عن هذا وهو ترتيب اليمين
 اياها زيد والآخر غيرها لا ترتيبا فقل عن هذا لا فعلها ^{قوله} لكل واحد منهما في متعلق حلفت او
 حلف مسوقا كانا متجهين او منفردين ^{قوله} ومن جنسها وسكون التبيين في قال في الحديث فلا في قولنا ان
 فان تكررت حلفت انما لا تنضم السابق منها وهل هذا يعني واحدة او يعنيان فقل في المعنى حلفت
 يمينين قال الشيخ وهو لا يفرق بين ^{قوله} في حلفها لا في حلف اليمين وسواء حلف او اوعيا
 ونقطة واحدة ان يمينين وقال الامام في الفرائض وعنه ان حلفا كلف يمين لكن اعتبر الامام وهذا
 لها انتهى وما سكرت الشيخين هذا في هذا الحقام على ما خالف ذلك ^{قوله} وهو ان يكون لكل منهما
 يمينان وانما لف هذا من يقول بكونية اليمين الواحدة فليس لها بضعف ذلك القول وتقول ما بينا
 لما في ما خالف قولنا فانما حلفت بغير التداخي التالف فقل في حلف اليمين واليمينين ويقرر الاشكال وضيق الامام
 بانها انما حلفت على نفي العلم بالسبق وذلك لانها في اهل الاستدلال على الصفة بيني المتدعي والتحالف واليمين
 التماثل اعتبارا في غير ربط الدعوى بها وقطع به الفرائض الثانية اذا اقررت لا حلفها بغير حلفها
 التماثل اذا حلفت وديننا اليمين عليها فان حلفا والحكم استمر الاشكال لعل لا قضى لهما ان واليمين اشارة بقوله

اي على قوله
 انما لف ذلك

[illegible]

و ما احسنه طقوسه
و ما في قلوبهم و في قلوبها
صبر عليها ضم

[illegible]

فَمَا أَصْبَرُ أَذِلَّةً عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْ يَكُونَ لِي فِيهِ حُرْمٌ كَمَا كُنَّا لَهُ بِمَنَافِقِ أَعْيُنِنَا إِنَّمَا يَنْتَقِصُ الْإِسْلَامُ بِمَا يُلَاقِيهِ يُلَاقِيهِ فِي الْأَعْيُنِ وَمَا يَنْتَقِصُ الْإِسْلَامُ بِشَيْءٍ مِّنَ الْأَعْيُنِ وَمَا يَحْكُمُهُ إِلَّا هُوَ عِندَ الْإِسْلَامِ هَٰذَا صَدَقَ الْمَقْدُونُ

و رهنی ابا قتیب علی
و این لم سقر فالتکف
لا هو ولا لیسها لا فیه
مقصود و فالتکف
لیست حق فالتکف
م

[illegible]

نظم

بِأَقْوَمِ

٧
قوله ولا تلهو بالدين والى
لصحة الفم

فصل في

افق
معدن
نقش
اینها

كيفية

حق القبر
من 2

کتاب ۲ - صفی ۷

بسم الله الرحمن الرحيم

لنا صل
المعنى

12

قوله وعلى الاول انما لا يلزم عدم ثبوت الوجوه المطلقة عند عدم الوجود او فقدته المشروط او غيبته كما علم من
 ما هنا وما مر في فصلين من وجوه المسئلة في طلبت ولم يحسمها في مذهبهم انما لم يطلب وحكمت اولا لا يلزم العلم
 على ما دل على كفايتها باشتراط عدم ثبوت وجوهها اى الحكم بحكم من غير الكفوف للمعرفة واما هو في الثاني
 فينتج اى الحكم بحكم وعلى الاول وهو حكم على ثبوت ذلك اى ثبوت وجوهها من غير كفايتها قوله لا يلازم على القول
 اقرب قوله ولان اى المطلقة حكم قوله باعتبار ما في السابقين واما الثانية عن الوجود في ما قبل وعلى المسألة
 قوله وهو اى بحثا عن ثبوت قوله ما جئته هو لا وهو قوله ثم رايتم معا من غير ثبوتها في قول المصنف في ثبوتها اى
 في المنة قوله والعبرة فيها اى في المسئلة قوله هو قبله اى قبل العقد لا يثبت اى في سبق طعنهما لكفايته قوله لا يثبت
 مضت منه وعلى الوجه الفرق بين المعرفة والحكم في حاشية محضال حيث لا يثبت فيها ذلك على ما ياتي اتمه لا يثبت في ذلك
 المعرفة لا بعد مضي تلك المدة قوله ان يثبت فيها قبل لقوله وهو علم يعني ان الاطلاق المذكور من هذا يقيد به علة
 معينة انما يثبتها في السابقين كرفعة العينة بحيث لا يثبتها اسمها من اذ كانت سنة او اقل او ازيد وقوله يقطع نسبتها
 عندهم وبعد انظر ان لا يثبت في السابقين المدة المذكورة قوله وبغير قبضه وبين ما مر في الوجه في شبهة قوله لا علم ولا ولاية
 للمسبق وحيث قال ولو ما بالما في قوله صحته زوجه والا فليس على حيث ان المالك على علم المسوق حال العقد وقبله
 على عدم التعيين لا بالفرق واضح قوله فان قلت في مقتضى ان المسوق حيث مضى احكام معرفة ولم ينفصلوا احكام
 المسوق قوله ثم ياتي فيه اى في المسوق قوله ~~فان قيل في مقتضى ان المسوق حيث مضى احكام معرفة ولم ينفصلوا احكام~~
 المالك على لسان علم الشرع في عزمهم العام ففي المسوق كما اظهره المصنف العام فيه بن والوجه في المسوق ان يعيد بعد السنة
 احتمالا على ما به كفايته فانه لم يطرده فيه عرف عام فنبوا على ما عدتهم واما ان علمه يكن فيه عرفا شرعا في عمل فيه
 ما يعرف العام فاطهر في معرفة تلك القاعدة قوله ~~فان قيل في مقتضى ان المسوق حيث مضى احكام معرفة ولم ينفصلوا احكام~~
 او ان يلازم لا قوله وينبغي حمله اى كفايته على ما اى لا يثبت ان يثبت بعد العقد اى انما تضي سنة ثم تقبض قوله واطهر
 اى ابن العباد والشر كشيء ~~فان قيل في مقتضى ان المسوق حيث مضى احكام معرفة ولم ينفصلوا احكام~~ فلو كان بالسنه لشرها يعني ان ما يستفاد من اطلاق ابن العباد والشر كشيء ان المسوق
 سعاد كان بالشر ما اذا كان في الحقيقة لكن ظاهر كلام المصنف وان اعتمد على اطلاقها بالنسبة الى المدة
 لكن اطلاقها ليس في كل ما يسوق به بل بالنسبة الى المدة لان الاطلاق بالشرها وان طالعت مدة التوبة
 لان ~~فان قيل في مقتضى ان المسوق حيث مضى احكام معرفة ولم ينفصلوا احكام~~ بالشرها لا تجبر بالتوبة وكذا لا يثبت احكامه بالتوبة وان طالعت مدتها
 قوله فانه ان البعض اية اى علة اطلاقها بقا سابقا على عدم شروء وجوبها على وجه قوله وعلى علمه
 بقوله لان ان الشرها او مخرجها لك انما في السابقين على هذا في استقصي المسوق الذي بحثا الشر كشيء
 وابن العباد بالشرها وهذه قضية نصها فيها ~~فان قيل في مقتضى ان المسوق حيث مضى احكام معرفة ولم ينفصلوا احكام~~ ثم رايتم ابن العباد في

محض
 مقتضى
 الكفاية

ان تخصيصه له لانه
 مقتضى بالشر
 كما في قوله

اقول لا يلزم

وَمَا نَحْنُ بِمُتَحَدِّثِينَ
كَفَّارَةً عَلَى عَيْنِي لَهُمْ
مِنْهُ الْعَذَابُ ۝

فلهذا لا يفرق ارباب التصوف في زيادة نسبة تعقيد فوق عار بما تجل في زيادة صلاحها عليه
 في وجه ذلك ان زاد نسبة قول ان من باشر اي وان كان بعد في قول وسقوط النفس عطف نفسه
 لا يخطا لوجه قول تجارة بالذوق وعبادة قال في النهاية وليس منها تجارة بالذوق وتجارة لهما
 انتهى والثاني اقرب او قلوا وجبا لونه في بدن ومولعة في مبداه في العبرة ببدن التروية لا بدل العقل
قول ان الذي هو بها حالة العقل سواء كان مكشفا في تلك العبرة على سبيل العقول او الزيادة في نيتها
 العود الى وطنها كما يظهر ويستفاد من العبارة ومنهم من اطلاق قائم كبدن البصير وبدن الفلاح ما ذكرنا
 فلا يكون طاقا له من قاعهم ان كانا لهما دبر على وجه العقول فواضح وان كانا لهما دبر على غير وجه
 فتشبه في ذلك ما قبله فان ~~العلم~~ العلم لا في لهما دبر على كافت التروية فيها حاله فان ~~العلم~~ العلم
 والحمد لله رب العالمين قول بعد العقل اي العقل التي كانت العقل فيها ولم يكن التروية حاضرة فيها وانما
ببدن التروية العقل التي كانت التروية فيها حاله العقل فلا مخالفة قول بعده اي بعد صاحب الانوار قول
 فقولنا وادلة فضل بعضكم على بعض في المشرق وجه الاستدلال في الآية ما يرام من ارباب المشرق مختلفه وبعضها
 اشرف من بعض قول ولا ينا في علة هذا اي من محرم في الدنيا قول وقصيته اي كلام الله من علة في من محرم
 في الاول قول من يوحى اليه نفسه وقوله المستبرح عطف على قوله الاول في قوله في الاول اي لو قيل فحين
 من يوحى اليه نفسه وفي المستبرح في وحي ما غيره قول ان فعل ذلك اي من يوحى اليه نفسه من الناس والترك
 بما استبرح كما فعل السلف ثم يتق شؤنهم الكفاية فقولنا لم يوش جزاء قوله ان فعل وخصه وقوله لم يفعل
قول وقوله لو قيل قول وهو من يوجب عليه قال في التماس من عليه من يوجب عليه وجب عليه وجب عليه وجب عليه
 سابقه من موضع الاخر فليجوز في يوجب عليه ان يوجب له انتهى فقولنا بعد ما عطف على المال
 لغرضه المخرج بعلم مما اقتضاه لان التعليل والتمسك كما انها تراها فان قول ~~العلم~~ العلم عطف على
 في كل علم قول رآه وان لم يشتر باحد قول بتعليقها اي العينية قول المسنوبة اليهم احدها اي العالم
 والباقي فلو كان العالم في اياتها الرب في العالم في اياتها فبقا من ما في التماسات باينها منسوبة اليه في اسم
 او في العتق قول لا يكا فيها ويكمل الفرق فيكون كقولنا كما ان المشتركين في المصداق المختلفين في مراتب
 اكفا والاقرب قول احدهما فاعل لظرف وهو قوله في اياتها قول وعطف على قوله كذا منهم قول
 وفي التروية قول قال في الانوار قال في بيان الشيخ العلم لا يلو كقولنا في اياتها قول ~~العلم~~ العلم قال
 صاحبها لم تروية وهو ضعيف قول قال صاحب الانوار وهذا التعليل في اياتها الماعنة ضعيف لان العلم
 اذا كان شرفا فلما رآه فكيف يعلمهم ولان كبرية تن في التروية مع انما لا توافي اليهم وقد قطع بواقعة

۷۷۳

المعشر طم

فصل صريح بنفك
ای عتله فذک
البقضاء صم

وانه حيث عرفت كل منها علما بواحد من تلك العلوم لا اشتراكا فيها اذ المتساوي لا يضيف ولا العالم بالثلاثة
لا يشارك في شأركه في العلوم الثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم او بعضها او خلق عن بقية العلوم **قوله** وج
اي حين اذا كان مرادهم ظاهر في العالم هنا في سيق **قوله** فقصيته اي قصيته مرادهم **قوله** فان بيع الى باق
قوله وفيه وثقة اي في قصيته الخ **قوله** لكافئته اي الجاهل **قوله** بالاصلي اي اصول اصل العقول اصل
المحدث **قوله** ولا يعلم بقرينة الوثقة المذكورة ورق لما يفهم من كفاية مجاهل بعثت عالم بالاصلي
قوله ويفرق معراج وفيه ما يرد من انه منافي لما قاله في الوصية ان العلماء اصحاب علوم الشريعة في تفسير وملاش
وثقة لا مقرر او اريب وحير وطبيب وكذا صحتكم عند اكثر من واحد اصل الذي انما هو من سيق يوم الموت
علما بالثلاثة لا الوصية وهنا ما يكثرهم ومعلوم ان ملا الشرح على الكليات الدينية لا الا فتاوى والمعلم
لهذا في المناظر **قوله** وفي حيث بعض المتأخرين في الامن واسم اتي من ذلك الشيخ شهاب الدين لكن في بعض
شيخ العدل الملاح على حافظ القرائن قبل بعثته حتى لا يكره في الثاني حيث الاول وقد يتبعه فلان ذلك فانه يكره
لان حفظ القرائن فضيلة شريفة شرعا وعرفا الشريعة مقدم على غيره نعم قد يقال في مشيئة العدل كما في بعض
احكامه لا يتابعها بل بعضها **قوله** لا يكره في منتهى وهو مثل ذلك من يحفظ بصفته بالقرآن السبع لا يكره في منتهى
بعثت من يحفظ كله لواحد من القرائن او يحفظه القرائن ملوقة **قوله** اعتبره هو حفظ القرائن في انفسهم
كمن يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والقاضي **قوله** لا في المال ظل زائل وحال حاصل وطود مائل
هذه المعاني مفاهيما مختلفة فكن الخ **قوله** واحد وحال حاصل اي بين العبد وربه الله وحقوقه **قوله** وحقوقه
بحر الصريح وهو قوله صلى الله عليه وسلم في المال وقوله صلى الله عليه وسلم في المال وقوله صلى الله عليه وسلم في المال
لا طائل من هذا في ان لا يكون على ان الدنيا **قوله** من الاول وهو محال **قوله** تنكح اي تزوج بمعنى ان النبي
صلى الله عليه وسلم في واقعة تنكح منتهى حسنها وبالمها اي في الغالب في غير هذا لما من ثمة تنكح الحسنة والمال
لا انه محال وج عند الله قال صلى الله عليه وسلم في ثانيا الحسنة عند الغالب لما لا غير **قوله** وكل صلى الله عليه وسلم
دفعه كما يرد من انه صلى الله عليه وسلم لما يرد على المال حسب لا غل من فله لم يرد في حقيقته وحاصل الذي ان
ذم من كون لا لا يعرف في الكتاب والسنة **قوله** ان الله يحب من عمل له الحق من ثمة الدنيا اي التي لا تدرك عن احواله
ومن ثمة اي لا جليل عرف في الكتاب والسنة **قوله** الاقتصار على ذم الدنيا بل لا بد من ذم المال ايضا
قوله على الاقتصار **قوله** في حيث كونه في سيرة النكير في تلك الحقيقة فيقترن **قوله** فان
كانت مفعولا من حيث كونه وسيرة منشئ **قوله** هو عملها اي عمل الاعايش ما قصر من كونه وسيرة النكير من سيرة
لنشر **قوله** في ذكره اي من قوله ولا يفتقر اليه اهلا عسرات والبصاير **قوله** لان العقلية في قصدها من علم الا فتاوى
قوله في حيث ذاته لا في غير محض **قوله** والثاني عطف على الاول في كلامه قوله بان الاول هو با عن بحر الصريح **قوله**

[illegible]

فانما جنيبا هو فليس
ثم قد جنيبا ففقد
مقابلة ففقد
الضوء والاول
فقد ففقد
فيناخذ ذلك بالحق
الاعلى ففقد
وقضيت ففقد
الثاني ص

فانزلنا جنينا من فلق
ثم قد جدوا جنينهم فتقوا
مقلدته فمثل ان في
الارض وراى اولاد
عيسى مرة فتقوا هو
فيالحق ذلك بالانتم
الا غلب عندكم
وتضيق اطلعتهم
القائى ص

عَلَمٌ يَقْوَاهُ

فَيْطُ لَا يَكِينُ

وَمِنْكُمْ أَهْلُ الْحَاكِمَةِ

قوله فإنا هم أئمة
مستراح قولا لهم
لهم لئلا يخرج
محبونا صديقا
نقتلهم جميعا
الرفقة منهم

في كتابه
في كتابه

على وجهه ايضا بل يكون من عمله او كتابه من كتاب لتعليق الخايع من وقوع المطلق وعلمه
 هنا بذلك لا يقتضي علم صوته من عمله على ذلك والعمرى ان هذا في طائفة الظهور ويجيب عن الفاشري
 ومن وافقه على ما قال انتهى ما قاله ابن قاسم اقول ان ما اعاده من اقتضاء الموافقة لا يدل على الوجه
 اصله حيث قالوا لا تسر في ما وهذا لا يدل على الوجه ما قاله وعلمه بقرينه هذا في تبيين كيف قد
 قال القائل ان ابن سريج يوافق مسا في الاصحاب في هذه المسئلة فتوافقه صريح في ذلك ولعمري ان هذا
 ما لا يليق ان يستلزم فيه ان يكتبوا هذه الموافقة في كتابه وكذا موافقاته في ما يقوله قوله من
 فان يصح منها ابدلت اي حيث امكن فان فقد ذلك اما لعدم من يغير فيها لا مرقام بها اي
 مستقلة فقياسا على ما سمعت ان يصح معها غير ما من حرة او انه ثلث في ما في هذا عام في المحققين
 وهو قوله لا يدل عليها فتبين قوله ولم تن ويح صغير قوله لان الخصمين به اقوى اي العفة على الميل
 ولكن ينظر ما وجه فاما سرية واما كانتا جمل من حرة وذلك اقوى في تحصيل العفة عن الاجنبية
 وقد عاين في امره يكون التحصيل في اقوى انه يحصل له صفة كمال بالفتنة لغرض لتبوق الاصطفا المسمى
 عن التسري قوله ظاهر كلامهم هنا ان المطلق قال في شرحه اي كثر المطلق واكثر المطلق في هوان
 ثلاث مرات ولو من جهة واحدة على الوجه اذ لا يشترط تعدد التروية كما انهم كلام التروية في كلام
 القاضي لا يقتضي مقتضى تعدد ما كما اما ضعيفا ومقابل واقل مراتب الكثرة مثلا وظاهر كلام
 المصنف انه لا يسري به ابقا فكن بحث الامور في حواف الامور في الاعفان ويتبعان طائفة المصلحة
 قال وقد يقال اذا طلع التراجع بخصوصه فتبين قوله وفي كثر مطلقا فقله لعله اذا لم يكن
 غير عدل لا يسري قيا حيا ان الاب اذا طلق لعن ام ولد فوجه اخرى وهو لما هو منه كلام المشهور
 اي فلم حاكم راجح قوله انه لا فرق بين نكاح بشرط ان يكون لعن ام ولد فقله بنظره هنا اي في المطلق قيد
 بالامكان لان العتق عليهم لم يقيد فالحق كذا ذلك قوله ان يمكن الفرق بان الاب قد ياتى المولى في ما قبله
 بقول العقل في الاب المسفيه فلا يرد ما قاله ابن قاسم انظر الاب المسفيه لان الاب المسفيه كالم من المسفيه قيا
 في عليه اي المسفيه اي المطلق قوله تساوي البابان المسمى بابا عفا فالاب وبابا من غير عليه مسفيه
 قوله ثم اي في الاعفان انه اي الاب قوله جيبه هذا اي في المطلق قوله فان قيل لم يصح اي ما لم يكن خيرا من
 المعينة قالوا بان في العلم وما تقرر فيمن يعين المنة عمول على ما اذا الحقه مفادهم بسبب الخالفة فلو عمل
 في غيرهما وكما في خير من المسينة فسبا وجمالا ودنيا ودنيا مسرا ونفقة فينبغي ان يقطع
 قالوا عمن مهران فكل من بل ومنه انتهى وهذا من لا يشك فيه قوله لانه اي المهر تابع للمهر فيصير قوله

ثم وابت في شرحه
 المراسد قال انه
 يجب على الولي
 ان يتسري له
 فاما الموافقة
 تدل على الموافقة
 لها قاله الاصحاب
 فلا فرق بين
 ثم صرح

ظاهر المقيد
 لعن دانه ص

فانهم

من خلقني فخلق مني ولدك
الحقني بالحق الذي
حقني في وقتي فخلق
في خلقها

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

خاتمة ویرجی

[illegible]

۴

100

21



5

100

11

قوله

10

1

4

11

حاصل التوقيع

و علي ابن الصبيح
كل يوم من اجاز

العسل

[illegible]

منه فطاب الوضوء

1012

من مضافه لوضع لان تكليفه معقود بالعلم ولا فهم له فهو ليسا ولا بجية البجيه في علوم الفهم
في الاصول فلا يفتي قاضيه احوال بل يجز العلم والجهل في احد قائلها كما هو حيث لم يعلم بفساد الكناج لا يصح كقولهم في قوله
ما اذا علم فينبغي انه فان فليجب عليه كما يستفاد مما ياتي فيمكن اطلاق قوله لم يلزم منه شيء فينبغي تفكيك العلم
احكاما ولو مع العلم بالفساد ولو يوجب بان بعض الاثمة لا لازم ما كنت تقول فصحة الكناج المسفيه وثبت
لوايه احيانا وهذا موجب لا سقاط احد على ان في كلام بعضهم ما يقتضي جريان محلا في محله في صحة
فكاهم عندنا ~~ولا هذا المستحسن كما هو في كلامهم في الاستدلال على ان العلم بالفساد لا يوجب~~
~~الفسخ لان الحكماء ظاهرا كما في اصطلاحهم في قوله لا يوجب فسخا فيكون كذا في ظاهره في قوله~~
محله في باطنا بعد ذلك يحجر عنه كما نص عليه في الامم ~~ففسخه~~ ~~واستدركه~~ اذا كان النص على شيء وكان
اعتمادهم فلا يقا عليه شيء فلا يثبت له ما قاله ابن قاسم المعتمد عليهم الوجه باطنا في قوله من جهة
بالاخبار كذا قاله الاستغنى وهو مردود لانه لا يلزمها بحكمته مع فساد الكناج لكن لو صحت فساد
الكناج واعتقدت وجوبها للمكاتب فغير نظر قوله لو كانت اى الصغيرة فيمكنه مطاوعة
ان لم يبق لها عتق قبل والة فقد استحق لها بالوطى السابق ولا شيء لها في الثاني لا ي
المشبهة في قوله عتق من اى افتاء المصم قوله مقوم باعمال شرطا اى محلا في موقطع اليد فان واجبه العتق
استبراء والحال انما وجب في العتق والاصم وقيل يلزم منه مهر قبل جريان هذا القول وما بعده فاصرا
فيما لو صحت لغيره او علقته وضعت صحة الكناج في هذا اذن الوجه اما مع العلم بفساد الكناج
ففي جريانها نظر والوجه الثاني فانه فلا مهر لها ويجب عليها احوال في نواح الشبهة السابقة التي
قد منها ~~قوله عن قتابل~~ وهو المهر والمهر ~~والاصم~~ ومهر الكناج في كسبه اى فيستثنى هذا من قولهم انما
الحج يستعد حتى لا يحدث له ~~قوله~~ الزنا بغير او باسم مع اختياره المحجور عليه لا حدثا الزوجية فلا يتعلق الزن
بما فيه لعنت بل بما يكسبه ~~قوله~~ محله في الولو المحجل و فان صدقته متهمة ولا يلزم من الوطى الا هيبال فونته
في ماله حتى يستتم ~~قوله~~ بشرطه هو بالنسبة للمهر علم الوطى وبالنسبة للنفقة معنى ثلاثة ايام بعد الاتفاق ففسخه
صبيحة الرابع على ما ياتي في قوله لو بحث فيه حاله اى بحث بعضهم في تعيينها حاله جهلها بالان فلا ين ~~قوله~~ ولو نشأ
اى ولو كان سيده انشى ~~قوله~~ من ذلك ~~قوله~~ اى من قوله ونكاح عبد ماله اذن سيده باطل ~~قوله~~ فيه نظر اى في صفة
نظر ~~قوله~~ لانه ان الاصلية على مذهبنا لم اى يقتضون على رابع لم يصح الاستثناء لانه عبارة المص صريح في ان نكاح
العبد ماله اذن سيده مطلقا باطل كما هو ساقا لعبارة فلا وجه لما قاله ابن قاسم من ان في عدم صحة نظر فان عبدا
مخالفة له
المص لغيره اى ماله وهذا كاف في صحته كيف وحل المطلق على الكناج اب محله عن هذا فلا تحول ولا كفاية ولا صحة ابدا

١٠٠٠

تاریخ مقابله
ای مقابله

وَأَمَّا أَهْلُ الْإِسْلَامِ
فَالْأَوَّلُ مِنْهُمْ بَنُو
إِسْرَءِيلَ عَلَيْهِمُ
السَّلَامَةُ وَكَانُوا
أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِرَبِّهِمْ
وَأَمَّا الْآخِرُ مِنْهُمْ
فَالْأَوَّلُ مِنْهُمْ
بَنُو إِسْرَءِيلَ عَلَيْهِمُ
السَّلَامَةُ وَكَانُوا
أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِرَبِّهِمْ

و انما الصالحون

[illegible]

والمستحقين والمحتاجين
والذين هم في الحاجة
والذين هم في الحاجة
والذين هم في الحاجة

[illegible]

المختار ان اوجبا فلا يتصور تغايرها بحيث يمكن استحقاق الجاء عند علم الدخول وذلك بتصور شخص
 لا يتغير في لغيره لا يقال فلا يحتاج الى ما قاله ابن قاسم من الاعتراض وهو انه قد يمنع الحملان من لا مكان
 الجاء عند علم الدخول الا ان يريد بالدخول المنفى ما شمله او يريد بالدخول وطأ في حكمه انتهى لان الا
 الجاء كونهما يتصور اذا قاد بها ^{فانما} ^{العلم من} ^{ناله} ^{وقد} ^{الشم} ^{لفظ} ^{ماء} ^{بنياء} ^{على} ^{خضرة} ^{وصاف} ^{قوة} ^{ولما} ^{غيره}
 احكام السب فلو وطئ امرأة بانها حامل لم يلحق بالزنا ^{في ان} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 واعتمد عليه ابن دعلي بقوله ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 المرأة بل ان الرأى صغير فكنيتها ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 من حيث انها ثبتت كالموطأ ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 المولى فيفصل عنه النساء ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 الموطأ من جهة ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 الموطأ في سباج وشبهة بل الحق الا ان الحق للموطأ في كل من النكاح والشفقة والزنا ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 وهو لا مكان وحدها ان كبرت ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 ثبت نسبه ولا يفيح النكاح ان كذب الزوج ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 وهو محتمل لان الرهنية في حكم الزوجية ومحتمل كرهته او لغيره حقيقة وقيل صحت بالطلاق ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 تحلل الرهنية التي هي سبب اكل مع ثبوت الاصله وقد يخرج ذلك على ان الرهنية ابتداء او استقامة
 وبها لما خيل في الترجيح كسبها للزنا ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 قال في شرح المأثور قيل ومثله علم ما في زوجة مجهولة فاستحققه ابوها ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 انما لم يصيد فيه الزوج انتهى وفيه نظر لان الزوج ان كان ما بلغا ما لم يثبت نسبه قبل مصداقه فلا يثبت
 ما نحن فيه او صفرا او محبوا ما ثبت نسبه من غير اعتبار بمقتضى ولا يكونيب منه ولو بعد كماله فليفيح
 النكاح من حين استحقاقه ولا اعتبر بمقتضى في الاوى لان المستحق غير فاعبر بمقتضى حقيقة موافقة
 عليه انتهى ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 في ترجمه احكام المحرمات كما في فتاوى ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 صفير عنده فيقول بانه ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}
 من شرح الانساب ^{في} ^{الزنا} ^{المسلم} ^{او} ^{لم} ^{يلحق} ^{بالكافة} ^{في} ^{ذهب} ^{ابن} ^{حزم} ^{ونحوه} ^{الى} ^{الرجل}

و فیضانِ انوار

منه من رتبة
بريد

وقيل المتكفي فيه وجبان اهلها ما قاله صاحبها لم يرضى وهو محرم ومنه انما اقررت ما جرى فقله قتل اشرا
وكذا قيل المتكفي الا بعد الشراء وقيل المتكفي ومنها عندنا في قال الشعا جابر لم يرضى فلا يحرم ^{المتكفي} قولي مع من صغر
اي مع ادعاء من صغرهما فان وقع في محرم بعض نسخ الشرح مع نحو صغر من صغر قلم المتكفي في قوله
مختلف حاله في قوله او عقامة اي حال الكون تلك الامة متلبه ^{المتكفي} محرم على الذي بعد يكون محفرا
مكتفرا بلا مكلف والحيث نفسيا مع مدعيته فانه لا يحرم عليه فقول لا استقدا ومن
الزمان الذي يفرق من لفظ اي زمان ادعاءها ^{المتكفي} كانه كان في غلظت امره هو وانسيت فانه
محرم عليه ومثل الذي ذكرنا ^{المتكفي} في مقتضاها ^{المتكفي} لا يرضى ^{المتكفي} لا يرضى ^{المتكفي} لا يرضى ^{المتكفي} لا يرضى
انما قيل المتكفي كالبعد لان المتكفي غلط ^{المتكفي} وانما لا يرضى ^{المتكفي} لا يرضى ^{المتكفي} لا يرضى
او لغيره في الصورة الاولى لم تكن وفرق ما بين عدم التمكن والتمكن فان قلت ان التمكن
غلط او لغيره في عدم التمكن او في حكم التمكن قلت فرق ما بين المشبه والمثبه في التقاين
وبين الاصلان وحكم لان ما يشبه او ينفي للاصل لا يكون في حكم وكذا العكس ^{المتكفي} قول اخذ ما في اللفظ
فبطل الاطلاق لان وجهه محرم ادعاءها لا يرضى معناه كانت حرة او امه بقرينة اطلاق الرخصة هناك
ولم يرضى بها بالامة فحصل هذا حكم علم بها فلا وجه خافا لان قاصم ^{المتكفي} انه قد يقال كيف يرضى محرمه
الامة ما ذكرته بقول قول الرخصة تحليفه فيعني ان المحرم ادعاءها كالمحرمه في ذلك ^{المتكفي} فكذلك المحرم
اي مثل النسب المحرم فلا يثبت بقوله الشاء في حيد فمع الحاق بعضهم دعوى وطى يعني ^{المتكفي} محرم
من الحاق البعض دعوى تلك الدعوى بالهضاج انه لا يثبت الهضاج كمن لا يثبت المحرم
بقولها وهو الظاهر من لفظ الاحاق فلا يقبل التقييد اصلا فادفع ما قاله ابن قاسم انه
في المحرم بالانقاع مع الاطلاق وان كان التقييد شئ لا يطلاق الرخصة وان كان قالا
للتقييد كما صرح به الشرح في قوله ^{المتكفي} فحصل هذا مثل النسب الخ لكن الحاق البعض غير قابل
للتقييد هكذا حقق المعام والله ولي التمام ^{المتكفي} في مقتضى المل كوير وهو قوله حيث
ان من الرخصة ان الرخصة لم يرضى ^{المتكفي} المصروف من ولدت او من ولدت والما
المشرك يجوز خلافه ^{المتكفي} لقوله تعالى وجلان على العقول زوجه من ولدت وانما فعل
ثبتت حللا صلاكم ^{المتكفي} ما كان اجبرها ما كان هو اولا للعلم والمهضاج ^{المتكفي} كانت الامة حاسما
بلوا الصلح فقط والاعادة الاصولية تقم انما هي على العام لكن انما يلقى كمن لا يكون
لما هي فائدة غير معاني فاصل ما ان كان لم يعرف من مخالفة فلا يحرم هذا ذلك

مخالفة للادعاء

قد تم قولا
انه ليس له
وهو انما

منه من رتبة
بريد

مقدم
عليه السلام

قال في شرح الامم
ووزق الصم بان
في اماهة اهتد
الام زواج بقها
جلها على الفسق
كذلك في البيت
فان شفقة لهم
تفهم من الما
من الله
وليس كماله
البيت في وجه امرها
يجرده عن حق في لانه
ما يقاوى به ما فله
لها ما لم يكن ففهم
الاول بطريق اخرى

[illegible]

کل من

الكتاب

لا يثبت حرة المصاهرة بها اذا وقعت بشبهة كتاب او ملك بين المهرين المهرية بها اذا وقعت في
 قولنا هذا لا يوجب حرة لان حكمه تعالى قال من لناكم الله في دخلتم فشرط الوضوء في التحريم
 ثم ابنه او بشبهة ثلث فانما هي لانه يحرم على الابن لما له من الاب لا يوجب حرة بخلاف ما في المهرية
 على الابن من وجهه امته قوله انه لا يحرم اى على الابن المهرية اى وعلى الابن المهرية الابن او غيره
 محرم ومثله كسهم و...
 وقوله مطلقا قيد بكليهما الا بغيره فلا فالسبب خفي قال اذ مع القدرة لا يملك
 قوله وصلة مفعول له قوله نكح قوله وعليه اى بناء على ما دل عليه المهرية اى قوله بان ذلك اى التزويج في الاول
 المهرية فيها قوله واما الفرق في صفة قسمة الاسلام قوله استكونت فيها اى المحرمات والماتى
 عطف على قوله تعالى اى ما في و هو تقوية لصلته المحرمات قوله وان نكح كن بها عبا لله وفيما جاء في قيل
 الفضل ولم يقع هذا في صفة قلبه انتفت ولا يميز ما ياتي في نكح كن بها عبا اى ان يملك ما حصل
 به من انكح و من نكح الكذب واما قوله فيما ياتي لان كذا في نكح عطفه فعنه ان نكح
 اى ما حصلت لغيره انما كان نكحها قوله على ما في سورة مائدة حيث انكحها في نكحها قوله تعالى
 ولو عتقها ما لا يبع قبل ان يفتوح من قوله ومعلوم من كلامه وغيره انه لا يملك قوله عبا ان نكحها
 بغيره قوله من ياتي قوله ياتي قوله بالمرحوم بالكتاب بغير سبب كتاب واحدة صنفين يزول يتي
 اى قوله بالمرحوم وقوله بغيره السابق وهو قوله ان ياتي بمصر محصور قوله ويؤتى القياس
 في الاول اى في حين صوم قوله ياتي قوله يزول يتي قوله خلت المهرية ففتح قيدا على المهرية
 ولا يقال على ما تقدم ان الكتاب على ما في اكثر في ياتي عطف ويؤتى على على الخفيف وعدم
 انظر على القياس في عطف السبب على السبب في المهرية اى في قوله نعم نكحها قوله

ما لم يفتقر
 محرم ومثله كسهم
 ما لم يفتقر محرم بها
 قوله فتاوى فيه ما في
 ثم لا يثبت في حاشية
 الشيخ الخياط اى وانه
 نكح لغيره من

قيل

قيل

في غير ذلك
 في غير ذلك
 في غير ذلك

في كتاب
الاصول

في غير ذات السواد جوابا عما ذكرته في شرح الارشاد ولو تميزت بما يقع بسبب انما هي كسوة
 اصبحت متميزة بين سواد وبياض فلم يتكلم في البياض كما هو على انتميت قولا مطلقا اي محض
 اوله بقرينة قولهم مقابلته بقوله انما يحضر من هو ان لا يحضرها ان لم يحضرها وهو محتمل ان كان
 الغرض من قول السواد مع عدم الاعضاء لذات السواد فالأفلا انتهى القول من ادلة جازية
 ان عندك ذات السواد محلي بياض او حقيقة مع البياض بان كانها مطلقا او من غير اعتبار حيث
 لا احتياج وقد اشار اليه في شرحه كالنقطة واما قوله وانما يحضرها انما يحضر ان كانت ذات السواد
 محض والى كنهن الصورة من غير تكميل احتملها وان لم يحضرها فكانها جازية كما هي في غير المحضر
 ولا تقابل بين قول مطلقا وبين قول انما يحضر مطلقا صفة محض اي كنهها مطلقا
 اي بان شرط الثاني هو قوله انما يحضر شرط هو ان يكون في حق ما مقدم او جوابه ما قبله كما عليه
 الاصوليون ولم يعمم على ان يكون في حق ما قبله ولا يحتمل ان لا يحضر وانما يحضر في الشرط في اقتضا
 معقول انما لفظة من من قبيل قوله تعالى وان كن اولاد احوال فاجلبن ان مضاف حمل من اي ان
 لم تكن اولاد احوال فاجلبن غيرا وصحة حمل من واما قيل فاذات السواد بالصفة لما بقي في صفة
 السواد هذه من تمامها معرفة بقوله كسود تكلفا وبما حققنا في قوله انما يحضر في حق ما
 ذكره في حاشيته من وجوده لا يلحق ان ينظر اليها فلفظ كسود على انما يحضر اي ذات السواد
 قوله كسود في حق ما ذكره في شرح الارشاد وصحبت الامام غير المحض بانه التقى فيسرى على الاحاد عدة واما
 المدة في قوله الف في حق ما ذكره في شرح الارشاد وخالفه الف في حق ما ذكره في حاشيته في الاصل بانه كل
 احاد في حاشيته ما هو ليس بالامرعة في حق ما ذكره في شرح الارشاد وبغيرها انما هو
 بالصفة باللفظ وما شك فيه مستغنى عنه لقلب معنى فلفظ انما يحضر في حق ما ذكره في شرح الارشاد
 العلم بها كما هو في حق ما ذكره في شرح الارشاد ولا يصح الا محققا لاشهادين في حق ما ذكره في حاشيته
 في شرح الارشاد قوله لا يصح الا محققا لاشهادين في حق ما ذكره في حاشيته وهو ان هذا هو
 المحقق في ولاية العاقل في كل من ذبح اتم موثرا من جهة المحقق وبما هنا يرجع المشت
 في ذات الكثرة هل محل اوله وما حصل ما من ان العبرة في المحقق عليهم بتيقن محل ولا يكون
 وجوده في نفس وعينه بالصفة المحقق المحقق بلفظ في حق ما ذكره في حاشيته لكون
 المحقق بلفظ استيفاء الشرط في حق ما ذكره في حاشيته لكون المحقق بلفظ في حق ما ذكره في حاشيته
 محصور من المحاور بغير محصور تساويا واما قوله باللفظ او باللفظ في حق ما ذكره في حاشيته على

في حق ما ذكره في حاشيته
 اي على قوله
 ان في الشرط
 العلم بال
 ص

السلامة في الدنيا والآخرة

فانجی مہم جمع ہوا
الجمعة والحدادۃ الیوم
ابن یسما والاعمال
البحرینا والحدادۃ
فی الحقیقة
والحدادۃ
والحدادۃ

ما هو الحق في
العلم

اقبال
عطف على قوله
صححوا ما وجد
م

وقال ابن قاسم

والاش التقاطع فيه اكثر قد افاد هذا الكلام حرة وطبها هيبا وجوان وصحم وطبها صبرا فمدا بجان
 بالحنفي في وطبها فان وطبها معا اشد بطلاناً طعناً بعلق الاطعام بالوطى وفيه ليس في التقاطع
 على وطبها صبرا فلا يثبت عنه تقاطع وقد يستشكل بان التقاطع بسبب تخصيصها صبرا اكثر من
 بسبب وطبها انتهى اقول ان عقيدة الضرر وهذا وما مع الضرر شئ لا يحيط به الوصف كما شاهد
 فلو كان تخصيصها صبرا لكان الكراهية اكثر لحرمت على الرجال كل نساء الدنيا ^{فهي} منبر صناعات او
 تجسس ^{فهي} ولا يثبت وطبها اى الثانية بان تقوى وطبها ظاهراً وان ظنهما الاوى وهو ظم وقد يثبت
 قولنا انما وان ظنهما محال ^{فهي} كترىم الاوى بل هي باقية على حالها وبغيره بقاء الثانية على طهرها
 وقال ^{فهي} منوى في التمهيد ما مضى مسكنة بغيره عندنا كترىم واصلاً بعينه ثم قال ^{فهي} من وفى المسئلة
 ما اذا كان له احتقان وهما احتقان فوطى حراماً فانه يحرم عليه وطبها الاوى حتى يحرم الاوى كترىم
 وكثارة وحفوت ذلك فاما قدوم وطبها قبل ذلك فانه يتخير في وطبها من شاء ويحرم عليه الاوى
 نصاً عليه في الموطى وكان سببه ان الموطى قد وقع وقد استوفى المان في سبب التحريم فانه
 استوفى قبل الموطى ولا يعمل الى كترىمها على الثاني بمحلفنا كترىم اصلاً بعينه محفوظاً فاما
 انتهى ^{فهي} اذا كترىم في وطبها الثانية في كترىم البيع لا يحرم احكاماً وهو وطبها الاوى يعنى ان الثانية
 تبقى محرمة والاوى في حلالها كانت فلا يحرم كترىم احكاماً لكن لا يجب ان لا يطأ الاوى حتى تسقط
 الثانية وقيل اذا اجعل الثانية حلت وحرمت الاوى واستقر به المرافعى وقد اشاد به في
 بقوله وان جعلت وحلفاً طهرت بعض احكام الشرعى لمقبولى واذا اجمع عليه لا يسقط قاله
 فلا يلتفت الى ما قاله ابن قاسم انه هذا فيكره عليه ما تقدم في قوله والوطى مؤجل كترىم
 على فلاح قطعه ^{فهي} ولو لبعضها اى ولو كان البيع لبعضها ان كترىم البيع بكذا شرطه فيها بقرينة
 مقابلته بقوله او شرطه ^{فهي} وهبة اى ولو لغريمه ولا يضر كثرته من الرجوع في هبتها ^{فهي}
 او كبره بل محل المذكرة ^{فهي} بعد وطبها اى الثانية وهو عطف على قوله قبل وطبها الثانية ^{فهي}
 لو ملك اما وبنتها مع انهما لم يحرم جميعاً بمكاح ^{فهي} الحتم حلت المخلوق منه دونها او مادام المكاح
 باقياً فانطلق استكونته حلت الاخرى ^{فهي} بخلافه المذهب الاول لا يبرأ من وقال بعض الحنفى في ولاية
 تدل على صوابنا سبع مثلى ما ثبتين وثلاث مثلية واربعة ما باع وما باع وما جعل ذلك مستحراً وانما
 قوله على ثمانية عشر مثلى اثنتين اثنتين وثلاث ثلثة ثلثة واربعة اربعة واربعة
 ذلك ما ذكره وهذا فرق بلا جماع ^{فهي} وقد تقدمت الواحدة اخذت من قوله وانما فانما

المعصية
 الاخرى اى
 وطبها و
 من قبل انت
 المربيع الفضل
 ضم

حينئذ

من احدى قول من يفتي بالقسام اي انشا الله فيها امر من قول من قال سمعت وسمعت مع قول من
 التوقف في قول وكلام الماوردي ومقاله اي من قوله اما اذا قيل في الثاني هو الصحيح معناه
 اعلم بذلك ام لا خلا فالما ورد في قولنا خلافة قول وكلمتها اي كالمعنى وانما لا نقول لا نقول اي البنية
 ومرتدة بعد رطب وقيل انقضاء العدة اي حتى يحرم الامتع عليه وان حل بها قال في شرح المرقا
 فان ادرى انما احبته بانقضاء نكاحه فيكون انقضاءها عليه نكاح احبها ان لم يتم انقضاءها لكونها
 سقطت عنها الا لا يقبل قوله في اسقاط حقها ولو وطئها حق من غير انقضاء حتى تم او طئها لم ينع
 بولت هذا حكم بالواقع تحفظا عليه من ضرورة انه ما عثر اقل الذي يصفه التعلق انتهى قول وكان في السبيل
 تطبيق قضا عند الطلقة الثانية بان لم يبق والا ان لم يكن قضا عند الطلقة فمعتق كان علق اي الطلقة
 بمقتضى ثبت للمبدل الطلقة الثالثة قول ولو كان غايه اي وان كان المطلق صبيحا بان طلق عنه وعليه
 وطلق هو وهما بصحة ذلك حكم به فيها والا فالصبي عندنا لا ينفق طلاقه قول عاقل اعلم ان الصبي
 ايجوز لا ينجح تزويجه كالتقدم قولنا لئلا لا ينجح تزويجه كالتقدم قولنا لئلا لا ينجح
 وطئ اي الذي في ذنبه قولنا هم عليه اي ما لم يكن فيه مفسد مقارن لفساد قول وكذا انما يجوز
 كما في الروضة مع قول وقضية اما الجور متى لا يحل له كناية فلا يفي ان نحو الجور متى لا يحل
 قول اوله اي ولا تعيب بالقاء الفوقية قول ما لو نكحت اي الحرة على الرهيل قول مبدل اي بقوله في قول
 لرضيها اي ولا تعيب في الفوقية ومع التحية قول ولو عجزا وهو التي بكاتما داخل الفرج قول
 المص او قدرها اي ويعتبر في ذلك وعليه فلو عجزها اي فتم طلقها ولم يعتبر في باصا به ولا غيرها
 وانكحت في قول ويجوز عنه الاول واذا عت عوم احصا به الثاني فالظم بقولها معناه وكان قبل عقد
 زوجه ولا يسجل عليه ما ياتي عن الفتوى من التعرفة به ان يكون المصا والزوجين ~~مستحقين~~
 الى ~~تصل~~ قبل العقول او معونه لانه معرض عن اثنين اضربت والا بالتحليل ثم انكرته و
 هذا فيما لو عجزا ~~وقد~~ في التزوج من الاول وانما مبنية على ظنها ان العقل ~~مرد~~
 يبيع عليها لكونها كانت لا يفي عليها ذلك لانه معرض عنها عجزا ~~اي~~ ~~ايضا~~ ~~ايضا~~
 فصرها اي اي التي على انقضاء عليه فصر لفظ تنكح به اي بالجماع وانما جاز في جميع النكاحات
 الى تنكح لانها صفة الموت ومعها التفسير التخي انما هو بالانكاح بالجماع وبه الاكتفاء به فلول
 محشفة مع قولها ~~وقد~~ ~~اي~~ التحليل بالصوره المذكورة ليتنصرا الناس من تطبيق ذلك فيهم
 بالطلقات الخلف ~~اي~~ وصحة النكاح منهم يعلم ان الطفل لا يحصل التحليل به الا اذا كان المني قد

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

اسم فيفراق في ملك النزع باني الاستياء والادغام نجلا والكاميت في

ذواته او بعضها ولو رقت عليهم ذواتهم او اوصى بنفقتهما فمحل النفقة ملكا
 ذواته او بعضها او لا فيه نظر والاولى قربا والاولى انما كانا لمواكفة له حصصهما والوقوف لا يتم الا بمقبول
 والوصية لا عتلت الا به **قوله** اضعفا الى العكاز **قوله** فاشترى ما اوى العلى **قوله** ما لو لم يتم
 اى ملك **قوله** فانه لا يبيح ملكا **قوله** وهو اى المشتري المعنوم منه المعنوم **قوله** سيجوز ان يملك

~~من قريش من لا~~ ~~ذليلنا في الدين حلاله~~ ~~و هو~~

فقبل الانفساء في ابي في شرح قولك حلت الحكومة ^{قوله} وقد حيا ب باقة ملك الذي مر في شرح قوله

ولوطك زوجته فلا تغفل ^ق طاع على ما أتى تحقيق الان يعني ان الشراء طرأ على سقني تحقيق الان ولا على

تأم السعي و هو السعي في طلب العلم و الشراء و من طرق المشتري اذ في غير من اختياره لا يطرق عليه احد

السلامة على هذا القصد حتى يلقى على ذلك على دفعه من سائر الجهات المحقق في الخارج اذ محض الشرا

والبعض لا يرون إلا الشئ المحقق وجماله لا يتنازع في ذلك بخلاف السوء فضعف وجهه

وَيُضَوِّقُ السَّعْبَ وَهُوَ الْمَكْنِيَّةُ عَنِ الدَّالَةِ مَا لَا يَحْتَقِقُ تَأْمِينًا وَهَذَا أَيْ بِالطَّرِيقِ الْفَرَعِيَّةِ ذَكَرَهُ

ووجوب تمام السبب ^{في} رفع ذلک ^و فالتشاور الميم بهذا قوله ان الملك

في قوله عز وجل ألم لا تعلم ان الله يمشي بطريقه المستقيمين

بموضع نظم المصنف الذي ذكره الشَّيْخُ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَ صُغُفًا وَنَظْمًا يَشْتَرِي شَيْئًا مِنَ التَّصَرُّفِ

وَلَوْ تَقَوَّلَ أَحَدُكُمْ حُكْمًا فِي شَيْءٍ مِمَّا يَنْتَهِى عَنْهُ لَمَسَّ السَّعِيرَ ۖ وَسُجِّنَ فِي السَّعِيرِ ۚ

[illegible]

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْتِنَا بِالْأَسْمَاءِ وَالْأَلْفَبَائِكِ وَتُعَلِّمُهُنَّ لِلْعُلَمَاءِ وَالطُّلَامِ

وَالْوَلَدُ ابْنُكَ مِنْ طَائِلٍ عَلَى خَلْقِكَ مُحَقَّقٌ وَإِنَّا نَدْرِي مَا لَنَا مِنْكَ الْخَفِيَّةُ مَلِكُ الْمَالِ وَأَوَّلُ الْأَوْطَارِ

كانت ملك الدمار فانتها عقوقا ففعلوه ان اذنتهم بغير الملك فليامعوا الشاة بغير ملك

فان ملك يبيع ما بيده ذهباً فغير جازي ان يبيع ما يبيع من الذهب والفضة
لان ملك يبيع من امواله وملك يبيع من امواله وملك يبيع من امواله

عزى كذا لا عي، بل انما في ذلك نعمة التي كانت عندى في غايه المساقاة فاعلمت

حتى انك تعلم اني قد انا في هذا الامر على ما هو عليه من الحق والعدل والبر
حتى وانك تعلم علم اليقين اني انما اريد ان اكون في الدنيا كمن كان في الآخرة

وذلك في غير من تمام السبعين يوما الذي هو في الغالب من القوة والبطء والضعف

استقراد السبل لا يصلح وكذا اني اذ كنت محققا في كونك حيا والى الله المصير والى الله المصير

وہی مکان
مقبول
و تحقیق
۲۵
۱۵

من قديم الزمان
المعظم

قال بعض
المختصين على
النهاية ص

٧. الانصبة

انما هو لا يشترط كماله في الكتابية والمسلمة ^{قوله} ان لا يخفى ذلك اي لا جبار على غسل فيها قلوبهم ويشترط
 فيها اي الكتابية انما عطلت افعيانا مستباحة التمتع كما يشترط فيمن يغسل الجنون في ثوبه مستباح
 التمتع كما هو في الوضوء ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 في فتاويه ^{قوله} وما لاف في المجمع في قوله ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 فلا ينافي ما تقرره الشافعي فقد لم على نفي ~~الجنون في ثوبه مستباح~~ ^{في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش}
 كما يقتضيه ^{قوله} اي لا يفتقر في ثوبه ولا يشترط في كونه في ثوبه فلا ينافي ما تقرره الشافعي من قوله اذا
 اضمحلالا لا من ثوبها ^{قوله} ولو كان بالانظر اي ولو كان التمتع بعد انقضاء المدة ونحو ذلك لا حرام
 بعد فلا يرد ما قاله ابن قاسم ان قضيتها صوابا فظهر المقتضى عن شربة وهو خلاف ما صرح به في باب المدة
 في قولنا انهم عاشرها كونهم ولا يشترط بها حتى يقيضها حيث عكسه بقوله لا عكس في الحكماء بتعليق
 حتى انهم بما قال ومنه لو خلا لم يجرم عليه نظرها ولو بلا شربة واكثرت بها انما هي لا فاعلى
 كذا المقام من محرمه قبل انقضاء المدة ونحو ذلك لا حرام ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 قوله ولو جعلوا عنه ^{قوله} وان لم يظهر بالثبوت ان في ثوبه لو ان غيره ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 ذلك فلا يبعد جبرها في اليقين انما خشي عطف التمتع ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 مراد الشافعي بقوله ظهر رخصها حاله واما لا يرد ما عرضه ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 اي تاما سواء كانت في مبادئ الخلق او لا بخلافه كذا في باب المدة بقوله باسحق ان لا يرد ما عرضه
 في الخلق ^{قوله} وفيه فعل في عطف على غسله ويحرم هي في مسلمة على فعل ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 قوله وحالة عطف على نظرها ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 في باب وهو انما في وجه تخصيصها ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 قوله وكذا حكمه ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 من ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 استفتي ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 بعد الاستئصال اي في دينه فلا ريب اي في داركم ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 على الاستئصال اذا طلبها اي طلب الاستئصال المصلحة ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 سواء كان المستقل منه واليه تغير اهله عليه ام كغيره ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش
 دينها باطلا بعد اعتنائها ببطلانها سواء اصررت عليه ام عادت الى الاول ^{قوله} في الحقيقة من الغسل سواء كانت مسلمة او كافرة كما بقية الش

17A

١٠٠

بما لا يصح ^{بوجه} تبيين دعواه في الإسلام النطق بكلمة الشهادة وأما من يفتقد خبراً حمداً وذمياً ^{فصل}
فلا يفتقر عليه بأنه يفتقد بما أم لا فيقال له يفتقد بما لا في المحصل من كلمة الشهادة إنما هي التلقظ ^{بالحسن} التام
الكلمة لا قبله من أجل أنها ثم قال أن يفتقد بما لا دعواه في المصلحة بالنية وهي تحقق مع أو لا تجزئ
وفي الإسلام بالاعتراف بمجدة الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالتام إذ قبله في نفي هذا الاعتراف
بجميع نعمها وفيه نظر ^{بالحسن} لو أراد أن دعواه في الإسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة كقول
في المصلحة منه في إذ دعواه في الإسلام إنما هو بالإيمان وهو التمسك بالحق بما علم بحديثه صلى الله عليه وسلم
ضرورة عفا لا تشرى لا بكلمة الشهادة إذ هي خارجة عن جملة الإسلام وإن أراد دعواه في محله
فلا يفتقره وقوله ولا يتحقق ذلك الحق سلم وقد جرى ما علم على لسان قلمه ^{بالحسن} لسانه في خبره

[illegible]

انما هو ان يكون له علم لا يتحقق بل ما ذكرناه في غير هذه الاماكن فاما ان كان كذلك فليكن
 انما هو ان يكون له علم لا يتحقق بل ما ذكرناه في غير هذه الاماكن فاما ان كان كذلك فليكن
 انما هو ان يكون له علم لا يتحقق بل ما ذكرناه في غير هذه الاماكن فاما ان كان كذلك فليكن
 انما هو ان يكون له علم لا يتحقق بل ما ذكرناه في غير هذه الاماكن فاما ان كان كذلك فليكن

[illegible]

فلا يتحقق أصلها معا ^{والمعنى} أي لم ينص بانفسه في دليل باينة ^{في} فها جرت معه صلوات الله عليه وسلم
 قال ابن قاسم لم يلقوا الحواد المعية المطلقة بمعنى انما اها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 وفيه لم يكن معه حتى يجره صلوات الله عليه وسلم كما لا يخفى من السير ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 على الكفر بل جازوا اظهر كلام الله ^{في} فصل هذين على عهد الاسلام كما في ايراد هذا وفي قوله وكانت
 حيث قلنا ان ابراهيم منسوطا على اوصاف الكفر العقول في ذلك الباب وفيه اذا كانت وثنية او
 مجوسية قبل الدخول والعبادة والجمعة في العلة دامة بكونه مع ان وصفه بعبودية والوثنية مانع
 من استكراهه ومنسوطا في الاسلام النرويج وفيه ان وقفاة الدولة والحجبة والفتنة والظلمة
 ثلثا بان هذه الامور اذمة مطلقة وحصل الكفر عنها مانع من استكراهه ^{في} في الامور المشروطة لا العينية
 اي وفيها ان الحق النيانا مطلقا ^{في} الكفرية حتى في العلة وفعل على الكفرية كما انما لم يشرحت تحت شرح
 قولنا منهم وكل من عصى في الاضطرار الذي قبل قولنا ^{في} اسم ^{في} حقيقة كثر في الحديث وفي العلم وفيهم
 اي كثر في هذا ^{في} النيانا على ما نقرهم عليهم في العلم وبطلان ما لا نقرهم عليهم في العلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 كثر في هذا ^{في} النيانا على ما نقرهم عليهم في العلم وبطلان ما لا نقرهم عليهم في العلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 حاله فيهم ^{في} ولم يشر في النيانا فيه ولا نقرهم في العلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 مثلا ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 بمصروف ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 التزام ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 ابن قاسم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 اذ كره ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 مقبول ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 انهم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 كتاب ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 والله ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 فقال ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 عشر ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم
 فيهم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم ^{في} فها جرت ^{والمعنى} صلوات الله عليه وسلم

على كتابهم

افضل من هذا

هذا ما في اول باب موافق المنكاح في شرح قولنا نعم وكنى المكاح في الاصطلاح الكافرة حيث قال الشرع
 وان خالف بينهما معناه انه كما يعتبر الولائية للمكاح في زيد ولا يعتبره ومن الكافرة فكذلك هذا
 قاله عتبار بالاولى وهو الثاني في قوله وقت الحكم اهلها اي عاين ان قال قيل السلام الا في قوله لا تقبل
 ما انتهى زوجه عنهم وهو العقل كيف كان في **قوله** ومنها كملية المنكاح **قوله** لما تقبلوا اي في قوله لا تقبل
 ابتداء في **قوله** ومنها اي يقول لانه لا ينكح بعد هذا **قوله** وما عمله ان بعد هذا اي المدة **قوله** في ذلك
 اي في شرط المدة وفي المنكاح في المدة **قوله** فهذا اوله وعمله ما يجب بقوله لانه يكون كقول
 في النكاح المسمى بغير حكم في المدة هذا هو شرط المدة انتهى **قوله** ~~في النكاح المسمى بغير حكم في المدة~~
التي هي لا تقبل من اي بكفارة في حال الكفر فيه اي في نكاح الحريم الا بقبولها الا في
 وهو الثاني في المدة **قوله** والاولى منها قال في الانشاد وجوه في كفارة هذا ونكاحها لا يصح ولا عصبية في بيان
 انتهى قال في شرحه فانه اي المصعب لا يمتنع به وانما عطفه به لانه لا يمتنع على الاطام دفعه
 معصية بعضا ومنه اي من دفع ما قاله ابن هـ في هريرة من ان حمل في ذلك لا يمتنع على الاطام في كل
 ولا يمتنع على كسر اذ لا يجب الرضخ عنه بل في احوالها من اذ عصب من جهة او مستأنفة وعقله
 نكاحا فانما يمتنع من اذ لا يمتنع من دفع بعضه من بعض وانما يلزم من اذ لا يمتنع من عصب من جهة
 عليهم اكلهم السلام وقضية كل مام وعلمهم **قوله** ~~في النكاح المسمى بغير حكم في المدة~~ عصب كسر في ذمته او النكاح
 من جهة او عقولوه نكاحا من صراحة المص في الشرع وفيه نظر والا وهو ما قاله الملقين من
 في النكاح دون الاولى لانه على الاطام ان يدفع اهل كسر عن اهل المدة فيجوز عبارة النكاح
 قول ان حمل حيث لم يقبل لا يتعدى اي علمها وهي من جهة بناء وعلى ما ذكره في شرح الانشاد
 وعلى تعيينه هذا وهو قوله واي امرأته حيث كان الزوج ذميا والزوجية من جهة من يقبله
 بناء على **قوله** لا يتعدى فلا يمتنع والاي بان قصده بذلك لا حيلة المنكاح مطلقا وان
قوله الاطام فاما لا ابن قاسم انه قد يقال ليس في هذا اقتراد على نكاح زوجته الا في حق
 عتقها في استحقاقه ما قبله ولعلنا نقول استقنا هذا مما علمنا قبل ان نعلم انه المقصود من قوله
 من امرأته ما قال **قوله** ~~في النكاح المسمى بغير حكم في المدة~~ اضلا على في الوقت اي على الحمل في الخارج من النكاح من امرأته في وقت
 الا انه اي الملقين لا يجب وهو كسر قال ابن قاسم قال في الملقين اطلق المدة انما خارج المدة
 وهو ما لا يمتنع من امرأته وانما يمتنع على المدة في المدة وليجبه ان تعلم ما اذا كانت كسر
 لعلنا نحتاج انتهى قوله ولعلنا من المدة كذا في النكاح التي رافقها وهو موافق لما ياتي في شرحه

قوله ثم استأنتوا بكم
 لان صحت في طيف
 بغيره فمنه لثواب
 ثم استأنتوا بكم

قوله واستأنتوا بكم
 فقله اي المدة وقوله
 كما في اي في الفصل
 الا في هم

۲۰ هجری
خاندان
الطی



٧
لكن ينبغي ان يكون
قوله في الصورة
التي كانت اسم
سالم
فيها لان اسم
سالم
فيها لان اسم
سالم
فيها لان اسم
سالم

وضو و استنجاء

نظروا

सुखः

3. 2

سید

11

۵۲

42



فصل

29

م



25

۱- ذکر ملتزمین

ما لو كان مقولنا في مكانه بلا وجه ولا شبهة فقد قلنا النية فيه في كل واحد من المكاح القول
المختل وكان مختلما فقد البحث عن المفسر في نظرها جواب للقول ان تر فقد
 قولهم مكلفون بالنعوى يج قال شايخ عند الاصول لشايخ ابن الحاج ب لا يشترط في المكلف بالنعوى
 حصول الشرط الشرعي وهو الايمان فقد قال صاحب الرأي وهم المختصة والج ما لا يقتضي
 والمسئلة معرفة في بعض الجزئيات وهو تخليف الكفار بالنعوى مع انتفاء شرطها وهو الايمان
 حتى يعذب بالنعوى كالمكلف بالايمان اولا والا كثير على عنوان ه والنظر ما في عنوان ه في
 وقوله اما النجوان فقطعي واما الوقوع فالظن وقوله اما النجوان فقطعي فقد كان مقصود
 العمل شرعا بشرط المكلف به لم يجب حصوله على محذور ولا موجب لا يقضي بشرطها وهو الظن
والم بجبا لصقله بقول النية لا تفترق بشرطها وقد انقضى ولا النية التي تقبل النية والا النية من الله
 يقبل النية لذلك وكل ذلك معلوم للعلم بالضرورة واما الوقوع فما هو فقطعي بقوله
والن من لا يعرفون مع الحق الما اخر ولا يعتقون المفسر التي من الله الا ما حق ولا من الله
 ومن يقول ذلك مطلقا اي من عام للعقلاء حسلا او كافرا وقوله بقا في صكاية عن الكهان
قالوا ما سلطكم في سفر الاول فقد المصلي صرح بتخليصهم بترك الصلوة ولا يحل على المسلم
كقوله صلى الله عليه وسلم خفيت عن قول المصلي والم ذلك مطمع المسلم بمعية المسلم
 فقد مكلفون بالنعوى في بعض الجزئيات وقد يؤاخذون في الاحقة في بعض الجزئيات
مطلقا اي في بعض الجزئيات اي من افعالنا ام لا وقوله ذلك اي مكلفين
بالنعوى اي من بشرط الحق في الاحقة كل الاحقة من الله اي من الله اي من الله اي من الله
ما مطلقا ومعنا الذي حققتنا ظهر في انهم اي ما يكتفون بغير الشرعية بالنظر لما بالاحقة ونظروا
بطلان ما قال ابن قاسم في انه يريد عليه ما قدم والا الفصل في مكاح من لا كتاب لها وايضا في المسألة
 فان منها احكام العرف وقد بناه على انهم مكلفون بغير الشرعية لا فالش لم يبيع الفساد والمكلف
بغير الشرعية على عقوب الاحقة ولا يظهر في القول الفصل تاييدا لمسكني ولذلك المنا والا
لان هم ما لم يقتض فان هذا هو التحقيق وبالقبول لم يقتض واستد على التحقيق
فيه اي في المختلف فيه اي ان محله مطلق بقوله حلي في مشر الاحقة اي ان ما يقتض النية
والا مكحفا ما اعتقد نا حاصل النيافاة انه فرق بشر في قوله فالحاصل في عمل النيافاة
انه لو كان اشتمال على المفسر فان المفسر سببا لغنا منعقيا اشتمال ان كانت مكث
اي على المفسر

وفي شرح الاثر

وفي شرح الامر شاذ حل قول الماوردي و هو العبرة في على ما اذا لم يتر افقوا و اذا اتوا ففعلوا العيا
 فتحكم باعتقادنا من غير الفرق الذي ذكره في حق له و كما حصل في ^{فهم} لان ذلك في حق في مشر في الامر
^{قوله} لم يعلم بشئ له في معنى وما ذكرنا في قولنا في اصل من الفرق هنا ^{على} على ما حدث قال
 وعلينا انما لم ^{قوله} هذا اى فيل قهره ^{فهم} في احكام ذ و هذا المكاف ^{قوله} اذا اسلم
 في ذلك لانه لم يترك جميع النواحيات هنا ^{قوله} اذا اسلم كما ذكر في قوله في مشر في الامر
 لجميع عليه النعمة مدة خمس والاموال في ان يختار لا يقن في حقه انتهى واما و با جميع
 ما من كان في ذلك المشر في الحقون و المعنى عليه و غيرهما فيشمل ما ذكره الله من قوله كما في حق
 المحيى عليه بسببه و منه نقى الله بعد بيان ^{قوله} الكاف اذا اسلم و تحته اكثر من اربع افعيا
 اربع ولا غرض له في بيان النعمة و غيرهما في قوله ابن قاسم من انه مثل المحيى عليه بسببه عند الكلام
 و غرضه ذلك انه يعنى من ذلك و مؤنه جميع الى الاختيار و قد نوه به بانته فيقصر في القول في
 فيقصر في الاختيار و قد يؤمنه ان من تحته اربع لو حصر عليه بسببه لم يؤمن في مكانه من انتمى
 و قوله ان من لم ذلك لا اختيار اليم لا فالحق نعم من لم و هو يحصل و هذا في حق هذا الحكم
 و قوله و مؤنه جميع الى الاختيار لا و هل له في الله كما قلنا في الاختيار في قوله و قد نوه به
 و لا في قوله و قد يؤمنه في ^{قوله} و ان لم يسلم فيقول لو كان و لم يسلم فيكون فان حكم او يسلم
 علم من قوله فان لم يسلم و عليه قالون ان يسلم لكان انتهى و قد نظر لان الشئ المتعاضد
 من احكام الله من قوله و قبل و قبل الولى و بعده و حكم عالم يسلم ^{قوله} لا
^{قوله} انما اهل اى قوله انما اهل فقوله انما اهل فيقول نعم احتراف الحق لم يقا هل فانه لا يلزم
 بل لا يقع منه حتى يصير مكلفا كما ياتي ^{قوله} ان من اختار و ربح هذا كالمضرب في انه لا يجزى اختيار و
 لان كما في المتعاضد صحيح فيتم بعد الكلام في اى مقبه فليس هو الا قطع و على و صفة خلا فان
 في علم خلافة ^{قوله} لا ما كهن عطف على قوله الاختيار و ربح ^{قوله} فقد من و تاضر اى سبق تقدم
 كما صحت اى انما ذات او تاضر ^{قوله} الغنى لصحيح ^{قوله} لا بد من تعيلا مقدر حتى يكشف لك بها
 ما يقول الشئ في الشئ في مختار الاصول في حيث الظاهر والمقول و قد ملئ اى انما و مل
 قويا في حق ما دنى صحيح و قد ملئ بعيد فيحتاج الى الاقوى و قد ملئ مقدر و اذ في
 في البعيدة قوله صلى الله عليه وسلم لا يغفل فان قد اسلم عن عشر اشوة اصله ان وما
 و فارق سا من اى اصله الا و امل او بعد الفكاك فانه بعيد ان يحتاج به متجلا

كما يظهر من قوله
 وكان الفرق في

ابن الحبيب

كما و يل الحنفية

على البعيدة
 باسله الا و امل او بعد
 الفكاك

في الاسلام من غير بيان ومع انه لم ينقل بتجلي قط واما ما ويليهم قوله صلى الله عليه وسلم لعنوا
 الذين يمتنعون وقولنا سلم اخذت ايتها شئت فابعث لعنوا ايتها الذي وقوله صلى الله عليه وسلم لعنوا
 ابن عجلان ما هو وقوله لم ينقل اي النبي صلى الله عليه وسلم له اي لا ابن عجلان كما قاله الحنفية وقوله صلى الله عليه وسلم
 اي على الحديث على الا واصل وهو كما اول الحنفية اي اصل الا واصل وفارق ما هو وقوله تعد روايت
 المشافعي عن ابن قتيبة قال سلمت وتحتي خمس سنة فسلمت الذي سلمت الذي سلمت سلمت سلمت سلمت فقال
 ففارق واحدة واصلت ابعث وقوله وعلى بتجلي عطف على قوله على الا واصل اي اشارة الى ما
 وهو قوله استبدء الكناج اي هو الكناج بخلاف لفظها اي لظواهر الحديث ولذلك كان ذلك
 المتأويل بعينه لانه غير مدلول وذلك كما قال شافعي مختصرا لا اصول وجه بعده اذا ابن عجلان كان
 متجديا لاسلام لا يبرأ شيئا من الامكان حتى يخاطب بغير ظاهرها عطف على سبق علمه وكذلك لا يعيد
 خطاب مثله بمثله هذا مع انه لم ينقل بتجلي قط لا معناه ولا من غير اصله مع كثرة اسلام الكفار
 المسترجعين ولو كان لنقل قطعا اندكى ويجوز ظهور سترها في لسانه فخذله وكن ضلالتا كوني
 قوله قد ينقص اختياره اي من فيه رقا قوله بان يعنى قبل اسلامه سواء في حاله ان هذا قبل اجتماع
 الاسلام من قوله وبعد اسلامه فتنبيهه انه لو كان صفة عن اسلامه من قبلين اخصيا وتثنية وهو مستند
 بالاولى كما ذكره في قوله ولو سلم بعد في الدعوة في وعليه فقول ان الدعوة لم تكن في اخصيا والحوادث
 دخول وقت الاختيار وهو محصل ما يطرح اسلامه في اسلامه من قبلين وقضيته الى انه لم ينقل بعينه
 اختيارا وتثنية قوله لم يختر الا تثنيتين ولو كانتا خرافات كاستحالة في انما صرح بعينه في تثنيتين لانه
 غاية اختيارا والعين ذلك الدعوة فلو اختار واحدة فبالطريق الاولى وفي ذلك معنى من هو قوله
 على قوله تلقى وعنه من ان تامة بقلنا بالودع اليك وهو تنبيه بالاولى ولو كان
 في غيره او كما صرح به الشيخ ابن عاصم في مختصره لا اصول لا معنوم المخالفة فما قيل انه لو دخل
 منه انه لو سلم بعد في الدعوة واحدة ثم عطف ثم سلمت الباقيات كان ذلك اختيارا ومع
 فيه نظرا لانه متعقب عليه معنوم الموافقة بها مخالفة ولم يطرح على مختصره قوله وان كثر الفا
 هذا ليجتاز من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم وعنه التثنية ونقطة ثنية هي اختيارا قوله على الا واصل المختارة متعلق
 بقوله زاد قوله لانه السبب اي الاسلام قوله فان مات اي احل الله له ويدين قوله اقرت معه اي اقرت الله له
 مع الخوف الثاني قوله اعطته وصيته اي صيته لم يخلع الن وحيه ووجه واحدة قوله فان وقوله اي الكناج
 معا بقرى كقرى الله في شجرة قبل المص فان جمع بين نحو اختار بعينه على بطل حيث قال فان تامة

ويستفاد من قوله
 بعد قوله
 في قوله

مثل افتاد فيه
 كما دونا لفظنا
 في قوله

ثم انبئة للملوك و ابن الصلاح ومن بعده تسكنوا بعد الاطلاق حلا و قيل لم على ان لنا ان نقول
بالاطلاق و قوله على ان اطلاق اعتققتين ليس من انما اعتق بل من انما اعتقد على حكمة وهو معنى
من غير ما في الاعتق و قوله و طال في بيان ذلك وذكر مثله لمر كشي و هو حق به و هو الحق و به بيان
بيل الشايع و صاحب السعد الى كلام ابن الصلاح و غيره و يعلم ان ما نقله عن بعض شيوخ عصره
هو معنى كلام السبكي المذكور و ان لم و قد لم هو و قد انقضى بسط ما ذكره في شرح الارشاد و ان نقلنا
مع انهم لم يتعلق من غير علم العصر بالعبارة و اما ما في هذه الصورة انما يحلو هذه هي شية عن مثل هذا
قول و ان كانت لو كانت قبل اسلام و كلام الاماء قبل السقوط اعتبارها و اختيارا و اخفا مما تقدم و انما
قول و قلت له في قال في شرح الارشاد اما لو لم يكن كذا بية و احرف بعد كلامه حتى انقضت العدة او
فان الامة تعين حيث اسلمت منه او في الدولة و تعين و بانقلنا ظهر ان معنى و يقول لم حقيقا اي حاي
باعت منه او في الدولة فلا وجه لما قاله ابن قاسم حل مناه اي معنى حقيقا عفا انقضت لاني لا حقيقا
قبل لا يصح و الحق في مثل قوله ~~فان الامة تعين حيث اسلمت منه او في الدولة~~ كما ذكره انتم
لان الشئ ليس بعد و لا اختيار بل بعد و التعيين و يدل عليه ليعين انما في قوله في قول ~~فان الامة تعين~~
و كذا لو سكن ثم عتق في شئ قوله ثم علم حاصله ان يكون كلاما قبل انقضت العدة ~~فان الامة تعين~~
فلا هو مشوب هذا الحكم ان حصل العتق و يدل عليه عبارة الفري كشي اما اذا ما من عتق من غير العلم
بانا اسلام ثم انما ثم عتق اسلم حكم الاماء عليهم فعتق كشي انما اذا كانت و لا اختيارا و لا
بشره انتهى ~~فان كانت كشي~~ و ان كانت اصلها تقدم فليس المراد ان كانت حية لتخرج المنة
فلا وجه ~~فان كانت كشي~~ و الحق في انما العتق لا يلاهي عبارة و قد شرح الرقعة و يؤيد من هذا اي تعليل النصا
المفكره بان اجتماع الاسلام في حاله ان كان الاختيار ان العتق مع الاجتماع كصوابه انتهى
قول و تقوى عطف على قوله فكذلك وكذا قوله او حبسك او عقبتك و قوله او قهرت بك عطف على
قوله و اختارت لك ذلك او قهرت بك ذلك اي وليس الشهاد في الاختيار بخلافه و قد
الكتاب فان الشهود و شرط فيه و لا اطلاع لهم على الغيبة ~~فان الامة تعين~~ و كذا صراحي اي فلا يحتاج الغيبة
فان اصله من لفظ الكتاب مثل اختارت حبسك او اختارت عقبتك او قهرت بك
و مثله اي مثل الكتاب مراد فلهذا مراد الكتاب و كذا في اي هذا في منه لفظ الكتاب كفاية ~~فان الامة تعين~~
اي كفاية ~~فان كانت كشي~~ و نحو منحت الكتاب يعني بان كذا في قوله منحت مفعولا لكل لا هل من هو لا
فان لم و ما اي ولو كان معلقا كان لغوي مثالا لكفاية ~~فان الامة تعين~~ ولا ينافي في القدر اعلم اننا لما لم ينافي في هذه
الطريق

(جواب)
 الا ان محققا اختلف كلامه قوله وهو ان المحقق الحق لله لا للمحققين كما بحث السجكي وانما وجب لما لم يكن
 على ما قلنا ان قوله احتيازا لا ربح فقولنا من مساك بيان لقوله في طالع من قوله في قوله اي لا يصل
 وجوبه في قوله واستناع هل يتوكل عليه لا ابا هتة كما بحث السجكي وعلمه بقوله فافهم على طلب قوله
 قوله ظاهر كلامه منهم معتدا خبيث ان المحقق ليس قوله ان المحقق يعني ان محقق قوله لا مام
 له معنيان الاول ان محقق الثاني انه لا يجوز في قوله القضية الاولى ان محققا ليس في وجه فاعلمنا
 يعني محققا في القضية الثانية وهي انه لا يجوز في وجه فاعلمنا يحسن حتى يتبين في قوله اي موضع
 المحقق من هاهنا قوله وذكر العشر قضية قال بعضها وثا في تفسير الآية ما فسقه وقام في العشر
 الدنيا لا تتأخر عن الشهور والاعلام والفتنة لا يستعملون المتأخر في مثله ذهبا بالايام هاهنا
 عشر ويشهد له قوله ان العشر الا عشر ثم ان العشر الايو ما انتهى باني قوله وقام في العشر
 وقوله العشر وذكر العشر قوله عن كلام العرب اعلم انهم يقولون العشر في علم الايام ومن ثم في قوله
 به فيقولون العشر هاهنا في شهر كذا والعشر منه والعشر الحكمة في ذلك ان العشر في سابقه على الايام
 قوله ففهمنا الا قراء اي لا محققا وبما لا قراء قوله ولك ان يقول اي في جواب عن اعتراض الزمخشري
 فصل في معنى العشر او الحجة قوله وهذا في قوله وليست كتابية للعالم في كلامه
 في قوله في اول باب فكل من المشرقة اسلم كتابي وثقته كتابية دام لكاهه فاعلمنا في العشر
 في قوله في حجة اي حجة في وجهه في قوله علمه اي علمه سقط قوله بان كلام
 قوله قال في شرح الارشاد لافي اسما حيا في من مضيق فلا ينبغي ان الله المنفعة كنهها في العشر ولا
 محله يمكنه ان لا مانع استتماعه بان ليس في عدتها في علمه تسقط نفقتها فيها كالمحقيقة بل اولي
 مقصود بترك الكلام انتهى قوله في موضع من الموضع ان محققا عليه تسقط بتفويت معوضه اي بتفويت
 العاقل بمعتقد عليه قوله وهو في الموضع العاقل الموقوف الى الله في نظيره امر في الموقوف
 قوله في عذر النرج لا يسقط بمقتضى قوله ومن جمع اسما حيا اي في جمع اسما حيا مع اسلام ذواتها
 قال في النهاية وفارقت العشر بان سقطت النفقة بالردة الى الاسلام وسقطت بالانكاح
 مانع من الاحتجاج من اخرج من قبضته وذلك لان اول مع الحقيقة كما ذكره المصنف في قوله
 انتهى فلا بد من دفعها للقاضي واعلامها له بانها رعت للظاهرة في مثل القاضي فان
 بعد الان سال العالم طوعا ام كانا الرجوع ولم يبرح استقرت عليه لانها مانع الا في جانبها
 باب الحيات في النكاح والاعفان ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكره في

قوله لا صحت لان الكتابية
 اي في شرط الاوث
 تتحقق بوجوبه

ما ذكره

۲
وفقاً له احيد صواب

~~SECRET~~

بقاء المييب الى الصبح وعلم موت المراض فاقب في بعض نسخ المشرح ^{قوله} وان بقي
المييب ^{قوله} بالعلم ^{قوله} وان التاكيدية الشرطية ^{قوله} قالم الناصح

قوله في خاصه

فان كان
مستحييا
فان كان
مستحييا

قوله ان المستحيين به وهما الحب والعترة قولا وقيا ساءا وانما هو طالع في شجرة الارشاد وقيا
 على الجميع بما في ان طالعها عقد معاودة لكن المقصود منه ما لية فاشي فيه كل عيب يحل بها في
 الاستمتاع فاعبر فيه ما يحل به اما بان يمنع منه وهو ما في ان ينقض تقفيرا قويا اما لا يكون في نفسه
 ولا على وجهه كمنون او العارية الطبع وهو في العدي الى وقوع ما جرت به العادة في
 غايبا به خلق ذلك من فتن خالطه من هو به كخلق المسبيات عند واهي واسبابا في الخدام
 وانه من قولهم دون هذه اي المصوب قوله لا يفي بوطه قال في القاموس المصروف والمصروف
 والمصروف كمن دون وعصفور وعصفور القبياء قال في تفسير القبياء من محركات عقل
 او من قبل الاستدراج انتهى هذا فيما كان بالعين المحملة والذات العجزة وكذا قال في
 عصفور بمصروف اموت عند مجامع وهو عصفور كطليوت انتهى وهو اي على بوط
 منها اي في الترويح من حيث عند مجامع قال في شجرة الارشاد المصروف القفوف عند
 مجامع وقوله مستحيين وفيه اي في الشهي قوله وسكو تطا في اي سكوت الشخص في شجرة
 الارشاد نقل الشيخان عن الشيخ في محله وقوله وسكو تطا في اي سكوت الشخص في شجرة
 ان اي من الخ من لا يتوقع زواله ولا يمكن معه مجامع يثبت اختيار انتهى يعني ان الشخص في اي
 بوطه وانما سكتا عنه عن موضع كونه كما بعد بطة عقله حيث ان الاصل في جعله في طرف
 الفتنة فقولهم وسكو لا يستند وقوله انما هو صبر قوله في معنى الفتنة اي يثبت به اختيار
 من المستحيين والاصحاب من من يمنع من مجامع والاسوة في زواله فمثل يثبت به اختيار كما قال في
 بالحق فيمن نظر وانظر عدم قوله اختيار قوله في معنى الفتنة اي في المشي الذي
 لا يمكن معه مجامع ان لم يكن سببا حقيقيا وكان المهرم الذي لا يمكن معه مجامع قوله ونظروا اي المشي
 مستحله غيره صنفين قوله ان المستحبة العاري اي التي تجري الاما من عيها قوله ولا يشك
 معنى انه مبادر ما ذكره ان اصل الكلام في صورة الفسخ صحيح ولكن اذا علم لاصل المصوب
 ان لم يرض جان له الفسخ ومع ذلك قاله قبا فهو انما السالبة من المصوب شرط في التكفارة فلا يصح
 اصل الكلام فكيف الفسخ مع ان شرط الفسخ محيل به في صبر وقوله لا فاشي في قوله ومن غيب
 كان علم بان كفى تكون في قيام ما من غيب اذا الانسان قد عيا في با عيب ما لم يمانع يمانع
 وهو ان يرضى عارية العبدية فلا قاله في قوله فاشي في قوله فاشي في قوله فاشي في
 انما انت اعني كفى وهو شامل في كفى باعتبار العيب وهذا يتبين من كلامه بالعب

قوله ما ذكره من المصوب
 المستحبة مع ما في
 قولنا ان المستحبة
 المصوب المستحبة
 المستحبة
 المستحبة
 المستحبة

[illegible]

٧
أولها الف. تب
حرف ٣

ای قلم وادار غنیت

بوجه الروح فلهذا يقتضي هذا ان الروح الصغرى لا خيال له بسبب الروحانية المتعارفة ووجهه انه يتحقق
 تنويمه بمعية لانه لا يصح تنويمه بها كما تقتضيه الظاهر ان الجفون كن في ذلك فلا يصح تنويمه بمعية
 فلو ان الروح لم يكن له الميعب كغيره اذا افاد ولا يتجنى وليه قال في الروح ان لا يكون النفس في جفون
 الى يتحقق قال في شتره فيمكنها النفس في زمان لا فاقته انتهى **قوله** وهو ان لا يتحقق قول بعضي السنية
 الاثنية قضيتهم انما لم يعلت بصفة واصوات الرفعة الى المقاضى لا يسقط خيالها قول في غير هذا
 عند الحكم اي كما يليك مما ياتي في كلام المصنف ان النفس هذه الميوس انما يثنى بها لرفع المقاضى وانما
 ذكر السنيان محل النفس من غير ما ياتي لا عينه **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب
 ونحوه على النور ان الخطا بقة بالنفس والرفع الى الحكم على النفس من قولهم ما بالنفس عطف على قوله بالرفع
 قوله بعد بثبت جميعه عطفه قضيتهم استماع النفس قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع **قوله** ويقبل قوله
 المحلل اي وانما لا الروح من حيث **قوله** يسقط المهر والمثقة الا وان يقول ويخفى من وجوب المثقة لان
 السنيان يسقط المثقة فلا يقتضي انما وجبت ثم سقطت مع انه ليس كذلك **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب
قوله وبما ياتي اي بان لا يكون في **قوله** جعل الميعب فيه اي في الروح **قوله** يخبره بصفة اي العقل
 قال في شتره ووجه الروح على المهران وفي الفرق قبل الوصول منها والسميها كمنع منه ومنها بسبب
 فيها او فيه لانها اتفقت الموضع قبل التسليم فسقط الموضع كما لو اتفقت البايغ ابيع قبل القبض
 وانما اصل عيبها كغيرها ولم يجعل عيبه كغيره لانه بذل الموضع في مقامه عندها فاما كانت
 فالنفس من مقتضى العقل اذ لم يسلّم له حقته وهو كمن بذل شيئا في مقامه عندها فاما كانت
 ممكنة تسليم فكان مقتضاه ان لا نفس لها الا ان اشاعها اثبت لها النفس وفيما لا يضر بها
 فاذا اخذت من غيرها وادخلت في المهرات وان كان منها ما لا يتبعها **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب
 على ما كان من حيث **قوله** ولان قضية النفس اي قضية النفس ان يوجب كل واحد من المتناقضين
 الى عين حقته ان يبقى او لا يبدل ان تلف والعقد جري على البيع بالسمي ففقد النفس من ذلك الروح
 عين حقته ويدفع اليها بدل حقها وهو من العقل لان كفى فداوات بالوصول **قوله** لا يمانه اي انما
 ان النفس هو الروح **قوله** لانه انما يكون **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب
 ان قوله لانه من حيث **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب
 في قوله ليس له صفة النفس من حيث **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب
 وانما علمنا العلم على النور لم نقول وقيل ان فسخت في **قوله** فيما ذكر بالرفع في اشارته الى ان الروح لا يكون له الميعب

لا يتبعها فكل ما منها

المقام في قوله

[illegible]

نكاح

ان الكتابة لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالمعتب لما في قول
 نعم لا يظهر في الرقعة في حله في العادة من زوج مسلم فانه لا يحتاج الى شرط الاسلام اذا كان لا يمكن له النكاح
 المسلم وغيره الكتابة في الكافرات لا يصح نكاح اسم لها قوله والتي ابرز الصفات التي لا يمكن
 ان لا يتعلق به كمال النقض كالكافة مثال للصفة الكاملة او شيئية مثال للصفة الناقصة قال
 في الوافي ويحرم في القولان في كل وصف شرط عيان خلافه سواء كان صفة كمال كالاستبابة في الحال في البيا
 والعيب واليكافة او صفة نقض كخلف ذلك وبذلك صرح في التوضيحيات قال اذا شرط احد
 الزوجين صفة او شيئا وحالا او سارا وحواها من صفات الكمال وصدقها والظم ان التيقن واليقنة
 من الصفات الناقصة ولا يفي في الصفات الكاملة لانها من سبابها حال فقوله او شيئية قضيت
 ان لو شرطت كون الزوج يكون فبان ثبوت النكاح لها وكون احدوها ابيض هل حله النكاح والزوج
 والتمتن وغيرهما ما ذكره السمع والاعمال في الشرح فقولنا في الاصل في النكاح الخاص بها ايها
 اصح في الرقيق ان العقد منه احدث لا التمتع ويفرق بان هذه الامور تعتمد في النكاح لان احواد
 به مستغنى والقدرة والتحتي على في السمع والبيع ان العقد في الرقيق احدث لا في غيره فلهذا
 الامور فيه نظر والظم الاول في النكاح والثاني في الرقيق وقد اذن في حال اقل ذلك في اذنا
 ان الزوج قدنا والزوجة مرة عينا خلاصها وقضيتها فيما اذا شرطت صفة الزوج فبان حله وكان المستند
 قد اذن له في النكاح وفيما امر اذا شرطت صفتها فلهذا في النكاح في سببها وكان الزوج
 من حله في النكاح لقوله لعبد وقد اذن السيد لعبد ان يملكه وشرطت صفة فبان قدنا فقوله
 والزوج في حله مستغنى عن ايام ان الزوج في صورة اذا بان مرة لا غير وقوله اذا بان عطف على
 على قوله اذا بان في النكاح عطف على الصيغة مستند في قوله اذا بان وقوله في كل ما صاعده لقوله كتابية
 لعدم ان في النكاح شرط في قال في شرح الاشارة ما لا يصح النكاح مع خلف الشرط مطلقا لا في جمل
 الصفة ليس كقبول العين فان البيع لا يفسد بخلف الصفة مع تأخره بالشرط العارضة فالنكاح كذا
 لا يتاثر بها وفي محل ذلك ما اذا لم يقبل من صفة لتعقبي صفة النكاح كان بان سلة وهو كذا
 او بان كافق وهي سلة وما او سلة عبارة عما في من اختصاصا من حواها بخلف شرط الاسلام والعيب
 ومكرية وجهه صنفين وانما ثبت بخلف ما لا يخلف عينا فيما اذا شرط الزوج وهو من في النكاح
 فبان غير حرة بقيقة كانت او مقننة فلا عيار له انتهى وبان نقنا لك ظهر هذا ما قاله من
 في سعة من انه يشمل قولهم قال لا يظهر من هذا المعقوفة فاحرة وشرط الرقي صفة الزوج او غيره

قوله من الصفات في
 دخل فيها عن الطول
 والقصا
 كما يأتي
 ص

ينبغي ان يكون
 على صفة الدين
 وهو سواد العين
 مع سعة ما

وتمتة ووصية وكان الاضرب قريبا اليهم فلا خيار انتهى والقضية التي ذكرهم بقولهم
كما لعب العيسى في الغرار وكذا قولهم كما قاله في شرح البهجة واصفنا فاهم بحكي فيه ما قاله وسبقنا منه سقنا
سوق كل له وولنا ياتي من اهل البيت ليشمل السلب وغيره بل هو افضل وان كان دون المشروط غاية قوله
مقتضى ان من اذ مقتضاه ان كان دون المشروط سوا مساواها او مساو ما تقرر وهذا قال في النهاية
وقضية اطلاقه بقوله كذا انما في السلب مطلقا وهو ما لم يجر في خلاف شرط السلب الترتيب ومثله شرط السلب
تكني الاظهر في الروضة كاصليها والشرح الصغير وقضية ما في الكبير وهذا الحكم انه انما اوها في السلب
او نزل عليها لا خيارا وان كان دون المشروط وهو في علمه في الالوان والاشياء ^{قوله} لا عار عليه للمقوله وتخير
قوله وعلى مقابلة معتمد كونه تيمنا سيدا لها لا هي بخلاف سائر الالوان وقد بينهم انما يتخير في سائر المعيوب
لا السيد فمثل هذا لا يعلو ما في السلب دون مقابلة غير الكون في شرح قولنا المص وتخير بمقارنة حينئذ ^{قوله}
مثل الشارط او قوته بعد كل فيه طلي مشروط حتى يتبين انما كانت قنعة وهو قولنا فلا خيارا وهو ما كان من وفاق
هذا ما تقدم في عكسه على من بعضهم بقوله هذا على الاطلاق في سيد كذا في المنع فيه الا في غير انظر بقوله هذا
الاخذ به قولنا الترتيبا فان خرج خيرا ما مشروط فلا خيارا ودونه ثبت اختيارا وان كان الاخر مثله الا في السلب
انما فانه اعني هذا الترتيب على قول الروي وان كان الاضرب مثله انتهى قول من ادعى السلب بقوله واضلعا
تقرر ان في الروضة بناء على الاظهر خيرا وان خالف في الروضة ما في الروضة والاضل على هذا المشا في الروضة
لا عيب فيمكن على بصيرة من دون مقتضى الى الرجل حال ملكه المقال وانه المليم للمقال ^{قوله} سوار هذا ايضا
الظن انه مستلزم مع قولنا السابق من المعنى ما كماله او المناقضة فاما قوله ^{قوله} لا يحتاج الى ان في اذنه
كما قاله البغوي ^{قوله} وانما في الشبان حيث تحت الرفيعة كمين المكاره ^{قوله} بل مجتهد فيه بل مانع
الشبان ان يحكي يحتاج اليه بشرط ولا فيها دهم يمكن من المنع به كما قاله سابقا فيمكن كما هو من قوله
لم يبق احتياج للاضرب ^{قوله} نعم من يان سيدد وغيره قوله ان الترتيب ^{قوله} هو في حقه وجه جريا
خلاف في خلاف هو قوله في الاصح يعني ان هذه المسئلة وهي ان كانت دون المشروط فيها طريقا في اصحابها
ان الحكم على ما ذكرناه فيثبت له خيارا ^{قوله} والطريق الثاني لا خيارا لم قطعا لانه يمكن من تبيين نفسه
بالطريق الثاني لانه مشا والسلب بقوله ان الترتيب يمكنه ^{قوله} فيكون قوله في قوله وان كان دون المشروط حيث لا خلاف
فيه كما بين في حقه بناء على ^{قوله} وانما في الشبان حيث صرح به الشافعي بقوله على الاصح
وهذا على انه صحيح ثم قال وجوبه على ما لم اقل في الاصح من من بعضهم وهذا يدل على انه صحيح ^{قوله}
انما الترتيب اي في المسئلة وهو قوله وكذا في قوله ^{قوله} يمكنه التفتيش بناء على الطريق الثاني السابق ^{قوله}

قال ابن قاسم

9-23-66

ایک کتاب مشرکت
ایک کتاب

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

من قولهم فليسيت على قننه ذللته سبهوه من قولهم الفاسخ ثم بعدوا لعمري والتمسوا رأيك المواقف في قننه

من قولهم فليسيت على قننه
و هو الذي ذكرناه
في ما مضى فقولنا لان
التمسوا رأيك المواقف في قننه

التمسوا رأيك المواقف في قننه ذللته سبهوه من قولهم الفاسخ ثم بعدوا لعمري والتمسوا رأيك المواقف في قننه
على المعزوم ولا يتعلق العزيم بقننه ان كان المعزومها من غير ان يجازي لانه ليس يتحقق على عمل
شيئا وان كان معه جرة اجازي يتعلق بضميتها بقننه وان اعتبرنا اقل الامور في تعلقت بقننه
ليؤد معنى السيد فان قيل من هذا شيء فعلى ما ذكرناه انتمى فلفظ محل فعل هذا قولنا لعمري
فليسيت على قننه صحيحا واذا كانا اعتبرنا معناه اقل الامور في في يتعلق العزيم بقننه المقنن في
الموافق في المص ومن عرفت في **فصل** في بيان الله بعبده فادعت على حيلها انما اعتقنا
ان قوله وان كان السيد يتصلق بيمينه وحل يفتح الكلام قال لها صاحبها كاذب قال شيخنا سمعنا ما على
سئل عن ذلك فقال لا يحتمل وجهين والوجه الاول هو ان لا نقا حرة في ذلها وجه الحق لا بعد ولها
والصاحب كاذب في هذا لو فصح قيل في تحقق الصدوق لانه هو السيد وليس يتحقق الصدوق
والصاحب ليس له فلا صحتها لا ولا دهاا **قوله** براسه **قوله** وكان له من حيث **قوله** وهو وانما وني
انه عن ايمن روي ان معينا من **قوله** ولقد رآها اي لانه **قوله** وهذه او تحقق في الشيخ لم ينفذ
اي بخلاف **قوله** وهو **قوله** ~~فليسيت على قننه~~ كانا اعتقنا من بعد معنى اي **قوله** اي لانه ثلث حال
قال في شرح الارشاد ولا يخبر انه بعبقيا قبل وطى وبها اي لانه ثلث حال متعلق بها من بعض
مرض الموت باذا اعتقها فيه لا بثبوت محيا واما في ذلها فمعنى في فسخها سقوط
وهو من علمه حاله من بعض سواء اقبضه وانقضه لا فيضيق الثلث عن الوفاء بعبقيا فلا يتعلق
كلها فلا يثبت محيا واما كل ما ادعى ثبوتها الى عدمه فيضيق الثلث عن الوفاء بعبقيا فلا يتعلق
كلها فلا يثبت محيا ولها وكل ما ادعى ثبوتها الى عدمه بطل ما صله اعا عتقها بعد الوطى فيثبت به
لا سقطا والمهر فلا دور وكذا لو اعتقها قبله وبها ثبوتها في سقطا المهر **قوله** كاذبا
سئل انما هو في اي في شرح قول المص وانما رها المهور حيث قال وانما المقتضى للبعث
معيب مما من بعد عتقه وهو في العتق **قوله** في غير هذا **قوله** لانه ما يتحقق على غالبية عنه لقوله فينقل
ويعرض للمقابلة باحكاكها لانه اذا حلف على غالبية الناس قال لي ثلث من الغائب فلو لم يده ما قاله اني
فاستم لم لم يقبل ان يمكن صحتها كما في العنصر لان ذلك يخالف قرينة على ان كان صحتها **قوله** وبها فاقا
اي بما ذكرناه قولنا لانه ما يخفى في **قوله** عدم قبول دعوى العمل بالبره بالليل اذا لم يكن المولى في شرب
عمله بالسلام ولم يثبت بباوية بعبقيا كذا في شرح المص **قوله** وحقنوا قواية في وان لم يكن قراية بعد

في قوله

في قوله فما كان في العاصية بالعرف اي لما مور بها الحشاش لهما في قوله
وصاحبها في الدنيا معروف فما كان اي بما قاله من وجود حاجاته في فارقا لام من حيث علم فما
لان الحق الشريك لها كالمهر والنفقة فما كان لانها حق عليها قال الله تعالى فما كان لانها حق عليها
فما كان فما كان اي عفا عنها الكتاب وقال الامام فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
واللام في دفع ما يريد لم يكن فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
فما كان فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
يعرف فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
عفا فاحل اصوله فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
انما جاء في الابواب والامام فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
قدم عصيته فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
عن ذلك فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
بالاصول فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
فما كان فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
فما كان فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
او لم يكونا عصيته عصيته فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
امتنع فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
او لم يكونا فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
لا دخل لهما بعد فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
على فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
او هم فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
عليهم فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
بين هذا فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
لم فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
فما كان فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها
لونه فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها فما كان لانها حق عليها

قال ابن قاسم

بل لا بد من تسليمه عليه فقد يوجب قال ابن قاسم قد قويا لما اشركك لان ملك ولدك بمنزلة ملكه انما
 اقول لا اشركنا لملك المنزلة ايضا ^{فكر} فان قلت المقتضى في الاول في وامي انه لو استقر امة ابنه في الدين
 ايقن بمرادنا ^{لا بد} لا جرم لانه للراهن وهو الاب لانه بمنزلة اكله مال الابن ^{لا بد} والباقي وعلم
 بما قول لما قول عن القفال مع رده قال ابن قاسم نقلا عن يحيى البلقيني في كتابا بمنزلة الاولاد ما نصه
 ولو كان الراهن في اصل مسئلة اصول الميراث فقد نقول فيقول استبداد به في امة فرعه ام نقول لا
 استبداد به ان كان مفسدا لانه اثبت بالرهن عقا لفرعه باختياده فلا عليك ابطاله انتهى عبارة
 مع ان النسبة التي عند ولا في عن سقم اقول قال القاضي حسي في فتاوى مسئلة عن الشيخ
 القفال رهن جارية من ابنه ثم استولدها لا نصير ام ولده فاصح المقتضى في قوله
 استولدها جارية ابنه لان هذا اثبت له حقا في جارية يعقله ولا عليك ابطاله وكذلك
 لو استقر الاب جارية ابنه فرهنا من غيره ثم استولدها لا نصير ام ولدها اذا رهن رجل
 جارية فمأواه فاستولدها نصير ام ولدها لانه لم يثبت له حقا يعقله كذا اجاب القفال
 وطرد غيراته ناقض بالورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولدها الاب قال لا نصير ام ولدها
 وان لم يثبت الحق بنفسه وعلى بان الواث خليفة المورث فتحت فترا لانه اثبت عبارة
 متولا لانه ما بقا ثم استولدها قال لا نصير ام ولدها ^{في قوله لو استقر الاب} وقوله بخلافه
 ناظر الى قوله رهن جارية من ابنه ^{في قوله لو استقر الاب} فاما اذا رهن رجل جارية فمأواه في قوله ثم رأت
 القاضي وافق القفال في الاول في قوله لو استقر امة ابنه في حيث سكت عنها وفي قوله فاما اذا
 رهن رجل قال لا لقاضي كذا اجاب القفال وطرد غيراته ناقض في هذا دليل على انه وافقه في الاول
 رهن قوله فاما اذا رهن رجل في حيث لم يرهن غيره قال غير انه ناقض في قوله مما ينبغي ان
 يثبت من فان قال ابن قاسم في الراجح ان الميراث الميراث في قوله في قوله الميراث
 وان عليه قايمة قال ~~في قوله الميراث~~ ^{في قوله الميراث} فقل ذلك ام نعم والمقول في قوله لو استقر الاب
 لانه غايم ولو كان وطيه لها ميرة وانما كانت ممتلكا فيها ولم يولد حتى علفت بالولاء غير
 فتمت في اقرب منه يمكن علوقها فيه قال القفال وذلك ستة اشهر قبل ولادتها لان العلوق
 من ذلك يتيقن ما قبله شلوكة فيه قال ولا يفي هذا ذلك بقول القفال فخلا في نفقة الحمل الميراث
 لا كما كانت واجبة وحكمه ان لم يسبق له قبل العلوق والا لزمه افعى فتمت من هي الاستبداد

٧ في شرح الامانة
 ص

۱۵۴

والله اعلم
بما في السرائر
فقد
اتم وهو خير
فمنها فاندرج
فمنها ولا تفتقد
في ملكه ولا في
فقدت انما تجب
بعد الفضائل
وذلك واقع
في ملكه ص

والتوفيق من التوفيق
والتوفيق من التوفيق
والتوفيق من التوفيق
والتوفيق من التوفيق

منه امر من طرف الزوج بل من ربه السيد اقل الامرين من الامة والمنفعة والمصلحة والامر من ربه
الامر من ربه لا يتوقف على علمه بل على ما هو في ذلك للمعاني وفي التوفيق والامر من ربه
قال في التوفيق من التوفيق وقد خفف احد في ربه في التوفيق والامر من ربه
بالفهم ان يصير الامر باذنيه ويصير بدنيه والضرط والامر من ربه
اي من قوله انما من ربه لرب كان عليه ليد انفس الحكم قوله والمنفعة مطلقا اي سقيا كانت قدر الامور
او من ربه عليها قوله ما ينبغي بل جميع الامور السابقة والمنفعة قوله كل من ربه في شرح قوله
وان يستخدمه في قوله لمصولة عنه للوجود قوله نعم لو اذن لم السيد في الفاسد في عبادة التوفيق
فان اذن له في الفاسد وفسد الامر فقط اي دون التوفيق يعلق اي امر بكسبه قال في شرحه وقال
تجار من ربه قال ابن التوفيق ان عين الامر في ربه في التوفيق بالكتاب اقل الامرين من ربه في التوفيق
انتهى وقيل بيقين من اذ لا ذن في الفاسد بيقين به الصحيح اي قوله عيني كما بقية اما هو شتافي
في سقيا وامر من ربه عينيها اذا نفق على عيني ربه لانه قد يتوهم عدم جوان استعمالها هو قائم ان ربه في
ذلك في كلوة لها او كفيها قوله لا ينبغي من استعمال اي على انه لا ينبغي في التوفيق في قوله وان كان
اي السيد ليد لم يبين السيد ليد ليد ان ربه السيد كانت منها واية منها لم يقبل الزوج
المنفعة التوفيق قوله من ربه في التوفيق قوله لا ينبغي اي في التوفيق قوله وان لم يكن استعمالها
لقد لم انه لو سلمها في الاول وجه من قوله والامر من ربه وجوب تسليم الامة ليد منها حيث كانت لا كسبها
ولا هدم فيها او بها هبنا واهل او غيرها اذ لا وجه فيها على السيد في التوفيق قوله والامر من ربه
سقيا من التوفيق ولو كانت محترقة فقا لا الزوج في التوفيق في بيتي ما وسقيا ليد منها في التوفيق
ذلك قوله المنفعة على الاول وجه وقضيته انه يستعملها ولو ليد منها ولا ينبغي لها في قوله
ولعل وجهها ليد لم يقبلها ليد ليد امكانها سقطت حقها مما يتعلق بحسبها في قوله
هجم الزوج الامة عن السيد ليد منها هل يبين المنفعة والامة مثله فليتناحل انتهى قال في التوفيق
لن ومنها في التوفيق قوله لا ينبغي اي في التوفيق قوله لا ينبغي اي في التوفيق قوله لا ينبغي
لا منها في التوفيق بيقين ما في وهو لا يحيل الا بالتفصيل ليد منها في التوفيق قوله لا ينبغي
ليد فقط وان لم يدخل بها فلا يوجبهم كلامه كما في لان التوفيق قوله لا ينبغي اي في التوفيق
وقضيته كلامه الحاي في ربه ان سبب سقوط المنفعة استعمالها في التوفيق قوله لا ينبغي اي في التوفيق
ومنها في التوفيق ليد في بيت الزوج في غير الوقت الذي يبيد استعمالها ووجب المنفعة ليد

في ربه كما منها في التوفيق
مطابقا ليد منها في التوفيق
والتوفيق من التوفيق
والتوفيق من التوفيق
والتوفيق من التوفيق
والتوفيق من التوفيق

في ربه كما منها في التوفيق
الامة في التوفيق
بها

في ربه

قال ابن قاسم
في ربه

التسليم بخلاف ما لا يوجبها عنده وشرط للزوج تسليمها اليه اى وقت اذاعة الاستقلال
 احكام تمام التسليم **قوله** كالسكوت بمرور نفسها عليك عبادة الروض وتسليم التسليم ليدل لوجوب
 اليه عليك ونحوه لوجوب ما يقع عليه ولو لا ضرورة التوقيف بذلك شاعل بتسليم منها وان فقد فليزج
قوله لان الحياء والحرمة في وجهه اقل من عيب السيد جبا بحدوده مستقلة وجب على الزوج
 السكنى فيه لا نقاء ما عمل به من الزنا والحرمة والحياء في سبيلها اذا كان يفرها بها سكنى بالاحقة
 وكان المحل الذي عينه السيد بما حوت العادة بما يجارده اليه وطلب منه ان يسكن فيه في دفع
 الاجرة لصاحبها على العادة واعلم غير هذا نعم لو كان زوجها ولدك سيدا لها وكان لا يبيع ولا يبي
 سكانه لسفهم او مخرجه ودية وحيف عليه من انفرادة فيشعبه ان يفسد ذلك لا نقاء المعنى لثقل
 به في حق ولعله يعضه علم ان استقلال **قوله** ولو ذلك اى لا خلافها بها في بيت او غيره **قوله**
 فلا نفقة عليه اى حيث استحلها ولا وجبت عليه لتسليمها له ليدل ونحوه في قوله وهل **قوله**
 شاعل لما زاده بقوله او يجارده وعلمه ما ذكره بقوله الماتى او يعين منه فلا نفقة في جميع ذلك
قوله ولا ان يفسد ذلك اى قوله ولو اخل في داره في يفسد يفسد ذلك بالانكسار لا بجلل اخل في يديه
 المستحقين الزوجين كما في المحرم والمحتاج وفيه انفقوا في كل في الوضوء والشرع وهو المصنف
 وذلك اخل في حق الزوج والثاني نعم بعد يوم من التسليم على حكمه مع وصوله الى منزله
 في على ما يفر من النفقة في على الاول لا يفر من كل لو قالت كحة او هل بقيت ولا اخرج الى بيتك
قوله ان لم يخل بها من حكومة **قوله** بقدر ما يفسد له لما حل الظرف في نفقة الاخرى لان
 الملك اقل من الزوجه **قوله** ومن ثم اى من اهل التقدم على من اقل اى على عليه اى على **قوله**
قوله فان فلق بها او بالانكسار وجهه ذلك يمتنع وهذا **قوله** ايجب تحقيق بها علمه بقوله في وجهها
قوله فلا نفقة عليها اى وان حبها ما لم يسلمها له في السفر على العادة **قوله** وانفق عطف على **قوله**
 اذا سكت **قوله** علمه او يفر من استراده من نفسه في عبادة الروض وشره فان ساقط معها الزوج
 فلو انك والافهم استراده من نفسه اى امره لم يخل بها ان كان قد سلم المسعد بخلافها من دخل بها
 في سقرها بها لا يخل في بعضهم ومحل ذلك اذا سلمها لها وهو ما التسليم عليه فان ما يجر به لم يسترد
 في نظر به انتهى قال في شرح الاشارة الى انما استحل بها فان وسبقها لعل فلا يجوز الاسترداد **قوله**
 لا يشرع في شرحه بالروض ما في سلمه خلا ما وجوب التسليم عليه **قوله** لتفريقه محله اى لتفريق السيد
 محلها **قوله** لتفريقها اى الالة لم اى السيد **قوله** وتفتيته اى تفتيت محلها **قوله** كذلك اى استقلال

كيف انتم ايها
 وعقلها وادراكها

في حكمه اى
 في حكمه

ط
 اى على نفقة غيره
 مع

وانفق على خلفه
 مما لا يملكه كالحر
 كما نفق في النكاح
 مع

سقطت او غارت في بطن البحر ولا **قوله** ظاهر انه غير مقبول مع انه يجوز ان يكون في الامور قال
 في النهاية وفي الامور لو قيل السيد زوج الامة او ثلثته الامة سقطت ولو قتلت اكره زوجها قيل
 لا يجوز لا ففي بعض شرايع المحققين انه لا يضر بها واعتقدوا ان المالك رحمه الله تعالى **قوله**
 اشترك السيد المملوك في قتلها فانه يمتثل سقوط الام من تلقاها وهذا ينزل عما يقع على المقتضى ويجوز
 وجوبها بنفسه فلهذا لم يرد ما يقع من المصنف لا من الكل **قوله** لان اكره بحمله لقوله وان
 اكره **قوله** ولانا لفرقة في الاخير بيني وها قيل الاجنب امة او مولا الامة وهو علمه فلهذا
قوله ولا يمكن او كل من اضره او اضره **قوله** كالو حلفنا اي اكره في القاتلة لنفسها والامة المقتولة
 من الاجنبى وهذا القول متعلق بقوله فلهذا سقط الحكم **قوله** نعم لا يجيبها اما الجارية ولا العشي
 لانا سبها لوجوبه لم يكن محله **قوله** ولا تحبس العتقة بنفسها قال في المروحة وان وجب ان يهرس به
 حبسها وكذا العتقة لكن مقتضى اوصيها بصداقتها ولا تحبس نفسها ولا يجلس في دارها ولا يزوجها
 بوجه بصداقتها ولا تحبس نفسها لاجلها انتهى **قوله** لا امر منه انه عليه بحقه المتقدم في ملكه **قوله** انه
 صحيحه لانه خلا فامن واهم فيه فقال الحقوقي **قوله** عليه قال في المروحة وان وجب ان يهرس به
 امة فانه يجب لا يقولون ثم وجب جدا بل قول وجبها قال لا نعم ثم قال في قضى زيد منها وطول **قوله**
 واستدل لا ضرر بقوله زوجها هم يجوزها فان جازها قال سعاد الحكماء **قوله** في محله اي محله قوله
 ولما روي استباح **قوله** على عبده دين ولذا ذكره في عليه او تلف طاله لا يجب له ان يتزوج ولا سلطان له في حال
 ولا يملك المثلوق **قوله** وقيل وجب ثم سقط يعني هل يقال وجب ثم سقط او لم يجبا صلا وجهات
 شرايعها الثاني والثاني انه يجب وجب لها بغيره المتاح ثم سقط لانا لعلها انهم يتبعوا الثاني
 كقولنا **قوله** في الثاني **قوله** نعم في سقطت لعلها لوجوب لا للمذهب واليه اشار بقوله الثاني في التسمية اي
 انها **قوله** سوبها اي التسمية **قوله** على الاول اي على الوجه الاول دون الثاني فانه لا يخلو

قوله ومن ثم امر لا يهرس في اكره
 على العتقة فان لم يهرس في
 المهرس مائة او اكره وقوله
 حله او من المهرس

كتاب المصداق

قوله هو في المصداق اي شرايعه **قوله** اذ حمل منه قوله ما وجب بمقتضى كتاب يقول والضم يوضح ان
 الجارية به فالله من قوله وهذا على هذا في الفرابج **قوله** وجميع قلته اصدقة وكثرة صدقات
 كالصدقة والعتقة واعادة جميع قتال وورع غيرة وعهود وكفيت وسرد وحمل جميع كتاب وجميع
 ويؤخذ هذا الحكم من قول ابن مالك في اللفية في اسم من كان ربا عني محمد في قوله ثلثت اربعة عشر
 وقوله لا شيم ربا عني محمد في قوله لا شيم ربا عني محمد في قوله لا شيم ربا عني محمد في قوله لا شيم ربا عني محمد

ورضي الله عنه

(في معنى جميع النسخة كلها)
 فكل نسخة حادثة
 جميع صدقات
 او بالوصف السابقة
 وفيه فانه يخرج الصدقة
 من جميع النسخة

ووضعت او فتح من الصاد فسلوا اي يكون المال ووضعتا **قوله** وجب صدقات وبقا له ايضا من
 وجملة مكسر لثوب وخصها وخرقته واصل وطول وعقر بمجملة ففان ساكنة فمجملة وعلية
 وعطية وحباء ومجملة مكسورة فمجملة وبالحاء وكسح وقيل الصدقات ما وهب
 بقبيلته في العقد والحرما وحب بغير ذلك **وقال** اصدق **قوله** وقال في لفظ
 قليلة لغا في شر في الاثر **قوله** **وجب** خبر لقوله **قوله** وما في ان الفرض في الصدقة
 لفيته اذ منه انه ما وحب بالعقد **قوله** **قوله** هو الاصل كما يأتي في شرح قول الله ولما قبلوا من
 مطابقة التوزيع من استحالة الاسم فلا تقبل **قوله** او على عطف على قوله بمقتضى **قوله** في نطاق
 السيوطي في باب الصدقات ما قصد مسئلة رجل تزوج بكرا بالغة ففقدت اذ قد طلقها به بنفسها ولا يكون لها
 ببقية ما صدقها عليه ما دامت في عصمته وذلك كظهور والدها واعترافه بمجران الاستبراء عليه وحكم
 بموجب ذلك ما حكم شافعي من هذا من ان يترى ولا فعل لهما ان تزوج عن هذا النكاح وطالبه قبل الطلاق
 وهل اعتراف والدها بما في الاستبراء عليه فترى على مرتد لها **قوله** **قوله** ما يصح المنكر ما في من جازن النكاح
 فان كانت المرأة الباقية مرتدة صح منها هذا النكاح وكان نكاحا صحيحا وليس لها الرجوع عنه ولا
 المطالبة ولو لم يكن به حكم وان لم يكن مرتدة لم يصح ذلك منها ولا من المودة لانه لا يجوز المصاهرة
 على الجدة واجاهل اعتراف والدها بمجران الاستبراء عليها فترى على مرتد لها فالتكليف خلافة وان لم لا بد من
 بقوت مرتد لها وهو كونها مصلية لولدها وما لها بطريقه الشرعي **قوله** **قوله** ما با بالطلاق ما يصح
 من المسفيه حال في ذمته والحجة صلاح ونسبها بعقلها في خصوصياتها لان الشارع اتيها عليها **قوله**
 او تثبت ببيع عطف على قوله او وطى فتم كونهما من جميع شهود او قد يجب الصدقات للمهر على الرجل كما في
 الطلاق او زوجا فانهم يعرفون المهر المزوج وقد يجب المهر على المرأة كما لو تزوجت عبد مملوك لامرأة او امرأ
 زوجة بكيرة زوجته الصغيرة فانه يجب المهر على امرئته لانفساح النكاح ما رضاها وبقا المهر اسبقته
 لانه لا ملك وقد يجب المهر على المرأة كما لو تصفقت زوجته قسم الكبيرة زوجته الصغيرة وقد يجب المهر
 على امرئته وهو كسرها **قوله** وهذا اي ان الصدقات ما وحب وطى والعقد ما وحب في فسخه بناء
 على الرجعية على المهر المفقود وبما دفع ما يرد من المهر المفقود لا بد ان يكون من الاصل لا من الماكف المهر
 هذا وما صدر في ان ذلك على ذلك فانما لها خصيصة الشرعي من المهر او انما ليس كما في هذا **قوله** **قوله**
 مشتق من الصدقات مع انه ليس في الصدقات المعاني المتكثرة وقوله على لا مشتق منه الصدقات كما انه قيل
 لا شواهد في هذا

من عبد الله بن محمد

قوله ولو فقد بقدر غالب في البلد وكانت معاملتها به قوله ما وقع العقد به ان ينفذ يكون المعاملة به حالاً
فإن لم ينفذ لم ينفذ قوله فان فقد ولم ينفذ وجب فاقه فقيته قوله ينبغي ان ينفذ في معنى هذا الكلام فإنه اذا كان
المصداق معيناً قوله فلا معنى لفقدته الا لمفقه والمعنى اذا تلف لا يجب مثله ولا فتيته بل من المثل ان يكتفى في قول
فلو تلف في يده وجب من مثله وان كان في الذمة لم يقصده الا المعاري فاذا تلف في يده لم يقصده لم ينفذ
اقول فيه بحث لا تأملوا قوله وانما ينفذ في وجه العقد كما لو طاق ثم بعد بوجبه العقد وجاء نقد يعنى بصحة
ثم قبل هذا ان كان النوع قوله نوع يسمى برمال ونوع يسمى برمال ونوع يسمى برمال ونوع يسمى برمال
ونوع منها نقد ونوع منها نقد قوله الا ان يسمى بغيره الا ان يسمى بغيره الا ان يسمى بغيره
كل منها مماثل للاخر في النقصه لكن يتفاوت في الغش والفساد فاذ عثر في المصداق وقت العقد على البطلان
وفقد وجب قيمته اما بقران ان يجرى قوله فلم ينفذ فقيته قوله ما قاله وما صح جدياً في معنى لفقدته
فان كل واحد من المصداقين يسمى مع استماع اصفاقه واحداً قوله جعل رتبة العقد صورة الاول وقوله
واحد من المصداق صورة الثاني وقوله وجعل الايام ايامه صورة رابعة قوله جعل الايام ايامه
ما بين وجه اتم فشرطها ومقدّمه ولذا ثم عليها قوله فان ردت في وجه الولد وجعل له صداقاً قوله
عليه اي على اثنى قوله انما اذا اصدق في عينا قوله والاسكن في فرض الكلام في الدين وكذا في الحشر والشرع لا ان كان
ظاهر رتبه فيها وان كان خلافه في ذلك قوله المصداق مضموناً فمما ان عقد او ضار في بل لا يفيق بالدين قوله
ثم قال وان كان المصداق رتبة فان قلنا بغيره اليد وان لا اعتنا من غيره وان قلنا بغيره العقد فمما ان
اوجهها احوال ولا يجعل كالاعتنا من غيرهم وبما بين المسلمين تباين ذلك احوالاً فان في ذلك العقد
المعقدان فيقول بالدين لا قد خافه انتهى قوله انما ليس معنى عدم اعتنا بالدين وانما يانه في عينيها انه
مع حقه الميزان فيهم بل في الكائن لا يتحقق كما هو واقع واصل وهم احوال الاعتنا في مسئلة
علمهم المتعبدات التعليم وانما قد فقه ما خلف في التعلق بقوله وعدم تباين رتبة المصداق بل في قبوله
الاختيار من الذي يملك قوله هو وجوبه قوله فان لا يشترط الزيادة قوله ومما لا ينفذ هو الذي يضمنه
ما يبيع بقابله الثمن فانما ينفذ في البيع ويحط عن رتبة المشتري مما جله الثمن هو الثمن
والمصداق مما جله من المثل فاذ تلف المصداق وجب حقه من المثل انتهى فلا ينفذ في ما قاله ابن قاسم
انظر في مقابل تلك المعاني البضوع الذي في مقابلها قوله انما هو ما ينفذ وهو ما ينفذ بالبدل
نه مثل او قيمه قوله كما استأتم واستأتم لان الكفاية لا ينفذ بثلث المصداق وما لا ينفذ العقل بثلثه في يد الله
بلى مضموناً ضامناً ليدل الموضب البائع المبيع في غير المشتري بعد ما قبضه بغيره ضامناً ليدل استأتم الكفاية

انما يفسد عقد الصداق حتى يرجع الى الغش والبقا وعقل النكاح **قوله** ومن ثم ان من اجل انه لا يفسد حتى لو لم يفسد
 انما يفسد بالفساد كقولنا او ثوب قال لوجه التارك شي محل الصداق في حيث يمكن تسليم الصداق وان لم يكن
 ضامنا للصداق قطعا وكرهه في انما يفسد بالفساد في فسخه لان الصداق بعدا او ثوبا غير موصوف قال
 فالتمتية فاسدة ويجب مهر مثل قطعا وان وصفها وجبا يسمى انتمى وليس ذلك مصورا بالتلف بل كونه
 مجهولا اي غير مباح هذا والا لم يفسد التسمية كما هو ظن لكن اذا لم يكن مصورا متلفا فكيف يعقد به محل الصداق
 المرفوع في التالف **قوله** ومن ثم لو عقدت ان كان المعنى ان النكاح والثوب عينا عين في العقد بالمشاهدة ثم
 يفسد قبل ضبط صفته بحيث يمكن تفريقه والا فلا يصح فلو كان في التمتع وحده ولا يفسد
 بفسده قبل القبض او مينا مجهولا كان الواجب من المثل بالعقد وان لم يتلف **قوله** ويجوز التعاقيل قيمه بان يقيم
 العين لغير صدقتها بائنه **قوله** فلو فسخ من ثم نكحها بان كانت حادثة فانت وبعدها ان كان عقد فانت
قوله سباده النكاح على لقوله وجب مهره وقوله والبصير في النكاح **قوله** ومن ثم ان من اجل انه لا يفسد حتى لو لم يفسد
 وهو المستفاد من قوله انما يفسد بالفساد **قوله** ومن ثم ان من اجل انه لا يفسد حتى لو لم يفسد
 وقوله الحق غير صيلا اصر منه عن افساده لصيلا في ضمانه ويلزم الزوج مهر المثل **قوله** فتمت التالف واعتبا
 التمتع واخره في العبدتين في ثوبهما اما المثل كعصير وتمر متلفا فلهما فالقياس من التمتع باعتبار المثل
 لا القيمة ويرجع في القيمة لا باب محبة وان لم يتفق ذلك اما لفقدانهم او لعدم رؤيته او باب محبة
 لم صدق القائل **قوله** بعينه فلهما اي بافته او فسخ اجنبيا او النكاح قال ابن قاسم فلهما عن فتاوى المستوفى
 في هذا الباب ما يفتي **قوله** اصدقتها صداقا مسمى على انما يكون ثم ادعت انها زالت بها وبها
 واعترف هو انه وبها وبها في جدها ثوبا فلهما حتى يحصل الوطأ ومهر مثل ثوب لا لم يستفد الا بثوب
 وهو هذه هي مستثناة من قولهم القول قولنا في الوطأ في مسائل **قوله** اذا تزوج بها بشرط البكارة
 وادعت انه ان كان بها فان القول قولها لعنف النكاح او قوله لعنف كالا مهرام لان الواقعة الموكدة
 فيها اعتراف بالوطأ والمستثناة من قولهم ليس فيها ذلك **قوله** عبادة الوضوء والوقالت كنت بكر
 فانكر في القول قولها بعينها لعنف النكاح وقوله بعينها لعنف كالا مهر وقوله فانكر صادق بصورتي
 ان ينكر الوطأ بكلية وان ينكر الاقتصار على ذلك وهو ان البكارة فقط بعينها لعنف الوطأ في الوطأ
 لتقوى الصور بان في حكمه وهر تصديقه فيما يتعلق ما مهر فلهما ويحصل ان الوطأ قرينة لفقدان
 فليكن القول قولها لكن الاول هو الاشبه بحادي على القول بعدا ما قولهم قولنا في الطلأ في مسائل منها في
 ففوه عبادة صاحبها ككتابها والنظام وانما اتفقوا على الصورة الاولى فيها نفى الوطأ لهذا المقصود

من افضل ما في تفسيره ادعيها كما ذكره شيخنا صاحب
 طهارة

ما استثنى الله

أما لما قيل وهو لا قرب لافجره الصالحين لا عبرة به والعبرة بما يكون في حاله يعتبر بها ثم يقع الموضع
لم يعتبر فيها ثم ولو يمكن الوثق سلمها لمصلحة ما كان لهذا الاستماع وما ذكر الكفاية من أنه لو سلم الوثق المحبوبة
أو لصغيرة لمصلحة لا يجمع لها وإني كنت لا لوليت الوثق الشفقة ليس المحبوبة عليهم بعدا لكان الإقرار
مردودا والفرق بينه وبين الشفقة لا يجمع إذ هو تقويت حاصل بها فيها تقويت بعدد ثم وقد بينا
في التلخيص وقع خلاف المصلحة فيها وهذا لكان الاستماع قوله ولو لم يكن عدل قال لا آمن قاصم فقد يقال لا يفتقر
بالمصلحة على عكس ذلك وهو في الحقيقة وكان ينبغي أن يصرح بأن لا يفتقر إلى ما لا يفتقر إليه من عدم العدل بل لا يفتقر
فهيما مل وفيه نظر لأن لو كان له صاحبا لتلخيص بشرط مع القطع بأن قضاء الشرط في معنى عبادة الله
ولم يصلح المنة بل العدم فإذا انتفى الشرط يكون ولهم يحصل المنة بعد عدمه ونفى النفي اثبات فلو كان
المنة ولم يصل المنة بعد من استمر فيلزم الجواب فيما ذكره الله فلو كان لا وأكثر مما قاله فلا قيل
ولا ما حل والله الحق لا ولا يصلح لا أي لا يجب أن يكون متبعا لبعض ليس له أن يستمر ولا يستمر
بالمعاصرة ولو كان ما لم أنه لو كان وجوب التسليم كان له الاستمرار في كل شيء من عقدها
لأن وجوب من تلك العمل ومما في ما إذا كانت فيها بعد العقد قوله يرمي إلى أن وجوب من تلك العمل ولو كان
أما في حجب عن الزوج أن يشرها فلا يصلحها ما ذكرنا في حجة الله كنهه وإن كانت صغيرة أو بالغة
فكنت ووصل عليها ما ذكرنا أهلها وهي ساكنة فليكن لا حجة لكونه أمانة معها لأنه لا يجب أن يركب
القول ولا يخدم المنة ثم لا دون وغيره وكذا لو كان كسيرا لا وفي المرأة وهي ساكنة على جوار المعادة
مقر من لا جرح في محارم قوله طلب من هذا لو سلم التروية فأدعى ما فاقته فأصله في الزوج بعينه
لأن الأصل كونه وفاء بعينه وفي المهر حتى يثبت موته ما يبينه فلا يلزم موته تجهيزها وإن ثبت موتهما
ببعينه لأن موته التجهيز إنما يجب حيث يجب النفقة ولا يجب إلا بالتسليم ولم يحصل إلا بالنفي من الله لم
يثبت تسليم سابق وأما الأثر فهو تابع لثبوت الموت وإن لم يحصل تسليم حتى تفسد النفقة قاله
الشافعية مصدر لا شئت لبعض الناس والنفقة تليق بالشرا مما لا يثنى من ومتبعها لها
باعتقادات الشرا وتنظيف البدن بالخلق للعانة وغيره والنفقة بفتح الميم وكسر القاف بعد ما
خفيفة من غاب زوجها كالف القاموس وامرأة مفقود ومفيدة ومفيدة كمن غاب زوجها هي مفقودة
قال في القاموس غابها أو أخذها على غرة فهذا في مملكتها شرعا ^{فقد} يندب له ذلك أي منه ثم
يظهر بها ^{فقد} أي ما لم يزوج ذلك أي استعملها لتنظيف ^{فقد} حيث لا يوجب لها ذلك فلا يندب لها
الواجب على العدم بعد فكيف ^{فقد} أولا لا م حيث ما لم يفرقه ^{فقد} ثم إن يوم الزوج النفي في ذلك فلا
بالأثر فقط لأن العرض من ذلك يحصل فيها فلا يملك أكثر المقتل ولا فلا لكثير ^{فقد} من ثم أي ومن أصلها

CCS

100

وہی ہے جس نے ان کو لایا اور ان کو لے گا

لا بد من وجوب الدنيا في بعض النسخ
الدين في

عليه فاذا وجدنا ان من ان يرقى بعدها فيوقوف وصوره على رقبته وورقها ورقها ثم يرقى على بطنه الشك
وطلون الشك يستلزم بطلان قائله **فصل** في بيان احكام المسئلة
الصحيح والفاصل **فصل** في وصفه يعني سواء اصبح لوصفه ام اشار اليه كان فيقول اصدققت
او لم تصفقه **فصل** بما ذكرنا ووصف يعني ووصفه كعصيا وورق فيقول اصدققت لم **فصل** اي يرد له اي من ثلث او قمية
فصل او قيمته عطف على قوله اي يرد له يعني ان يقول فليكن فيه رد فاقول لا الله عبادة الحق اي يرد له
حتى من قول وبقضائه العقبان قد ر وا لهما اي بالثبوت وقيمة فليكن عبادة الله على ظاهرها فقول
او قيمته عند من في المشارة ان ما ذكرنا من مرقية اي في فقرتها تصفقه **فصل** وذلك في المسئلة
فان ذكره او لما في هذه المسئلة **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
بل وقع الطلاق رجعيا بعد رجوعه اليه بان غير المقصود كما هو المعلوم وكان له لم يسلم وانما كان في فقرتها تصفقه
وجب مهر المثل والطلاق اذا ضل عن القوض وقع رجعيا **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
فمنه فاما او الصداق والمهر **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
فصل لا تارة في المهر او المهر او المهر **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
بمهر كرجي او من كان في البيع ان شرط العتق فبيع ان يكون المهر معلوما كما قاله الله في فضل
فقرتي الصنفقة ولا يطل قضا وان يكون مقصودا ولا في عقد البيع بالملوكة وحده ولا شئ بعد
على غير المقصود في الثاني **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
المهر بها ومنها شئ لا يصح العقد على ما يصح بغيره وعلى ما يصح بقوله الله اي في فقرتها تصفقه
هذا **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
والا كان ذلك في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
والعتق من صحة العتق **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
فما من ذلك واما من المهر فعتق من مهر مثل باعتبار قيمتها متقد من مهر خلد او عصيا او
عقد من يرد قيمة على ما تقدم كما هو المعلوم **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
فيمر به اليه او لا العتق مطلقا وفي قبل وعلى وجه فقوله من به بدل بعض من نفسه قوله الله تعالى يساق
اي يساق وي مهر المثل **فصل** في فقرتها تصفقه **فصل** في فقرتها تصفقه
عن ثمن المثل بطل البيع والمكلام طام تا دن في العتق بعينه والا فلا اثر في نقص قيمتها كما هو المعلوم والمكلام
في المثلثة وهي المسئلة التي ذكرها الله بقوله او وكيل عنها او لو لم يكن وكيلها واذا ثبت لم **فصل** في فقرتها تصفقه

بہ واقعہ بدل اسلام لشہ
حقیقہ فاما نفع مامیالی
میں

ان لم يتقدم على قولهم في محتمل ان ليس بمتلازمين فاما في العتبات يمكن ان يكون
قوله من اجل انهما ليسا من جهة كمالهما قوله واستفاء العتبات قال في شرح الاشارة وبما تقدم يعلم ان في العتبات
لو شرط ان لا يطأها فان لا وسطا مطلقا العقل او الى المانع ولا العتبات ولا وجه مما وقع في العتبات
ويظهر ان لا طلاق هذا كالموارد الى من والى العتبات لان الاصل عدم العتبات حتى يتحقق موجبها انما لا يمكن
لو كانت متغيرة قوله منها وطبعا وشرطت من كمالها العقل بغيرها والعكاز لموقع شفاؤها واحتمل خلافه لان
ان العتبات المتغيرة اذا طالت دامت انتهى وهذا الوجه قوله ان من هذا المقسم وهو ما قبل بمقتضى قوله انما سلمنا
عليه امر حيث ما قاله بالحقبة والعكاز قوله انما قال في قولهم وفي هذا يدل على توجيه قوله صنفه اي عتبات
احتمل على قوله ان لا انزل اذ شرط عدم المتغيرة منها معلوم وشرط كونها على الغير متحدا في بالغات اذ خاصتها
بالضرورة علم الوجه على الوجه قوله اما ما قاله من قاسم من ان قد فرق بان شرط عدم المتغيرة هو
من شرطها على اللاحق قوله انه يمكن سقوط المتغيرة عن التراجع ولم يعمد على الا حجب فيفقد رايه اذ لا يقيق ما لا
التي اعمد عليها قوله الفرق بين العتبات بالثبوت والنفى قوله ومن من جهة العتبات قوله محله في العتبات قوله
نفي من وجه الا ان لا يدل على ما في واثباتها من وجه الا ان لا يدل على ما في قوله على شاهد سندا يفي قوله ان من جهة
من الايراد قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
شرطه عدم وطى العتبات وعليه فلو انفسج نكاحه اذ هو قبل الدخول او طلقت ونرج قوله المسكن عليه با عقبات
عقل فلو كان منها الباقي عشرين والى انفسج نكاحها عشرة سقطت عن التراجع تلك المسكن وجوب الباقي
ثلاثه قوله لا يقيق قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
وقوله في النقص سئل بقوله قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
في امساده قوله اي المسكن قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
ولظهور راجح التقييد بقوله قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
فلا يحج الى سبب غير موجب ولا يحج الى سبب من وجه قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
ولا يجوز تكريرها كسائر قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
وضعت ذلك قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
المعطف عليه انتهى قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في
فيخرج عن المعطف قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في قوله ان لا يدل على ما في

[illegible]

انهم يحكيون ذلك علم غائبة فلا وزن لهذا ^{مستند} ولا قال ابن قاسم ان فيه مجازا لان مناطه متناهي عن التوقيض اوله
 خاليا عن الاذن وما يتضمنه علم التعاطي المتناهي اجازة الاذن ويعني الكلام في ان اجازة بل تقوم مقام الاذن
 ليس اشبه لان مناطه وان كان متناهي عن التوقيض متناه الا انه مقدم فتصور كقول من لا يصر على المهر في وخرج
 بقوله اي قول السيد وصحبها بك مهر وما الحق به وهو قوله وكل لو سكت قول ما لولا وجها اي ذوي الوحي كقوله اي السيد
 المكافئة ^{فان} كفي مكلفه ^{فان} ان غير كثر شدة ^{فان} اذ ما اي المحجور عليها بسببه للعلم بانها غير مكلفة لا يصح اذ ما لا
 ابن قاسم وحاشيته على التناهي والتوقيض امر بغيره صحيح ان صحت فان كانت واجازة الوارث صحح ولا خلاف انني قال لبعض
 في ترجمته ويقتضي مقامين ذلك بل لو اذنت فان من وخرج بدل من هذا مثل ويقتضي توقيضا لهذا ولا فلا وجه للفرق بين
 اجازة الوارث وعدمها بل لا معنى له لانه باعوت يجب مهر المثل ولا يترفع فيه وسواء في ذلك اجازة الوارث او لا
 قول ولا يرد هذا اي قوله ان معنى مهر المثل قولنا انما هذا قد سمي وضائق بينهما ^{فان} ومثله اي مثل نفس المهر
 كقوله اي في شرح قوله او سكت ^{فان} قوله شئ يعنى انه قال لا يجب شئ مع انه وجب شيئا هو هذا لا يرد في هذا مثلا
 لقوله او سكت ^{فان} ذلك اي ما يتناضيان ^{فان} وبيد اي الاعتراض ^{فان} استكمال الامام اي من كوجب عن شئ
 وحاصلنا ان العقد لم يجب به شئ ^{فان} غا سبب للوجوب ^{فان} قوله فوجوب معتد ^{فان} قال ابن قاسم بل اقول بل لو لم انه غير
 مستند ^{فان} لم يرد لان المتناهي الوجوب بنفسه العقد ^{فان} ذلك لا ينافي الوجوب به مع يخرج ثم قد يقال فيشمل على اعتبار
 اعتبار حال العقد اذ كثيرا لا قول عليه واكثر منه مهر المثل لان العقد سبب للوجوب انتهى اقول طرمان فيمن وطرا
 او موت يعتبر ^{فان} ما يعتبر حال العقد فلا فرق بين الابتداء والعقد لان العقد سبب ^{فان} ويشترط ما ذكره ^{فان} قوله
 وان لان العقد هو الاصل فيه فخر به فانه دقيق ^{فان} وباعدا لاض اي او باعها معا ^{فان} اي صفها معا ^{فان} اي اعاد
 فيه قال لبعض المحشين لان لا ولي جعلها مقدر ^{فان} بعد اجازة في قوله بحال العقد فيقول ويعتبر بصفتها
 من مادة حال العقد انتهى واقول نسبة الاعتبار الى مهر المثل مجازي اذ ليس اعتبار مهر المثل الا باعتبار صفاتها
 التي تعتبر في وجوب مهر المثل و صفاتها هي ما يوجب في كل حال ولا ولي ليس ما ولي وهذا من قبيل واذا ختم ^{فان} الطولي
 فلو لم العقد وقيل لاكثر وقيل بوجوب الموت ^{فان} على الاوجه ^{فان} الوجه اعتبار الاكثر اي من بوجوب العقد الموت
 ان البضع دخل في مائة ^{فان} البض ^{فان} وتكون باختيار ^{فان} وموت كسما في ^{فان} انهم مطالبون بالزوج ان كان اهلا ولا فدا
 مطالبته على يقوم مقام الزوج فيما يفرق منه كسما في الاشارة اليه ^{فان} فوطب سميلا انتهى وترك هذا ^{فان} طرا
 واعطى على الخالق هو الله ^{فان} كلام الامام ^{فان} الا قولا اي وجوب مهر المثل بالعقد ^{فان} لو كان بدفع الاثم ^{فان} قضيته
 انه لو لم الشبهة عند علوم التوقيض ^{فان} وهو ما لا ينافي من استبعاد التسمية ^{فان} لا فدا استثنى وليس هذا منه
 قولنا مناطه على الثاني وهو القول بعدم الوجوب ^{فان} قال العقد سبب للوجوب ^{فان} اي وجوب مهر المثل ^{فان} المفروض يعني انه

ما و ان بعد من جد
عن علي الغرض
ص

وَلَقَدْ قِيلَ يَا قُلُوبُ
إِنَّا نَدْعُوهُ فَاخْشَعُوا
لَهُ فَنُفِثَ بِهِمْ فَنَنْقُصْ
يَا قُلُوبُ إِنَّا نَمُوتُ فَمُتُّوا
لَهُ فَنُفِثَ بِهِمْ فَنَنْقُصْ
يَا قُلُوبُ إِنَّا نَمُوتُ فَمُتُّوا
لَهُ فَنُفِثَ بِهِمْ فَنَنْقُصْ

تحققوا المقام
يحقق نظامه
الكل من وحياته
كقائمه

دفعه اولیٰ الف

وَجِبَتْ لَهُ قَوْلُهُمْ بِمَا قِيلَ لَهُمْ مَا دَرَسُوا وَلَا رَأَوْا فِيهَا وَلَا سَمِعُوا فِيهَا وَلَا جِئُوا بِهَا إِلَّا بِجَهْلٍ وَفُلَانٌ

فخاضه وعوده لدي
بختياره مجلدا
الموتداه

الثاني وضع في قوله لا طائفة له اي نظرها او من ضمن هذا الذي تكلم به ومن وضعي بعدا لا مله

برصع بیان لما فی الامتی

وحكمها لزومها العقل والمنطق فليس سوى المصلحة في المصلحة والمصلحة في المصلحة
 كان عارضا كما لو كان في ردة الفرجة فكذا كان كان مقارنا كغيبها بعينها وعكسه عاد بزيادة بعين المتصلة
 ولا حاجة الى رضاها كغيبها بالبيع بالبيع فغلب في خيارها في المتصلة فثبت عند وجوبها فظهر وكذا عند وجوبها
 وكل ^{قوله} لا يسبب مقارنا في اختياره عن المقارنة بالمقارنة فله كل المهر فترا بزيادة وعكسه ~~بزيادة~~
 قال في شرطه وانما عاد اليه كل المتعلق نظر فان كانا بسبب قاون العقد كغيب فبمقتضى من الزيادة اي ^{قوله} فله
 وصحة بوجوب المهر الى الزوج وان لم تنه عن ذلك كغيبها بالبيع بالبيع وبحت شيئا ان العيب الحادث قبل
 الزيادة كالمقارنة لسلطه الزوج على الغيب قبلها وان كان بسبب عارضا كودتها وكوفها فثبت بين انفسهم
 في يده وان سلم فتيته غير ذلك وخرج بقوله من فترا فبمقتضى الزيادة المتصلة كاللوازم والكسب والدين فظهر
 فليس لها ايضا وان حصل في يده والتفصيل بين المقارن وغيره من الزيادة اخذ من الرخصة واصلا وبما
 به حكمه هو ما فيها خلافا عما جرى عليه في شرطه وقولنا المقتضى ان العيب الحادث كالمقارنة لانها اشتركا
 في ان العقد قاون بسبب الغيب وضوابط وجود العيب ^{قوله} او شرطه استحق السلامة فظهر في هذا
 التفصيل في التفسير بل ليس المراد مطلقا كما يعلم مما ياتي في آخره ^{قوله} وليس منها اقتناع السوق ولا من نقص
 احكامها فغرضه ^{قوله} ان كان لستما لعلنا انكم قد يقال ان القياس ان يعود له وان كان قدنا فله بناء على الزوج
 من ان الغيب يرفع العقد من حيث لا من اصله وكما انه من مع المبدأ ان يعلق المشتري لوجبه السيد بعد التناكح
 ويؤديه ما قاله ابن قاسم قدام المقارن فله عاد للمقارن في كل تقدم ^{قوله} واستحقاقه عن اي عن قوله انما تختص بالنزاع
 بغيره ^{قوله} بان فيها اي البهيمية ^{قوله} حيز الجاهلين فاحمل فيه فله لجانا في امره والزوج لان فيه خولا الموت
^{قوله} يفتقر الى ان فيه كما في الدالة والبهيمية ويحتمل بوجهه للبيع والفرق وهو انظر ^{قوله} فيمنع الزوج ^{قوله} فيمنع الزوج
 قال في شرح الارشاد عند قوله وبما فرق من الزوجين في تحمل حبل صداقا ثم اشترت في ملك الزوجة ثم طلعتا قبل
 الزوجين فقلت ^{قوله} في كتابه مع بعض الشبهة للزوجة ولها قال لا شيء هذا فيمنع الزوج من الزوجين ^{قوله} فيمنع الزوج
 في قوله ورضيت اي بعض لم يقل الزوج بل الزوجة اما اقتضى ذلك ثم ^{قوله} واخذ بعض ايام ^{قوله} فيمنع الزوج
 عند ذلك ورضيت الزوجة بملكها فان لم تعقل اجابت فظهر ان في كلامه المشايخ وان اخذوا كما في قوله
 فان سلونا بين صفات اي لا تقبله الرقيا ^{قوله} ففعلوا واقامه وقال ما في صفات ^{قوله} فان قال له قال ابن قاسم
 انه لا يفي بمخراته ^{قوله} ووجهه بغيره ^{قوله} حيث قال وذلك لانه حيث وقع الرضا منها وقول طلب حبله ^{قوله} وذلك
 لم يكن ليعقلا اجرت معنى لان الاجبار انما هو مقتضى الفعل على قبوله انتهى لم يحكم صولا لاعتقاده في
 الحجة وان لم يلقه بلقة النظر لكن في تحريمه بالالمشتر ثم قال هذا جرى هذا التفصيل في مسألة ^{قوله} انما يجاب بان
 لان قاسم

وان عتق غايه
 وانما وقطعه في يده
 ضرب كذا في الكتاب
 وان قال لها
 غايه

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلسه ۱۰۰

[illegible]

خاوندی

فان قيل ان المضبوط عادى العقول لا في انه يجب منها مثل ان الامورة انتهى على به الاعتقاد فاعتقدوا على اعتقاد
 لا على الفرق بين ما هو وما هو عليه في مجلس واحد وما في مجلس اخر كما اعتبره المدين في قال ابن
 تيمية الفرق بين ما هو وما هو عليه مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما اخصه المدين الرابع على صفته
 من على تفاوت ولا كذلك ما هذا فالاول وجه حيث لم يتفقا وجوبها مثل ثم رايته عن فتاوى شيخنا الشهاب
 الم على انه متى لم يتفقا لم يكونا الحقينما وتشرها واعتقدوا بان كان لها واحد فافا تفقا على شئ فذات
 ولا تعين اخصيصه الى نصفها مثل اخلا من تعليل الاعتقاد انتهى شئ م وفيه نظر ما اوله
 فلا ان الفرق بينهما ان اراهما ان يفرقا في صورة المسئلة بان ما هما صدق ومالك دين وان الفرق بينهما
 في المشابهة وعدمها فاما عن الاخر فتفوق في حله المشرع كم قاموا مثل هذا على ما يشاء في علمه
 لا انها مشتركة في نفسا لونية قياسا عليها فقولنا لا فاقول هذا مضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 وكيف ليس منه مثل هذا القول في القياس من هذا واضح كذا على علم فان قيل لا فاقول هذا مضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 فاجيب ان هذا القول لا ينافي مع ما هو عليه من كونه مضبوطا الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 فاجيب ان هذا القول لا ينافي مع ما هو عليه من كونه مضبوطا الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 فاجيب ان هذا القول لا ينافي مع ما هو عليه من كونه مضبوطا الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا

في ما قاله ابن تيمية

واما ثانيا فلو قلنا
 فالاول وجه حيث
 ان لنا ان نقول ان
 الوجه الذي نعلمت حتى

ما لا تفاوت بينهما وبني الحق بوجه كذا اذا ما تفقا على انه من جنس المقدم وعلى صفته ولا فاقول
 هذا المضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 وهذا الوجه في الاول ان بعد ما قلنا ان القياس من على كيف ينبغي له ان يقدم على القول بان القياس من ما
 يتعجب منه والتعليل بقوله لان المدين في المعية عليه صنف اذ ان عرفنا ان المدين اخصر ما لا تفاوت
 بينه وبين الحق وما قال ما تفوه احد بهذا القول واجعله الموفق فان قيل وقد علمت رده من قوله ونحوه
 على قوله لا فاقول هذا مضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا

لجميع هذا طعن الش
 في قول ابن تيمية
 في قوله وقد علمت
 من الفرق ومساو
 وزعمه فاجيب
 من هذا الطعن
 الكلام ان هذا
 لا هذا كيف

فان قالوا من قائلهم ان يكون ما ذكره فينا تقدم وذا لما اوله في كونه مضبوطا الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 في مسئلة التشهير بكل ما ذكره في كونه مضبوطا الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 لا قلنا فلا يجب في مسئلة التشهير صلا فانظر كيف في ترى على المشا والمقدار المنقسمين
 يلزم اني التماك في قولنا والقول في قوله فان قيل لا فاقول هذا مضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 تعليلها في فمعة في اجتهاد هذا عن قوله السابق وكذا في التعليل بنفسه فان قيل لا فاقول هذا مضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا
 عنه اني الصديق في قوله او يعلق به ان الصديق وهو معلقون على قوله وقد قال في قوله فان قيل لا فاقول هذا مضبوط الى كونه قولنا ولا كذلك ما هذا

٧
موسى واصف
للقلم علفت
الحنوت م

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

ثُمَّ سَمِعَ الْغَارِقُ قَوْلَهُ لَا تَحْزَنْ لِحَقَائِلِ الْحَقَّائِلِ الْأَفْهَامِ بِالنِّقَاتِي وَحَرَفْتُهُ فِي الْقَلَامِ بِهِ قَوْلُهُ
الْمُنْعَةِ الْعَنَاءُ فَتَرَ الْمَرْءَ فِيهَا الْعَبْقُورَى لَا يَصْرَعُ عَلَيْهَا فَبَشَّرَ بِالْإِنْفِصَالِ عَنْهَا حَتَّى لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَطْلُقَ كَيْفَ عَجَلَ الرَّجُلُ

الظاهر في مسئلة المتعسف ببيع الوصي للمضاربة بالاشترى مع انقلته هذا بخبري فيما حكم هذا
ونحوه لا اشترى بجميع في المثل لغير فرق في الاظهر بل لو كان لا اشترى فاجب مقدم وفلقت حجة عليهم ^{في} خاصة في

القسم الأول ما نقلوه على الأشاعة قطعا وقوله عشرة ابا و بها عشرة من الداهم وقوله على الاحم عطف
قطعا او القسم الثاني ما نقلوه على الاشاعة على الاحم وقوله و ما نقلوه على عطف عطف على ما نقلوه او

مقدمة الشرح وقوله الماتاني تفسيرها في الآية **وفي المتعة** وهو ما يتبعه أي
هو ما يتبعه قال في الماتاني المتعة والسعة والاداة وما تفتت به من الحوائج يعني **باب**

[illegible]

١٧ وما بعد
 اما فيهم ذلك لانهم ^{قوله} اوسيدوا عطف على من ^{قوله} وما لنا فعلنا اذ لمكانا حرمنا وخلفه

[illegible]

CSA

فيقول دلتها العقدة
 على من هي العقدة
 فتبين ان ما يقع من
 الدعوة قبل العقدة
 الائمة بعينه لا يجب فيه
 الاجابة على الدعوة قبل
 دخول وقتها والظم
 الوجوب لا فالدعوة
 وان تقدمت فهي فعل
 ما يحصل به سنة واطليم
 فاحراده يقول فيجب
 الاجابة في ان الاجابة
 يجب لها حيث كانت
 تقول بعد العقل
 ضم

بقاعدة المشورة المقررة ان دمر المفسد مقتوم على حبس المصالح فمن علم وقوع شيء من المفسد
 فيما فعله من ذلك فهو عاصي الله وغير مؤمن به وكل في ذلك غير مؤمن به لا سيما في مشرق الاقصى والامس
 صلى الله عليه وسلم الكف في خبره بما تيسر وقطع جميع انواع المفسد حيث اذاموتكم باحوالنا وانما
 واذا لم يمتكم عن شيء فاجتنبوه فقام له من المفسد وان قل لا من فساد في فعل شيء منها واخير مقتضى منه ما تيسر
 والقسم الثاني سنة كماله على ما في الاحاديث الواردة في الماذاكار المحفوفة والعمامة كقولهم صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل قوم يذكون ذنبا الا حقه من العائكة وعشيتهم الرحمة ونزلت عليهم المسكنة وذوكم على الله
 تعالى ومن عذله وواه مسلم انتهى باختصار قال ابن قاسم في فتاوى اهلنا في باب الولية عن عمل
 النبوي في شهر ربيع الاول ما حكم من حيث الشرع في ان يحدوا من حرم واهل ثياب فاعله والا قال
 عندي ان اصل عمل المولى الذي هو متطوع الناس وقرائنه ما تيسر من القرائن ومراعاة الاحكام الواردة في
 امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في عولده من الايات ثم عند ذلك مما طرأ من طرأ من غير
 زيادة على ذلك من ابيع المسكنة التي ثياب عليها صاحبها لما فيه من تقويم قدر النبي صلى الله عليه وسلم والاهل
 وشيئا وعولده الشريف ثم ذكر ان ما حدث فعل ذلك الملك المظفر صاحبها وبطل فانه كان في صفة عذله في المولى
 اعيا العلماء الصوفية وانما حفظ ابن رمية صنفه له حيل في المولى النبوي معاه التقوي في مولى السيد البشير
 ثم ذكر ان الشيخ تاج الدين عمر بن علي السكندر من المصنفين ما لفاكر الى نحو مما ذكر في الماكنة او عن عمل
 بدعة قد حلت والفا في ذلك كما معاه العورد في الكلام من عمل المولى ثم ساقه برصته ثم نقده احسن نقدا
 احسن ورد فله دمه من حافظ احام ثم ذكر ان شيخ الاسلام حافظ العصر احمد بن حنبل عن عمل المولى
 بما مضى اصل عمل المولى بدعي ثم نقل عن اهل من السلف الفخاخ من القروى والملافة وكما مع ذلك
 قد اشتملت على محاسن ومثلها في بحري في عملها المحاسن وتجنب مثلها كان بدعة حسنة وهي لا فائدة
 وعقوله تحريها عن اصل ثابت واما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قد امروا في
 اليهود وسبوا في يوم عاشوراء ما لم يمت فقاموا هذا اليوم اعز الله فيه فربوا ونجا فيه موسى
 ونحن مضرب شكوا الله فليستفاد منه فلا تشكوا الله على ما حق به في يوم معاني من استدل بجمعة وقد فخر
 فيعاد في نظير ذلك اليوم من كل سنة واشكر الله يحصل ما شرع العباداة لا السجود والقيام والصلوة
 والملافة والجمعة اعظم من النعمة بربنا والنعمة التي في رايها الجمعة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان ياتي
 اليوم بعينه حتى يظل بقية من موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلا حظ ذلك لا يبالى بعمل المولى في اليوم من
 شهر بل في سبع فقام فحقاوه الى يوم ذاك السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق بعمله واما ما يتعلق بعمله فينبغي

قال في القاسم
 السوطي النظام
 ما جعل عليه
 ولحقه من خير
 طرفا منه
 انتهى

ان يمتد فيه

201

الما هو في وصي
 وصي جاني وصي
 وقال في المجلد
 المنقصر من
 بقا الام والمنقصر

هذا هو
المعنى

الواجب على من علم من هذه المسئلة **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
عليه واجب العبادية على من علم من هذه المسئلة **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
بالتفصيل **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
من كل ما لا يكون محرم لم انتهى به **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
الواجب على من علم من هذه المسئلة **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
في المهر والنداءية كراية العداوة في العداوة ومبب السلا الا بآية لا نه لم يوصل شي حان في محبها خفيها
على العداوة فاقال ان من قاسم قوام **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
لوصوب **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
يا ذنا الفرج ومن محل نظر انتهى عقله عن كلام **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
عن بعد وبتلك المدة واحدة المستعان **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
شروط الوصوب وهو خاص بولاية العرس ولا يدخل في هذا المقصود ما في كلام المشرك من انما صوره به محرم وكذا
الولاية من المنة وهو لا يقتضي المسق الا ان يقال ان يكون المقصود في صفها بغاي وولاية العرس من هذا على وجوب الولاية
لما في الولايم وانما فعلتها على الخرج للصداق واحتناعه من الفعل على ما في **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
اي فخره **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
في صفة المرأة وليس كذلك **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
في الدعة خصوصاً مع صداقية القرينة لذلك وكذا نقول في مسألة المصداقية **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
كاستقامت في ان محرم كونه شرين لا يوجب المسق وهو ظم فانه قد مر ان ما شر من كثير خصوصاً في ذلك
لاستلزام امرها فكلما فضل عن الكيفية **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
لست نقول ان الذي يظهر **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
اي ان يكون له الاحابة **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
وهو كذلك لانها لا يمكن ان يكون كل من في حال الام في ملكه على علمه في الام والام والام والام
في خصوصية الولاية المرأة انما لا يجب وحده اذا فعلت الولاية باخذ من **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
قوله وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله
او بعضها في الزينة **قوله** وكان جدينا وبيد الداعي قبل ان يعلم ان اوله واوله

هذا هو
المعنى

بفرض كبر قال في القاموس فوشه فرشا اي سبطه والفراش بكسر الفاء يفرش الفراش
 من الذي سبط والفراش ما يفرش من سبط او مطويا واحلل الفراش لا يحوم لانه يحوم من الانكسار عليه
 واذا كان مسبوفا فالعلا اذا كان وجدا يحل عليه وهذا هو الذي اجمع عليه على تحريمه ولهذا قال قيل
 الاولى في محاصل فان قيل سمي كذا بالسيرانه انما يكون ما اجمع على تحريمه وفرض كبر هو مختلف في كونه
 معلق هذا منكرا فانما يوجب انهم اذ ادوا هذا انه منكر حاضر بحل الدعوة والفراش لا يوصفون فكذلك قاله
 فقهاء بالفراش لانه علم انه يحل عليه بل ربما مع انه منكر حاضر بحل الدعوة فلا اعتبار بما قاله ابن ابي
 انه كيف يتبعى مع استقواكل من الفراش والفراش في ان كلا يجزئه لا يحوم وفيه كونه كالحج الاعطاء على القرينة
 في الفراش الدافعة لاحتمال كونه يصح الاعطاء على علمه في الفراش في دفع عدم محل من عليه جلي راجح
 المحذور في قوله الشق الفرق السابق كيف يصح القول بان كل من الفراش والفراش في دعوى ان كل من
 يصح لا يحوم ممنوعة اذا خلاق من حلة الشرح والفقهاء اجمعوا على الاطلاق والتفصيل فاما في ما يوصف
 عنه وانه كيف يصح القول بان كونه كالحج الاعطاء في قوله جلي راجح اذ قرينة له اصابها مشاهلة منه
 اليقينيات وهو السابق ومن غيره وان علم حقيقة كونه في اليه المحرم والمال
~~الفرق بين الفراش والفراش في قوله جلي راجح اذ قرينة له اصابها مشاهلة منه~~
~~المحذور في قوله الشق الفرق السابق كيف يصح القول بان كل من الفراش والفراش في دعوى ان كل من~~
~~يصح لا يحوم ممنوعة اذا خلاق من حلة الشرح والفقهاء اجمعوا على الاطلاق والتفصيل فاما في ما يوصف~~
~~عنه وانه كيف يصح القول بان كونه كالحج الاعطاء في قوله جلي راجح اذ قرينة له اصابها مشاهلة منه~~
~~اليقينيات وهو السابق ومن غيره وان علم حقيقة كونه في اليه المحرم والمال~~
 هذا ان كانت محل حضوره في قوله في الوجه فلو كان منكر الفراش محرم وصورا كحوايا ممنوعة في الشجر
 والقرين محرم حضوره في قوله في شجره واما محبة والدخول فلام الاصل لا يقتضي عدم تحريمه وان البيت الذي
 اذ كان البيت في قضية التمن ومحبة حرة دخولها اما محبة الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحوم كما اقتضا
 كلامه لقرينة وهو المعتمد وفي ذلك علم ان مسألة المحذور غير مسألة الدخول لاختلافها فاما قوله في
 صحة لانها سبطا ملوك ما يحل التحريم وافترقا لشباب الوصل بان النقل عند كونه لا يمنع دخول الحائض
 محله وخالفه الشرح في الزواجر والقريب ما في الزواجر ووجه ان حل النقل والتعامل به وان كان
 عليه صورة انما هو المحذور في الاحتياج اليه وعدم الاداة لتطهيره والعذر في الاحتياج في الصورة
 لا تمنع على طهارة الحيض بل هي مع ذلك ورد النص بان الحائض لا تدخل بيتا فيه حيض وما
 على ضمان بالكسر والضم وكذا البريق على الوجه خلافا لما في المحرر حيث قال لا يدخل بيتا فيه حيض

لا يسنون في لارثته

الى سبيلها لا يتقاضيها **قوله** من وقع من كل واحد من الطبق والحران والابواب وهو شي من هذه
 لكن التردد فيها هذا الذي افاده قوله وهو ما قيل لا يوافق المعنى فيها باجتهاد بقوله السابق وروايت
 مستقيمة وروايت ابواب بان من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 العلم وبتطاول المراسل كقوله **قوله** لا يوافق المعنى فيها باجتهاد بقوله السابق وروايت
 لا منه لا هيبة **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 من هذه **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 ما لا يتصور **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 استخرا **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 من هذه **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 وروايت **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 في قوله مما لا يصلح ان يكون ما تقدم **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 وهو قوله **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 الاخره **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
قوله من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 ولوقوع ما فيه من غير ان يكون **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 ما يجوز لان الرقيق لا يملك نفسه **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 فتقاسمها **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 معلقات **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 عموم **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 ما نصه **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 انما قلنا **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 بل هو **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 في جميع الاسود **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 الذي هو من ياقوت **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها
 لكن لا يتب **قوله** من وقع من هذه **قوله** من وقع من هذه التي ذكرها اذا علم ما سبق فلا يشكها

خلا فاعلم مستند
 المعنى في رواية
 المعنى في ذلك
 من يظهر في
 من في المعنى
 من في المعنى
 بحيث لا يبقى
 في المعنى
 لا يغيره عن المعنى

تقديم خبر
 وضع قوله
 نعم في الضيف
 من كان في الضيف
 لان في الضيف
 ما قلنا في الضيف
 في الضيف
 ان يلحق غيره

قال في القاموس
 القاموس
 القاموس
 القاموس
 القاموس
 القاموس

قال في القاموس
 القاموس
 القاموس
 القاموس
 القاموس
 القاموس

بحث تقبيل الخبر

٤
 تكون الاولي قوله لا من محله في محله التي في السند والوضع والافق طوع فلا يريد ما قاله ابن قاسم
 انه يشكل بالحديث الا في ص

صحيحاً ولا مستألفاً هذا ما نصه مجرى من فعل ما قاله الصحيح ^(معه) لمعقوداً ام لا الجواب اما كون تبديل مجرى بدو لا غير
ولكن البدو لا يحرم بل تنقسم الى الاقسام الخمسة وكذا ان يمكن تحكيم على هذا ما تعيّن لانه لا دليل
فيما يحرم ولا على كراهته لان المكره ما ورد عنه مني خاصاً او كان فيه خلاف في فقهنا كما صرحنا به ولم يرد في ذلك
شيء والذي يظهر ان هذا من البيع العاصية فان قصصنا في ذلك ان كان مجزئ لا جليل الا ما دلت الروايات في الكراهة

ان يكون رسم قضيتي
 في الحجة العامة صفوة
 وقضية في ذلك قد التزم
 الفسق في الفسق على
 خلافه في الفسق على
 صفوة في الفسق
 على عارة وهي
 ان يتجرب
 في صفوة
 ص

له في الوصول مجله وكواها ابحام فانه صاد ولذا في الوصول للقبول فان دخله بعضا من هذه فليس له
الاذنه في الوصول على ذلك الوجه **قوله** ومنه اني المتكفل **قوله** اسم في الاصل كـ تكسر الهمزة **قوله**
الا والى الترك او تركه **قوله** الا والى مفعول ليقول الحق في ونحوه غير واحد **قوله** ويحتمل المعنى من الكلام
انتخاب وتقديم **قوله** معالنه اسم بفتح ال واصطو تكثير يدل على التحقير لا يعنى قولهم في وايت مجرورا
بما وهو لينة التي ادعاها المتولى **قوله** وهو اى لاسلته وقولهم وان هذا اى لاسلته وقولهم وانك

ولا يلزم العريس لا يدخل وقتها الا بتمام العقد لا من اي بعد منهم قولنا انما سقته اي بعد تمام العقد
اي لا يفي مؤاخذة لما مر ان يفيق لا لا بعد تمام العقد لكن ميل الشرا الى الايمان قالوا المشاويع في مشقة
لا تشاد تتم في اوابا لا يخل والشرب تسن التسمية ولو من مخ حايض قبليها واقليل لم يسم الله
بطلب من كل من احضرين لكن اذا سمعوا اهلهم سقطوا اطلب عن الباقيين لا بما سقته كفاية وهل يحل ذلك

اجاعة بعدد هم العرق مجتمعين او في محل المجتمعين على اكل واذا لم يجد لهم كونه لا تساع السخا ط وخرق
في الغالب في الاسنة كل محتمل ولعل الاول القرب والحقها اوله قال ما مثله لسمع الله اوله واخره
لوسمعي مع كل لغة فمنا حسن حتى يسلط الشر في نحن ذكرا لله ويسمى احمد بعد ما وسمه في السملة
احمد بحيث يسمع رفقة له ليقبضوا والاولى الحمد لله هذا لطيفا كثيرا احبوا ولا فيه غير مكفول ولا مكفول

[illegible]

قال في القاموس
النسخ دخل
فيها وفلان
كثراؤه
لجوي اندر وسيله ط
القوم بالكسر
معهتم اشتوا
سم

في كل حال

الطعام والشراب واللباس والطبقة والاحتياط على كل حال النعمان لا تجعله
قوة لنا على معصيتك وان يقولوا ان كل مع في عاقبة النعمان ليس الله ثقته باهلك وتوطئه على الله وان يحسن
الحكمة بان يحسن مستوقرا ويحفظ على كبريته ويحس على ظهر قدره او يوصب رطله على يمينه ويحس على اليسار ^{قوله}
وان يبذل ما يلح ويختم به وان يأكل من استلاوة الرغيف الا اذا قل خير فيكم وان يفصل اليد قبل الاكل ^{وكذلك}
النعمان خلاص الكلام الغرائي وقيل ما على غسل اليدين قبل بل اولى لان النعمان قد رزقها والاكل يحتاج لما ستر
اذا عادت للطعام وان يمتنع به فيما قبله ^{الطعام} وما لا يتناول من الكرم والاكل باطنه
النفوس والنفوس الحقة والطعام وان يأكل ما لا يتناول وكان يقولوا كل طعاما لا يبرار واللهم بارك لهم فيما
ورزقهم واغفر لهم وارحمهم وقيل سورة الاخلاص وقيل شي حديث في الاول والآخر لا يقولوا طعاما لكم
من كرم الله وراه ابن المسيب والقرآن الفضل الذي وفي حديثه عندنا على امره صلى الله عليه وسلم من قرأ لا اله الا الله
من كل خوف وهو مؤمن ما قيل هذا احسن من التسمية وحكمة قوله انما تنزيه الباري سبحانه عن ان يطعمه ^{الطعام}
هو الذي لا يوفى له والتذكير بنعمة الطعام من جميع ولا اجتماع وحديث غير المحرم والحق الاثنا والاصابع
والكل ما يستقل ما لم يتنجس ويتغير بغيره ولا يفسد ^{الطعام} لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
وصنيفة وان لا يفسد نفسه للطعام الا بعد ركوعه وبلعها ثم ينزل عن الطعام وان هذا الاكل مع رقة ما يطعمه ^{الطعام}
اليم وان لا يتيم حتى يرفع الحائز الى ان يلقى الاكل بالغير وان لا يلقى الاكل بالغير حتى يتلقى الاكل قبله وان يصرفها
ويطيل مضغها وان لا يبتدئ بالطعام الا لغسل يده من ليقى الحق في الحق او فضل الا ان يكون الحق ^{الطعام}
في عيني ان لا يكون عليه السلام لا يفتقر الى وجه صاحبه وان يرضى بصفته ونزله في كرامته ونزله
يصيب على يد غيره ويشتى عليه لعله اهله لصفته وان يحل له على حصوله حقيقا عذرا وان يعرفه عذرا ^{الطعام}
المعبية او كونه القبلية وحيث اخذوا وحمل الطعام وان لا يفتقر فقا ما للطعام وان يقولوا ان الله ^{الطعام}
ولو نحو ولله كل ويكون عليه السلام انما اكتفى ولا يرضى على ثلاث مرات وان يتقبل ويؤمن بما خرج بالاخل
ولا يقبله ويحضره بخلاف ما يحبه لسانه من عينا فانه يحسها بقلبه وان يأكل قبل الله بعضه حتى
ليد اكله وفضل الاسنان لصعوبة اخذها اللحم من بينها او قبل الجوف لان الحمة قد تذاذي يكون اللحم
لرأته ويظهر صفته وانما ذلها في يده ما يأتي في النكاح وان لا يشتم الطعام وان يصبر حتى يرضى
وان يراعي اسفلا تكون حتى ينظر وان ينظر فيه قبل الشرب وان يصبر عن فمه ما يجد ويرى ما يشبه
وان يشرب في ثلثة انفا من التسمية في اكلها وما يجد في اكلها ولا ياكل الا الاكل ثم يرضى
في الثلثة ما لا يرضى وفي الثلثة التي من الرقيم وان حذر الشرب من ثلثة او غير ثلثة عيني المبتلى بالشرب

في النجاسة

في النجاسة

بأنه عفو رخصه في الاطراف في الموضع خلافا لما يروى عنه كراهية الماسعود وشربهم صلى الله عليه وسلم قالوا
بجهنم وصوب في شربهم صلى الله عليه وسلم كراهية شربهم صلى الله عليه وسلم كراهية شربهم صلى الله عليه وسلم
في النجاسة صلى الله عليه وسلم قال قلت ان كثيرا يقضي عدم الكراهية ولا يقضي في الوضوء الكراهية قلت ان خبر النبي
ليس عن جملته بل عن قوله صلى الله عليه وسلم ان ابن جبريل هو من صنع قال ابن جبريل العبد في الطعن
اما ان يكون كذا في الروي في الحديث النبوي فان من روى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقبل منه هذا الحديث في
الموضع والمنقطع ان يكون بين الراوي وبين من روى عنه في ما ذكرنا من نظر لابي بن جبريل لم يقبل فيه
من صنع الا قال لا يصح ويعني من منه الموضع قال ابن جبريل في قوله لا يصح ويعني من منه الموضع
اثبات الكذب والافتراء في الحديث النبوي ولا يبين منه اثبات المقدم وهذا محكي في كل حديث
قال ابن جبريل لا يصح او نحوه قال ابن عمر قال في تكلمته بقبي بن بك حيث عبر به ان لم يبلغ في الحديث قسمة
تدل على انه من صنع غاية الاحتمال ان يكون هو من صنع لانه من طريق مروي عنه وكذب فادخله في
الموضع هذا الاحتمال وهذا انما يتم عند تفحص الكذب او انتم على من ان ابن جبريل في النجاسة صلى الله عليه وسلم
اعتزل ولم ينظر في سلك الموضع في ذلك وضع لا قال ابن جبريل ولا انقطاع كما قاله لبعضهم في سلك لانا
او بعدل صدق لم فيه اطلاق العود والمسكن وح اختلاف واثبات قوله بالتدقيق قال في القاموس
وذلك في بيان ما حدث او خفف انتهى من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما انسخ الا مضطري وكذا في عليه على راس
سلا لانا كنه تخفيف ما على راسه انتهى ما قيل اخذه مكرهه ومن عليه بما في الحديث فجا ذنبا وجا
لانه كما هو يدل على الكراهية بل على الاحتياط ومنه في ما ذكره بقوله نعم ان نعم في قوله نعم ان علم ان الغاشقة
قال في شرح الاشارة نعم ان عرفنا بفتق من الغاشقة عدم ايثار بعضهم على بعض ولم يخل الا لفتا عروته
لم يكونوا في اولي النسخا فتحي وجمهور على كراهية النشر والافتراء يحمل على ان المراد خلاف الاو في كراهية
واضا يجوز ان قوله عن يقضي القرنية بالانحياز مقصود به والا كان فضلا لانا في جماعة مخصوصين او ظهر من
قوله ان حاله متين في عليهم التقاطه في هذا الفصل على الوجه انتهى في ويكره اخذوه في
الظن بناء على ان اظاهر قوله ويكره على اولية في الحديث لا يعنى على ان يكره في قوله من الخصا في
بازوا ويكره في قوله ولو صلبا قال في قوله لاصحاب الاشارة لا عن اخذوا بسطه ذيل لم قالوا
في شربهم ولو صلبا او يحتمل ان وقع فيه لانه يمكنه بالافتراء او الوقوع في ما ذكرنا اعتبارا ثم قال في الاشارة وان
سقط قال في الشئ سقط منه بعد اخذه كالمعاشرة الصيلة عقب وتوهم في الشبهة وخرج بقوله لم بالرواية

في ثوبه بلا قصد فانه لا عليك بكونه او لم يكن فليس عليه اخذه منه ما لم يعلم منه انه لا يوجب فيه او يستلزم
 من ثوبه ولا يلزم بغيره وصحت كانا ولي به لم عليك اخذه منه كما اقتضاه كلام الشيخين وحقايقه ما لا يشك
 طائفة في ملكه فاخذوا منه غيره وما اذا دخل التملك مع العلم بوجوهه وما اذا وقع البيع في ملكه وفيه ما بين هذه
 الصفتين وما لو اصاب ما يحجره غيره فانه عليك بان اعتمر غير مالك وليس له اعياء مقصدا في ملكه بغيره فالحال
 هو ان المصطفى ويكوه اخذه من الجواهر باذنه وعينه ومع ذلك عليك وما المقتضى الحق عليك سيده انما هو ان
 ابن قاسم لم يملكه بغيره مع قولهم ما ذكره المتقدم من ان ربحه انما هو على المشي وقوله ويكوه اخذه مع قوله فان اخذه
 منه او لغيره او بسبب ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالاذنه وقوله في شراء الاموال والوقوع في ثوبه بلا قصد فانه
 لا عليك حيث مينا في هذا ما ذكره هنا واقول انه لا شك في جميعها فان الوقوع في ثوبه بلا قصد لا يصح ما لا
 ما لم ياخذه فاذا اخذه يملك ما لا فلا شيا في باقي الكلامين فقلوب فانه استعمل عليه ظاهرا لمقال والله اعلم
 بمقتضى الحال في الحجة ان الشخص قوله ما لا يحجر مقتضى بقوله المحاقم والمقتضى اعلم بالصواب واليه المرجع

كتاب القصاص والعقوبات

قوله ومن لازم بيانهما في أي بابهما بيان بقرينة أحكام عشرة الفاشية ان المصنفين كيفية القسم والتمسك
 بياننا واضحا فينضم من ذلك بيان جميع أحكام عشرة بحيث لم يبق منها فخذ ولا فادرا ومعلوم ان دلالة المصنف على تمام
 مخطا بقرينة وعلمه بقرينة تضمن وعلمه بالجميع التام فالدلالة الانتهائية وان كانت مكملة في التعاريف الا ان ما ذكره هنا
 ليس بقرينة صريحة عليه الخ مع ما قاله ثم هذا لان الالتزام بمكروه محله ميرد ان التعاريف ليس عليها الخ مع ما ذكره
 في الاصول قال الشيخ ابن ابي عمير في مختصره انما لا يمنع لكن يباين ويطلب بمحله انتهى فقلنا ان مقتضى المصنف في قوله
 بيانها مدلولها او تعليلها او التعليل فالقصد الاول هو في بيانها بالمدلول مستلحقا للتبيين ومحملة في
 المدلول كما قولنا الشيخ ابن ابي عمير في مختصره وشارحه والبيان انما هو للمجمل دون غيره وبما حصل ان المصنف في قوله
 التعليل لما لا يبين ان احكام عشرة وقد علمنا ان ما بين قاسم اخذ عليه من ذلك لوقوعه لم ينفذ في المعنى
 المذكور ما لا ينبغي ان يبين ان ذلك الخ وكيفية دفعه فلا عدا وعلى عبارة الشارح اصله والله اعلم
 بان كان ينبغي ان قال ابن قاسم ان كان حاصل الاعتراض ان مقتضى التباين يعني المصنف به في الترجمة لم ينفذ في المعنى
 على مقتضى مقتضى تمامه انتهى وفيه اذ لم ينفذ المشي انه ينبغي التفسير انما قاله لا وجه ان ينفذ وهو الزيادة ليس
 معناه التفسير وكذا في قوله مع مقتضى تمامه اذ لم يعلم نقصا في وجهه فكيف ينفذ في مقتضى بل ينبغي ان ينفذ
 والله اعلم من وجهه ولو كان من وجه او بعضه من وجه لا ينبغي ان ينفذ في مقتضى لا وجه من وجه فقتل حتى مجتذبة القسم والتمسك
 طائفة على غير صورة بغيره حيث عرفنا انما لا ينبغي ان ينفذ في مقتضى لا وجه من وجه فقتل حتى مجتذبة القسم والتمسك

مكتوب

ما يتحقق على غير صلاتها الأصلية ورضي عنها بحجتها على أي صورة كانت **قوله** عليهم تقطعون أي لا تأكلوا **قوله** ان تفضل
 الباء في غير هذا المقصود عليه أي قالوا السيد قد مر منه في شرح الغفران وهو أن الكفا في الأصل في لفظ التقطع
 والاحتياط وهو من ان يستعمل ما يدخل الباء على المقصود عليه فيقال ان تقطعوا بغيره أي صار مقصودا
 على ذلك لا أن لا تأكلوا في الاحتياط لا دخل الباء على المقصود كقولك خض في هذا حال بناء على تقطع من معنى التخيير وقد زاد
 انتهى **قوله** فمن ثم لا بد من الاصل ان تفضل الباء على المقصود عليه يعني كما قالنا في ان سلك المصم هذا الطريق
 وهذا دخل الباء على المقصود **قوله** على ما لا يخفى من المتقنين والتجوز لا يتعين عقبيه وهو قولهم وقد مضى **قوله** وقد
 يفيق من معنى التخيير والافراد او يجعل مجزئ عن صيد البحر السلبي وهو لا يوجد في غيره اذ لا يوافق كل **قوله** كتاب ما
 ما دونه خلاصا من ما يوجد ولا يوجد في غيره او باطنه يقال ان الاحتياط هو مجزئ عما لا يوافق كل **قوله** مقصودا
 على الاخر غير مشارك له في وقت الحاجة **قوله** ويجعل مجزئ من شهودنا غيره أي التخيير **قوله** وهذا أي دخول الباء
 على المقصود اعرب وابين واغلب لكونه أكثر استعمالا كما مر **قوله** أغنى بمفادها عن العربية وبعينه واغلبه فهو
 يكون البعير منه انه لم يبق ما يتعبد به من كل من اعرض به في مع **قوله** يستلزم شيئا للتعجب كما عجز به **قوله** الحقيقة
قوله من جاز سلك أي حصل **قوله** فالتعبدية أي معنى ان المصم اذا عبر عن القسم بلفظ ما لا بد من ان يكون **قوله** دليل
 لا يخرج من معنى ليس ذكر ما لا يخرج من كونك عند واحدة بالبناء لم يلزم عليه ان يكون عندا لاخرى **قوله** كما
 الاوجه اربعون ان يكون مثل ذلك من عندا لباقيات الله ان جاز ما من لقول المصم الا في ولا تجب في الاقامة
 عندا على ما في ذلك فيما اذا رتب القسم على يوم واحد مثله ولا في اصل العمل وانها رتبة فلا تجب التسمية
 في الاقامة نارا وهذا فيما اذا لم يربط القسم بلفظ ما لا بد من الاقامة واحدة منها فليكون من ان يكون
 عندا لباقيات مثل التلذذ الذي يحكى فيه عنوها **قوله** وانتم راجع لقوله لا ورواها **قوله** ولا معنى ما لا بد من
 مقتضى عبارته ان يصير ما لا بد من جميع اركان البعير **قوله** لانه اذا جعل في علمه لقوله ليس مقتضى ولقوله ولا منفي
قوله من هذا أي جعل وجودي **قوله** كما ذكر من جاز ان يعين عند بعضه من **قوله** ومن معنى ما لا بد من **قوله** ورواها
 الاقتصار على ما لا بد من **قوله** لا بد من انما القسم **قوله** وليس انما كنه تامة كلام المقول **قوله** عندا وادته ذلك انما اتهم
 وبما حصل منه في ما تقدم على قلنا وهذا لا يقتضي في وجهه الا انما فاع انما حجة الازالة لا يوجب ذلك لحوالها في
 منها **قوله** فلو لم يكن كما ان كبرية اخذ من كبرها في ولما كان بدو نطلب كما يصح به الطرق الا في قوله وبعد
 فيرق **قوله** لا بد من انما من **قوله** لا يمكن ان يكونا مع الموت **قوله** ان يثبت فاعل لزمه **قوله** انا انما في ذلك
قوله وسبقه ما لا بد من **قوله** لا ورواها **قوله** كلام المشايخ صلى الله عليه وسلم جعل على حقيقة حيث لا حاد في
قوله خلاف المشهور والمعتمد وهو عليه **قوله** لا تجب أي الموتية **قوله** لا تقطعها **قوله** لا في معنى الموتية

مع انه لا يتناول
 شيئا من الكليات

قوله وينج مع قوله
ملا يفسر فتنه
مع قوله وان
في التبرعات
مقدمة على
قوله لعلنا

طاعة ابن قاسم انما يجب ان يمنع الاعادة من ان تفصيل سبب الوجوب لمقتضى الوجوب قبل الاعادة من قبل ابن قاسم
 يجب ان الاعادة يجب القضاء وانما يجب عند هذا القول ان تفصيل سبب الوجوب واجب قبل الاعادة
 بدل ان الاعادة يجب القضاء، محض، وكيف يجمع الوقتان، ان قبل الاعادة ووقت الاعادة لانه انما يجب وقتها
 لا قبله وهذا الدليل لا يثبت ما ذهب اليه من هذا انه قال ولو لم يكن الوجوب ثابتا قبل الاعادة يتوقف بعد ذلك على
 عند هذا انتهى ان قولنا سابقا حكم الوجوب حين الاعادة واما حكم بالوجوب سببها بعد ذلك وتعليقه على مقتضى
 الدواعي فذكره بقوله ان لا يجب القسم لبعض المسئلة المان بات عندنا الاخر من انما يجب ان لا يكون سبب
 لما ذكره من هذا ثم تقرر ما ذهب اليه من ان الاعادة من باب تفصيل محل اداء الحق الواجب فوجوبها وجوب لتفصيل
 منه ما وجب بسبب الوجوب سلم ولكن لم يوجد سبب وكيف يحكم بالوجوب والتفصيل في نظير ذلك الذي
 لم يجرى فانه يجب الاكتاب لادائه في غاية الجهد اذ ليس ملائمة بينهما اذ يجب ان يكون من مقتضى ان الاكتاب
 سبب الوجوب فلا يجب سبق الوجوب على وجوب الاكتاب فان قلت ان وجوب الاكتاب من باب وجوب
 تفصيل ما يرد من الدين المتقدم وجوب قلنا ان هذا سلم ان ثبت وانما هو سبب وفيما نحن فيه
 لم يرد ذلك ثم قال فلا وجه وجوب الاعادة لا سيما سبب من وجوب الحق الواجب لانه حقوق الواجب فانه
 يجب ان يرد منها وتفصيل ما يتوقف من وجوبه فقام له بالطلب والمضاد وليس هذا نظير مسألة المتعاقب المتكامل
 الوجوب لم يرد الا بعد الاحرام بالتحج بوجوبه لانه لو كانت الاحرام بالتحج في ذلك اليوم معلوم فلا غير مطلقا انما
 فتقوله وجوب الاعادة ممنوع يظهر ما حرره سابقا وقوله وليس نظير مسألة وجوبه من مقتضى المقبول لان
 الوجوب فيه منع اذ مسلماته هو نظير ما في احرام المتعاقب حيث انما يجب اذا عاذه من فلا نظيره بغير
 الا مضادا في انظر الى ما قال في الاصل من ان ما ذهب اليه من انما يقال لا تقيى بتقوي واضحا للاهنية
 فلا اهنية تقتضي زيادة الحسن وهو في الواقع من قبيل الامداد وان لم يكن صريحا في الامداد ظاهر انما
 الامداد وهو قوله الماترى فلا وجه ليقول ان طاعة ابن قاسم ان هذا سبب بوجوبه تام لا يرد على مقتضى الحق
 لعداه وهو لا اهنية فغلا ليس بالبداهة حتى يبين دل غايته بتعريف العبادة انتهى فتقوله متبقي من قاسم ممنوع
 حيث لم يوجد فيما ذكره بغيره وقوله ليس بالبداهة ممنوع فانه وان لم يكن امرا وانه حيث الظاهر فكن من ادخلها
 ان لم يكن امرا وكيف يحكم بسببها بالحق في وقتها من مقتضى انما يقال لا شعور به ثم قال ولما قلنا ان
 ان يقول هذا وهو قوله بان مقتضى الدين في السؤال ان لا يعجز من مقتضى انما يطلب لئلا يكون مقتضى انما يطلب
 على ان الوجوب ممنوع قبل الطلب لذلك فانه لا يفي بمقتضى الطلب كما في مسألة الدين انما

وفيما ذكره نظرا اذ حكمه فظا بالادلة ثم المتعلق بالاموال المكلفين من جهة الوجوب والتكريم والالتزام
 والاداءة لا تقرر الاصوليون وما عمن ليس من المصلحة الاضحية وكل منها مطلوب من الشارع فاذا سقط الطلب سقط
 الاثم اذا اثم معاقب على عدم اطاعة الطلب وهذا متفق عليه قطعا فقولهم فمجرد نفي الاثم في الجملة لا يفي بشرط
 المطلوب من خطوات السلطان التي تحركها واعباته التي تنفيها والعدم عن قصد ذلك والله المستعان حيث
 لا بد من الاجابة او يقتضيه ^{العلم} ^{والتحقق} ^{المقتضى} ^{موجبه} ^{يدخل} ^{في} ^{الموضع} ^{من} ^{محتاج} ^{فمقتضى} ^{التم} ^{كالم}
 اثم في مخرج الانشاء وحيد من بعضي ومحمول من بعضها انتهى ولا ينافي فيه الاخر بالانفراد لان هذا سبب
 لتعديله عليه بهذا الحق مع انك لا تتحقق بالاطلاق والاكتفاء به منه بان يثبت بجانب من البيعت من غير ان يثبت
 او اتحاد من اثنى انتهى قوله لان هذا سبب في تسليطها عليه هذا التعليل لا ياتي لو كان النهج من المحذور ولم يثبت
 لها سبب محذور ولا في التعليل الثاني وعليه فعل يقتضي في دفع الشر منها بالانفراد عنها في جانب من البيت
 وان يكون ما شره بنوك ولا يعلم تمكنها لم تكن كمالا والتبع لها على ما يريد فيها ولا فيه نظرا وانظم الاقل
 لا يخرج منها خارج ما يخاف منها وان وجب تفقدها كالحاجة التي هي حيث قال في مقتضى صورته ان لا قسم فيها مع
 النفقة احد بها المحذور التي يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان تفقدها واجبة في اذ لم يظهر منها الشر ولا يتلوه
 القافية وذكره في النفقة السابقة عن احوالها ^{قوله} ^{وتنفع} ^{من} ^{التمتع} ^{اي} ^{والحق} ^{قتله} ^{واين} ^{مكفنة} ^{من} ^{جماع} ^{حيث}
 لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان كان به صفات مستحكيمة وتأذنت به تأذيا لا تتحمل عارده لم تعد تأذنت
 ومقتضى ذلك ان لم تعد قرينة قوية على كذبها ^{قوله} ^{وتعلق} ^{الباب} ^{حرم} ^{بالم} ^{وشتمها} ^{ان} ^{يعد}
 لشواها ^{قوله} ^{وتكفي} ^{الطلاق} ^{في} ^{كذبها} ^{هل} ^{مثل} ^{ذلك} ^{ماله} ^{فوق} ^{الطلاق} ^{ظاهرا} ^{فقط} ^{لعدم} ^{مقدم} ^{وقوعها} ^{بالطحا}
 والمتفق لو وقع ظاهر وحده تمكنها فيه نظرا ولا يبعد ان احتسبها عذر سقط كوجوب القسم على الزوج
 ثم ان غلب على ظنها صحتها فيقال وجب عليها تمكينه او كذبه صرح المتكوي ^{قوله} ^{ومقتضى} ^{عطفها} ^{على} ^{الشرقة}
 وكذا وصية وجب سيرة ومعضلة وجب سيرة واحدة وصافية ^{قوله} ^{وجوب} ^{سيرة} ^{ظاهرا} ^{ولو} ^{ظاهرا} ^{وجوبها} ^{الزوج}
 لحقه عليها ^{قوله} ^{وذكر} ^{الجوسية} ^{وهم} ^{مهمته} ^{لما} ^{صاحبه} ^ي ^{بين} ^{بين} ^{ان} ^{الجوسية} ^{لا} ^{يصح} ^{لما} ^{صاحبه} ^ي ^{ولا} ^{وجه} ^{لذكرها} ^{في} ^{سرا}
 العلم لان ما ذكره العلم فيمن تحقق النفقة امن فيتحقق النفقة عموما فذكره كل واحدة منها يفيد عدم الافراد اذ
 كل منها جنس مشتمل على افراد كثيرة لا ذكر العام وادارة خاصة في بعضها او في كلها اذ يتفكك السياق عن سبق
 المحقق فالا لم يبق قسم ان يحل ان هذا الشارع اورد ما لو قسم على جوسية بعد الوفاة وتختلف فلا قسم فيها
 في العدة لحرمة الخلوة بها الا ان يقال في معنى الرجعية المتقدمة ان لا قسم لها فلا حاجة لذكرها وفيه نظر
 لانه بعد التسليم لا يمنع من التصرح بحكمها ولا بوجوب ان ذكرها وهم انتهى خط ظاهر اذ ذكر العام وادارة العامة

لما قال ابن قاسم

الادارة فرد

وَقِيلَ
وَقَدْ كُنَّا
اعْتَرَضْتِ
وَجُوبٌ عَلَيْهِ

والمورد بالسرية
هنا من يستعمل بها
صراطى وغيره ص

و يرسل لها مركبا وعليه مؤنثة ذكها بآيا بآ **قوله** له متعلق بقوله لغرض **قوله** دون غيرهما متعلق
بقوله عليها **قوله** متعلقا منسوبا من حال الخطا في عليها والمعنى حال كون من بعض عليها
منفردة بالحق في عليها او قرب ممكنة عن الزوجة الاخرى وقوله تكون على علة لغرض في لغرض في
المشرح تكون بنا بالكاف التتميلية ودون اللام من قولهم التام **قوله** في غيرهما من بعض
لغرض في لغرض في هو الذي ذكره في الحاشي لا يكسر وهو اعتبار عكس في الحاشي **قوله** في بعض
عنه قوله الاثرها لهذا مرجع الضمير بالفتحة لصفة الواحدة والباقي كما بينه بقوله بان يجعل في
وليس سريته اي لمن يطعمها ولو سودا **قوله** متعلقا من فوق فضيلة هو ان يحج فيمكن مقول اي فوق كونها قضية
قوله وبعضها اي الحق في **قوله** ولو لم يكن فبقوله لا لغرض وان يحج في **قوله** المهم الاثرها **قوله** ولا اعتبارا من قول
والسيد لان الحق لها دون الولي والسيد ولا يرضى المولية القاصرة كما لمحنة بل يجب على الولي فيما يظهر ان
لها مكانا منفردا **قوله** والاب يرضى امره اي التي مع السرية **قوله** ونحو الرضوخ في او فيما اذا كان معها سريته **قوله**
عندها كما حكمه المروكشي **قوله** لان نقلنا فزاد في اي وان يترب على ذلك المشقة مع عدم داوم في وان كان
شأن السفر ذلك حتى لو فرض علم المشقة لا يكلف العقل **قوله** وحش يفتح بحاء جارا ووقى انش **قوله** في
العلم ان المراد انه لا ينبغي ان يفتى لها مسطح واحدا انه لا بد ان يفتى لكل صحتها مسطح بدليل قوله الذي كقول
مسطح وسخلة لان لفظه في مثله مقتضا من القول بالسطح **قوله** كقولهم مسطح في الحفرة في ذلك لكون فيه حيث كان
لا يفتى لها **قوله** وداهل في كسر الدال ما بين الباب والذرى **قوله** التحاليل فادسى معرف **قوله** من اول باب اي
يحق **قوله** ويكره وطى واحدة مع علم الاخرى **قوله** بل يجوز ان يقتل الاضادة **قوله** ويجوز التحكيم في هذه الحالة على المنة
ايضا لانه اقرب الى الحقيقة **قوله** ومن ثم لا يجوز صحتها لانها على التحكيم ويمكن حمله على ما اذا ادى الى مزية **قوله**
محرمه **قوله** عاوية **قوله** الفالبة **قوله** قال ابن الترمذ **قوله** واضرارها العجز فضيلة ان الاضار لا يختلف باختلاف احرف
وقد يوقن فيه فانه لا يختلف من الاهل احرف في اقاله كذا في مختلف في اضرة **قوله** اخذ وداهل **قوله** قال في القاموس
نحو الطريق وبجاعة ومحققة المستطيلة في الارض كالتخدة بالضم والتخدة **قوله** في امراد بالاضرد **قوله** المحففة
المستطيلة في الارض **قوله** اي لا اصل في هذه وقت السكون **قوله** ولا يكفى جعل السكون لعل المراد من السكون
لغرض في ذلك لتفاوت الفرض بالسكون في كل فتم من قولهم لم يكن مفادهم وعجاجة العتق ولين في العمل
تأدية ليل ومارة مثلا فليقول ان يعيم لواحدة ليل تأدية ومما في مقتضى **قوله** في الاخرى بالانكسار على الوجه المتعارفة
الغرض انتهى **قوله** وانه لا ينبغي حمله على الاضار **قوله** من ان مرجع ضمير المتشبهة في قوله اهدىها الاصل والسير
في قوله ان محل السكون هو الاصل محلا لسكون وهذا ظم غنى عن البيان **قوله** اما المحتاج لبيان قوله من الغيبة بل هو

او يملك الحق

or

والغداد المقيمة
جميع عمادة
وهو طي على الغداد
فمنه مقام لنا
كذلك القاموس

٧
فَقُلْ لِمَ الْآلِهَةُ مِثْلُكُمْ
الَّذِينَ رَحِمْتُمْ لِيُطِيعُوا
فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِكُمْ
أَيُّ غَيْبٍ هَذَا قَوْلُ هَذَا
الْمُتَأَنِّي وَهَذَا الَّذِي يُخَادِعُ
الْعَقْلَ فِي هَذِهِ الْهَذَارِ
وَفِي كَلَامِ الْمُبْتَدِئِ بِإِجَابَةِ
مَنْ قَالَ لَا يَخْفَى شَيْءٌ

CN.

فقط واجب عليه قضاء
فان كان له دين فله ان يبيع ما يملكه

نصف

الكل حكم بقضائه وكذا كيف يعرف مقلا والمزادة **قوله** فانه اي ان يوج لغيرها اي المضروبة **قوله** وان اتمه وان
كان ان يوج مكنه **قوله** لكنه هنا اي في طول من يخرج ليلانه **قوله** قال في التوضيح وانما خرج او اخرج مضطرا فيعلم ان
الاولين قضى من الثانية بقدره وذلك الوقت اولى ثم يخرج ويعود الا ان يخرج عن عتق فيقف والاولى ان
انه لا يستحق انتهى اي على ان يوج من العتق **قوله** فانه من كان في شرح المخرج ويؤيده ما يصح في قوله لا
ان من مضطرا اي الذي هاب والاباب **قوله** من على ميسر اي وعلى كل في شرح المخرج ويؤيده ما يصح في قوله لا
ان لم ميسر وعلى من استمتع بالغير **قوله** لا واجب بعيد قال في شرح الارشاد والفرق اطلاق احكام
والاحكام والتمناج والروضة والصلية **قوله** لا واجب بعيد قال في شرح الارشاد والفرق اطلاق احكام
الصلية لا يجب الحاجة فان اطلق ما يعا عليها عصى وان لم يقطع كما انتم لم تقبله **قوله** فانه لم يوج فاسم انه مشى
في شرح الارشاد على ما يقتضيه المذهب وعبادة شرح الصافي نعم ان زاد في طول على الحاجة عصى وان لم
القتضا لما زاد ايمان طال لا هو ظم لانه العقل لا يطين به القضا الا ان طال انتهى فقول منط حنظ
عظما بل منط عشاء اذ لا فرق بين المعابد والاصلا واجدة الموفق **قوله** وجمع مجزا الاول على ما اذا كان
بقدر الحاجة سواء كان الاول في الاصل والتابع كما يعلم مما سبق ويترك باقي الاصل والتابع بان في الاول
يعزم القضا اذا طال في الحاجة وما اذا كان بقدر الحاجة **قوله** فانه اذا كان في الحاجة **قوله** فانه اذا كان
ولا ولهذا قال على ما اذا اطلق بقدر الحاجة **قوله** فانه اذا كان في الحاجة **قوله** فانه اذا كان
في الاصل المضروبة القضا في نظير هذه الحالة اعني ما اذا كان بقدر المضروبة والاشكال في الموقوف الفرق بين
الاصل والتابع وعلى هذا يتصل انه ان لم يطل فلا قضا مطلقا وان كان في الاصل قضى مطلقا وان كان في التابع
بقدر الحاجة فلا قضا وان لم يكن بقدرها قضى وهل يجمع وما زاد على مقدار الحاجة فيه فطر كالمبيوع في
الموقوفة التي هذه وقول الشئ السابق في الاصل ففقد العقل لا يقضي مطلقا فليعلم بحجها في التابع
في الموقوف التي هذه وقول الشئ السابق في الاصل ففقد العقل لا يقضي مطلقا فليعلم بحجها في التابع
سابقا في قول الله كرمها المحض في مطلقه ولو لم يكن في طاعت مدقمه عظم القضا **قوله** فانه اذا كان في الحاجة
والاشكال في الموقوف الفرق بين شي اذ هو من الفرق فلا اشكال وانما الثاني ان قد كان في الاصل قضى مطلقا
ممنوع كما عرفت وانما رابعا فله ان يقول اذ يقضي لا يبيح شي وانما ساسم على هذا الموقوفة **قوله** فانه اذا كان في الحاجة
فانه محض بان يظفر ويحفظ واجدة الموفق **قوله** فانه اذا كان في الحاجة **قوله** فانه اذا كان في الحاجة
الطول لا يوج الحاجة والمضروبة ويقضي بقدره **قوله** فانه اذا كان في الحاجة **قوله** فانه اذا كان في الحاجة
ففيه بتقييم راجع الى ما زاد ظاهره وفي غيره **قوله** فانه اذا كان في الحاجة **قوله** فانه اذا كان في الحاجة

وَالْحَنَّىٰ مِنْ أَمِّ قُتَيْبَةَ
بِكَا وَتَمَامَ مَوَاطِنَ فِي
قُبُلِهَا ص

قال ابن هاشم

ومعانيها ولها اوصاف خمسة وقياسها والقاب يتعلقان باوصاف الصورة الباطنة اكثر
لا يتعلقان باوصاف الصورة الظاهرة كما قيل قال البيضاوي في المطالع ومحقق ملكة يصدرها
عن النفس فقال البيضاوي من غير سبق وتغير والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى النفس في
الشيء ومن منع ذلك اراد بها القوة المستجبة لشرايط التاثير وهذا في ان القدرة مع الفعل
اقوى **قوله** ويؤيده اي الاقتصار على تعميم الوطوح البراءة لانه لا تغير فيه **قوله** المصنف في اي سطح
ضيق او ابتداء بعض من كراهية شرب لها عبارة عن عفا بن حاك ومن وافقه انتهى واقول لان البيا اذا حصل
بعض السبب لا احتياج الى ما ذكره كاجري عليه التمسك على ظاهره **قوله** كما ووتر متعلق بغيرها **قوله** لانه من باب خبر لا
يكفي فيه اخبار واحد لكن عفا لا يصلح ان يكون شرطوا العدالة **قوله** فالظاهر ان كماله بعد التفسير
يتامل فيه مع قوله بنعيم اوله يعني يقترب الى ان يقال من اوده الاشادة الى ان يقال انما قال ذلك
صحت لم يمتنع بل هو لا سائرهما ففترده واسكنه عجا ومن يصر فحاله ولم يؤيد ذلك معه **قوله**
والاستكان اي يجوز على **قوله** اسكنه لا يجب ثقة اي وان قرب من ذلك زيادة المؤنة لان مقتضى
الكنى بعد يعود عليه ويؤخذ من ذلك الاقتصار بعد النهاية كغيره واحدا **قوله** وبغيرها مطلقا
ولها والامة

قال ابن هاشم

بها خصوص

قوله المصنف فان اشتد اشتقاقه قال في الروض فان اشتد اشتقاقه فحش ومما انما يثبت فيها

ومكانه بضمها ليعلم انه او يفرق بطلقة ان عسرا لا يصلح قال في شترهم فوق بطلقة اي فقط

قوله بعث القاضى وهو بالياء

قوله بان هذا اي حقيقة القاضى **قوله** وهو اي من غير القاضى **قوله** بعثا خلتا حكم كل واحد اي اقرضا

انكم به وحكما بما ومعرفة ما عندهما في ذلك **قوله** واستحق في حق المظلم ولما عثر على النقص
او حين قبل المبعث استغنى اي المبعث او غاب احداهما بعد ان نفذ امرها كبقية الوكيل **قوله** ولا وكيل
في الخلع ~~فان كان الوكيل~~ ولو قال الوكيل خذ مالي الذي تحت يديها منها ثم طلقها او طلقها
على ان تاذن مالي منها اشترط تقديم اخذ المال على المطلق وكذا لو قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله
في الوضحة على تصحيح النفوق واقربه لان الوكيل يلزم الاحتياط فلو لم ذلك فان لم يكن الواجب
للمتزوج فان قال لطلقها ثم خذ مالي منها بان يقدم اخذه الحال على طرده لانه اذا خذها قال لان مالي
ولا لغيره كيلا من جانب الزوجية كانت خذ مالي ثم خذتني ففترط تقديم اخذ الحال على الاضطلاع
فلو خلع قبل خذ مالي لم يصح والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الخلع

۶ مثله فعل
ما لا یصل من
نق نهم

22

فأنت طالق ولا بد أن لم تأكل هذه إلا حتى لا يكون فانت حرة فاستبينا تحلف بكلمها ذلك ثم يعيد هذا
ولو بعد التمكن فانت حرة من الأكل ويبيع الأمة كذلك ثم يشترى بها كمن الذي يبيع المية من الرخمة وهو يوم
ووافقه الباقى وعما به وهو لا وجه وفاقا لشئنا وعنه انه لا يتحقق بالكل في تلك الصورة بل ينظر في
لم يفعل حتى انقضت الشهر بانقضته قبل الخلع ومطلها الخلع ويؤمى به محنت فيما لو حلف لياكلن هذا الخلع
علا فليقل في الغد بعد التمكن من اكله وانقضه او انما مضى اليوم النظر فما حنت في وقته لم تكن له فعله
وكم يقبل او يشترى من ماء هذا الكوننا فاضب بعد مكانه شرابه ونظاير ذلك في كلامهم كثيرة والفرق بينهما
وما الى اثنين ما حققه المسكك حيث في قايين ان لم فعل ولا فعلن بان لا يقد يعلق على العلم ولا
يتحقق الا بالاحض فاذا صادفها الاض بما لم يطق كذا في قولهم الشخيرين ان ليس ليعين فيها كذا نظايرها
الوجه حنت فاذا فعل لا نقول من لم لم حنت لعدم شرهه واما لا فعلن كذا في صورتنا ونظايرها فان الفعل
مقصود وباشايات من في والمعين جهة من وفي فعله وجهة حنت بالسنن على كذا في هو نقيضه وحنت
بما نقيضه يعين وقولت البى فاذا التزم وفوقه ويجوز من حنت حنت لتعقباته البرا باختياره وان عليه
فلا يصح ان ينع اشنا ان يعيد فيها الخلع واما الحلف على النفي كذا او الحلف على الاشباة مطلقا
بما لا يتعاد له بالزمان كذا لم فعل كذا واشنا ان لا يعيد فيها الخلع وبما الحلف على الاشباة مطلقا
بما لا يتعاد له بالزمان كذا لم فعل كذا او الحلف على فعلن ونحوها وليس قياس هذا خلافا للمسكك انه اذا
كانا المتعلق في مسألة الرعيف بان لم الخ فالتلفه او تلف في الفعل بعد تمكنه من اكله لا حنت بل
المنقول في نظير حنت هذا ايضا وعليه فلا نيا في ذلك ما تقر في الفرق لا يعام بها كذا وحنا
توجيه الزا كشي السابق فمخرج لانه كما ياتي في الشكايين الواقعة لا قلناه في قولنا فنع قطع
النظر عما مره الفرق طار حجة وما يميزه عما مر عن الغرازي والبلقيني غير صحيح فان ذلك لا ياتي في
فما حل ذلك فانه مهم انتهى في هذه الصورة وفي قول حلف بالثلاث في فليشهد عليه
اي بما في ويؤمى به ما في في المسكك في حيث لا يدين عند قولهم او باساق التز وجين قول
هذا في فعل الخلع في كما هو مقتضى امره وفي قولهم انما فليشهد عليه لانه اي على منفسو المقبول ثلث
في بارنا الى الجية هذا اي في الخلع لا شفع اوله بطلان العقد او بطلان العقد لبقا والقصة الى الجية
في ياتي على تلك القصة الاصلية فلا يرد قوله ان في سم انه يقال لا موجب للوقوع بقا القصة الا ان
وحيث فها واهاب بان يمكن ان يفرق بان ما صدر منه من الفعل الحث لا ياتي في حدها وهو في
الخلع فها في اصل منه وهو يقع الثلث فانه ياتي في حدها وهو في اصله في المسكك او لا فرق بين التز

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ إِذْ أَنَا مِنَ الْمُنْزِلِينَ
فَلَمَّا أَتَاهَا ذِي الْقَعْدِ وَالْأَسْفَلِ
وَأَمَّا الْبُرْجُ فَقَدِّمْنَا بَنِي إِسْرَافِيلَ
فَلَمَّا أَتَاهَا ذِي الْقَعْدِ وَالْأَسْفَلِ
وَأَمَّا الْبُرْجُ فَقَدِّمْنَا بَنِي إِسْرَافِيلَ
فَلَمَّا أَتَاهَا ذِي الْقَعْدِ وَالْأَسْفَلِ

لو منعه من رزقه
تتلف منه على
مال

[illegible]

وقوله وسياحي اى
قبيل الفصل
الآتى ص

[illegible]

ذنب ينفذ ونسبته عن الخوارزمي والاولى قوله وان لا اعطاه استخرج عن معناه وهو التعليل الى معنى لا قباض
 وثاني في صحة ذلك وصحة ما قاله ابن قاسم مكنه بنية على هذا وقبح المطلق راجعا لعدم صحة المقابلة وحكم
 ذلك المزدوج وانما بان المدعى بالضرورة بان لا اعطاه واستخرج عن معناه كما قاله الشيخ في موارد معناه احتجني
 في اتجاهه ولا يحرم كما قاله فليحرم في هذا المقام وقوله انه يؤول الى جهة قوله كان ذلك جوابا عن ذلك
 اما في حله وهذا القول لا يتطابق بقوله فينبغي جوازده وعطف عليه وقوله ولو لم اعطه على قوله محصلة او لو لم
 جواب تحقيق المسائل ظاهرا لا يقينيا وقوله لعل هذا مترا متعلق بقوله محصلة وانما يحصل من مسائل المستعمل
 عن المتحاج وقوله اي من هذا لما متعلق بقوله لعل هذا وقوله اكثر من ذلك صفة لقوله محصلة قوله ولا ينبغي
 ان يكون علق المطلق بخلافه كما قال ابن ابي عمير في من مولات فانت طالق فاجابة لم يقع لان المعلق عليه محمول وهو لا ينفذ
 لم يرد على ذلك قوله لا ينبغي ان يكون علق المطلق بخلافه كما قال ابن ابي عمير في من مولات فانت طالق فاجابة لم يقع لان المعلق عليه محمول وهو لا ينفذ
 لان هذا قوله وانما بنية لم يرد على عدم اهليتها وهو عطف على قوله لم يقع قوله لان هذا قوله وانما بنية لم يرد على عدم اهليتها وهو عطف على قوله لم يقع
 يعلم انه لا يصح الترخيصا الحال في لا فرق بين علم بعدم صحة التماسها وبين علم علم قوله لا يقتضيه اي الترخيص
 اذ لا ينفذ عنه لا ينفذ والحق فيقبح راجعا قوله ومن ثم انما اهل ان لا فرق في تنقيصه قوله لو لم يكن حاكم بالاول
 اي بما شذبه الا ان قوله في ذلك يقع عليها مطلقا لا بابيا ولا راجعا قوله لا فرق بين علم علم قوله لا يقتضيه اي الترخيص
 عند المتعيني قوله بان تلك في السلطة الدينية والامة قوله احتمال الثاني وهو الوجه قوله راجعا قوله وعلم
 وفيه اي في العمل قوله لان لا يصل لقوله وفيه نظر قوله فاجابة لها اي الحقيقة قوله التعليل بين اي
 اي بالاعطاء قوله محض ونسبته على الملك متعلق بكليتها قوله وليس من التعليل منه اي من الوجه قوله يقع
 راجعا ينبغي ان حله ان علم نفسا بالبرائة فان حله وقع باينا مبراة مثل ك في ان المقتضى فانت من في مصادره
قوله بما ذكرته من قوله فيقبح راجعا قوله لكنه اشارة الى بعض من قوله في بعض بعض قوله لم يرد على طوله
 بعض من فاقوى ينبغي وقوله راجعا قوله لا يقتضيه علم لقوله ولا علة قوله ومن ثم انما اهل ان لا يصل تنقيصه قوله
 فقبلت اي وهو راجع قوله مثلا الصداق عينا او دنيا كما استخفا منه اطلاقه قوله في بعض من مقدم قوله
 ان عينا قال لا يشك في صحة عرضا كان اتحادا انما ارادت بان لا تعلق بين الصداق وما عداه ما قاله بعض المفسرين على
 في الصداق فان قوله لا يشك لصحة الاصل ان كانت راجعة قوله ان علمه اي الصداق اي مقدار
 في المقتول ومن غيره قوله وان لا يرد قوله وان لا يرد قوله وان لا يرد قوله وان لا يرد قوله وان لا يرد
 قلت جميع بل يستعمل بكونه انما يطلق قوله على ما ذكرته وهو حق على ان لا يرد بل مثل الصداق قوله عن ابن عباس في قوله ان المقتول
 في كل من اهل الاعطاء قوله انما يرد هذا قوله وان لم يحل ابن عباس ما قاله الا ما كان على ما ذكره من قوله ما اذا لم يرد
 وانما اعطاه قوله وانما اعطاه قوله وانما اعطاه قوله وانما اعطاه قوله وانما اعطاه قوله وانما اعطاه

في قوله اي هذا
 ليعتقني

او ينفذ اي
 او قال بنية
 من غير كراهة

لا يشك
 في صحة عرضا

في المقتول ومن غيره

وانما اعطاه
 وانما اعطاه

اصحابی فدائے کلمہ
حسین علیہ السلام
میرزا محمد

فیتا سونل



[illegible]

وَيَقِيضُ الْحَالِ
وَهُوَ الرَّاحُ

لم يبق على من عقل
بما بقى فاشكال
يا بني ولو قد ريت
وايضا عولم وفارقت
القامت

عليه السلام و متابعيه و محبا
الصفير و محبا انما
و محبا انما
صراحتا و انما
لا يوجد به عليها

١٥



ان كن حيا
على امانة فاسقة
كافا صافي كحلته اليها
ص

ایک نئی قوم والا ملک

وان يضمن وجهه فيها اذا اطلق فلم يضيف كجميع النعم ولما لم يكن يضمنها حق مطلقا او ضمنها له قولنا هذا
والقبيض قولنا في وكيلها اي كاتبة اشارة الى التفصيل السابق في مطالعة وكيفية سياق قريبا في الشرح حكم
وكيل من جهة اذا كان سعيها دانه اذا اصاب في نيتها بانت وان سها المال ولا يطالب بالوكيل قولنا ومثل العبد هذا اي
اذن العبد والستين قال في شرح الرقعة اما بالاذن فيصح كما يصدق قبض العبد لنفسه به كما هو عن هذا على الذي
قولنا في تلك العلة وهي لانه ليس ^{بقوله سابقا} هذا له قولنا في نفسه اي العبد منها اي هو الزوجه لان عدم اهليته للعبد
موجوده سعيه او اذنا وليه او لا قولنا في ذلك ارجع وجود اهليته في صور قولنا في ذلك وعدمه يرجع قولنا في نيتها
اي لانه قولنا وفيما اذا اطلق اي باصطلاح في الزمة ولم يضيف اليها فانها في طوالت به او في نفسه قاله
شهره الرضى وان وكلت حين في اخلا عنها جان ولو بلا اذن واذا استثنى فاصطفا لبعض ما لها في ذلك
او بال في الزمة فان اصابه فيها طوالت به واذا اطلق فان وكلت باذن العبد لعلق المال كسبه كما ان
ما في يده من مال التجارة ويوجه عليه ان خرم وان وكلت بطل اذ في طابعه التوجه هو ان ما بال العبد لعلق
وطا فيها في احواله ويرجع هو به ان قصد الرجوع وعدمه في اشتراط العقد نظر فان اشتراطه يفسد في كثر
منه في منظم ظاهر كلامهم في اصطلاح الاضغاث والاذن احيى في الفرق والاذن به انه لا حاجة الى العقد
نهى قولنا لعلق اي وكلت في نيتها في قولنا ويصرف باي هذا اي اي حيث يرجع العبد عليها في مالها لعلق
وهذه الفرقان مما ياتي على ما نقل في كلامهم ان حكمها اذا اطلق لا مطالعة لم عليها متى كان ابتداء
من التفصيل الذي ذكره الله سابقا في قولنا وما حصل على ما قاله في الفرقان واعتقادات متساوية
على الاطلاق كما قاله في شرحه الى ان شاء الله في قولنا وكيل كثر اي في نفسه اذا اطلق انصرف لنفسه وانما اذا
عزم لا يرجع به عليها في كمالها نظر مطالعة اي كثر في كلامه في حال مستحقة اي وهذا العبد قول
وهو مقتضى الرجوع وهذا الفرقان ظاهر على ما جرى عليه الختم رحمه الله في كتابنا كثر من ان يرجع عليها
عالم منوا ليعبر ما فيها او اطلق وانما العبد انما يرجع عليها اذا قصد الرجوع في طاعه ما ذكره
ابن المولى في غايته عتقا ما على كلامهم اتم اتم ما في كثر من ان لا يرجع عليها عند الاطلاق
وما ذكره في العبد من ان يرجع عليها اذا اطلقها او اطلق فلا يتاقي ما ذكره في الرجوع من ان لا يرجع
لحق صاير عن الرجوع فانما صريح في انما اذا اطلق لا يرجع عليها فليتنا هل قولنا في شرح الرضى
عاصم انه مانع في الاشتراط وقال ان لا وجه له فيه كما قلنا لافانها في وجه قولنا في وجهه ان اطلق
اي وان في نفسه باطل من مطالع قولنا في وجهه قولنا في وجهه قولنا في وجهه قولنا في وجهه قولنا في وجهه
لا يرجع في نيتها في نفسه **فصل** في العينة وما يتعلق بها وما يتعلق بها اي قولنا في ذلك

سفیہا عطفی
نعل عطفی

اعلم انه قد تقرر ان كل ما لا ينفك عنها شيء
ان تلتقطها بها لست تلتقطها لانها لا تلتقطها
تلتقطها الكيفية فهو الكيفية لا الكيفية
ولا تضيقها حاصلا بها بل هي كونهها في الحق
كل جسيم بارادته تلتقطها بها بل هي كونهها في الحق
الاشياء ولا بد ان يكون فيها من الكيفية
في قولنا كل ان يكون فيها من الكيفية
والاشياء الشمولية بجميعها بل هي كونهها في الحق
لا معنى لها اصلا فنعلم ان الحق في الاشياء
والحجب انه لا يكون فيها من الكيفية
لا اكمل في وصفها بل هي كونهها في الحق
لا حاجة الى التلطف بها لان الكيفية في الاشياء
واشاروا الى ان الكيفية في الاشياء
والكيفية ليست صورة الكيفية بل هي كونهها في الحق
المشاهدة في الاشياء بل هي كونهها في الحق
كل ما لا ينفك عنها شيء

[illegible]

الالف انما قال لم يطلق ثلثا ما لم يطلق واحدة **قوله** فلو كان فيه اى اى الصريح بلفظ اخلع **قوله**

يقتضى العدم لان قوله لا يملكه غير الزوج فوجب ان يكون طلاقا كما اذا قال انت طالق على الف **قوله** المروى

قوله انما مقتضى طلاق بناء على ما يأتى عن الامام

لم اى لطلاق **قوله** في ثالث فصل لطلاق اى قبيل قول المصنف فصل في اطلاقك وانت طالق **قوله** وسئلوا

سئلا وهو قول فله جناح عليها فيما افعلت **قوله** انما لا يملك طلاقا لا لا يبيضا ولا لا ظرانه طلاقا

لان فرقته باعتبار الزوج دون كلفه في ما يعوض وقوله ان طلاقا متعلق بقوله الطلاق فمما تقتضي

الشرع باعتبار من يملكها ذكر اخلع ودلالة على ان الطلاق انما قارة ويعوض اى اى **قوله** فاقصروا

به اى باللفظ **قوله** على ذلك اى على مجرد وقوعه وانما العصمة **قوله** فليطعن الاول اى يفتى اذا عينا

على ما اخلع طلاقا ولفظ اخلع كناية في المطلاق لانه يشتمل على ما يرد ما قيل ما وجه هذا التعرّيج

واجاب بان الفاء الجهد لفظ **قوله** المصنف لفظ اخلع كان قد اصبحت نكاحا باللف **قوله** المصنف لفظ اخلع

عينا اى عن الفرقته يعوض واقا اى لا يتم لفظ اخلع كناية في المطلاق ثم فسر المصنف بقوله اى الفرقته لانه

ان يكون المصنف كناية في اخلع لان اخلع لفظ لا يملكه لا يكتفى به غلظ اى فيكون عن معنى اخلع وهو الفرقته

قوله في كتابه ما فهم ان المصنف كناية في اخلع والعمال كما انه على قول المصنف صريح فيه **قوله** لانه لم يرد في القراء

والمستعمل عرفه فيه فلا يكون صريحا وليس عرفا اى المصنف كناية في اخلع لان الحفظ لا يكتفى به عن لفظ اخلع

كما انما ساقا بل عرفه كناية في الفرقته يعوض وهو اى يعبر عنها بلفظ اخلع ويحكم عليها بان طلاقا وهي

التي وردت في امرأة ثابت بن نسيق فانه صريح المصنف في علمه لم يرد في لفظ اخلع وانما ذكر الفرقته وانما

ورد لفظ اخلع من كلام ابن عباس وغيره وشهر في المصنف المصنف **قوله** اى اى هي اى مفادات كانه قال فاذ

بذلك نقالت قبلت والنظم ان يقول المصنف والافتاء من باب لا فقال اخلع لا انفاذ لان لفظ القران

نزل لفظا على الافتعال لا على المفاعلة **قوله** وكذا الاثنيان وجه كناية الطلاق والجمية **قوله** لوردها

انفاذ في الآية السابقة والنظم ان يقول لوردها اى يردى موافقا اذ ليس في القران الا الافتعال

لا علمت انفا **قوله** ولفظ اخلع وما اشتمق منه صريح اى انما صريح اى لفظ اخلع صريح اى انما يكون صريحا حيث ذكر

مع اى اى ويشكل ما باقى في المطلاق ان المصادر اى ايات وقد صرح بان ما هنا كما طلاقا قول لا اتمتع

وشهره عنه صريح مشتق مفاداة ومشتق اخلع انتهى ويمكن ما هنا على ط في المطلاق ما بان يجعل قوله وما

اشتمق بلفظ تفسير عن اخلع فيصير معنى وما اشتمق منه اخلع صريح وعليه في الفرقته بعينه وبيان انفاذ

على ما افاده قوله في المفاذ اى هي وما اشتمق منها ان المفاذ يرد به المصنف مقوله يقال فاذ بيتا عن ثم

فنى مفاداة وهي مصدر لكن ذكر المفاذ مع المال واصلها على المبتدأ في انت مفاداة بكذا فترتبة

حيث قال بناء على انه طلاق وكذا على انه فسخ قوله وليس هذا من فاعلة في دفعه لما مر من انه فسخ وان
كلما كان مريها في بابه ووجه نقاد في موصوعه لا يثبت كناية في غيره فالبيع والشراء صريحان في بابه فلا
يكونان كناية عن اطلاق فوجب استثناء قوله بطلان فسخ عن هذه القاعدة وحاصلها
ان لفظ البيع انما هو صريح في نقل الملك عن المالك بغير عوض وذلك لم يجرى في دفعه في بيع الميراث
لانه وصية موقوفة كانتا فاقامه حتى يقال انه فسخ في ذلك الموصوع وكما نية في البيع فاقامه حتى يقال انه فسخ

صحيح قوله فاستثناء من اى من القاعدة قوله وانما هو بالتميز بغير استثناء او بانيا بغير ظهر
والفهم فمما اى ابتداء الترخيص قوله والمهم وحاشا الى طلاق احسن من غيرها قوله فسخ موقوفه ولا
قالا لست فيها اما انا قلنا في قوله وما وضعه في بابه لا يدخل في تعليق فيه فهو كاستثناء البيع
في موقوفه وضعه محضه لان حصة هو فسخه بموضع ولا يفسد بغيره فيقال حتى يقال انه كناية في الطلاق
العلق بشرط على الحال بل انما يقصدها لما وضعه المحضه كالبيع ولا فرق ما قيل انه يتامل وجه ذلك فان
العلقة لبقوت التعليق موجودة فيه اى فيما كان اخص بغير الفسخ فان لم يلق بغير الميراث لم يكن فسخا
اذ هو بان العلق لا يفسد في كل موضع قوله والمهم ويشترط قبولها اى التحلقة الماطقة بلفظ وكناية مع
اللفظ تقوم مقام النية قوله وبطلان عطف على قول لا أهم بلفظ قوله ما قال مع بطلان موقوفه

قوله تترتب وقوة
قوله فسخ
قوله فسخ

لكن لم كلامهم بخلافه ومن الظاهر قولنا في بابه وبشرطه في الصيغة ما في في البيع قوله وبشرطه في بابه
على قولنا بغيره قوله وتخصيه هذا قوله بشرط العقب لبا بلفظ قوله والعقل او الكاشاة قوله كان كان مالا ولا اى
قوله وبشرطه في بابه قوله كان في بابه قوله وبشرطه في بابه قوله وبشرطه في بابه قوله وبشرطه في بابه

خاصة اشارة على الفهم ومن على هذا انه ولعله الصريح منه فنى وجهه في طلال السعة هو الميراث وان
ليست في الولد منها قوله ليس ذلك لان الاجابة محقق لانهم كما استأجروا سنة فمكث في طلال
السعة لا يفسخ الاجابة ولا لذلك لرحل ان منها من ذلك العمل انتهى اى فمكثا في طلال السعة
لا يفسخ فيه الميراث بل وقوع الطلاق ونفسى لكن لست تحقق صحة استنبط من قوله فنى وجهه
في طلال السنة وقسم طلاله في بابه قوله لان الاجابة عقلا لان نفسى لا لشرام قوله وعلى التام
حتى قوله فمكث بغيره قوله بين هذا اى ان ارضيت ولدى منه قوله فانه اى ان دخلت في طلال
هذه اى ان دخلت في طلال فمكث في تلك اى من بابه ان ارضيت وانما هو بلفظ صورة في مقام ما
اخرى من تفكيك الميراث فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال
اخرى فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال فمكث في طلال

الحمد لله الذي جعلنا من السلفاء

[illegible][illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

فَوَقَّانِ اَنْ اَمَّا قَتْلِي
بِسُكُونِ النِّقَاطِ

١ هذا يتعلق بقوله وان علقته
 وجب في قولنا في شرع قوله ولا يشرط القول ~~وهذا يتعلق بقوله وان علقته~~ ~~وهذا يتعلق بقوله وان علقته~~
 فلو قال قصبت جارية جوا بها صدق بجميعه ان علقته في شرع قوله وان علقته وان علقته
 ادعى انه صواب وكان ما هلك لعرب هلكه بالاسلام او انشاء بيا دية بميلة عن العلماء صدق
 بجميعه انتهى قال ابن قاسم ولم يبيح حكمه بقوله عليه هل هو عدم الوقوع لغوات الفوق رتبة
 المشتطه انقضى القول لا فاقول صدق بجميعه صريح في وقوع المطلق والافق فيحتاج الى مقول عليه
 ولا في جميعه لعدم فاقولهما في المقصود قوله ولما دعا كعبانه او حيث يستحق فيها الجعل وان قائله
 العمل وحكامه في قوله فولم يقدره على العمل وهو اللفظ والفظيقي لله لو صحت في
 كانه قال ان طلقني ولو صحت شهر مثله قال في شرع الارشاد والفتاوى طلب المطلق بقوله
 وعنده كان قال طلقني عند او في الشهر باللفظ واللفظي عند او في الشهر باللفظي عند
 او في الشهر في هذا الشهر فذلك لفظ مطلقا في عينته او قبل ما انت فيه المثل كما في مع ذكر الفرق
 بينه وبين اشتراط الفوق رتبة في قوله طلقني فذلك اللفظ ومع ذكر ان هذا اللفظ قبل ان يطلق
 في قوله المصنف وان علقته لما كان المطلب في طلبة المداومة في جانب الزوج فيما اذا علقته
 وقوله في الروضة لا يوجب لولا قبل القول صوابه لعل القول كما علق به اللفظي انتهى وهو لا يشرط
 هذا في انظر انشاء بهما لفظه قال في شرع الارشاد ومشرط لفظه مع القول فلو قال
 طلقني واحدة ثلث اللفظ فطلق واحدة باللفظ لم يقع ثم قال في مبحثي كما اوافقه عبادته في الشرع
 انه لا يشرط فيها انشاء بهما فان طلق الزوج باللفظ فطلقا بحفظ المطلق اي اخرج
 بانه لا يقع الطلاق لانه حصل مقصودهما من المطلق فيكون ما التزمته ولا في ان طلقها غيرها
 شي وان قال ببيع بانه معاوضة محضة ويخرج منها قيمته بجهالة وهو كقولنا ودعيني باللفظ
 فترده بان لم يكن له غيرها فذلك لفظ طلقني باللفظ فطلق كجهالة وقع كود عبادتي باللفظ
 ما قل شبهه هنا بقوله المقول وهو طلقني في قوله كود عبادتي في فتاوى كعبانه وعدم المطابقة في حكم
 القول فيفت في الحقيقة بوقوع المطلق بغيرها في قوله كود عبادتي حتى ينشأ في مع قوله في بانه معاوضة
 ولا يشرط الا انشاء بهما فلو قال ان ردت الي فذلك اطلاق لانه منصفه ببيان استحواك البينان
 فان القول لا انشاء في جهالة قاله الا حاكم واخر من يقول طلقني بغير باللفظ فقال بانه طلقته بغير
~~وهذا يتعلق بقوله وان علقته~~ ~~وهذا يتعلق بقوله وان علقته~~ ~~وهذا يتعلق بقوله وان علقته~~
 على لفظ الفوق رتبة او من لا عليه انتهى فلا يرد ما قاله ابن قاسم ان هذا في ما علقه في كعبانه لم ينقل

ثم رتب شرع الارشاد
 قال في قوله فاقبالت عمت
 لم يشرط فيها الجعل في المجلس
 بتلخيص التجميع على الفوق
 في تفسيره على العامل قبل
 انقضاء مدة الباع

على معاوضة معيب الارشاد
 في شرع الارشاد

الحمد لله الذي
جعل في القرآن
الحكمة البالغة
في كل شيء

منه صدق قائل
فانطلق
منه صدق قائل
فانطلق

ما قالہ ہوتا ہے وہی ہے اور یہ
یہی ہے کہ تم میری صفت

فيه ولا سلم فاما فيه فليقل المطلقة على الابرار لا تطلق الا بين ^{الاشياء} التي لا يشك في كونها ^{مستقيمة} على معنى التعليق بل قال
 في معنى تعليق الابرار وشرقي ما بين المصالح والمعاني فقول بل لا تطلق فيه مسلم ولكن قوله فاما فيه فليقل
 المطلقة ممنوع كما بيناه ^{في الاصل} في معنى تعليق الابرار مستفاد من كلامه على ان الممار في هذه على نية الزواج
 ونقطة عيول الابرار عوضا لطلاق في معنى تعليق الابرار وهذا لا يقتضي التعلق به عند في الصورة الاولى وفي
 ثلثه فليقل على ذلك بان تطلق فاما بين قاسم انه يقتضي هذا انه بموجب تطلقه بما ذكره لا بد من قبولها ولا يكفي ما جرى
 هذا ولا لعدم حصول البرائة به بقصد تعلقها وفيه نظر ^{فصل} فاستدل لان تطلقه به بصورة الابرار
 لا بد منه ^{في كل مرية} في الفصل الذي قبل هذا في شرح قول الخصة فان لم يقبل لم يطلق من قوله ثم رابت غيره ^{صد}
 افتوا بما ذكرته في فاصبه ^{في} وفي الثانية وحيث قوله ابرار ذممت من صدقات على طلاقه وقال قلت
 قلت تفضل في قلت الابرار ^{في} فليقل في صدقاته ^{في} او بقوله قلت بذلت قوله والافا ^{في} ثم
 ابرار في مقل قلت بذلت ولم يكون به ابتداء الطلاق قال في الفتاوى ^{في} في مقل المسكن وغيره عنه في
 ابرار ومكاد الشبان عن فتاوى القاضى واقره امما لوقالت ابرار في صدقاته ^{في} وتلقى فقال لها انت طالق
 وان صحت برائتك فانت طالق وفي الطلاق رجوعا ثم قال لا يقبل هذا المثل مع مدعى وان منكم الزهر كشي
 ما بعد من رعت وعينها عن كذا في راقرة ^{في} امما لوقالت ابرار في صدقاته ^{في} فليقل في صدقاته ^{في}
 رابت وبرى ^{في} في معنى كلام التعليق وكلامه في ذمته من ان صحته وحق الطلاق ما بينا بالبرائة ^{في}
 انما يقتضيان اذ بدء الزوج بتعليق الطلاق عليها فقط عند في ما اذا بدئت هي فامما انما علق الابرار على المطلقة
 بمقتضى البرائة وان غير هذا فليقل ذمته قبل ان تطلق فليكون المطلقة ^{في} رابتا ^{في} على معنى صورة
 الحق في معنى المذكور كونه ^{في} في الاصل في صورة بذل المذكورة معنى الذي ذكرته على الاتجاه المذكور
 رابتا فان حب الابرار عوضا لطلاق فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة بان يقال انما بدئت
 البذل عوضا لطلاق فليقل ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة
 اي ^{في} في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة
 وطام ^{في} في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة
 حاروا حقيقة كذب كاذم الاصولين وارتقا بما لحظ من ضرورة ما عتبه في هذا فليقل ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة
 ان البتة ^{في} في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة
 في معنى الثاني ولا ما في من الصحة ولو كان في كل هذا ^{في} في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة
 اما ^{في} في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة ^{في} فليقل في معنى في صورة بذل المذكورة

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ هَذِهِ السَّاعِيَّةُ وَمِنْ قَبْلِهَا أَلَا إِنَّ شَيْبَةً لَا يَدْرِي هَذَا مِنْ عِلْمِهِ وَقَدْ لَزِمَ لَوَلُ

إلى المعاوضة ونظمتها بحري الموقوفين من استراط عليهم المدينين هذا انتهى وقد نقضناه ذلك ما قبل

وكونها اختيارا **فصل** 2: ان لنا ظاهريا لغز، فليس من واجبنا ان نحلّه، لانه ان يحلّه

ثم اخبركم ما هو الحق اخبركم اني قد

الله سبحانه حتى يقال ان هذا مثل طعنك بهذا المذهب موقوف على الماراة والتقدير الشروي فلم يفتح مغلوص

ظنا من قاسم انه قد اتى لم يجمع للموضوعة ما ياتي في قولهم الا في وان قال الوقت في اداة الشيء

يصلح له الاعتناء به إلا أن من عدم الصلاحية باعتبار الموضوع ليس بشيء لأن ما نحن في صورةه لا يطلق وما ي

في صورة القيتيد في الابداء وثمانينها وسيد وقوله على ما قلناه قد لم يغيرها بخلاف ما ياتي وهو الاثر

فقد برز فيهم يلزم أي تم يعبر النروية في صفحة منقاة النروية ملقاة هو انقلها أي النروية على الاستقام

يُفَرِّدُ حِلْمَهُ خَالِيَةً بَيْنِي أَنْ تَفْرُقَ بَيْنِي وَقَوْمَ ظُلَّانٍ وَعَسَيْكَ أَنْ يُولَى عَسَيْكَ كَمَا وَقَوْمَ ظُلَّانٍ وَمَا أَرَادَكَ

ادنى ظم وان ما يتعلق بالهوية من التزام الحال فحل لفظها وهو طلقنى الى على الالتزام وان قوله انت طالق مخ

ينبغي وبإطلاق ذلك التام في قوله فإذا فعل عن صيغة الماضى كما سبق على لفظ علماء ينفع دى هو وقوع الظل

فَوَإِنْ ذَلِكَ أَوَّلُ الْأَمْرِ أَنْتَ طَالِقٌ حُرٌّ صَادِقٌ فَإِنْ قَبِلْتَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا فَالْحَقُّ وَالْإِغْلَا حَقٌّ أَيْ أَنْ فَصْلُهُ

فَيَذَرُكَ لِيَسُدَّ فِيهِ اسْتِكْمَالُ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ مَا تَقَارَفُ فِيهِ لِيُحْيِيَ وَمَعْلَمٌ مَعْنَى أَنْ تَجْهَرَ فِيهِ الْمَسِيحُ لِيُخْبِرَ

صريحاً في الشرط وفتح فالفرق بين حالة الشروع وعدمه انه يقبل قوله اودت حيث شاع وان كثرته في المارة

[illegible]

طاعة يعطي ليعيد تقديم للقوى 2 مسئلة نقاوص المودولين عا والتم ليو عيزه الله ان الاستها وهما

١٥٠٠

للمعدن على ما قبله ما في قيمه حاله كالحديد المعدن قبله في قيمته

مصنيتة على اليد عليه عبد الله في وهو ضا في عاود مع من انه لا يقي من كصدا لا لوم به الا ان ما

فانما هو الذي لا يملكه الا الله تعالى ولا يملكه الا الله تعالى ولا يملكه الا الله تعالى

[illegible]

كانت له غلبة في رعايته من انذاره الى انذاره في شدة الحزن والاضيقاء

هو وطم ان مثل هذا
او مثل وعلیه کنه
عکس کتیبه که

هذا التشكال هذا
في النوع هذا المثلث
في الصريح ص

الطلاق هنا واقع على كل تقدير وانما الكلام فصل يقع ما بينا بالانفصال او سببها او لا بل من ثلث الموقوفات
 في ثلث الصيغة تدل على الزام العمل لان التوثيق في وقوع الطلاق من اصله لا من التزامه اطلاقا بل من سببها وقدره الذي
 يعرف دخل وتأثير فيها بخلاف وقوع الطلاق فانما يقع في احد من الصور التي على الاثر في سببها فلو كان
 في ذلك الشرح ان الفرق بين العرفي والشرعي الثاني على ان الكلام على التزامه وعدمه ووقوعه بالانفصال او سببها
 فاذا شاء لفظ انت من حيثك طالق وعلقت كمرقا على الزام العمل وقصد به وقوع الطلاق صارا ما بينا فالمراد
 الاول جواره على هذا المستحق فقولنا ان هذا اي طلاق الموقوف سببي في وقوله اي وهو صفيق او جلا
 العناء اذا الصراحة لا تنفي من الاشتراك بل من اللفظ قد وقع صراحة ما قاله ابن الرفعة من الصيغة ان علم
 الحق بالاشتهار بالكنية بالبرهان اما هذا في الالفاظ المستمرة فلا يفتقر بناء كلامه على ان الطلاق في الصيغة
 عرفا تدل على التزامه سواء قصد او لم يقصد فالفرق بين الاندفاعي واضح فلا يرد ما قاله ابن قاسم انه
 قد يقال ما قرره ولا حاصلا ان اللفظ اعتبارا في الدادة بدل لعل قوله وذلك في ثلث من مذهب المدعي والادعي
 وقد تبين عدم الحاجة الى هذا التعيد في جواب السؤال لا كذا ذكره بما بين عليه وفي ما قاله ابن الرفعة انتهى لان
 المراد فاع احمد الاول فاما في الزام العمل في وقوع الطلاق ما بينا اذا قصدوا في الاندفاع الثاني فاحسن هو الزام
 العمل اذا عرف مؤثر في ثلث الصيغة على الزام العمل ولا يلزم ان توثيق في وقوع الطلاق كما قاله في شرحه الذي هو
 وابن قاسم لم يفرق بينهما بحيث على الشا وقد عرفت ربه بما ذكره فانما ينفصل من الزمان استنادا في عليه التكاليف
 في ويؤخذ من ذلك اي من اطلاق الموقوف في الحقيقة ذلك ولما ذكرنا فانما ان يترتب له صفة طلق وان
 فلا ويقبل ذلك منه وان كان يترتب في قصد التعليق لا الشا ومثل ذلك في التعليق بخلاف قوله وعلى كذا
 او في عليك كذا لم يقبل عند انتفاء قصد يترتب لعدم اشتداده في الشرط فانما يقع بذلك كما قاله ابن قاسم
 قد يشكل على دعوى العلية والبناء على كونين اعتبارا في المقصد انتهى لان المراد هذا على الاشتداد
 وعدمه ويتبينها فتدبر ما قوله واطلاق الزكشي فاما من يفتقر تلك الدعوى من حيث المقيد
 بل على انه هذا نظير لما لا كما يستفاد من الشرح المذكور في اطلاق الزكشي انه يقع ما بينا كذا
 اي بحيث لا يبعد عن الزكشي لانهم فسروا ابن قاسم بقوله يعني قصد التعليق المذكور بناء على ان الحال
 المذكور قد تبين في قوله لا يبعد عن الزكشي بقوله ودعوى فيما في جملة ما لا يلتزم سواء الزم ام لا وفي
 مستلثا يلزم سواء الترتيب في الزكشي بان الزكشي لا فالفرق بينهما ظاهر فلو كان ما قاله ابن قاسم
 انه قد يقع ذلك ما انه ان صلح للالتزام صلب للالتزام انتهى لانه في ان واحد لا يفتقر قابلية في قوله
 كما تقرر في وجهه وقيل ان اي خلاصا وحكم كل هذا التفسير انما في ثلث تفصيل قوله من قوله يا خيرا

دراشته
 ٦ فلا يفتقر بالكنية
 بالصرح ص

حيث قال ارد

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَيَكُونُوا عَلَى
الْيَقِينِ

وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الْفَخِيمَ
حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَارِكُوا

خلاصہ تحقیق و ترویج
 لکھنؤ میں
 انجمن ترقی اسلام آباد

وَمِنْ ثَمَرَاتِهَا
وَمِنْ ثَمَرَاتِهَا
وَمِنْ ثَمَرَاتِهَا

معقول الطلاق
مع علمه لمن ولى

و حق له و هذا استأثر
 الله فوره فيقع بآينا
 صوابه في

على قول لا التوكيد فقامل قول بان معنى الاول اى كلام المص قول والتأنيده اى العكس قوله ويؤيد اى قوله
صحة الخافى ولا يغير التعليق فيها لا اعتقاده بكونه قابلا في معنى العاطفة والحاصل ان الخافى على
التكليم وهو التعليق في المحقق والمحقق واعقفا له لما ذكرنا والمذاق من معنى على انه لا تعليق في المحقق به
محقق في المحقق ^{هذا هو معنى قوله} والبيان اى جملته الذي في شدة المعنى ما مضى ولا عطف الايمان والمحقق انتهى واقتصر
شرح البرهان على الخافى لا يتبادر ووجهه ان اليتاء بمعنى الاعطاء وورود اطلاقه بمعنى التعليق في قول
والقولهم من ان الله الذي اناكم فلا شك في انكم مبدعون في ملكه واما المحقق في انكم مبدعون في ملكه
لانه لا يدل على التملك التام الا ان يعمل على ما دلت قرينة على اداة التعليق واما قولنا المشا او يتبادر فاما
حصوله في المعنى بمعنى المحقق او مصدره اى بالمد فهو موافق لشرع المعنى ^{هذا مقتضى} قائلهم واما تعليق باعطاء
ما من من ان شرط في المعنى ان يكون اما لا تعليق عليه مما يصح اصداقة انه بشرط مثله هذا وعليه فلو
علق باعطاء محقق بقوله فلو يقع بذلك لطلاق ما يتبادر عنها مثل قولنا ما ذكرنا ما يقتضيه في الجملة كقولنا
بعدم او شرقات فيه نظر والاقرب الاول لان ما ذكرنا وان لم يعد عا له لكنه يقتضيه في الجملة فاشبه ما كان
عشيقته او علق بها قوله ^{قوله} اى اكثر منه اى فوضعت اكثر منه فقولنا ^{قوله} مفعول فيه لوصفته وقوله في غير محله
صفة لقوله قولنا او حال وقوله بنفسها متعلق بقوله فوضعت و قوله مع وصفها متعلق بقوله او حال
وقوله مختارة حال في غير موضع صفت وقوله و قوله مفعول لقاصدة اى دفع المص ^{قوله} اى بغيره الذي دفع عن
جملة التعليق كما في شره الاشارة وقوله حيث يعلم به اى بالمال وقوله لقوله اى المص وعدم مانع له اى يخرج منه
اى من المعنى فلو لم يرد عليه محسوسا ^{قوله} لم تطلق فلو طقت هذا بشرط لو قبحم الالهيات فلا يصدق له
بين يدي الا على ولا بشرط لا يصح الا قول بان لا يصح بقوله في الاحيان وكذا الخافى
بالعزق يبيح هذا وقول البصير بان هذا شايبة تعليق فاقضت الوقوع مطبقا وهل بشرط في حكمه
المعنى اذ كانا جميعا لا يصح اى لا فيهم نظر والاقرب ان يقع ما يتبادر عنها مثل قولنا فلو صالح
على حوض فاسل قوم ما من لم يافته اى فقلت واخبرهم بانهم بالوضع المذكور اذا عاين من قبضه وانما
يا فلهذا ما استغنى عنه لان تكميلها اياه اعطاء عنها وهذا معنى قوله لان اعطاء كما في شره الاشارة وقوله
فان يافته وهو ما يقتضيه مفعول حقيقة ^{قوله} فاما جبر العوض وان لم يصدق بشئ في لم يصدق به لانه لا تعليق
يقضي وقولنا عطف الاعطاء ولا يمكن ايقاع محاسن مع فصول العوض وقد ملكت زوجه من المعنى
تجيبك الا ان المعنى ^{قوله} لا للمعنى ^{قوله} انما قال ذلك لانه لا تعليق ^{قوله} حال عوض عن البصير ^{قوله} البصير
اي عوض عن حال فلو لم يصدق ^{قوله} فلو لم يصدق ذلك ^{قوله} فلو لم يصدق ذلك ^{قوله} فلو لم يصدق ذلك

فقد تم اى في البيع
وقوله الاول هو مقتضى
ان شرطه وقوله
وان لم يصدق كرها
اي اشارة صح

ط
م
م

كما في وصية بنصيب ابني ولا يفتقد ما يأتي من قول الملقية وحمل على ان الحجة ههنا المثلية ^{مشترطة}
 بالقرينة اذ لا يفتقد منها الا شراط الحق كونه فانه يقع ما قاله ابن قاسم ان حمل على المثلية مشروط ^{بالقرينة}
 بالقرينة حتى انه نسب الى ما قاله الشرح في شرح الامام اذ ليس في شرح الاشارة الى هذا وحمل وقوعه ^{بنا}
 في الحقل ان ضابطه صنف الا بانه لا يقع عليه من العبد وحقه والصدق والبرائة لا خفتها منك على ^{عملها}
 هذا او على صداقتها واما صفا من له وعلى برائتك منه واما صفا من له او ان طاعت به اوتيت عنك او على
 صفا لها او درك برائتها او خفت برائتك منه وح فلا يبرأ النرج في الصدق ولا يستحق العبد ^{اللاب}
 منه مثل لانه التزم المال في نفسه في شبه الخلع مقصودنا ^{في} ادعى انه بائنا ^{في} القصود ^{في} هو ^{موقع}
 لان الله قال وابقوا ان لم تنو نظيرها من في البيع قول المالم محل ^{في} ذمتي ^{بل ان} القول ^{مطلوب}
 في وصايا على مؤجل صداقتها وعلى درهم في ذمته وعلوم انه لم يلزم جميع الصداق على البضعة وهذا قال بعض
 ان هذا الخلع على علقوم ومجهول حتى جعل ما يقابلها من مهر المثل فقول الوالد في ذمته ليس الا بعض ^{الصدق}
 وقد يعود الى تمام الصداق وثمان ما بين قول المالم النروجة وقول والدها فقيا من صداقها على ^{مستحق}
 فلما بين ما قاله ابن قاسم انه قد يقال هذا جعل قوله في ذمته واجبا لقوله هو ^{محل} صداقها ^{فيكون}
 على تقدير المثلية انما اذ بينهما قباين كل كل لا في قوله نطقها ^{فقد} صا ^{للعوض} ^{على} الوالد ^{فخرج} والصداق
 على النروج لها ذياتي ان يحتمل من نفسه ما لها على النروج على نفسه بما فلق وج عليه قوله واحتال ^{نفسه}
 على نفسه لها اي جعل نفسه محتملا من جهة دين البنت ومحا لا عليه من جهة دين النروج فيفتقل باحوال
 دين البنت الى ذمة الوالد بل دين النروج ويبي منه قوله بمحل ^{لله} المذكورة ^{للمستحقة} ذمة ^{من قوله}
فطلقها ^{واحتال} ^{في} عطفه ^{حتال} ^{بالواو} ^{بشارة} ^{الى ان} ^{زمان} ^{الطلاق} ^{والموالة} ^{مستحقة} ^{لانا} ^{لواو}
للمجعية ^{كل} ^{حدها} ^{سا} ^{بشأن} ^{مقتضى} ^{منه} ^{ما} ^{قاله} ^{ابن} ^{قاسم} ^{انه} ^{يقال} ^{لحواله} ^{المذكورة} ^{منا}
 عن قوله اذ لا يفتقر قبلها بالنروج ان لم يجب على الاشياء حتى تأتي حواله عليه فكيف يكون قرينة
 ويجاب بانها مع ما في هذا بل على انها او المثلية والالم يترك حواله انما اذ ليس ^{بمستحقة}
 المتأصرا كذا في المهر والدخول في قوله اذ لا يفتقر قبلها بالنروج معنوع كيف اذ ليس ^{بمستحقة} ^{لحواله}
 مشروطة بتقبلها وكذا بقوله فكيف يكون قرينة فاستد فناء لان الدخول ليس قرينة وإنما
 حمله على هذا لما قاله سابقا بقضا كل صحتها على الله عموم المثلية في قولنا لواله ولو كانا في قولنا لام
 واما هذا سالكا كذا ما نعم وقد حرفت فناءه ولله المولى ^{قوله} لله ^{في} المهر ^{النروج} ^{من}
 معناه ان يجعل النروج الدخول بالصداق لا جعل البنت على الدخول من النروج في الذمة وقيل
 الدخول كونه في ذمته البنت الى ذمة الدخول وسقط دين النروج ومن في حواله بيان

[illegible]

زنگنه

فاعلم على عبدك واستبركك ولا ولي باقية منها بطل وبطل ما كان من قبله من اليمين اذ يقتضي الوقوع في
 انتمى فاعلم ان ما ذكره الحنفية وما قاله الشافعية من بطل مطلق وليس فيه تعييل فقولهم ولم ابيح من عليه او لم
 يستقل بانواع من بطل وانما قوله ولو لم يصح ما يوجب باستقلال ما يوجب عنه اي يحكي او عن نفسه
 بقونية قوله عن نفسي ولا عنه اي وكيل فظهر في هذا الحكم فان لم يكن كونه اي المال الذي يفتل عليه حاله فله
 من نفسه وهو مضمون كقولك ابي يبيع باينا ولا فان ذكرناه منوطا لها وحق وجعيا بان تغير فعل ذلك
 عنها ولا يستقل لا فله حكم اخر لا يخله باطلا في الحنفية وايضا ما قاله صاحب البهجة في حقيقة وجعيا
 يجوز في ولا يمانية ولا يستقل لا ابقا بما من مال يميني قال شارحا بالاطلاق اي ويحل في مال
 من يميني قال انه من مالها ولا اظهر انه فعل ذلك يمانية عنها ولا يستقل لا وهي وبما صنفنا في ظاهره
 ابن قاسم ان الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعد وهو لم يصح ما يوجب عنه ولا عنه باين ان لا يبيح ان مالها
 ففعل مضمون او يبيح من يبيع كالصحيح في انه هنا لا فله وجعيا في الوقوع باينا معها بطل فاسئل
 الصلح او صورة الاطلاق هو الذي ذكرناه فله عن شرح الاشارة وذكر من قوله ولو لم يصح
 ليس بتفصيل الحنفية بل حكم اخر كما قاله ولا يجب ان يفتل قوله ان الحنفية من غير وجه بطل مضمون مع
 التصريح بكونه مضافا لغيره بوجوب الوقوع وجعيا على ما لم يصح الخالص بالاعتقاد والواجب باينا
 بطل لانه كيف غفل عن قول شارح البهجة فان لم يصح باستقلاله فيما صيغ في هو قوله ومنه يميني
 قال القائل لا فله فيها نعم نقل كلام شارح البهجة مؤيدا لعدم الفرق الذي زعم هو فان يميني
 لم يفتل كما صيغ في او يستقل لا بانتهى معها بطل عليه كما في الحنفية وكم يبين الجواب الذي قاله وهو ما ذكرناه
 سابقا لك من قوله ان يصح باستقلاله في ثمانية وحسب ما يوجب الفرق ما ذكرناه ولم يفتل
 قوله ولو لم يصح باين بل حكم اخر ذكره الشافعية مستفدين من ذكره فله ما يمينه وكن في
 وان دعونا ان محله حكمه بما له ما يميني ولا تقتصر في ذلك بل تظهر بعين اليقين قوله
 قوله فان لم يبيح الله في مقتضى حيث خصصه بمقتضى القسم انه فيما اذا صح باستقلال لا فرق في الوقوع بال
 ولو اختلفت ابي بونها وقوله بطلانها كان ولا لا بغيرها ما لها على ما قلنا في الصلح في
 قد يشكل كما في قوله ومنه فعله الا يميني قوله فيها حثك فاعلم على موافق صلاتها فان قوله مثلا
 يقتضي انه لا فرق بين الامم وغيرها في ذلك حتى يقال ان ما تقدم فحول على ما اذا دلت قرينة على
 ارادة وما هنا على خلافه هذا مما ياتي من البلقيين وايضا قالوا بانها لم عليها ولا في حكم
 حل نعم لقوله على موافق صلاتها على حقيقة وهو لا يملك التصرف في بيعه فوقع بغيرها قوله الله

في قوله
 اعطاك

في قوله
 ويبيح عدم الذكر

في قوله
 وقوله شارح
 البهجة

لتركت المصحة على البيع على الفظيعة اي على المباح والمشتري بالاجاب ما يقول الله انه يستحق الى التراجع
 وغير قوله وصلى المصحة فاما قوله اي القومية ومنها لم يتفق كذلك قوله وما ينال في ولايتا في ما ياتي ما هنا
 وليس هو هذا اشار بهذا الى قوله ولو قال لبرأ مني واعطيتك كذا وقوله كونا اقترحه يعني هو لا يوافق هذا منك
 الاقل قوله في المولى في صورة الاقل وقوله دون الثمانية اي صورة الاكثر قوله ومسئلة وهذا التماس في جواب
 المسئلة عند قوله ولو قال لي جميع قول قوله فاما عليه لم يلزم ان يخصصه انه لو اصابه ثمانية فخصه بمائة ومائة

ثم قال انما يريد من هذه الحركة ان يثبت حقيقة في ذاتي وهو اني انوف فانت طالع فابترأفة ففعل بيدي وعليه افتاد
الشيخ اصيل كقوله في الشرح وهو لا وجه لان قوله يستقيم بذاتي مع علم بانهم يبقون في ذاته الله او مع
بنيان المراد به بقوله وهو انما ضرب باعتبار اصله لا غير في قوله هذه المسئلة مع العلم كما صرح بقوله
مع علمه في هذا على علمه بها في قوله من القاضي حسين انما في قوله كما اذني به القاضي حسين في قوله
وتدبر ما من بعد خلقه وهذا هو القيد من الممكن ان يوجه صحة الجملة بعد قوله انما كما لا يخفى في

لا اله الا الله محمد رسول الله
كتابي الطالبي
قولم حق القيد

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِيهِ قَوْلٌ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِشَرِّهِ وَمِنْهُ أَطْلَقَ الْأَسِيرَ وَخَلَّيْتَهُ هُنَا طَلَيْقٌ
قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِيهِ قَوْلٌ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِشَرِّهِ وَمِنْهُ أَطْلَقَ الْأَسِيرَ وَخَلَّيْتَهُ هُنَا طَلَيْقٌ
كُنْزُكُمْ طَلَيْقًا بَانَتْ صَوْنِي طَلَيْقًا فَعَلِي هَذَا لَيْسَ الْمَعْنَى الشَّرْحُ مَعَ الْكَلِمَةِ فَكُلُّهُ قَوْلٌ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِشَرِّهِ
وَمَعْنَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِيهِ قَوْلٌ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِشَرِّهِ وَمِنْهُ أَطْلَقَ الْأَسِيرَ وَخَلَّيْتَهُ هُنَا طَلَيْقٌ
وَشَمْلُهَا لَيْسَ بِمَعْنَى طَلَيْقٍ بَلْ مَعْنَى طَلَيْقٍ لَيْسَ بِسَبَبٍ كَذَلِكَ قَوْلُهُ وَلَا أَصْلَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ
قَوْلُهُ لَكُنَّا بِنَا وَنَعْرَانِ عَوْنَهُ تَعَالَى طَلَيْقًا مَرَّانًا وَمَا يَمْنَاهُ النَّبِيُّ إِذَا طَلَيْقٌ لَيْسَ بِسَبَبٍ وَنَعْرَانِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِيهِ قَوْلٌ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِشَرِّهِ وَمِنْهُ أَطْلَقَ الْأَسِيرَ وَخَلَّيْتَهُ هُنَا طَلَيْقٌ
قَوْلُهُ وَمَنْ كَانَ وَصِيَّتُهُ فِي جَنَّةٍ لَوْ هُوَ وَجَلَّ اللَّهُ ذِكْرُهُمْ جَمْعًا عَلَى أَصْلِهِ قَوْلُهُ وَهُوَ وَاجِبٌ كَطَلَيْقٍ مَوْجُودٍ
أَوْ بِشَرِّهِ الْآخِرُ فِي بَابِهِ نَهَى وَهَكَذَا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ طَلَيْقًا فِي قَوْلِهِ كَطَلَيْقٍ مَوْجُودٍ قَوْلُهُ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِشَرِّهِ
وَيَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى بِشَرِّهِ الْآخِرُ فِي بَابِهِ وَفِي الشُّقْلَا قَوْلُهُ عَلَى الْحَكَمِيِّ إِذَا كَانَ الْمَطْلُوقُ بِهِ أَيْ وَمَا يَأْخُذُ حَسْبُهُ
كَأَمْرِهِمْ سَوَاءٌ أَفَعَلْنَا أَمْ لَا وَكَذَلِكَ أَمْ حَكَمَانِ لَا يَلَاكِي كُلًّا مِنْهُمَا كَيْلٌ وَحَكَمٌ يَلِيهِ بِهِ التَّصَرُّفُ بِأَعْيُنِهِ مَا يَصْلُحُ
فَنَزَعَهُمْ بِنَا وَالْوَجُوبُ عَلَى الْغَاثِي الضَّعِيفِ فَقَدْ دَرَسَ بَيْنِي فَأَنْفَعُ مَا قِيلَ أَنَّهُ سَأَعُو عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ قَوْلُهُ
وَالْوَكِيلُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَقُولُ أَنَّ حَقَّكَ دَامَ عَلَى الْوَكِيلِ وَهُوَ جَبَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَنَّهُ قَوْلُهُ
الْوَكِيلُ أَيْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْوَكِيلِ قَوْلُهُ وَاسْتَدْرَجَ قَوْلُ الشَّيْخِ ابْنِ الْحَاجِبِ حَكَمٌ إِنْ كَانَ طَلِبُ الْمَطْلُوقِ يَرْكَبُ بِمَنْفَعَتِهِ

صَوْنَهُ كَوْنُهُ
مِقْبَلُهُ رُبُّهُ
كَوْنُهُ مِقْبَلُهُ
الْمَقْطُوفُ فِيهِ
الْمَقْطُوفُ فِيهِ
تَعْلِيْقُهُ كَرِهَ
مِقْبَلُهُ فَلَا يَحْتَاجُ
يُقْبَلُ عَلَيْهِ
الْإِضَاحُ
صَم

بسم الله الرحمن الرحيم
تعلق بقوله
الجماع الرضاية
ص

[illegible]

[illegible]

بينه وبين قول طالق وحاصل الفرق ان قول طلقت ان وقع بها ما يقع الطلاق وان لم يكن جوابا لا يقع
 متى وان لم يأتى انت اذ لا قرينة هنا لتعليق على وقوع غيرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية الى اخره فراجع **قوله**
 لكنه صريح بقوله انه لا يقع الطلاق وان كان طالق ما في قول القوم فلا بد من وقوع الطلاق
 فراجع بقوله لكنه صريح في طلقه فان نوى اكثر منها وقع ما نواه **قوله** وان قال ثلثا على سائر المذهب يعتبر فيه
 في جوابه قوله فييقن وليس بان تأكيد احد فاعني وانهم لم يثبتوا في الشك في شراء قوله لا يقع فصل في الطلقة
 حيث قال في حق والانت طالق ثلثا على سائر المذهب ما يحل في وقوع الخالفة مع هذا فراجع **قوله** لان قاسية
 القائلون بقوله انت طالق ثلثا على سائر المذهب **قوله** ولو قصد التعليق اي على سائر المذهب المعتد بها على
 انما من يقع عليها التعليق الثلاث حالة التعليق كما في قوله في النسخ المذکور **قوله** قبل منه اي فلا يقع عليه
 متى اصلا حيث كان من المذهب من لا يقع له الوقوع لان ائمة عليه انا تنقذ هذا صرحا في وقوع
 ثلثا عليه فانت طالق ثلثا **قوله** في قوله صريح وان لم يثبت كذا المحلوف عليه ولا يثبت قاسم
 ايمان ائمة عليه اي على قوله على الطلاق وفيه في حال كقولك انت وان قيل هل في النية كذا ان كان كذا
 على متى ولما قال على الطلاق بعالم واستغنى عن محلف كذا في مسئلة الاستثنا واعتبر وجهه في حق
 قال على الطلاق لا افضل كذا لم يثبت الا بالفضل ولا فضله لم يثبت الا بالترك انتهى وسيد
 في النسخ المذکور **قوله** فانه سابقا بعد قولهم ولما زاد ان يقول انت طالق في ما يفيد عدم
 فراجع **قوله** ان بالطلاق في معنى قوله بالطلاق لا افضل كذا اي قسم بالطلاق اي في قسم
 والطلاق في انهم في نظره في ذلك في في العذر الى قوله ما قلنا في ما هذا عبارة في اولها بالخذ
 قوله في قلت الثالث اظهر في حجة المبررة في حجة العلم وسنة ما يعتد به في حجة العلم في حجة العلم
 او من من عتق مبدى هذا ان او العتق لا افضل ولا افضل كذا فان لم يثبت التعليق بنفسه وانما في حجة العلم
 عليه وبعض ذلك ثم لا هذا العتق او عتق المعين اجزاء عتقا او كفارة وادار عتقه عنها اعتبر فيه حصة
 الاجزاء ولو قال ان فعلت كذا فعند عتق عتق قطعا في المجموع خلا في ما وقع من كذا في هذا فمقتضى
 ليس فيه التزام بغيره وقوله العتق او عتق في ذلك من من ما فعلت كذا لعونه لا يقتضي فيه التزام
 والعتق لا خلاف به الا على احد ذمينة وانما هذا غير متصور من امتت نقل ابن قاسم عن فتاوى
 السويطي **سأئل منها** رجل طلق امراته واحدة ثم خرج من عندها فلقية ثم قال بانقلها
 من وجهك فقال لطلقتها سبعين فهل يقع عليه الثلاث **جواب** نعم يقع عليه في اخذها باقراره وانما انما
 في انما او لا يكره في الشك **قوله** عن رجل طلق امراته ثم طلقها في حجب فقال استمر طلقه

لان هذا اي لان
 مبضا من المذهب
 من يمتنع وقوله
 الثلث بان طالق
 حلة اي دفعة بل حرة
 انه لا يقع طلاقه الا
 وان قال ثلثا عليه
 بعض المأثرين
 من الشاوية
 ص

والتعلق
 بين من ص

في جواب ذكره في السؤال وما فيه معاد في كتابه فكانه قال لعلها تسعين طلقه قال صواب ذلك لا يقع فيها
 انك لا تملكها ان اطلقها فاصحى وان اطلقها فاصحى وان اطلقها فاصحى وان اطلقها فاصحى وان اطلقها فاصحى
 وقال في كتابه ما يقع وبر في المدة فامتنع من هذا بقوله ان اطلقها فاصحى وان اطلقها فاصحى وان اطلقها فاصحى
 ان معنى لم يستمر معاشرهما باطنا بعد الطلاق او صفة او اطلاق او اطلاق او اطلاق او اطلاق او اطلاق او اطلاق
 صريح اطلاق في كتابه طلقه معاد انتهى فانظر الجواب من كتابه كيف انصرف بينهما ثم انظر الى طلاق رجل قال اطلق فامتنع
 لا وقع بعد طلقه معاد انتهى فانظر الجواب من كتابه كيف انصرف بينهما ثم انظر الى طلاق رجل قال اطلق فامتنع
 اسئل لا معاد في الجواب من كتابه كيف انصرف بينهما ثم انظر الى طلاق رجل قال اطلق فامتنع
 من اطلاقها وان طلقه فيمنع من حلفه فان لم يفعل وقع عليه النكاح **سئل** شاهد حلف بالطلاق ما يكتب مع فلان في ورقة
 بعت هذا في كتابه بن ستم الشهادة فكتب الحلفا ولا ثم كتب الاخر **جواب** ان لم يكن اصل الورقة مكتوبة بخط المحلف عليه وكان
 الذي لا دلالة على طلقه عليه وبقي في هذه الواقعة لئلا يظن ولا علم له يكتب فيها لم يثبت ولا حدث **سئل** فاني قال في ورقة
 فكتب في طلاقها لئلا يظن هذا اللفظ كما لا يتقبل ويحل هو صريح او كناية وان قلتم بعدد وقوم في حال
 وفي موقع بعض طلقه اولا يقع لانا الوقت حرام **الجواب** ان هذا اللفظ كناية فانما هو صريح والطلاق
 في حال طلقه او التعليل احتاج الى ذكر المعنى عليه والافق وعمل لا يقع به شيء انتهى طلقه ان قام
 في ورقة فاعطى ثاين في طرف لعله يعلم الا في **سئل** يغني كونه او كونه ففقط بالطلاق وغيره الخان فاما
 ففقط مطلقا صوابا واشترام لا في ما جعل اللفظ ذلك اي صيرته كناية على الصريح او الصراحة على ما لم يقل وانما
 ان لا يكتفى باللفظ ذلك **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى
 لم يوجب التماس اي الطلاق **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى
 معنى لا يقع به الا طلاق وحصل **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى
 عبارة التماس وان كانت طالق في وثاق او في حلف الى صريح كذا وانما في كتابه في الميراث فكنية طلقه
 ويقبل باطنا ان قصد في لفظه قبل فراغه **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى
 عالم من قول من فرسي **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى
 قال في الميراث وقوله ان طلاق من وثاق او في حلف الى صريح كذا وانما في كتابه في الميراث فكنية طلقه
 قال في الميراث وقوله ان طلاق من وثاق او في حلف الى صريح كذا وانما في كتابه في الميراث فكنية طلقه
 انه اذا قصد هذه النكاحية قبل الفراق من صيغة الطلاق كانت اعني صيغة الطلاق كناية اي لفظه
 بها طلاق في حلفه في طلاق لان قصد هذه النكاحية في حلفه عن الصراحة وان لم يقصد هذا كذا
 في صيغة طلاقها **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى
 انهم اطلقوا في حلفهم على عدم وقوع الطلاق مطلقا من غير ان يقولون بالقياس الذي ذكره وشبهوا بقوله كانت
 طالق في العمل وروى في المشبه بان المشبه به كليهما مقيدان عالم من قول من فرسي **سئل** في طلاق في معنى ان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى وان اطلقه فاصحى

الاصواب فيهم

مجلس

ولا نقابا الى النظر الى التقدير هنا كقولك عمل الى اخره على ما يريد هذا القول من القول لا يقدر ولا تارة
 به الى المصداق كما يصح التمثيل الانبائية المتكليف لا بالقول بل بالمعنى المصداقي لا بالمعنى اللفظي لا
 الخ لا به المصداق وانما لا يسمى المصداق وجب ان يكون ما بعد ذلك منه فيعرف من تقدير الحقول وقا في قوله
 المصداق منه مع الاستغناء عن ذلك ما لا يقتضاه على الحقول من المعنى المستلزم من الاول انه القول كما
 قاله ايضا في تفسير قوله ومنه انما من يقول انما ما معناه هو التلخيص بما يفيد حقايق معنى القول والمعنى
 المقبول في النفس المعبر عنه باللفظ والشرط وانما لا يعرف من معنى قوله التلخيص وانما لا يعرف
 للغة القول بل بالمعنى المصداقي فتدبر فانه حقيق ان يتدبر فيه والله المستعان **والله** ملك الامم انه كتابه
 قال بعض الخبير على مناية ابن رطل ومنه التلخيص ايضا لوذا هو قوله انت حرام على الفاظ اخرى فترتب
 ما عليه وفيه نظر لانها في الانوار ولو قال انت على كالتيم وانما وكثير من والدم وقال لا بد من التلخيص
 والطلاق والظواهر في قوله وانما التيمم كقولك وانما تطلق فاما لو قال انت على حرام ثم قال فانه ذلك
 على السنة الدائمة من قوله انت حرام لبي الا انما تيقنك تيقنك مثل انما وانما وانما
 وهذا يخرج به عن كونه كتابية وقد يشمل ذلك كله اطلاقه وليس في الكتابية في ظاهر ما لو قالت له اني
 ناصية الى بيت ابي مثلا فقال لها الباب مفتوح مني يعني انما قوله ولا على لسان عطف على قوله السلام
 لما من ذلك حيث المعنى من قوله له من لم يتكبر اذ معناه لعدم تكبره في القرآن ومحمد بن بكر بن علي بن ابي
 قيس كذا في كذا لا سمح الله في قوله الاول هو قوله الراعي بانما الحلال وحلا لا احم صريح عنده في كذا في كذا
 عليه ما لم يطل مقام مخالف عندها من اهل البيت قوله ويعرف عادتهم فيمنع حالهم فيه **هذه**
 في قوله في الفاظ اخرى كقولك **وسئل** عن قال انت قال في ما لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله
 لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 لتمام عن فتاوى السيد علي **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 بعينه وبقي انت قال ان قاله لا معنى له **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 انما لبي فيه ما في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 لا شك وانما فلا يكون انما في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 بالكتاب في الفاظ اخرى كقولك في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 كما في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت **فانما** لفظ في قوله لتمام اهل البيت
 فالله اعلم بالصواب

في قوله لتمام اهل البيت

كسخت كسخت بالكا في الفانسية **قوله** فلو ابدل حرفين فقال تالك بالقاء والكا في فيحتمل ان يكون كذا
 المنة صنف في جميع اللفاظ السابقة ثم انه لا معنى محتمل ولو قال ذلك بالبدال والكا في فهو صنف في تالك من ذلك
 مع ان محتملة منها الماطلة للمفرد ومنها المساقفة ليقال تالك ككت الحاتان اي ساقفتنا فيكون كناية قد في
 واحاصل ان هذا اللفظ بعضها اقوى من بعض فاقواها تالوق ثم دالوق في وقتها طالك ثم دالك وهو بعدها
 والظن القطع بانها لا تسمى كناية طلاقا هذا ثم دالت المسئلة منقولة في كتب حنفية انفس قال في التوضيح
 قال صاحب المندوب في كنبه الفانسية لو قال ابن سبويه طلاق في زعمه فلان كاربكنم يا بكنم ثم خالف في كنبه الطلاق
 لان لم يبق دالوق وهو غير له فقول بالسرية هذه طلاقات في وقتها ان لم افعل كذا وان فعلت ثم قيل ان
 ليس بكناية **و** كقول ان عوام الاكوي ديسون الطلاق تالكا بالقاء وفيهم اللام والكان
 ويقتل وذا انما كلمة يقطع بها النكاح فمثل هو صريح عندهم وكناية او ليس بشيء فيه شك او هو امرها
 انما صريح عندهم لان هذه لفظة فانهم يقولون لجد ما جد ومجد ومجد وقته ولعمرو وهو
 والحق اني في سبب في الالف وعلوها وحذف فكذلك لفظي لكون لفظه في ذلك والفاء في ان كان
 لا محتمل ان يكون كناية تقييد الطلاق وكذا في كنبه مستقلة فان دال ولا ولا وهو طلاق
 والافلا والثالث انه ليس بشيء فقا صريح العربية فان العرب لم يسموا هذه الكلمة فانه صريح وكناية
 ان ليس لها معنى صريح لفظا والاصح هو ان دل وما فهو هذا به عن شرح الكتاب وغيره فهو غير
 العرب حتى لو شتهر عندهم بالطلاق ثم يتا ايضا اذا لم يقع لها عندهم اصلا او ما عند من كذا في ذلك
 بلا شبهة انتهى وقول لو شتهر لفظ تالك في العرب باللفظ الذي لفظ به ايضا ^{وهو صريح لفظ الطلاق} وهو صريح ان
 العرب في العراق ومصر حتى في مكة والحديثة بل في اللغات ما بدلتها من لفظها لفظا
 اللفظ العربية اذا لم يجرى لانهم في لغتهم لا في فعل ولا بعد من ان يتكلم بهم ولا في كنبهم وان كان
 وهذا مسئلة صعبة لا بد من كشفها وهي ان قول القائل طلاقا في وقتها بالكردي وقول
 طلاقا كوتبي او برسم طلاقا كوتبي بلا ذكر الحبل هل يقع الطلاق اجمالا قيا ساء على ما نقل عن الفقهاء
 وعليه انما قالوا في حق الله لولا اطلقت ولم يدكن ^{قوله} انه لم يقع وان شئت واقره الشيعان وغيرهما
 ففي هذا قول القائل بالعربية طلاقا في واقعة بالكردي طلاقا كوتبي ^{وهو صريح لفظ الطلاق} يقع به الطلاق اجمالا
 فيقول ^{قوله} على الله لولا اطلقت ابتداء بقوله فانه لا يقع به شيء وان لولاها كان نقلا عن غيره
 الفقهاء ما قرأه اى لانه يبق قرينة لفظية لفظ الطلاق في قول صاحب اللغات بانهم يشترطون
 انما فيها ولا سيما قال في شرح الامام في نقل الشيعان عن فقهاء في الفانسية وقرأه من انه لا بد

طلاق في وقت
 ص

طلاق في ذلك

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

وهناك
في نسخة اخرى

قال لا يستلزم الاستحباب في باب ما لا يتبع كناية في غيره اذا وجدنا في موضوع لا اذا كان
بالطلاق فانه لا يصح فانيه عند في القول لا بد من انت طالق ونحوه انت حرة فانه لم يحد فانيه في قول
فقول لا بد من ان يكون مقصوره في حقها بوجه حمل على الكناية عند النية صحيحة بالنظر عن لا لغا والراعي ان
هذا الحق بقوله فانا كان تنفيذ في موضوعه نفي والافلا ويؤيد ذلك قول الامام كل صاحب استعمال كان
كان استعمال لم يصح بالنية لغيره واهتمام بالحق والوقا لانه انت طالق فانه لم يستلزم كمالا كان
الطلاق فكان كناية وبما قد علم ان كمالا انما هو على العبادة المشهورة وهي ما كان يصح في باب ما لا بد
نفاذا في موضوعه لا يتلحق كناية في غيره والاصواب كما يصرح به كلام الامام ههنا وانما اليم كلام الرضا
قيل ما كان يصح في باب ما كان تنفيذ في موضوعه لا يتلحق كناية في غيره انتهى باختصار قوله لانه انما
في قوله انت طالق كمالا في وقع ما بعد لقوله انت طالق في حمل ما هنا في معنى ان المراد من قوله واليم الطلاق
انما هو في نفي طلاقا في وقع مقصورا مستقلا بان اطلاق لفظة طاهر ترك والادب الطلاق في قول
الاطلاق او عند تنفيذ بقوله انت على في قولنا انت على في الحرام على الحرام في نفي الحرام
انما في الثلاثة وهو الحرام والطلاق والظهار في قولنا لم يستلزم فيهما الطلاق والظهار قوله ما حكم
ما اختاره متعلق بغيره في قولنا طلاقا في قولنا انت على حرام او هو منك الطلاق والظهار
من يتبعين بان كناية الطلاق والظهار في قولنا لم يستلزم فيهما الطلاق والظهار قوله ما حكم
اجدها اولها وثانيها اخر قولنا اختاره من كلامه في قولنا في صورة النية بان نفي الطلاق والظهار
قال في شرح الارشاد فان نفي في الطلاق والظهار في قولنا في صورة النية بان نفي الطلاق والظهار
متبعه شيئا وقال لا بد من مقتضى كلام كسنيين واقفنا ه الطلاق منها كما هو في باب الطلاق في
الصورتي وبقيت ما اختاره منها ولا يثبت ما فيها لان الطلاق في قولنا في باب الطلاق في
قوله وقال ابن ابي عمير في صورة الترتيب الطلاق والظهار في قولنا في باب الطلاق في
منه في الطلاق بعد او مرجعيا وفي الطلاق فان ما جعلا فيها صحيح وانما بعد عدمه في باب الطلاق في
ما وجهه من عدم الانعام وغيره وما لا وجهه كما يجمع الشارح وسأله قدس الشرحان ذكرنا في علمنا في
عليه هذه تكملة ابو زرعة انتهى في قولنا في الطلاق والظهار في قولنا في باب الطلاق في
ان قوله انت على حرام اذا اقترنت نية الطلاق والظهار مرتين وقد خرجت في قولنا في باب الطلاق في
والنفس في قولنا في باب الطلاق في منوع اذا ادعى في باب الطلاق في قولنا في باب الطلاق في
ولا يثنى بل في بيان وقوعه في باب الطلاق في قولنا في باب الطلاق في

حين تنقله

في باب الطلاق في
قوله في باب الطلاق في

في باب الطلاق في

بانت حرام في نسخة

الطلاق

بأن حرام فالطلاق ما يزيل النية وإنما يقبلي وخرج المفسرين من تبين إذا تم نطقه فخرج الطلاق إذا قلتم
 حين النطق بأن حرام أو الطلاق أيضا إنما يقبلي عند تمام نطقه والنية لا تدخل لها في الصيغة وكان العكس
 حتى يقال إن ما قبل الأخير ليس صيغة كالحالة أو ليس المعلق على الصيغة إذا تكلم بمثل وتتم عمل بنية في تلك الحالة
 في التمام والخاص فلا يترك ما قاله ابن قاسم أن لما حدث أن استدل على هذا المنع بأنه لا بأس أن يقع الطلاق
 قبل إتمام النطق لأنه قبل الأخير ليس صيغة كالحالة فتعلق مع المانع ومنه لأن ذلك تعالى وما ج
 فلا فرق بين التمام والخاص أو ما ذكره جاز في الصريح لا في الكناية حتى يدعى أن صيغة كالحالة هي ناقصة
 بل قال أنت حرام لينفصل ما قدم الطلاق في كل نظام أو أراد هذا معا أو ما في النية فيكون كونه لغوا في
 الطلاق حين أن كان المعلق على الطلاق في قولهم ما شئنا حاله لأن ذلك ليس بيمين لأن اليمين إنما يتعلق باسم من
 الله تعالى وصفة من صفاته ولا يتوقف وجودها على الوجود قولهم طلاق أو الشرقة قولهم ذلك أو كذا في اليمين
 قولهم تزلزلها عيشة وحضرة طاهر هذا السياق أن شرهما كان مجلدا عايشة وحضرة معا وذلك أن اليمين
 صلي الله عليه وسلم التي صفة فلم يجدها وكانت قد حلت في بيت أبيها فخرج ما رآه اليم فانت
 حفصة وعرفت حال حفصت وقالت يا رسول الله في بعتي وفي يوعي وفي فرائسي سبي ضيكت في استرا
 عليك سوا فأكتمه هو على حرام فزمرت آيات النبي قوله حرمة هذا أراقت حرام ومظاير
 في كراهية قولهم لوجه عليه دفع ما يرد بأن هذا علم لكن حنة لا يستقيم بحوان وما حصل من علم
 المرد مستلزم لبيان الحق بل هو جوب لأنه وجب عليه صلى الله عليه وسلم بيا جاهل والتحرر من الجهل فيبين
 صلى الله عليه وسلم في بيان التحريم وهذا البيا واجب عليه لكونه مبيحا فقد قال في التحريم وقوله أي من أجل أن التحريم عايشة
 تزلزلها عيشة كان أي في التحريم المسموع الصاير ظاهرا وقوله لا يملكه عطف على قولهم الطلاق هو التحريم
 ومن ثم أي من أجل القيمة أي الأبدية فهي مرتبة عليه لطلاق إذا حال للفرق وعلموا في قولهم لو كرهتموه
 وأطلق عبادة الرحمن وإنما طلق فقولا قال في شرهم وجهها عدم العقد كذا في معنى ما كان باقية تعالى
 انتهى أي جلي في نظير في الطلاق في وفيه التأكيد قال في الرد من شرهم إلا أن لغوا في كراهية فولا
 بكنية كناية بل تعدد مراتب ومثله كالألم التراكبي وهو في حاله مع اتحاد المجلس عايشة فخرج كلام
 كلام خلاصة انتهى قولهم كما يمين ظاهره أنه لا فرق فيه بين كونه باقية أو بالطلاق في محض القول بالنية
 قولهم حرام بابت حرام ببقية حلة ما يخرج به الموجد في أنت فاقصص على قوله على حرام ففضيعة كذا في
 جعل صورة الكفارة منوطا بخطاب محض أنت أو كقولك أو جزء يقتضي أنه لا كفارة عليه وذلك
 موافق لما في من كراهية المانع من عدم وجوب الكفارة لكن في فتاوى الشيخ أن على التحريم والتحريم

أراقت نطقا مع حاربه
 في بعتي
 فجاءت

قوله من أي يزاوي يزاوي
 التحريم والكذب لأنه
 أهلا للزينة فالتحرر بها
 كذاب ص

في قوله أي من أجل أن التحريم عايشة
 هو التحريم

حسن مسئلہ انجیسیہ تشتمل

عما انه يحيد كذا المعلق ويصلد لانه المفظ على التقني والالتزام لا يعمل بما في الاصل والاقا ليس

ماذا قاله قبل ان يلقى
الملك في السجن

رحمة الله عليه

[illegible]

وَأَمَّا مِنْ قِيسَانَا
فَلَقَدْ لَا تَكِيكُم
حَسْبُ كَرَامَاتِنَا
وَالْأَعْيَانُ عَيْنُ
قَوْلِ الْمَصْرِ أَوْلَا
يَكَلِمَهُ صَم

٧
 قل يا مالوا من عني
 ما ن قال و طفق و
 كلفت الغير فقط
 انت طالق و طفق
 هو اى الامس و كلف

مکتبہ اسلامیہ

65

ایضاً نفس المانی
المی و فی کالیه
الاجل فی الیام
کلیه ان یصل
بسیرین اول فیهما
یکشف

[illegible]

كل من منها اشتدت نيته مساواة انفق لفظها بالكنائية ام المختلف كما خذوا بنفسك فقالت اختارت او اختارني
فلا لتاخرت نفسي فان تركها بعد كونها نفسا ووقع ان توفت نفسها ومن ثم انها لو قالت اختارت هذا او غيره
طلقت خذوا في اختارت وفي وعدها ومثلا لو قالت اختار لم تطلق الا اذا ادركت الانشاء والعقل لقوله وفيما لو
في اصل التخيير او في اختيارها لم يصلح او فوفوا وقول لا يتأوى في الحقيقة اشتباها وفيها انتهى قال في الدرر في
اختارني واراد واحدة فلو اصره اي يقع باختيارها قال في شرحهم فان اردوا عددا ووقع او اطلق ووقع بعد ذلك
ان لم يزل فيها واحدة ووقع ما اتفقا عليه انتهى قوله انه يكفي في هذا قد يشك في ذلك فاعلم ان الترخي في هذا لا يفسد
فقال طلق ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وان نفى وان اتفقا ان صرح بمفردك الا ان يفرق بين ما وقع صوابا منها وغيره
وقد قيل ان كان جوابا عن مقولته فيفسد كلامه ايضا ففي ما يشبهه نظر ^{قوله} الا ان يفرق بين ما وقع صوابا منها وغيره
فيجب ان يزوج وقد سبق ايضا من هذا فيما نقلنا عن شرح ^{قوله} الا ان يفرق بين ما وقع صوابا منها وغيره
وقد اوردوا في هذا قوله يعني يجوز ان لا يرد ^{قوله} الا ان يفرق بين ما وقع صوابا منها وغيره
وثانيها ان يرد ومنها وانما لا يرد دون ذلك ^{قوله} بان يجعل قوله في وفاق المعنى وان لم يوجب نيته شي في خبرها
كما يدل عليه السياق اذ سياق العبارة في قولهم واللا ان يزوج به الى قولهم وانتم ان لا يصح لخصه في قوله
ولم لا اطلق نفسك وللا في قوله ونفى فيبقى ان يوجه الى قوله فقالت طلق وهو لا يصح ايضا فيبقى قوله
وقد قيل فان قلت لم يصح لخصه بهذه العبارة قلت استعمل في قوله الكلام وهو ليس بسوق فامدفع
ما قاله ابن قاسم هذا القياس هو قوله في الاوحي وهو قوله ^{قوله} ان يفرق بين ما وقع صوابا منها وغيره
قوله باصح او تزوج عن قوله وقت الفور ^{قوله} في هذا وحده لفظا ^{قوله} في هذا وحده لفظا
ان شئت فاذا قلت شئت لا يقع الطلاق بكنيتها اذا قالت طلق نفسي يقع الطلاق بكنيتها ان يقول
لان تطبيقها مشبهة في بناء وهي البعقوت ^{قوله} اذا قال لامرته طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة يقع
فقد وجدنا التزوج في حال ثم طلق نفسها ثانيا والثالثا قال يقع لانه لا فرق بين ان تطلق نفسها ثلثا مرة
واحدة او قالت طلق نفسي واحدة واحدة ^{قوله} اذا قالت واحدة وانما في قوله في ان الله ما يشاء
فحقل الركعة من الزوجة فكنها الزوجة ثم طلق الثانية قال لكان بناء على عهد النكاح انتهى
فصل في بعض شروط المصينة والمطلق ^{قوله} في بعض شروط المصينة والمطلق
ما ياتي في نقله لم يصادفنا احد من الفقهاء ما ياتي في النكاح لا يطلق عطف على قوله صادفنا يعني اشترط
فصل سناه في المصينة ليس على الاطلاق في قوله لما ياتي في حله يعني في قوله لا مطلقا يعني ان في صورة المصينة
لا يقيد سناه مع انه يقع بها الطلاق في المصينة هما المطلق والمصينة في المصينة فاما في طاهران في

قوله في قوله تعالى
أما مطلقاً
م

قال لا الزمركشي في شرح قوله طلقا ما سئل قال لا الرضوي التركيب شره
 صاحب المذهب والاعتماد والوجه جليله عند سيبويه الا انه الشيخ ابن ابي حبيب معرفة موقوفة عند
 الترخيص انتهى في قبيل التركيب ليس في فروع ولا مضروب ولا محروسا ولهذا قال وضبط المصنف
 في مطلقا او لم يقصد شيئا اي لا يطلق ولا النداء ولا في الوضوح وفي الاقوال ولو كانت اسمها
 او طلقا وعنده هو فقال لا طلقا ويا طلقا او يا من وقصد النداء او اطلق هذا طلقا ولا علق وان قصد
 الطلق والعلق ههنا انتهى وقد قال بل لا نوار قوله او اطلق معنى بقوله وقصد النداء اي لم يقصد
 وفي المرقط في فان كان اسما طلقا فناداها لم تطلق الا ان نوى العلق وعلى هذا يلحق قوله مطلقا
 عدم التسمية والاعتماد استا واستا في مخرج الملامسة فيقول ولو كان اسما طلقا ولم ينو اطلاقه لم يكن
 ان نوى النداء وكان من اطلق وجهات التسمية بطريق عند النداء وبما حققنا لك ظهر مطلقا انه
 ابن قاسم من انه اذا نادى سوا وقصد النداء او اطلق او قصد اطلاقه فليس يظن في قصد اطلاقه من
 اذ هو مع قصد اطلاقه في الواقع ^{انتهى} وليس هو فاشتهر من قوله مطلقا ^{انتهى} العلى في حكمه اذ فرق ما
 بين العام وخاص والاطلاق والتعيين كما في الاصول فاما ليس يظن ^{انتهى} في قوله فاشتهر من قوله مطلقا ^{انتهى} العلى في حكمه اذ فرق ما
 النداء او اطلق فانكم كنتم مع السكوت فلم يند الصم عليه شيئا الا ان نحا والاشاخي وجزء الاطلاق في
 خلاف في المصنفين وحتاج هذا مع ما فيه الى نقل حكمه انتهى اذ لا يفي عن المتأخر ما يدل على الترخيص
 الصم ولا سئلوا ولا على الترخيص التي في بعضها بل من الترخيص انما لهم ضبط طلقا طلقا بالسكوت وانما علم
 ذلك من كتب طلقا بلا صورة الفا في امر القاني ومعرض لعمدة العكسة ثم باي حكم ما طلق ما لرفع ^{انتهى}
 ولما قل في المقصود سكون طلقا صلا والتمه في معنى السبيل وبه الحق فيقول عليه السبيل في لان بيان
 على الصم في سكون اداة العلمية انما كان اسما طلقا قال الرضوي ونفى ما يعرفه طلقا من معصودا مقصده
 سواء يقر بالنداء او كان معرفة قبله فيعلم يا زيد ويا رجل انتهى فاذا نوى على النسخ وكان معرفة قبل النداء لم يكن
 مضاهيا فلا يدل على اطلاق ولا وجه لما قاله ابن قاسم فيما مل هذا الكلام مع ان البناء على الصم حكم هذا الصيغة
 وان لم يكن العلمية لاسما كذا المقصود انتهى اذ حكم الصيغة مع كون البناء وكان على قبل النداء فلهذا حكم
 ذكره لكون هذا مضاهيا فيما هو مقصود وما فهمه الصيغة وكونها ^{انتهى} فام يعلق اهل فضل عن كونها مقصودا
 اذ العطف على يعقوب فيما تلقى منضوطة مثل ما وجد في طلقا في قوله وفي طلقا بالكتاب يعقوب اي انما قال في
 صفة في التعليل لانه يعقوب معرفة بعلمية قال الرضوي وكل هذا مضاهي لضمنا في سواء صلته علما او لا
 لم يعلم علما جاز ان يعرفه بالمقصد في ما رجل وان لا يعرف لعدم العطف انتهى في يكون صفة قال الرضوي في

ولا العلق

على من صم

المستأق والمزواق
والمزلق السعد
والعمرى عرب
روستا كاهونا
اولتا بالقرية
دعمر كونه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مطلقا لا يراه الا كراه بل هو محذور ونهض الفصل من الطلاق منه في ما لا يرد ان ما ذكره قوله ونظما

ان نية استئصال الزوج منهم ان استعملوا لفظ الطلاق في معناه كان ثوبا لا يقع وهو مخالف لما قالوا في معنى الابقاع وقع بغير نية غير الابقاع
وصحنا المدفع ان المراد من ذلك العقل نية استئصال الطلاق والقرينة على ذلك قوله لا يرد لما عني المكره ان
يخلق بلا ظهور قرينة الاختيار فيه فلو كان في المراد من قوله لا يرد نية الابقاع لا قول ثم يبين ذلك حقيقة
لان هذا عين الاختيار ولو كان في ذلك قصد او وقف حاله لا يقال انه غير مختار وقوله حكاه في المتن في الاجماع في
قال في الغناوي في كبري من قال لا يرد طلاق ان لم طالت التولية فوجهاها ايضا او غيرته من ايضا لا يخلو
خلافه لان المراد في قوله لا يرد على عدم احوال من الشافعي وما كان في حقيقته رضى الله عنهم اقرضهم وقال
بل عني لان المعصية لا تتعلق بها ما يجرى ولهذا لو جاز ليصير الله فيهم فوجهاها حث او وان
كان ترك المعصية واجبا في قوله لا يرد هو نظيرها قاله في الاصل الفرض فيهم احوال الحث هناك
باعتداده هذا ما وجدته في غير الحاشية والمدرسة وقد قال غيرهما المذهب ما قاله في قوله واخبره فقال
وقيل على قولين كقولنا لا يرد ما لا كراه وهذا ما في هذا الحديث من هذين القولين انتهى
قوله وحث من خلافه دفع لا يرد ان الحث مع ترك المصلحة كره شرعا فينبغي ان لا يثبت وحاصل المدفع

اعتمدوا في حث

انه ملق على المعصية والحث على المعصية لوجوب الحث في معناه حث امر به انه كره على المصلحة انه حث
هذا ايضا على المعصية في ما حصل من قال في الغناوي في كبري وما حصل في الشافعي قد مر في حكم على الفصل
لا يردوم هذا ما يستعمل في تركه والعقل وقد مر في تركه على الاطلاق وهو في الاول من خطا في كلفا الذي فيه
شقة علينا عند الاكراه نعم في عظم المعصية بحيث زادت على معصية الاكراه لم يبق شي فيها شيئا ومن ثم
لم يرد العقل ولا الشرع وبذا سببا استثنائهم بعد من هذا القسم وهو في الثاني من خطا ما هو صريح والى سبب
والا لانه فكيف يرتفع مع ان العقل منه لم يرد سببا في الشرط او ما في من غير فطر في فعل ولا فاعل في حثهم
ولا لادخاخ مع الاكراه لان التبريم فيه منزه لوصول الدين الى خوف ولو كره على حثه كان محذورا او المحذور من
الانفصال لكثرة في الصلاة اعتك القوام في الفرض بطل او على كراهة القول بغيره من التبريم والسعي منها وغيره
لا يرد في هذا الصنف صريح او على كراهية من اعتك فبطلت منه هذا تمام ولو وثقه او غير والى من ربه صلا
مستثنا من حثه عليها انهم واصلها لم يطل في ثلثا او على التبريم شبهة التي تبين من المصاهرة والمجوز في الضيق
والفصل في كراهية في العاقل كقولنا على نية ابيهم او كراهه يجوز من صلا على ذلك او يحرم صلا لا على ذلك هل
وان صلبنا المكره انه كرهه لان ذلك كله يوجب الى شرط وان كراهها وانما فيها من حثها في التبريم
الذي لا يرد في فيه الا كراهه لا تقرر لان الشافعي مع احوال حكم بوجوه ذلك السبب او الشرط فثبت في غير

الفصل
م

وہاں تھیں وہی لکھا تھا
واضفہ اور عین الضم
صاحب کا نام ہے
عقلم و قلام ہوتے
صدر اسم علیہ بکتبہ
منہ بانہ میں
من غیر رتبه او بہا مانا
از انیس سال تک مشقت
فرستادہ علیہ

اور ان کے لیے
فکری اور عقلی
حکم سے علی کا فرض
الحیدر علیہ السلام
(علیہ السلام)
الصمد لعل علیہ السلام
ما لا

ایں فصل الملکین
وہی قیام ہو

فَقَدْ كَفَرْنَا بِهِ وَرَدَّهُ
مَعَانٍ مِمَّنْ لَا يَتَّقِي
وَالْعِزَّةَ عَلَيْهِ الْعِزَّةُ
فَقَدْ كَفَرْنَا بِهِ وَرَدَّهُ
مَعَانٍ مِمَّنْ لَا يَتَّقِي
وَالْعِزَّةَ عَلَيْهِ الْعِزَّةُ

55

كما من قبله وهو قول سابقا نعم لولا انفصل عما في قوله والتعبير بالمعنى دفع لما ورد انه من سابقا
 فالاطلاق في ذلك يقع على المذكور اولا ثم ليس للباقى وقيل هو من باب التعبير بالمعنى فلم يقع الاطلاق
 لمقتضى المعنى بان ليس له الباقى وهو من باب التعبير بالمعنى وهو حاصل الدلالة انما اياها ما في في موجود ومقتضى المعنى
 ليس بموجود فالمراد بالطلاق المعنى ^{عليه السلام} وهو المعنى بمقتضى السوق فلا يرد ما قاله من قاسم ان التعبير
 بلفظ البعض لا يعنى لا يستلزم وجود المعنى الحقيقي اذ قد لم في التعبير فيما سبق يدل على ما ذكرنا كما لا يخفى على
 من له ادنى تدبر ثم اورد على الشئ في قول يعنى من الباقى ان ظاهره غير صحيح لانا التعبير بالمعنى لا بالمعنى
 فضاير ان يقول لا يعنى بلفظه وهذا المعنى لا يوجب اذ المراد بالطلاق عليه البعض والتأني ان التعبير بالمعنى
 عن الكل عن قبيل الجان والجان لا يشترط فيه وجود المعنى الحقيقي انتهى وهو غير وارد اذ لم يقل
 احد في قولنا ضربت فيلا وامسه انه بدل البعض من الكل في قبيل الجان فان قلت ان هذا ليس في بدل
 البعض من الكل بل من قبيل ان يطلق ^{اللفظ} ويراد به المعنى الا في حكايا ما يكون من قبيل فكنا نية او من قبيل التوبة
 او من قبيل الجان والتأني باطل فتبين الا قد وبناءا على معنى الجان والاياد على الشئ حاله من قبيل
 الاضا في بدل هذا ابطال لكل الشبهة اذ ما فاعلة وحكم في الاحكام ذكرها الشئ الا وهو ما حقه فاعلة
 ابطال قد لا يشهد بطلان الشبهة ومع ذلك فكل دعوى منه ليس من ادب العناية بل اما كثره او
 غنا ومضى جعلنا احده من الفهمين والوضوح وعلمنا من دفع الضالتي وقضية في مقتضى هذه القضية
 بان اضافة اللفظ في المعنى اضافة اصل في خبر عنها فتى بقي منها في وتعلق به الاطلاقا وعسى ان
 اضا فالطلاق في ذلك كبحر الباقى بضمهم ثم افق في انبيك طالق قال والفقوى في سؤال قال في مقتضى
 طالق محل مطلقا ^{فيها} ان في نتيجة في ذلك ان ثبت ان لها معنيين بقول اصل طلق طلقت والا
 ولا هذا في الكلام من اطلق علوم الواقع ومن اطلق الواقع محتما بان لها اثنين داخلين احدهما
 معنى والآخر للشعر كما في الرجل ثم لا لا خاضعا في قال الشيخ ابن اوجب في محقه في اصول في لفظ طلق
 اما ان الموصوفات المعنوية انتهى واللفظ اما ان يكون اصل لفظه او المعنى العام والخاص او لفظ
 وبمعنى الاصل لفظه والتأني في علم فاعا ما والثالث اصطلاحا او عرفا والم الرابع النقل واذا خرج من هذا ان
 لم يمتحلا ويعرف ذلك بالتبع في مقتضى من كتب لفظه او اصطلاحا او معنويا في فهم ان اطلاقا في اثنين
 او البعدين في هذه بالنسبة للمرة لم يطلق عليهم ~~في مقتضى من كتب لفظه او اصطلاحا او معنويا~~ لم يعهد لفظه ولا عرفا ولا اصطلاحا
 كما قال الشئ واهل اللغة لم يمتحلا وكذا اهل العلم لا يعرفون وكذا هذا الشرح لا يعرفون في فاعلا
 مقتضى لفظه لا في

فوق و علم ای محل لاطیف
الاسم شکوہ

اولو متعلق ولم يديها

لا معنى قوله عندها الشاغل
 ان لا يكون لها نفس تفيد تعليق
 الحكم بالانوارية وجهها وان
 معها الرجعية لانه ذكر في
 شئ من الايات ان النفس
 الرجعية زكية لا في الدنيا
 ولا في غيرهم ومثل هذه المحنة
 غيرها من غير ان يكون لها

وہجہ الاصولیہ فی
تہذیب السلطانیہ
فی الدواخی

NS

يصح لهذا القيد هناك ولم يقبل بالتمكن الا ما عنيهم من قول بعد تمكنه و هو انهم لا يفهم منه الا قبل تمكنه والتمكن
 غيرهما قوله وجبت له ايح الباصي قوله وهذا اي هو الذي لا يكون الا على عدم التمكن فتقوله
 وهم اي ابن الرقة وصاحبه والباقى وقوله في التمكن ولا ونحوها فانها صواب ولعمري على قول
 لا يمكن اي عدم التمكن او يشترط اي او حلف واحد يشترط في قولنا ان هذه المسائل وان كان كلف فيها بغير
 الاطلاق فكيفنا نظره لسلكنا منه جهة قوات المحل في عليه ^{فان} حاصل كلامه معتد وقوله الا في ان الصيغة انك
 قوله ولا يتحقق اي لعدم الا بالاض اي باض العلم واضه انما يعلم ما عرفت من المحل بالكلية مطوعة وفعله كان
 قال ان لا افضل هذا من بقى طالق وان لم افضل هذا كذلك فانما حيث بعدم محققا من انما بالكلية قال في شرح الاو شأنا
 والفرق بينهما في سائر الشرائع ما حققه السبكي حيث فرق ما بين ان لم ^{فان} افضل ولا فعلين ما في الاول لتعلق على
 العلم ولا يتحقق الا بالاض فاذا صادفنا الاض ما ينال تطوقا ^{فان} في محله في الشئين او ليس للعلمي فيها كلفا
 الا جهة حيث نأنا فعل لا يقول بل لم حيث انتهى وان ادركت زيادة تحقيق فادرجع الى اول الخلق حيث
 نلتنا واستوفاه حيث لا يدعي الشك في محله فقول ولا يتحقق اي لعدم وفقد صا وهذا اي صا في الاض المرفقة
 بل انما اي لا في الاض بغيره ثم لا يتحقق في كل راي بقول المحققين قال في منع العبادة فاذا صادفنا الاض اي
 اخرجه من هذه الدقة التي اعتبرها في التعلق وقوله ما ينال اي من النكاح الاول فنشمل ما لو خالفها ثم جدد في ما
 قبل من ان الشئ مثلا قوله في جميع الرقعة اي جميع الوقت الذي هو في الفعل وهو الشئ كان قاله ان لا اسان
 في هذا الشئ فنوعه طالق فعلق طلاقه بسبب كل وهو عدم السفر في جميع الشئ وكلية انما هي بالنظر الى انما
 جعل معلقا فيه لا الكلي الذي يستوعب جميع الاض ^{فان} وبالوجه ^{فان} على وجه الاستيعاب متعلق بقوله لا
 اي اذا فعل لا في الاض وهذا دفع ما يرد انه اذا حصل الفعل حصل البر فانه قلت وليس للعلمي الا جهة حيث
 وحاصل الدافع انه صير الوجه لم يحصل البر بل لم حيث لعدم شرط كلف وهذا مستبعد ^{فان} ما بيننا
 قال ابن واسم هذا اي في قوله وبالوجه انما يظهر في ان علم فعل دون لا فعل اذا بالوجه فيم حصل
 كما ان قوله قبله لا منا تعلق بالعدم اي انما يظهر في ان لم فعل دون لا افضل في التعلق فيه انما هو بالوجه
 كما هو في فعل هذا الكلام بالنظر لان لم افضل وانما افضل فعلى العكس منها في ذلك فليتناقلا في اننا ما قول
 وهو انما ان الصيغتين وهو لا افضل وان لم فيقول افضل كلتاها سلب روي الخلق ان لا هو الفعل في لا افضل لا يقول
 حصل البر بل لم حيث لعدم شرطه وانما ^{فان} على عدم تحقق العلم بالاض ولكن ان لم فعل حين الخلق اذا حصل الفعل
 لا ينقل لا في حصول البر بل لعدم شرطه ولذا قال الشافعي في مشروعه انما هو ان الصيغ اربع اشتقا في يفيد فيها الخلق
 رعا الخلق على الذي كذا افضل كذا او حلف على الاثبات بالاشهاد له ما بينهما فان كان لم فعل كذا واشتقان

من قوله اي من فعل
 المحقق في الخلق اي
 بعد معنى من
 انما من الفعل
 كما هو في ص

السطر الذي
 قال في الشئ في الاض
 وقد بسطت ما في
 ذلك ص

بر ما بين ما وبين
 انما هو انما
 امضاها على الصلح
 ق م

لا يفيد فيها الخلق وهذا الخلق على الاثبات مطلقا بما يشهد به ما كان كذا او كذا فلا اقل من ذلك
انتهى والى هذا اشار بقوله وكلام الشيخين في عدم الافادة اشياء ما لم يكن ما كانت لا فعلية فتبين فان قيل
قوله وان كانت اى الصيغة لم يتخلص اى بالخلق وقوله مقصود منه اى من اذ لم الفعل في قوله هو يقتضيه وهو ان
الفعل قوله وان كانت يتحقق اى يحصل قوله صريح في ذلك ~~القول~~ وقوله في ذلك اى كلام الشيخ فيهما قوله
قوله وان كانت اى الصيغة وقوله مقصود منه اى من اذ لم الفعل في قوله هو يقتضيه وهو ان
وهذا اى في لا فعل وان لم الفعل قوله بل انظر الى الاول اى بل فوفت محل الظل كما وهو ان لا يقتضيت النظائر
بعضها ببعضها بالحوث وبعضها بالاحتواء وبعضها بالسلوك وبعضها بالانقضاء وبعضها بالانقضاء بالحوث
بل بعضها بالانقضاء بالحوث وبعضها بالاحتواء وبعضها بالسلوك وبعضها بالانقضاء وبعضها بالانقضاء بالحوث
المورد المقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو ان لم بل لا تقتضيت في المعنى لا تقتضيت النظرية منطوقه رتبة اذ ما من سئل
الا ونرى فيه يمكن ان يتبين فيه من ذلك وقوله لا تقتضيت في المعنى من السفسطائية ولا يقتضيت القول على المقارنة كما لا يخفى
قوله استثنى من قال في القاموس يرتب البرهان في رتبها مضاعفا على الصدق وقال ايضا وهل على والعقيدة نفسها فان
انتهى فالفرق بين البرهان والاعتقاد لا يخفى قال ابن قاسم فيه نظر انتهى بل بانظر الى مقتضى محال التنازع وان لم يتبين
البرهان بوجود الصفة حال الحقيقة كما صرح بذلك بقوله ثم لا يتم في شرح الكلام في شرح البرهان في مسألة له على ان
فعل غير التطبيق كالضرب ففرجهما وهي تطلق طلقا ولو بانها ان لم يتبين البرهان في قوله فلا بد من ذلك ومنه هذا
يظهر من قوله لان تقويت محل الطلاق يستلزم تقويت محل البرهان في قوله ففرجهما بين البرهان والاعتقاد
وقد علمنا الفرق بينهما وقوله فلا بد من غاية المعنى لا بد من تقوية غايته اذ كلا الطعام قبل التقويت
وهي رتبة فاذا طلقها فقلت ذلك البرهان وهذا عينه وما ذكرنا طرعا وما قبله ابن قاسم ان فيه غما
لان محال الطلاق الرتبة وحمل البرهان يحصل به البرهان هو الفعل في لا فعلان وهو متناهي في طلقا وهو سلم
ما يحصل به البرهان هو محمل البرهان فقلت انه اى على التقدير محمل البرهان فالكلام عليه يمنع انه محمل البرهان حقيقة الحزم
لا يفيد نفى اذ قوله ما يحصل به البرهان في الالتماس في الكلام المحمل ذلكا متناهي في الالتماس وقوله وهو الفعل
في لا فعلان هو مضمون مصر في غاية السجوب اذ كيف يتصور محمل البرهان في الفعل في لا فعلان وقوله متناهي في معنى
اذا فرق ما بين الفعل والالتماس ومع ذلك في الشئ ادعى وهو قوله فيكون ان كان من قبيل ذلكا في قوله
كما لا يخفى وادعى المستوفى في التقوية البرهان اعلم ان الاكلام الشرعي كلها بقدر ما يمكن بعد تكليفها وذكرها
لبعضها على وجه واحد ولم يذكرها بعضها على الاكلام اذ كانت زائدة وكانت رتبة فليس على فليس على
بليغة اذا فارق الدال منها بقصر ذات عدة وبعد لغة من موعده اذا فارق منها الدال انقضى العمل وليس

على سائر ما

[illegible]

22

فإنما حكمه بطلانها من العتصيم باقتران شيء بثلاث مفعولات واحدة واخرى مفعول ثالثة لثلاث مفعولات عن مدلوله مجازاً في قوله طالق واحدة
 الف مرة في مدلولها التثنية والجمع لا يخرج من مدلولها صحة

فإنما حكمه

اعتباره عدم وقوعها خلافاً لما افقيت به لأن المفعول لا يبين له عليها ومعنا في الوقوع على أنه انتهى من المدلول
 ثم ينفي ما بعدها قال ابن قاسم فيه ما على انتهى وجهه أن يقال أنا نجاد لها المتوحد حتى لا يثبث فيها ما جعلها ووجه
 بأنه خلا في المتبادر كصحة به التمس فيه قوله لأن هذا خلا في المتبادر قوله فإنا لم نجعل من قوله واحدة قوله فيما عدا
 في قوله واحدة ولو كان طالق واحدة وقوله واحدة لثلاث به أي مطلق واحدة المخزومة للمفرد واحدة قضيت أنه لو نوى
 هنا الثلاث وقعن بالاولى **قوله** وقعت واحدة معنونه أنه إذا أطلق وقع عليه الثلاث وقعا سواء ياتي في الموقوف
 أنت طالق ثلاثاً يا طالق إنشاء واحدة من وقوع واحدة لا مثلاً المحققة وعود المشية لا ثلاث إن يقع واحدة عند
 الإطلاق لا مثلاً المحققة ~~فيصير ثلاثاً~~ فيجعل ثلاثاً في الصورة التثنية بلفظ **قوله** في التثنية وحده
 ثلاثاً وثلاثاً التثنية الأولى وهو مطلق ثلاثاً **قوله** وفيه نظركم أي في قوله بعضهم **قوله** في أنت طالق كالف قاله
 شرح الأثر وأنت طالق كالف طالق حرة على المصنف وقيل ثلاث وأما ابن الصبغ فهو مع التثنية في
 وأنت طالق واحدة الف مرة أو كالف أو كالف أو كالف درهم ولم ينفي عوداً فواحدة لأن ذكر الموقوفة
 في الأوليين على ما فيها من اشكال ذكره الزركشي وغيره بمعنى فوق العود وذكر العود في الثالثة معنى لأن الإطلاق
 لا يدرى أن وأنت طالق مثل الف أو مثل الف طلقت ثلاثاً في الأولى واحدة في الثانية على ما نقله القضاة
 وكما ينبغي وفيه نظر وفيما س ما يقتضيه أنه لا فرق في وقوع الواحدة بين المعرف والمكفر **قوله** ولو قال على
 أن أنت طالق قال في شرحه الأثر في وقوعه قال ولا يثبث له أنت طالق ثلاثاً الموقوفة ومثل الجمل وأما عظم الإطلاق
 أو كبره طوقاً أو طوله أو عرضاً أو مسطحة أو غيرها فواحدة أو أكثره ما يقتضيه أو كبره أو كبره أو كبره
 الخراج التراب أو ما حاشه طالق وأنت ما أنت طالق فثلاث انتهى **قوله** ولا يثبث له أي ولا يثبث له ولا يثبث له
 التراب فواحدة قال في شرح الأثر وفان قال بعد التراب فواحدة عند القاضي والأطام ومجمل وغيرهم فينبأ
 على قول الجمهور أنه اسم جنس لا جمع وثلاث عند الجمهور أي ووجه جمع متماثلين على ما يعرف وبأنه أن يثبت
 كونه عبداً فهو اسم جنس جمع واحد تسمية انتهى **قوله** فإن هذا أي جمع تسمية وقوله أي في التراب **قوله** وبه أي يعلم
 اشتداده وقوله ما قاله الأول أي ما علم قالوا يقع واحدة كما قال في واحدة عند الجمهور **قوله** ويؤيدوه أي يؤيدوه ما قاله الأول
 أي عدم الاشتباه المذكور **قوله** أنت طالق أي وقد مر منه أن فيه شيئاً من وجهه فذكره **قوله** وقع المثلث أيضاً قضيت
 أنه لا يثبث مستقلاً وقد في لغة قوله لا في وتقبل عدم الوقوع في **قوله** ولم يعلم فيه محلك أو سواه فثبت ذلك بآية
 عن الجمهور لا والظاهر لا يلزم بحث ولا يقتضي لأن لا أصل لعدم وقوعه عند الواحدة **قوله** وقعن ثلاثاً هذا
 مع ما قد مر بعد ذلك لا علم لا أنت طالق وأنت الطالق في الجمع من قوله وفيه العلم بتقيد المصادق ووجه لثبثه
 وبها يثبت وهو طالق وبها حاضرة انتهى قال بعضنا بعضك أقول ويمكن على ما على الباطن وما هنا على الظاهر أن

فإنما حكمه بطلانها من العتصيم باقتران شيء بثلاث مفعولات واحدة واخرى مفعول ثالثة لثلاث مفعولات عن مدلوله مجازاً في قوله طالق واحدة
 الف مرة في مدلولها التثنية والجمع لا يخرج من مدلولها صحة

قال في القاموس
 جمع التراب التربة
 وقوله بان ولم يجمع
 لسان ما جمع انتهى
 فليعلم أن لا يجمع على تسمية
 فضلاً عن عدم اشتباهه
 بناء على ما قد علم
 صاعداً لثلاث مفعولات
 ص

او انما خالصته دفعا قديمة على اداة امرية بخلاف ما تقدم ذكره لان اللفظ لا يقع فيها شي ضعفت فيه اداة
 فوجه الى نية قال الحق سئل الشهاب بالمرحى عن شخص تشاجر هو حزين وفتنه في امره الا هو قد فعل في الظن
 كنه وقال ان فعلت هذا الامور فانت طالق مخاطبا بوجهه فعمل بفتح الطلاق اولها فاجاب بانضمة بفتح الطلاق والامر
 طاهرا ويد من كلامه قال الحق وحفظه طالق وقال لا بد من صبغة اسمها ذلك بل الصيغة اعرف من الاسم العلم انتهى قوله
 هذا مع ما ليس ط صفة قال ابن قاسم وقد سئل كل ما ذكر في هذه المسئلة بما لو قال طالق المطلق من ذراعيه شدا وقصده ان لا
 من ذراعيه قبل الفراق مما قبله لا افضل كذا فانه لا هت واذ فعل وقد يجاب بان الصيغة في هذا غير مستقلة
 في قوله لا افضل كذا بل هي في معنى التعلق بخلاف ما نحن فيه فليقا حل انتهى قوله فقال هو طالق كنه قال ابن قاسم
 بانه لو قال لعصا طالق لم يقع ط الفراق مع اداة العصا الصيغة انتهى قوله لا الفرق بينهما ط فان في صورة الصيغة ط
 صالحا به هو على ان المعنى صلواتها فاما ولم يكن قرينة في اللفظ صرحت عن مرجع حكمه بوقوعه بخلاف في الصريح بالعصا فانه
 ليس ان يصرف عن ظاهره شئ بل عن مقاربه اصلا والى ما ذكرنا بقوله وفي قوله با طنا ومنه فيهم وقع في صيغة
 قوله لا نه لم يخرج المطلق عن موضوعه قال ابن قاسم انظر كونه بالعضا طالق فانه اذا كان المخرج الموضع
 كان في غاية الاشكال او عدمه الذي وقع ففقد في اخرج المطلق عن موضوعه فلهذا قيل في مستقلا با طنا فليست
 وفيه نظرا ما اوله فلان شعرا وبما شئتوا قد جعلتهم بالعضا في الاستواء والامتواء ونظيره في قوله في فواسي وفتن
 فيه وما في صنفه فلو اريد بالزوجة العصا من تلك الجهة فالما في من وقع المطلق فلهذا اشكال فيه فضلا عن غايته
 واما ما فينا فنحن نحصيل حاصل فلان المطلق ليس بخلافه كما في من له امر ثان حتى تحربه بل هو خارج فكيف
 تحربه فهو فقياس لهذا على هذا كقيا من اشكاله كحل هكذا حقق المقال واحدة وفي لا فقال في او معة او طنا
 في لا يجهل لان قضية الكلام ان يربط اوله باخره لا يفصل بعضه من بعضه فلا يجهل ان يربط بعضه حكمه في قوله
 وهي قوله انت طالق ان صرحوا به ان يكون تميز في اية هذا امر طالق ومثاله وهو ضربت زيد شربا وقوله طالق
 وهو ان المطلق هذا ياتي ودبابي العاصرة او ما زاد عليها فاعلم ومنه منهم ففصل عتبه في قوله ما قبله طالق
 فيه اسم بجاهية ولا تكثر فيها وانما العكس فيما توجد فيه وهو غايية بالصفة انما انت طالق فانه
 وكذا لو قال انت طالق انت مسرحة انت ملاقة فيا في فيه ما ذكرنا في التخصيل ولا يصح انما في اللفظ فاما طاهر
 في قوله انما قال في القاموس معي في المطلق كوضعي عينا ما كسر حصرا قوله بان ما هذا متعلق بقوله بغيره قوله انما
 وقوله بل بالعرف عطف على قوله بان ما هذا وهو المخرج بل المخرج بالعرف لان من المطلق في بالعرف المخرج
 قوله والذى يجبه في هذا حمله ان كلا من لا لا يجهل وانما كثر لانه لا محل حل له في صيغة المطلق في قوله قوله

ط
 هذا مع ما ليس
 سابقا على قوله
 وفتن

في قوله انت طالق
 في الكلام انما
 ص

مع امرى مع الفصل

۷ اکثریت

فمن الغزو المملوكي على
الملك كبريات كل ما قيل
من قول ابن عبد السلام
ان العرب لا تقدر على
الغزوات ان الواجب بين
بها طلبة لانها لا تصلح
وقد وقع المصلحة ذلك كقول
للقول لا ينبغي في قوله
لانه علم لقوله ولا
ينبغي

قد فرغ من كتابي في تاريخ
بانت طالق في طالع الحب

٧
لهم متفقون

انوار فیضیہ

في قوله تعالى
 المعلق بينهما
 وحده وخالقون
 ذلك الغير متعلقا
 او حال كذا في المعلق
 مع الياق فالاول
 انتم طالق ثم طالق
 ثم طالق والآخر ان
 انتم طالق وخالق
 ثم طالق كذا قيل
 لكن هذا لما قاله السمعاني
 في شرح الامراء في
 قولهم لا شيء هذا

في استدراك اوله بغيره لكن حقوقه كرهه انتم موافقا لما في المصنف في التصور والموافق له صاحب المصنف في ذلك
 لا يخلو عنها وكذا في رول حلفا المتأخر لا يدخل في ذلك ومثلا وكذا في حلف بان قال في حلف مطلق لا يدخل في ذلك وفي حلف مطلق لا يدخل
 الدار وبكذا متقاليا بان لم يتخلل بينهما فصل بقرينة ما ذكره سابقا اوله اى وتخلل فصل فان في قال ابن قاسم قال في حلف في حلف
 وشهره في الاملاء لو كان تبيين الاملاء واداء التاكيد ولو قلنا في حلف الحلفي وطال الفصل صدق كنيته في تعليق الطلاق وقوله
 وبين تبيين الطلاق بان التبيين انشاء والاملاء والتعليق متعلقان بانفسهما فالتاكيد بها اليق او ادا لا يتبين في حلف
 ولو طلق في حدة انا حلف الحلفي والاملاء والتعليق متعلقان ونظير ذلك جاز في تعليق الطلاق وعند الحكم بصدق واليمين بكنية
 واحدة انتهى وفيها في هذا الباب وان كثر في مدح قول عبد الوهيد ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعدد الاملاء
 واستيناف ولو طال فصل بعد حلفي قال في حلفي على الحلفي منه ما لو حلفي التاكيد او طلق في حدة بعد حلفي
 ولا يخفى ان ما ذكره في حالة الاملاء مع تعدد الحلفي بما في حلفي تقدم عنها فيها فغلا عن باب المطلق يلا او حلف
 ما فيها في عدم التعدد وما هنا في تعدد انتهى حلفا لابن قاسم اضا ولا يخفى ان ما قاله في حلفي في حلف
 وان كانا تشييعا متافعا على الرخص وشهرهم من باب لا حلف تشييع على التمس مع ان ما اتفقوا عليه صواب وان افكر
 ليس لا من شذوذه المستحقة غير نقل ايضا من الرخص وشهرهم قال فان قال له ان دخلت الدار فانت طالق طاعة
 وان دخلت الدار فانت طالق طاعتين قد حلت طاعت ثلثا وان كانت غير مدخول بها لان جميع يقع في حدة
 عظم انه لو حلف في حدة لا في حلف كذا انتهى واما لا ينافي ما قبله من عدم التعدد اذا كثر من التعليق واطلق
 ذم لا تخافا لمعلق حلفا واحدا فمهما لم تخافا من حلفي ان يقول قيا من عدم التعدد هناك وقوع طاعتين فقط
 ان لم يتخلل الا ما نسبته لطاعة واحدة الا ان يقال في الا حلف في يد على الاستيناف ويصرف في التاكيد انتهى ما قلناه
 وما قاله في قولنا حلت فيها فله وفيه زعم ليس له مدخل فيها من حلف بعدده كما اوضحنا في عبادة التمس متافعا
 على محتاج لردة وتشيعه فله من حقيقة ما قلناه ما قال في حلفي على المشي على النهاية لابن قاسم وقوع السؤال
 عن حلفه وهذا شخصه راي جماعة في حلف عليهم بالطلاق انهم يصنفونه فاستغنوا وكسره ثلاث مرات وهم يصنفون
 ولم يصنفوه حتى يقع عليه طاعة واحدة او ثلاث وهي فاجاب بان قد تكرر ما قلنا واطلق مطلقا والاملاء
 مثلث لا يقال بحجبه الا مشايخ من المضيافة وقعت طاعة فلا تكرر الثانية من كرهه لها بل هي يمين ثالثة تقع
 لا ينفق القول بالوقوع قبل حلفا وقته لم يفرقة بين حلفي الحلفي فيها بانهم لم يصنفوه مطلق بل التكرار متافعا
 منه في الحلفي ثم اضافوه من حلفي عليهم عرفا انهم لم يصنفوا من مضيافة فكان معنى اليمين الاولى حلف بانهم لا ينفقونه
 حتى يصنفوه وكذا الثانية والثالثة فله في حقيقة ما قلناه في حلفي لا يدخل في حلفه وكسره فافهم ولا تغفل
 بما نقل عن بعضهم من خلاف في حلفا ويصنفون انهم ان حمل حدث بعد حلفي فله في ذلك الوقت حيث اراد انهم

استحيفه

يضيفونه حلفا

۷

٧
 نعم في الجوارح النفوس
 اى الجوارح التى يتلجج
 منها حال النفس سميت
 نفوسا نفوسا صحتها
 فى المثلث ثم فى الجوار
 ح

نیقہ نہ ہو امانت نہ ہو

[illegible]

40

في

2

五

1

٥٠

15

45

4:

15



۱۳۳۳

3

٧٨ **الحجامة** قيل قول الله
والظفر في

[illegible]

في الشيء لان المتبادر من التوصل لا غير قوله على الضعيف او كما ان في الاول من حيث انه يتبع في قوله او
متخلفا من عطف على قوله صفا في قوله لنا لا يرد صفا في قوله لا والتااضي في قوله او متخلفات في قوله او
في الاستثناء في قوله لو توقعه في القرآن او في مواضع من القرآن
منها فوجدنا ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله
والاستثناء في قوله صفا في قوله لنا لا يرد صفا في قوله لا والتااضي في قوله او متخلفات في قوله او
في الاستثناء في قوله لو توقعه في القرآن او في مواضع من القرآن
منها فوجدنا ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله

فليس بشئ لان المتبادر من التوصل لا غير قوله على الضعيف او كما ان في الاول من حيث انه يتبع في قوله او
متخلفا من عطف على قوله صفا في قوله لنا لا يرد صفا في قوله لا والتااضي في قوله او متخلفات في قوله او
في الاستثناء في قوله لو توقعه في القرآن او في مواضع من القرآن
منها فوجدنا ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله
والاستثناء في قوله صفا في قوله لنا لا يرد صفا في قوله لا والتااضي في قوله او متخلفات في قوله او
في الاستثناء في قوله لو توقعه في القرآن او في مواضع من القرآن
منها فوجدنا ان الله لا يهدي القوم الظالمين ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله ولا يوفقهم الى ما يشاء الله

قوله

قال الشيخ

[illegible]

وصحة طالق ثلثا وصحة تقديم هو الموافق لما صححه الشيخان في الايمان وما فعله من صحة
 في اربعين الا فانه طالق انتهى فقل ان يقوله اي استثناء وقوله انا ضريح اي المستثنى كما هو
 في التمثيل فاقبل ان قوله انا ضريح راجع الى الاستثناء عن الصيغة ليعلم ما قال فاقال ابن قاسم فالأول
 انه لا يشترط بقوله بل تلفظ به ولو اشترط ان يقوله حال الايمان به انه استثناء عما يأتي لكان له
 وجه وجب انتهى كلامه انشاء من عدم الله المتحقق في كلام الله لان مقصود الله ان لا يشترط ان كان المستثنى
 من غير ان يقوله الاستثناء المقدم عن المستثنى منه الموصوف حتى يصح ذلك الاستثناء اما اذا لم يوصف
 المستثنى منه فلا بد من وقوع الاستثناء قبل التلفظ به وبعد تلفظ المستثنى منه فتدبروا وكونوا متأكدين
 قوله انه راجع ليعلم ما سبق كما هو مقتضى الاستثناء وشأنه في قوله وقوله بالرفع اي قبل الفراغ في كل ما كان غير
 كالابن المنذر راجعوا على انه اذا لم يوصف بالاستثناء راجع اليهم لا يلو مستثنيان وفيما يشترط اقترانا لثبوت به وجه الصيغة
 استثنى منه فلو قال لا انت طالق لكان من غير وقوع استثناء ثم بدل ما عندنا عنه ان يقول الم واحد او الا ان يشاء الله
 فذلك لا يصح بالاستثناء وليتبع العلة وتاثيرها يكفي اقترانهما بالتلفظ المستثنى والامام ولا وجه له وادعوا بوجوب
 الفاعل على الاصحاح على ذلك من وجه ابن الصبان في الاكثرين في حكم الماوية في الاستثناء بالحقبة وما كانا هو
 الذي صححه الله هنا وفي الصحيحين ومن فادى الموضع انه يشترط وجوده في انشاء التلفظ المستثنى منه وهو الذي
 نقله عليه في الجوابين صريحا ووجهه ان العجاء اما يقتصر بما فادى لغير الاستثناء وقبل تمام التلفظ بالطلاق في شئ
 نفقده في كل في الاستثناء وقوله قبل الفراغ العجاء صادقة على ثلاثة صور ان يوجد في ارباب اليمين فذلك او في انشاء
 او في امرها وان اكمل فاجاب في جميع وهو الصحيح فكيفه مقتضى اي ذلك الاجل او يصح بعد فراغ اليمين قوله
 لا شئ في ذلك كله احسن يعني لو بقي حرف من اليمين يصح في ما نفا من الله طالق الجاهل والجمهور يقتضي بالاقتران
 او يقتصران بلفظ انت او يقتصران بان دخلت في ما صح في اقتراننا اي في شرح قوله ويشترط نية الكناية اقترانها بحال
 التلفظ في قولها ان في نية الكناية يعني ان نية مختلف فيها فليلا يصح ومن ثم ادانهم اقترانها بكل التلفظ وقيل
 يكفي اقترانها بالاولى ووجهه من كثرة من راجع في اصل الموضع الاكتفاء بما ولى واخره كما قاله المصنف
 في شرحه قوله الله ويشترط الكناية في الاكتمال عند اي لقوله فقولها ان لا يخلو في اوله لا امرين في الاكثرين
 وفي قوله واخره كان محققا في اصل الموضع لا يخلو في الاكتمال بكل التلفظ او بما ولى كما استقام من قوله ان في
 انشاء الكلمة لان قوله فقولها ان محققا في قوله في انشاء الكلمة لا غير فقولها ان يكون عباد الله الله يمكنه شئ في
 اية مما قرأناه فقولها ان الله على ما قرأناه لم يبق في قوله ولا يخلو في الاكتمال في قولها فانه قد سبق
 واخر في المصنف بالامكان لا المحال بالامكان ولا تنظر في من قال بل في ما قيل وعليه التمسك من هو صهي وانهم

فخذوا ايضاً
 ثم

في الكلام
 في الكلام

بِقَرْنِهِ الْمُطَاعِلَةِ

وَنَادَى فِي سُبْحَةِ الْإِسْمَاءِ
فَقَالَ لَيْسَ قَوْلُهَا بِالْمَقْلُوبِ
فَإِنْ مَحْمُولٌ وَقَعَ ذِكْرُ
ذَلِكَ فِي الْمَقْلُوبِ

ايضا لصفته انه لا يمكن قبول ظاهره ومبداها في هذا الشرط اسماع غير التعليل بالمشية فلو ان
 التعليل بصفة اخرى متوان دخلت الماديات لاشترط فيه اسماع الغير حتى لو قال قلت ان دخلت النار
 واشكرت صدقا بحقيقة قال ابن قاسم والفرق بين التعليل بالصفة وبينه بالمشية ان التعليل بالصفة
 ليس مافيا لمطلبا قبل تخصيص لم قبله فالتعليل بالمشية فان ادعائه فيها ما دفع لمطلبا من اصله ثم عمل
 عليه قبول قول له في المشية والاشياء اذا انكرتها انكرتها وحلفت بخلاف ما اذا ادعى بها غيرها فالحكمة
 فان القول قول له المحكي والعمل وجهه انه محكي وان كان السماع لا يستدعي عدم الحق لانه اصله في مسئلة
 ما قيل في الحرة تأتي في الشهود قوي وان لا يجمع مفرقا ولا يجمع بينهما حتى لا يفرق بينهما في قوله او علمه قال في شرح
 ولا يجمع مطلقا بالواو او عنى ما كنتم والفاء وصل ومعطوف عليهم في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيها
 لا سقط الاستفراق او ثباته قول لا سقط الاستفراق اي لا اجل ثبات الاستفراق قوله فالاستفراق كمثل الاستفراق

و شارحه

باطل قال الشيخ ابن كاسب في مختصر الاصول استثناء المستفراق باطل ما عدا في اي سواء كان مثل المستفراق
 منه واكثره ولا اكثر على جواز المساوي لهما في بعد الاستثناء اعني نصف المستثنى منه حتى يبقى النصف ونحو
 جواز الاكثر حتى يبقى اقل منه لنصف وقالت محنا بله والقاضي بمنعها اذا كان العدد صريحا فيجب ان يبقى اكثر
 منه لنصف وقيل بمنعها اذا كان العدد صريحا فيجب عشرة الا ان ثبت ولا يجوز عشرة الا خمسة او ستة مثلا
 ما لم يكن صريحا فيكونا كثره بنى عليهم الا محال وهم الف والعالم فيهم واصل انما انه وقع في القرآن استثناء الاكثر

الاكثر يعلم قوله تعالى ان عبادي ليس بك عليم سلطان الا من اشرك من الفانين ومن هنا ببيان
 لاننا نفاو بين كلمتي متبوعه فاستثنى الفانين وهم اكثرهم بدليل قوله وما اكثر الناس ولو حرصت
 بمؤمنين ولا يخفى ان الاكثر ليس بمؤمن وكل من ليس بمؤمن غايي يقع الاكثر غايي وان ثبت جواز
 استثناء الاكثر ثبت جواز المساوي بالطريق الاولى لانه اقرب انتهى خلافا لفتاوى المصنفين
 في كثير من المعاني فيما يلي الحكم فواحدة فينتفع واحدة قول لا يجمع مفرقا في المستثنى وهو قوله

قوله ما ص

اي اشئتي واحدة واعدا بجمع استغنى عن اثنين واحدة مستغنى قات وبالعين بجمع واحدا بغيره اجمع
 ان يجمع مفرقا واحدا واحدا او اثنين واحدا قال في الموضع وقول مستغنى انما هو
 وحال في وطال في الاصل كقولك انت طالق ثلاثا الا طلقه قال في شرحه فينتفع طلقا ان يقع في هذا اصله
 الموضع بذلك صبي على جواز جمع المفرقا ولا يصح خلافا ولا معونه يقع في ثبات المعاد لثبوت الاستغناء
 وكذا ان اطلق لك ولوقال بدل قولك مستغنى فلو كان لم ينع ذلك قوله في قوله تعالى انما هو مستغنى
 ثانيا الاشئتي عانت طلقا لثبوت الا واحدة وهذا معنى قول من يفرق قوله فينتفع واحدة لانه مستغنى
 بالجمع

ثلاثين من ذلك

ثنائي من ثلث فاذنا في الواحدة بقية ثنائي وقصير تلك الواحدة مستقرة لا يتصل بها بقية الواحدة التي
 بقيت وبقيت من ثنائي واحدة اخرى فتقع تلك الواحدة قولنا لا لم يخرج اي قال في شرح المرحوم لا يخرج المطلق
 والمطلق عليه والمستثنى لا يسقط الا مستثنى كما حصل بجعل ولا في المستثنى لا ثباته ولا فيها المخرج فلو
 طلق ثلثا ثنائي واحدة وقعت واحدة لان المستثنى اذا لم يجمع مستقرة لم يبلغ الا ما حصل به المستثنى
 وهو واحدة او طلق ثلثا الا واحدة وثنائي وقعت طلقان الفاء والقول وثنائي لم يحصلوا لا مستقرة
 بل او طلق طلقين وطلق الا طلقه وقعت ثلاث لان الطلق الواحدة مستثناة من طلقه فيستقر
 ثلثا او طلق ثلثا الا واحدة واحدة وواحدة طلق واصل لان الاستقرا في ما حصل بالاحدية في
 لو طلق ثلثا الا واحدة واحدة وواحدة طلق واحدة يجمع هذا انه مستقر وبما نفقنا لك ظهر صوابه قال
 ابن فارس قد يقال فضية فاعده ربيع المستثنى لجميع ما تقدم من المقاطعات كون الواحدة مستثناة من
 الثنائي ايضا وقضية ذلك ان الواقع ثلثان لا ثلاث لان استثنائهما من الثنائي صحيح مخرج لواحدة في
 يقال في نظير ذلك ثلثي لانه قالوا لا يرد في طالق وطلاق ونصف المطلقة والا طلقه ونصف وثبت
 بما على ان المطلق لا يخرج وكما قالنا لا يقال نصا لثاني فحق على انه لو قال لها انت طالق ثلثي ثنائي ولا
 انه يقع عليها الثلاث ~~فصل في المستثنى~~ وان هذا الاستثناء لا يصح استثنائا لكنه اعني لثاني
 في ثلث او ثلثا ~~فصل في المستثنى~~ اذا قال كل امرأة في غير طالق ولا امرأة لم يصفها غيرها قال الشيخ ان قال هذا على
 المستثنى لم يطل وان قال على غير سبيل الشرط طلق لان هذا الاستثناء لا يصح فيه غير طالق لان طالق
 هو انت لم يقع المستثنى انثى اي مستثناة ~~فصل في المستثنى~~ ومن ثم انما اجل عدم صحته قولنا لا في الموصلة اي في
 الثلث لا يفي ~~فصل في المستثنى~~ اذا قال كل امرأة في طالق الموصلة ولا امرأة لم يصفها غيرها فان يقع عليها
 الطلاق لان كل النساء يتناول جميع النساء المستثناة مستقرة ~~فصل في المستثنى~~ لاجل انك ان لم تفرق بين
 على رادة النصفه ~~فصل في المستثنى~~ اي غير صفة نعم في حقيقة القول على طالق لكن اخذت ولم تفرق بينا ونعم
 على على قوله لم يرد بغيره ~~فصل في المستثنى~~ اي ط لم يرد ولم تقع قرينة بشهادة قوله الا في حيث لا يحصل النصفه ولا
 قرينة ~~فصل في المستثنى~~ اي مستثنى لا على وهو عدم الواقع سببا لا فالاصل مقابلة المصنعة قوله ~~فصل في المستثنى~~
 قولنا انثى ~~فصل في المستثنى~~ لا لا يرضى انما اصل غير النصفه المعينة لمعاينة مجهرها الموصولة اما لغات محوالت
 برجل غير نيل واما بالصفات محوالت برجل غير النصفه الذي هو جيبه والاصل هو الاول والثاني محوالت
 انثى فالجواب بالاصل اصل النصفه وسببا من ذلك عدم اصالة انثى لانها لا تصح النصفه واصل المستثنى ما يبين عليه
 فبما في الاصل هو كونه صفة واذ كان عطف الا الاستثنائية ثلثا غير اصل والفرق بينه وبين

المستثنى من ثلث فاذنا في الواحدة بقية ثنائي وقصير تلك الواحدة مستقرة لا يتصل بها بقية الواحدة التي بقيت وبقيت من ثنائي واحدة اخرى فتقع تلك الواحدة قولنا لا لم يخرج اي قال في شرح المرحوم لا يخرج المطلق والمطلق عليه والمستثنى لا يسقط الا مستثنى كما حصل بجعل ولا في المستثنى لا ثباته ولا فيها المخرج فلو طلق ثلثا ثنائي واحدة وقعت واحدة لان المستثنى اذا لم يجمع مستقرة لم يبلغ الا ما حصل به المستثنى وهو واحدة او طلق ثلثا الا واحدة وثنائي وقعت طلقان الفاء والقول وثنائي لم يحصلوا لا مستقرة بل او طلق طلقين وطلق الا طلقه وقعت ثلاث لان الطلق الواحدة مستثناة من طلقه فيستقر ثلثا او طلق ثلثا الا واحدة واحدة وواحدة طلق واصل لان الاستقرا في ما حصل بالاحدية في لو طلق ثلثا الا واحدة واحدة وواحدة طلق واحدة يجمع هذا انه مستقر وبما نفقنا لك ظهر صوابه قال ابن فارس قد يقال فضية فاعده ربيع المستثنى لجميع ما تقدم من المقاطعات كون الواحدة مستثناة من الثنائي ايضا وقضية ذلك ان الواقع ثلثان لا ثلاث لان استثنائهما من الثنائي صحيح مخرج لواحدة في يقال في نظير ذلك ثلثي لانه قالوا لا يرد في طالق وطلاق ونصف المطلقة والا طلقه ونصف وثبت بما على ان المطلق لا يخرج وكما قالنا لا يقال نصا لثاني فحق على انه لو قال لها انت طالق ثلثي ثنائي ولا انه يقع عليها الثلاث

ومنه في قوله
 سبيل الشرط

۲۰۰۰

29

ثُمَّ جَعَلَ نَقْلَهُ مِنْهُ وَأَوْرَثَهُ حَاصِلَ الْمَقَادَةِ وَهُوَ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَا قَوْلَهُ وَاسْمًا قِيَامِي فَقَدْ بَرَّاهُ فَانْهَكَ عَنْهُ وَفَقِصَّةً
عَنْهُ أَعْرَبَ الْفَصْلَ لَا يُلِيقُ بِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ قَبْلَ ثُمَّ فَعَلَهُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ فِي شَخْصٍ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ

[illegible][illegible]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِسْهَاءُ رَبِّنَا لَعَلَّاهُمْ وَلَوْلَا تَوَفُّقُنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

بما لا اله الا انت سبحانك انى كنت في الدنيا والاخرى

حيث اوضحنا حق الامتياز في انفاذ جميع ما وافقنا له لا بد ان نعلم وفي الرضوخ ولو اني قبلت امره

التي خالفت شريعتهم فاحلة الإفاعة فقتلوا خيلاً وقبلاً واحداً فاستبى فاحله منهم وبخا على الثاني أو صبه

ان شاء الله

خلق الله

فقد ما ذكرهم بناء على انه لا يجمع الخلق في المستغنى ولا في المستغنى عنه فان قياس ذلك وقبح
 طبعه في كل واحد من رتب الاستغناء فيها لم يطوف مع مستغناة وثلاث في المتناهيين من حيث وجوه نظير قول
 المتن السابق او ثبوت لا حصة الا واحدة فثلاث ولا نسلم ان ذلك نظير ما ذكره في الروح لعدم تفريق
 المستغنى منه والما هو نظير قول الروح وكذا اي يتبع طلقا ان يواحدة ويضاف الى واحدة انتهى نعم ذكر
 في شرحهم ان ظاهر الروضة في حصة الوقوع طلقه ولا يخفى قياسه في الاصل في قولهم راسم نعم كاشي وكل
 في الشرط الثلثة قيل قوله ولم يعلم مستغناة في قوله فلم تغياها قال في القاموس في الشيء بالفتح ما استغنى
 بالشيء والشيء بفتح الشا وفيها والتمتاع انتهى قولهم وعلمه ان التطبيق بالشيء كما قاله في شرح الاصل
 لا بالتطبيق بالشيء حدوثها وقوله بانها ايضا راجع الى التطبيق في قوله وشية الله تعالى في قوله لا يستغنى
 به عن شيئا انتهى في تفسيره حدوث شيعة الله تعالى وهو لا يتصور قوله وقوله كان شيا وان كان في شيا
 في الماضي اي شيئا وان كان شيا في الماضي قد بد منه شيعة الا ان كانا وما قررها عباد الله الله من قوله
 وعلمه ان هذا اندفعت المشكوك لنا ظاهرا ولا يلزم على ما ذكر تفكيك الفهم على ما ذكره قوله وانفردا
 وعلمه ان هذا في وجه اي بانفس من عدم الوقوع مع المشية كما افاده في شرح الاصل حيث قال في
 تقريره الوقوع مع المشية وعلمه ان العلم ان التطبيق بما يتكلم عليه في الاستغناء استغناء
 متناهي على منظم قوله يجمع انظام العقل لان استغناء ثلاث من ثلاث غير منظم قوله مجده في هذا ان التطبيق
 متعلق وهو منظم كما يلزم من التطبيق في كسر قوله واجابا لما في قوله يعني ان العلم في سئل من عدم وقوع
 الطلاق تبيين قال انت طالق انشاء الله لا وجه لعدم الوقوع لاجابا في قوله نعمه متعلق بما جادنا اتفاق
 على ان من سائر العلم والقدرة والارادة وغيرها قد تمة كثيرا متعلق كما ينبغي انما هو في الاضافة والتعلق
 في الصفات والارادة تخص بعض المقدوريات بالاعتدال والتأخير وبهذا ما في التطبيق ولا ينبغي
 في بعضه ولما قال في تفسيرها كانت علة حادثة في ذلك التطبيق المحمود وهو يتبين كما ذكرها قوله
 بالقرن في اللفظ وهو انشاء الله لجهة المذكور اي يجمع المذكور وهو كل واحد من لفظ وهو طالق
 وثلاث لان الشرط عدم تعدد كقوله في الاصول في العمل بالتعليق وهذا انت طالق انشاء الله
 وانت طالق انشاء الله بل لفظ في نظر علة لقوله في اي انتهى لا ينبغي وقوله اي في اللفظ
 في المتعلق وغيره قوله لا نه بطلانها اي قانها حيث يقول طلقك قوله اخلق الله قال في قاسم
 لعل المتعلق بسببته قوله وما في الثاني عطف على قوله اما في الاول فالاول قولهم انت طالق انشاء
 والثاني في قوله انت طالق اني شيا الله قوله واما في الثاني فلا محالة الوقوع في قوله في شرح الاصل

قوله اما الاول وهو
 قوله انت طالق
 انشاء الله

في الاصل
 راجع الى الصورتين
 من

[illegible]

[illegible]

اما ان يحتمل التعريف عندنا لذكر لو قدره اوله والثاني الاعتقاد فان ظاهرا يتضح ولا فاسد
 اما ان يحتمل التعريف وهو لا يحل اوله والراجح الظن والخرج والهم والمساوي الشك الذي ينبغي
 الشك وان كان طرفه متساويين لكن لم يكن بينهما تعريف لا قاله المحقق فلا يقع غايته انه شك في انهما
 انهما محل التعريف وهو لا بد من ضيق طلاقا حتى يحل التعريف يقينا وبما قسمه في ذلك ظهر من كلامه ان
 ابن قاسم انما ظاهره انما يعرفه لا يقينا بل وظاهرا قاض وفيه نظر لا سيما المحكوم به وجهه انما
 وشكوك في ظاهرها يعرفه يقينا معناه انه لو لم يطلق شك ما حلت التعريف لا يقينا وفيه انه ان لم يطلق
 مطلقا انما يحل التعريف وان يطلق ويثبت حلت التعريف يقينا ان قوله فليعلم طلاقا في المحكوم
 منه مفهوم انما لفظة حتى يقال ان ظاهر العبارة انما يحل التعريف لا يقينا بل انما وانما يخرج من حق من
 الشك وبما يعرفه فليس مقصود وجه لا في وقوله وفيه نظر في صنف ان هذا انما يستلزم اذا كان
 منه مفهوم انما لفظة وقوله وفيه انه لو لم يطلق مطلقا انما لا يحل التعريف في هو انما ومنه قوله لم
 يعرفه لا نقلا بل محل التعريف اصله وكذا ظهر من قوله في قول المحقق انما يقينا من
 مفهوم انما لم يطلق شك في مقوده بعد ان ليس انما منه مفهوم انما لفظة حتى يحصل ذلك على قوله
 الشك وبما فثبت فيمن لقوله مقوده بعد يقينا انما المعنى المقود بالثبوت لا يقينا وما ذكره وفيه انه
 لو لم يطلقه اصله عادت له يقينا لا انما ان كان لم يقع عليه الإطلاق في فاني باقية على وجهه
 وقع عليه حلت له بعد لان الفرق هنا متان حيث وانقضت على انما ثم عطل عليها ومع ذلك
 في عودها له يقينا وان طلقها عادت عادت بعد يقينا سواء وقع عليه الإطلاق او لا لانه
 طلقها وتن حيث وانقضت على انما والاشكال في عودها يقينا مع ذلك فنظروا فيه اما انما
 انما انما في قوله وفيه انه لا يقينا في اليقين وانما انما في قوله لو لم يطلقها اصله عادت
 له يقينا في وكيف يحصل اليقين مع وقوع الشك لا قسمها في هو انما في نظر في
 وانما ذكره من صورة الترابيد في قوله لا انما ان كان في من قوله وان كان وقع في من
 اي في نفس الامر والواقع وليس يطلق مطلقا على ذلك ولا لما شك حتى يحصل من صفات العلم
 المتعجب في كم يحصل من صورة الشرع في كلامه انما هو في صورة الشك في كل لا يحصل
 اليقين اصله كما وقع وانما اظنبت كلامه في ما هو حق العلم في العلم انما ذكره
 فليعلم انما انما في ان قوله لا يحل التعريف يقينا وقوله لم يقود بعد يقينا ليس كلام الله من علمه
 بل كلام الله الشرع وقوا شار في شرح الاما في قوله فان شك في ثبوتها وثبات فلا ينكحها

مطلقا لا هذا محكم
 في وجهه شرعا محكم
 صوابا شرعا
 والتمس في هذا فكيف
 محل التعريف

تسليح ذنبا

فدع قال ابن كثير لو قال لام ز وجهه انك طالق ولا نية له لم تطلق زوجته وان فعلت احلها فدا
 فاصحها طالق ثم فعله بعد موت احلها او يدينها بتاتين الطلاق في البداية فيه كما اتي به المصلحة حله فاشه
 اجنبية ثم ينكحها احد امة على ان لا يعبه بحال وجود الصفة لا بحال التعليق ^{فهم} ولا يشا ولم فيه وضعا انه هو علم والعلم
 انما وضع لتعيين مستماه تعيينا خاصا لا شيئا وكذا فيه غيره واما وقوع الاشتراك فيه فانه هو علم
 وضوحه الموافقة في اللفظ واذا ثبت ان العلم لا اشتراك فيه وضعا فقول له زيب طالق لا ينفي
 ن وجهه وضعا وكذا شرعا اذ لو قيل لا يطلق زوجته كذا قرره الم في الفتاوى فكثيرا ما يخلط بين
 اي عملا فان قيل لا يصح طالق باضافة احدى الى صيغة التعيين المخاطبة او الى التعيين المضاف
^{فدع} لا ينفي هذا اي لما ان الفا نفى وهو قولهم نعم ان كانت الاجنبية مطلقة منه او من غيره لم ينفي
 نروجه على ما حثه المصنف في صدق اللفظ عليها صدقا واحدا مع بقا اصل الزوجية قال ابن قاسم
 في المسئلة الاولى ان لا ينفي الزوجية وان لم يصدر منه تعيين الا ان ينفي الزوجية قال ابن دية
 في النهاية ولعل في امرأة صالحة اخرى فاسدا واسم كل منهما زيب طالق وقال دود فاسدة الكحل قيل
 كما هو ط كلام ابن المصنف نعم يظهر ان حكمه حيث لم يسم بغيرها ونكاحها وانما هي حبيبة فيدين ولد قيل
 ظاهر كل محتمل قال ابن دية في النهاية ولا وجه محي طاحته المسمى هذا فيقبل منه تعيين زيب التي
 عرف لها طلاق منه ومن غيره وان احتمل الفرق بينهما ما في الحيات من هذا الزوجية اقوى فلا يكون فيه
 ذلك ^{فدع} وهل ينفعه حصول الزوجية في مسئلة المسمى فقيه المسمى بقوله ظاهر ابن مودين ومعنى التبيين
 كما ياتي ان يقال لهما حرمت عليهم طاحته وليس لك مطا وعنه الم ان علب على طاحته صدقة بقرينة اي حبيبة
 يعني حبا عكسها ويحرم عليها ويغير قال تعالى في بعضها من غير نظر لصحتها الا حكمه صاحبها المعاي وحرمت عليها
 ابن الرافعة انتهى فانما يستعمل في الزوجية الملوذ على الزوج الما ددت زيب المعنى غير فان صدقته
 كانت في المسئلة تدعيها ^{فدع} الم والافاديهما قال ابن قاسم نقلا عن العباد ^{فدع} من خلفها بالطلاق
 طلقه واحدة وحلت له من وراءها طلقا مدين ثقتا فليعيها ويسلم المباح طلقين على واحدة واخرى على واحدة اخرها
 فقط على كل واحدة ^{فدع} كانت احدا من ذواته لا ملك عليها الا واحدة فالوجه هو ان تعينها المطلقا لثلاث فيقع عليها واحدة وتبين
 ليعينونه الكبرياء ولما امتا احد من اوبانت قبل التثمين فالوجه هو ان تعينها بثلاث لثلاث المطلق فيقع نهائي
 المطلق فتبين بدينونها قبل المكن والبعينونه فلو علق بثلاث لاحد من ذواتها او كان ^{فدع} فاحد
 ذواتها في طالق ثلثا بصفة وصية فالوجه وقا لا استقر عليه مسمى الثما من المكن في ثلثا ومن تعين
 والمبانية ان لا يفر ^{فدع} او اتمتها بعد وجود الصفة لا قبلها والموقف الحقيقي كان قال في الطلاق طلقين
 (موتنا)

ما اصل كذا

[illegible]

اعذار في وقت

فان قلت هي هفتا سؤالات
بها فاما هي اسما وطلقة
بها فاما هي اسما وطلقة

كما كان قال في شرح الوضوء فذكر ان القربة ^{في} ولا يتصرف في الوضوء فيه ويغني عنهما التفتة عليه لما
 لم يتحقق دخول في حكمه ويأتي في بيت المال ^{في} بيان الطلاق في السنة والسنن في الحديث
 ذلك ان هو اجاب بن ينفى ان يراى باجابه على المعنى العام ذكر في الاصول قال الشيخ ابن ابي عمير في المحقق في الاصول
 اجاب بن ينفى على المباح وعلى ما لا يمتنع شرعا ^{في} كان مباحا او واجباً او مندوباً او مكروهاً فعلى هذا
 قوله في كونه بينهما اي بين السنن والبدعي ^{في} المشهور خلافاً له صفة لقوله اهل الاصطلاح ان قالوا لا بد
 حله في المشهور ان السنن طلاق طلاقها ليعت بطلان ولا صغيرة ولا امسية والبدعي طلاق طلاقها
 في حيزها وخلافها من وطءها فيها فيه ولم يدرين حالها فلهذا يخرج عن الغرض من حاكمها ان السنن طلاق طلاقها
 المشهور طلاق طلاقها في حكمه لا يمتنع ولا بدعية ^{في} فلهذا يخرج عن الغرض من حاكمها ان السنن طلاق طلاقها
 ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 وقوله عليه اي على كونه ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 الرأي والاصول وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 مع انه يمكن من الغنة اي من وجوب ما اختلف منه وهو الوطء ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
~~في~~ ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 طلاق طلاقها في حكمه ان كل منها غير داخل في المشهور خلافاً له فلهذا افقاه ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 وهو ما اوضح في صلبه ونحوه والافقاه لعمارة لا يخرج عن صاحبه ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 احكام ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 وهي تعتد في القرأ وهي منبى على مرجوح ولو سئل ان منها اخذ من قولهم وقيل ان سائر
 فان سبعة طلاق في طهر قبله ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 المحترم قال ابن قال لم سمع من اهل في الدائم خلافاً لما قبله من اني ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 في شرح الرقعة القصير بما قاله الزيداني ومباينة ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 وقد علم ذلك اي ان طلاق المخرج في قديمه السابق في حيزه او نفاس منسوبة به ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 على قوله اجاباً ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 حكم ذلك في قوله ومنه ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 السيد ينفى في طهرها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها
 زمان المدة بان يوافق في زمانها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها ^{في} ان ينفى حكمها من اهلها وحكمها من اهلها

فيه اي لطلاق

فَتَلَكَّ سَبِيلَهُ وَتَمَّ
الْمَسِيرَ الَّذِي فِي حَقِّهِ
كَتَبَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ

رقا عیال

كل ما تكبر كالمسنة
ولم يشر الفلاح ولا
فقدت ولا فالتقليل
كل شيء من يد فخلق في
الحال وان سلك في يد
معوذ من غير التعليل
ام لا ص

فلا يحزن هذا ما
كما قال له لها حقيقة
مشرفة

[illegible]

من جهة فادخلنا لم يكن حسنا فقلنا عن صميمته كما قاله فادخلنا في وقت جيبه بعدد في حق واما انما
 قوله واما حسن عندى في حق قوله ومن ثم في واذا اقلنا امة اجماع واما انما فقلنا قال ابن قاسم ان ذلك
 نقول ليس عجيبا لان هذا اصل الاصول في دفع الاشكال اذ حين لم ينفذ به الاشكال كيف يصير حسن
 ثم قال وان لم ينفذ في المشافعي سبيلنا غير رضى عدله فيما ادعى اليه جهة ما دعى حتى صحتا وعمره في علم
 التصديق ولا يقال ان هذا اجماع فيعلم المشافعي القول لا فاعلى انه اجماع بل جهة ما من سبيلنا غير رضى
 عليه كما انه لم ينفذ عدله دليل واضح على خلافه ولا ينفذ من غير موافقة فيه وفيه نظر لا ما لا نفى ان المشافعي لم
 يوافق كيف وقد قال المشافعي وحيث صح محو فلو كان ما قاله سبيلنا غير رضى لوافقنا وفيه ان عمره
 يدل على انه قال في مجمع الصحابة فندى اجماع ولو سكتوا عنه لكان اجماعا كما صرح في الاصول فثبت ما قررناه
 واما الموقوف ليدان ذلك مطلقا او اعتادوا للتطبيق في هذه قوله سبيلنا مطابقة ما قاله بعض الحكماء
 في جواب قوله الظاهر بتبادر من كلام عمر فان اعتادوا من كلامهم او فقولوا الثلاث ولم يوافقوا بها الى
 واحدة قوله علم فيه اى الجمع واردة العاحلة قوله فقال لما بين تيمر قوله ولم يقل بذلك اى بالطلاق
 على وجه التبيين اى قوله مع عدم حرمته ذلك اى مع جميع المطلقات الثلاث هو اى مع خلافه لا مع مقتضى
 بيان لا يولى قوله انه يحرم اى قوله بغيره قوله لا يحرم ولا يفرق وقوله ونفوذ ذلك بما فيه اى فيما كان
 نظر رد ذلك البعض قوله وقوله من اى المطلقات الثلاث قوله لا يفرق من اى فيما كان
 الاقتصار على فكر وقوله وكذا في الثانية اى استظهار ذلك ما لم يستفد قوله لا يفرق من اى فيما كان
 صميمته في الصورة اى في قوله انت ظالمون لما مقتضى عليه وثلاث ما لم يستفد قوله لا يفرق من اى فيما كان
 المشافعي قوله لا ينفذ ذلك اى حرمته اجماع وقوله لا ينفذ المقرين في المطلقات على الاقل قوله لا ينفذ من اى فيما كان
 فثبت في مفهومه انه لا يجب عليها التيمم والعلل وجه ان من دونها في حرمه شبهة في صحتها استدللت عنها
 بالبرهان قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 اليه اى في بشارته قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 فاعلى لعل ان تنكح في قوله بشارته قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 اى في قوله المصنف لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 ثم يغلب على ظننا ان من قبل حرم عليها تكييفه ومجانا على الذي اجمعه من جهة وانما مقتضى فراها اجماعا
 فترى انما حرمته في الكفاية اجماع وهذا معنى قوله سابقا وخيرا في هذا المقاضى وكذا قال في
 شرح الاشارة وليس من قبل حرمته نكاحها قبل احكامه وكذا بعده على الذي تيمر به وجهي البعض

وليس لك مطاوعة
 الا في علمك على طاعتك
 هذا امرنا اقول بالظن
 اى في قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 فثبت في مفهومه انه لا يجب عليها التيمم والعلل وجه ان من دونها في حرمه شبهة في صحتها استدللت عنها
 بالبرهان قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 اليه اى في بشارته قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 فاعلى لعل ان تنكح في قوله بشارته قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 اى في قوله المصنف لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 ثم يغلب على ظننا ان من قبل حرم عليها تكييفه ومجانا على الذي اجمعه من جهة وانما مقتضى فراها اجماعا
 فترى انما حرمته في الكفاية اجماع وهذا معنى قوله سابقا وخيرا في هذا المقاضى وكذا قال في
 شرح الاشارة وليس من قبل حرمته نكاحها قبل احكامه وكذا بعده على الذي تيمر به وجهي البعض

ولا ينفذ من اى حرمته اجماع
 فثبت في مفهومه انه لا يجب عليها التيمم والعلل وجه ان من دونها في حرمه شبهة في صحتها استدللت عنها
 بالبرهان قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 اليه اى في بشارته قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 فاعلى لعل ان تنكح في قوله بشارته قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 اى في قوله المصنف لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع قوله لا ينفذ من اى حرمته اجماع
 ثم يغلب على ظننا ان من قبل حرم عليها تكييفه ومجانا على الذي اجمعه من جهة وانما مقتضى فراها اجماعا
 فترى انما حرمته في الكفاية اجماع وهذا معنى قوله سابقا وخيرا في هذا المقاضى وكذا قال في
 شرح الاشارة وليس من قبل حرمته نكاحها قبل احكامه وكذا بعده على الذي تيمر به وجهي البعض

نسأل الله تعالى أن يعطينا من العلم بغير حساب ولا ينفعنا من ذلك إلا ما يرضى الله به
 في الدنيا والآخرة وإن كان محصورا بحسب الواقع لكن لا بد من أن لا يحسب باللفظ على غيره ولقد علم أي قال
 أنه أتى بها أي بالمشية خرج به ما لو قال لا تمتنع بغير الحان دخلت العوان أو نحوه فأنه المصدق قد مرنا قال
 في شرح الماد شاذ ذلك عن فرع الرخصة قال لا أنت تطلق لكنا ثم قال قلت انشاء الله وانكرت صدقاً بينهما
 على ما هي في بحيث لا يرفع الطلاق وأراد رفعه بالحجة بما لا يصلح له ولا يقبل قولها أي الزوجة
 ولا يقبل قولها أي اللام أنما هي لنفسه أي بالمشية والا يقبل بالنية أي بظاهر بل كان صدقاً
الحكم وقال أردت بغيره قال لا ابن قاسم قال لا الزكشي يقولونهم المسئلة يقولون أردت بغيره
 صريح في أن الغرض منها إذا كان له نية عنى الخاصة فلو لم يكن له نية وإن أراد بغيره فينبغي أن يطلق
 كالوقال كل امرأة طالق إلا عمره ولا منة لم سواءها فأنما تطلق كما نقله عن فتاوى الفقهاء قال الخليل انشاء
 طالق إلا عمره ولا منة لم سواءها والفرق أنه لم يصفه في نفسه واقتراه ويجوز الوقوع بناء على أن
 يستثنى ولا يكون إلا من المحلوك فإنه لا عليك الإطلاق عمره فكانه استثنى من نفسه وهو باطل انتهى كلامه
 الزكشي وقال لا في شرح الماد في قوله أردت غير الخاصة لقوة إرادته ببلالة القرينة وظاهره
 أنه لا فرق بين أن يكون له امرأة عنىها أم لا والاولى واضح والا الثاني فيقول بغيره الموقوف كقولهم طلاقاً
 لا يقع عليك ثم قال كقولهم كل امرأة طالق والا الثاني فيقول بغيره الموقوف كقولهم طلاقاً
المستثنى بالفرق بين ما هنا وأردت طلاقاً لا يقع عليه بأن تلك إرادة نفسها لا نية بطلاق من
 أصله ومتناقض مع قبلها بخلاف ما هنا وبقي هذه الصورة وجودة المقفالة بأن هناك استثناء
 إرادة فإذا بطل الاستثناء وعمل بما قبله إذا صار في له بخلافه هنا فإن هذا إرادة غير الخاطئة اعتقدت
 بالقرينة فضمت صانعة للفظ من العلوم انتهى ما قاله في شرح الماد وأورد ابن قاسم على كلام
 الزكشي السابق بقوله وفيه نظر لأنه لا ينبغي أن يرد بقوله كغيره وقال أردت الخاصة أنه قال
 أردت يقول لساناً في طوالم أو كل امرأة طالق والا الثاني فيقول بغيره الموقوف كقولهم طلاقاً
 بغيره إرادة الاستثناء أعني غيرك على قول طالق والا الثاني فيقول بغيره الموقوف كقولهم طلاقاً
 كل امرأة طالق لا بعد تقييده بغيره الخاصة غاية الأمر أنه هنا يصح بهذا التقيد بل نحوه فاصح في
 بقوله ظاهر إلى قرينة وهناك صريح به فعمل به مطلقاً بخلاف ما إذا أراد الاستثناء فقال كل امرأة
 نسأل الله تعالى أن يعطينا من العلم بغير حساب ولا ينفعنا من ذلك إلا ما يرضى الله به
 فالله في هذا خلافاً لهذا المعنى قال الزكشي فإنه لا فرق فيها بين ذي النية وذو النية عامة

انه محتمل ان يحمل كلامه على ما يوافق ما قلناه بان يرد بقوله وانما يستدل به انه لم يتوهم له اختصاصه بغير
 لنا في اكل امرأة بل اطلق ذلك ثم بعد ذلك بقوله طالق لئلا يحرج استثناء النجاسة وهذا نظير ما انكرهم
 فليتنا على انه في قوله للقرنية ومثل ذلك ما لو قال على الطلاق ومنه من جعل ذلك ناسخا من وجوبه لا فاعل كذا
 له اكثر من زوجة وقال ارددت فلا منه ويلاين ويحتمل خلافه لاننا اضافته ما في العمل فيقبل ظاهر
 وعلما لا قرب **شرح** لو طلب منه طلاق زوجته على ما لا جانب خلف ما يطلق في الثلاث اتمنا لا يجوز
 عليه ولا على غيره ثم جلبت تلك الدلالة على النكاح ثم قال ارددت لفظه على الرجل لا الجانب قبل قوله
 بيمينه ولم يقع بذلك طلاقا فأتى به الشهاب بل هو على القرنية الحالية وهي غيرته على زوجته من غير
 الجانب لها **قوله** امة لو قيل لم كتم ذمها في قال في شرح الارشاد وعلمه لو قيل له كتم ذمها اليوم فقال
 لا كتمه بقوله اليوم على ما يرد لان يتوهم في اليوم كذا قال في شرح الارشاد انما هو في اليوم كذا قال في شرح الارشاد
 ان ذمها ما اذا اراد ان يزوج ما ذكرته امره خاصة انتهى وهو ما في جوابه من قوله في شرح الارشاد انما هو في اليوم كذا قال في شرح الارشاد
 وحتى ان رايت من اخطى شيئا ما يقتضي تاويله والحاصل ان القرنية لا تتوهم تخصيصا وبعبارة
 ان قوت وجب لغيره بل هي الاضحية وان فقلت بانها دالة من قوله كذا هو موضوع لا كتمه فافقت
 على ما بعد وهذه ليس فيها ذلوع وانما فيها مجرّد تعليل على ما دللت القرنية المقرية عليه فافقت
 نظير ان رايت من اخطى شيئا فساكبه انتهى **قوله** ومنه من جعل قوله والحاصل ان القرنية لا تتوهم **قوله** وهو في البعد
 افعلة اي من القاضي **قوله** ما يؤيد لا قلنا ومن قوله لم يقع الا بالياس وهو يعني قال في التمام
 يعني اكل اكل النكاح انتهى والمراد بقوله ان لم يتوهم اي انما احتج به من اضافة مع الى ما استكمل
 في ما في كلامه من غير فاروق ولا يبعد ان يحمل على الان لا احتمال شيعه عند الحكم **قوله** من اكل اكل النكاح
 منقوضا ككل النكاح معه فيظهر قوله وما بين في الثاني وهذا الذي ذكرناه ظاهر **قوله** وما قال من قاسم
 ان قضية هذا الكلام ان هذا عندنا لا طلاق وانما هو ان لا ان ليس محموله فيه على احوال وجب هذا ليس
 ما نحن فيه من انه اذا اتى ما يقتضي لم يقبل ظاهرا الا بقرنية فكيف قيل ما نحن فيه بغير ذلك **قوله**
 قوله قبل ثم ما ذكرنا في فتاوى انتهى **قوله** لانه ليس له معنى على الاطلاق والتفتيد بل على القرنية المطلقة او كما
 ثم ما ذكره ان الان في الميت محموله فيه على احوال انتهى **قوله** لان الوقت الذي مات فيه كذا قال في صاحب القاموس
 ولا يفي قال في احوال الوقت الذي مات فيه انتهى **قوله** فافترع الذي قاله فهذا ليس محموله فيه منقوضا **قوله** في
 ما حمله الوقت **قوله** في طلاق اي واحد **قوله** في كذا لم يكن اي لم يحمل صلبا بالطلاق من صلبه او لم يكن **قوله**
 الا في صورة اي في الصورة التي اقرها بالطلاق **قوله** فيقبل لرفع ظاهر الاقرار ويلاين في الجا طين لا يكون كونه
 في قوله لم يكن

في قولهم لم يكن او لم يكن **فقط** كمننت وكلمتي في قوله فلان لم يكن فاقتربت على ذلك المطلق فافقت بان ما وقع
لم يكن ظاهرا او محليا لم يكن فلان فلان المطلق فاسموا والا فقل ركنك وقوله وصورتها او صورتها المرفوعة
المنزوعة فلان ادهاه في بيان خلاف تطبيقها في كل اى غلظة وصورتها بوجه الى اختلاف **فقط**
في تعليق المطلقا بالانتهى في شهر كذا اى كرمضان **فقط** وفي راسه او دخول او مجيئه او ابتداءه او انتهاءه
او اول امراته **فقط** ثبت في محل اى وان كان في غيره فلان اى **فقط** ما لا يمتنع من اى بدو في الشهر او غيره
بالانتهى بعد المرفوع او مستكمل ما قبله فلان شيء كما افاده كلامه في باب الصور **فقط** مستقيم
ملكه عندا ولا غيره منه ولا يشترط بعد تحقق الصفات المعلق عليها وادامها ولا انتماها فلان يقع في حصول
في اول الكار المعلق بدخولها ولا يشترط حصولها ولا الوصول الى صدرها ولا احتياجها في شهر فلان
فقط فكان الفرق في هذه اشارة الى ما قاله في شهره الا ان شاء ان لا اعتبار في دخول الشهر بعد التعليق
علق ببلد وانتقل الى اخرى ورأى فيها الهلال ويتبين انه لم يمس في تلك لم يقع المطلق في بلدك قال الشهر
وبقيته شيئا با اذا اختلفت المطالع انتهى فيكون ما قاله استعان من الفرق بين الصور والمطلق وهو
مفرق المذكور قال ابن قاسم يمكن ان يستقضى عن الفرق ما عدا سوا ذلك التعليق سببا المطلق فاعتبر محله
واعتبار التعليق اليه انما هو لوجوب مستقبل لواقع في المستقبل اليه انتهى قوله واعتبار التعليق اليه اى
في المصنوع وهذا يدل على الفرق المذكور فلهذا استغناء بما ذكره **فقط** انما هي اى في الصور **فقط** مجملها اى محلي
فان التزم **فقط** مجملها اى في تعليق المطلق بما ذكره **فقط** وذلك اى وقع ما اول من وقوله حتى في
المراد هي قوله في شهر كذا **فقط** فان زاد ما بعد ذلك اى ما بعد مجرى الاول فيها لوقال انت ظالم في شهر كذا
لوقال ذلك في غيره لعدم احتمال لفظه كالتحصيل لغير الاول كذا قيل وفيه نظرية كما قال العميد من قوله
انت ظالم وقال لا بد ان دخلت الدار وان شاء فالظن انه يريد ان كان في غيره قال ابن قاسم هذا
ما لو زاد اليوم الاخير او اخر اليوم الاخير وقد قال في قوله وعلل غير مراد في مثل هذا اذ لا وجه
في انتهى قوله وقد قال في الواو صالية وقوله في اوله اى في اول الشهر **فقط** في قوله في مثل هذا لوقال
انت ظالم في اول الشهر كذا ثم قال لا بد من الاول المضاف الى اول الشهر بمعنى الوقوع في اخر من من هذا الشهر
مثلا فينبغي تدقيقه لاحتمال الالتفات لما قال اقول قد عرفت العمومية مما قاله العميد فاذكرنا فيها
فقط اقول يوم الاربعاء اى ويوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قبله **فقط** اقول يوم الذي قبله
مضى لها الخميس قبل قديمه وبعده المعلق والاولى **فقط** فافهم اكثر من ذلك اى ما مر هنا
على يد كذا قيل لكن قال ابن قاسم انه ينبغي ان من اكثر من اشارة لتعليق هذا ما يذكره انما **فقط**

والا وقع منه

بوجود انتهى ما في شرح الاشارة **فقد** قلنا اوله وهو قول ابي عبد الله **فقد** لا في اللفظ
 اي ولم يبق لا وقع في حال اللفظ حتى لو بيا الثاني **فقد** ولا يخلو عن اللفظ على **فقد** وما قال من اي قاسي
فقد بما صدقته اي الوقوع **فقد** ولا من لم يحد في على ان قوله اوله لا يقطع بل هو مود ظاهر في الفرق
 بين ما ذكره وبين ما قال من عليه لان المشهور اني بعده ومضاهي ما لا يقطع بل هو مود **فقد**
 شخص مطلق باللفظ لا يخلو في لا يشرى ورواها في حيث مجموع في الورد ام لا اقول ما عنه ما قال الله
 محنت بشرته لا في الايمان مبناها على العرف والعرف لا يخلو عليه الا فقيده **فقد** اي في اي الجزء منه
 او من المشهور الى اخر المشهور **فقد** بعد اوله اي بعد اول العتار **فقد** منكم اي في ذلك ما لا يخلو على **فقد** اي في
 الا عتار في **فقد** لو قاله اوله اي اول العتار يعني ما ذكره سابقا في انه اذا قال بعد اول العتار ما لو قال
 اوله بان فرضا نظرا في اللفظ على اوله بان وجد اوله بعقب اخر التعليق على اوقات من فلا يخلو
 الا بعضي جزء من اليوم الثاني اذ قوله في مثل وقته من غده يعني يجب في اليوم الثاني في يخلو
 ما مضى في اليوم وقع محنت فيه **فقد** طلعت في حال طلعة اي ان كان قاله في حاله وان فلا يخلو الى
 عجي العتار **فقد** ولم ينظر فيها اي في اليوم الثاني واليوم الثالث **فقد** لا قصدا في التعقيب بغير ايام
 الدنيا قال الشيخ ابن ابي عمير العام ما دل على صحبات باعتبارها من مشترك في مطلقا ضريبة قوله
 باعتبارها من مشترك فيم يخرجه في العشرة وقوله مطلقا يخرجه في حق المعهود وهو لم ضريبة يخرجه
 في رجل انتهى لان العموم لا يستغاب **فقد** رجل ولا لغة في حيث البدلية واليوم يخلو
 من العموم كقولهم فظها فساد ما قاله ابن قاسم انه قد يقال قضية فحقية في كل من افراد
 صدق التعليق في يوم واحد بعد الا ان يقال لا يخلو في مضى ما بقي منه متى وفيه نظرا في ان
 اذ وجود الماهية في افرادها انما يلزم في قيل التخصيص والتعيين لان وجودها في افرادها في
 كما اتفقوا عليه فلا عتار من عليه ولا في جواب بقوله **فقد** ثم ثانيا بقوله وفيه نظرا في الماهية
 الميم اصلا **فقد** فقلت لم لا يخلو اي بان في اليوم القليلة او مطلق الوقت في مطلق بعض
 القليلة او مضى بصدق عليه الوقت العزى وقع فيه التعليق **فقد** تعينه اي في مطلق اللفظ على
 الى طلاق على ما دللت عليه القرينة من غير قصد **فقد** ولم يوجد في هذا ما قال **فقد** لم يخل
 استحالة محنتية قرينة مع انهم علوا في استحالة قرينة قلنا ان الاحتمال ليس خارجا في قرينة
 الخان في التعاليف ومخوها لا تلقوا في حجة كما صرح به المشايخ **فقد** سواء انصب اي في اللفظ
 اليوم والشهر والسنة او هذا اليوم والشهر والسنة بالضم لا حكا فالحج حيث قالوا لا بد من نصبها
 التعليق محي المشهور الذي سماه قبل ما هنا قاسما على ما لو قال انت ظالم في شهر كذا او قاله فاداد ما بعد
 في ذلك المعنى ص

وحينئذ في من اجل
 ذلك المعنى ص

واما نطقها
 ينبغي ان هذا يجب
 انظرها وان لا
 التعليق محي المشهور الذي سماه قبل ما هنا قاسما على ما لو قال انت ظالم في شهر كذا او قاله فاداد ما بعد

وَأَقْبَلَ أَيُّهَا الْمَلِكُ
الْبَاهِي الْمُظَفَّرُ

تراویح

هذا نحو لق ماسيا في منه في فصل علق بالكل رغيها في وعبارته عنه اولاً يعتم بكن الامله كذا لم حيث لا
 باقائه ذلك منق الميا انتهى **سورة** سئل عن قال المروجه ما دمت فتوجهاني الى بيت اهلك فاني طلق
 بنوقهت فملى يقع عليه طلقه ام لا فيه نظر والجواب عنه بان الذي يظهر ان المعص من مثل هذا انه يقول
 متى ذهبت الى بيت اهلك فانت طالق فاذا ذهبت طلقت طلقة واحدة وانحلت النكاح لعدم التمسك
 ما هو المتبادر في كلامه على عدم التكرار **سورة** وفيما سئل عن حلف لا يكلم فلان اليوم اجمعه مثلاً
 بكلامه عقب الحلف في اي يوم كان جمعة او غيره قبل مضي السنة اولاً يجب كماله في غير يوم جمعة ومثل
 السنة على اوصاف طلقه يوم جمعة خاصة فيه نظر والجواب عنه بانه محتمل الاول لان مثل هذا انما يرد
 بغيره فكانه قال لا اكلمه يوم جمعة بل لا اكلمه سنة او لها وقت الحلف بتكليمه في غير يوم جمعة في يوم
 السنة **سورة** وكذا لو قصد في اي يوم كان يقع حالاً لو فصل في **سورة** واما اشارته له اي لا مضي من قبل والطلاق

ففيه اي في النكاح لا يقال من لازم انه نكاح اهل لا ما عني ذلك انه متناع مني او بيني فساد الاول

وَفِي أَنْتِ طَالُوْنَ طَلَا فِي الْمَاءِ وَفَاتَتْ طَالُوْا لَيْلُومَ وَأَجَاءَ الْعَدُوُّ أَوَّاهًا وَطَلَّتْ لِأَنْوَاجٍ مِّنْ تَحْتِ

هذا أنت طالع اليوم الماد دخلت الدار ودخلت في الدار في اليوم فأي ماخ من الوقوع عند دخول الدار

قولك أنت طالق الحسن بن علي أو عبد الله من غير خلافة قال في شرح الروض ولو قال هذا وأنت طالق فالتعلق اسم الحسن

فمنها ما لا ينفك عن الخلق في حاله لان غدا صبا والمسجد حين اليوم ولو قال لمان وتوعد في

عالم في الثالثة انتهى **قوله** ومن جنته عطف على قوله ما بينة **قوله** وهو المرفوع أي على ما في قوله

فما قامه الثلاثة أشار بذلك إلى أن الحال ثلاثة عطف وشرعي وهادي نحو الصدقة وسنن ومضاف وتكمل

لَمْ يَكُنْ لَكُمْ مَلَأَ كَيْفَ تَسْتَعِينُونَ

عَمَّا مَعَدَّ أَنْتَ طَالَةَ بَرِّهِ الدَّيَّانُ وَالْمُنَادُ وَخَاصُّهُ أَنْتَ طَالَةَ بَهْدِ عِزَّةٍ وَوَلَادَةِ سَائِلٍ مِنْ طَالَةِ بَرِّهِ الدَّيَّانِ

١٠٥
١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤٧٦

٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

عقبة عاصرها امت خالق الصلوة التي لعبت الاحادي عشر

عزرا اسی داما تصویر الاضی الفتح فاومیدا انت طالق مبدی اوی (بسم الله الرحمن الرحیم) واما تصویر الاضی الفتح فاومیدا انت طالق مبدی اوی

ت طالق مع امضا عدلت وصحتها انت طالق طالق باقية وصحتها انت طالق طالق
(١٠) اليوم

~~فان طالق لان اذا طلق الفرس وما جاز ان يملكه من قبله~~

وَمِنْهَا الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ وَالْوَاقِعُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعُ فِي الْحَقِيقَةِ

ت طالق اذا سخر رمضان وتا سها انت طالق ان مكنت هذه المرأة وما سعيها حوثق لم انت طالق طلبة

٥٧٨

جمعية علماء

و فيه نظر لا شك
 محي في كلام المشايخ
 لا يفلح حيث علقه
 لقول لا يعلقه
 محي الغدي وحده
 لعل وقوة البراهين
 ما تم حيث انه
 فقل كل ما نه الذين
 طافوا بالاحكام
 لا يعرفهم

250

في عرف اهل اليمن بناء على ما سمعته منهم ولا يمان في ان يكون عرفا لغيرهم فبطل ما قاله
 ابن قاسم انه هل يتصور بهم **قوله** بعناها اي بعينه اذا قولكم عن اي في افعي **قوله** لا يحلف بحلف
 اي يقول **قوله** احل له لو كان اي لا يثبت والنفي **قوله** دخل وقت الشكوى قد جاء لوجه
 ما سياتي في اقل فصل علق باجل وعنف من قوله او علق باعطاء كذا جعل متبعا لثبوت
 كان يلفظ اذا اقتضى الغور عقب الشروا في لم بحيث الا بالياس وكان وجه هذا في الغنة
 لظاهرها من في الاوقات اي الامتبات فيم بعين النفي جفاني اذا مضى الشهر اعطيتك كذا
 اذا لم اعطك عند مضيه وهذا للغور كما هو من وكذا ما بعناها انتهى كذا قيل اقول
 ان قوله وفيه ما فيه اباعا ذكر في ذلك القائل **قوله** فلا تقرر فيه اي اذا كان التقدير
 المطابق لذلك فلا تقرر فيه اي في متى خرجت شكوكك وقوله وانها ما يتعلق بقوله فلا
 مقرر وحاشية راجع الى الشكوى **قوله** وتقرر ما قاله اي الباعث **قوله** لا يقتضيه اي ما علق
 العمل بها اي بالقرينة انما وجية حيث لو يقطعها وصيدق وفلانة **قوله** في حاشية
 قال ابن الرهلي في النهاية سئل الوالد عن قال انت طالق لولا دخلت الدار فاجاب **قوله** ما دل
 امتناعا او تخصيصا علم وان لم يخصص شيئا او لم يقرض وقوله لم يقع طلاق حله على ان لو
 الى متناعية لتمامها لانها لا تنضم عرفا ولان الاصل بقا العصة فلا وقوع بالمتك ولولا
 الامتناعية قد عليها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقد تلى الفعل غير معناه تخصيصا
 وهو مفهوم من قولك لا تنوي في الكوكب فلا يليها الى المتك على المعروف انتهى
 ولولا التخصيصية تخصص بالمضارع او ما في ما ولم يحول لولا لتعقير وان الله
 ونحو لولا اخر حتى الى اجل قريب انتهى ما قاله ابن الرهلي قال ابن قاسم وليس في كلام
 ايضا فيما اذا قصد تخصيصا بوقوع الطلاق مطلقا وان لم يقرض الدار وقد يدل
 بغيره لا لم بقوله حله على ان لولا الامتناعية **قوله** وكان الاصل لقاء العصة
 بالوقوع اذا قصد التخصيص ودان لم يقع عند التخصيص لم يكن في تفصيل فائدة
 لثبوت عدم الوقوع في سواء او في الاحتياج او التخصيص او حصلت اذ انتم لكن قيل
 ان ذلك غير حاد بل الحى وعدم الوقوع مطلقا كما هو صريح الكوكب لا تنوي وان عرض
 بعض المحتش عليهم بان ما اقتضاه كلام الكوكب من عدم الوقوع مطلقا عند قصد التخصيص ما لا
 وجه له فان من التخصيص حيث على الفعل فهو بمنزلة ما لو قال طلاق ولا يبر من فعلك كذا وذلك

قوله وفيه نظرا في
 في البحث المذكور
 التقدير المطابق
 اي لو افق لقوله
 متى خرجت منه
 شكوكك ص

قوله على معنى انه استغنى
 طلاق كل لاهل دهر
 او تخصيصا بعينه
 على التفسير لا يمتنع

قوله الامتناعية
 بالانحياز لقوله ان كولا
 لا صفة لقوله لولا

قوله
 بالوقوع
 يتعلق بقوله
 وقيل لا يخفى

يقضي الوقوع

بمقتضى الواقع عند علم الفعل لا انه لا يتحقق عدم فعلها الا بالياس فان طلق وتحقق
 بقوات الوقت الذي قبله انما زاد وقتا معينا **قوله** وخرج بخطاها اي خطاها من اجل لا شيء
 فهو من عتاقه ان شئت فاعل خرج حيث يشاء **قوله** ان خطاها من اجل لا شيء
 اي هي امر من غير ان يكون له معنى **قوله** المخرج المخرج **قوله** فلا خوف فيه هذا
 هي طالق ان شئت **قوله** يعتبرها العوار فيها اي في حكمه لا في حقيقة **قوله** قال لهم
 انما قال في شهره الا مرشاد وقد يتوهم ان لا يمكن في معنى كلامه ان يريد بنفسه لا سيما لا تقتضي التكرار ان
 كانت منوعة للعلوم كما قال شيخنا وهو ظم خلا فالما لوق هم كلامه في شهره الروح من انتهى **قوله**
 كون ذلك بالخلو قال كما دخلت واحدة سكن الدار وفي طالق قد دخلت واحدة ثلث مرات
 طلقت مثلا ثا او لا يمكن دخلت وفي طالق قد دخلت واحدة مثلا ثا طلقت واحدة اذ لا تكون
قوله قال لا في ذلك كانه امر من هذا الذي امر به صلبا لزوج ما يفانه الطلاق مع اني التزمت به
 متى قل على الطلاق لا سيما لانه من وانه والطلاق متى وقف على التزمت به **قوله** ولم يخلو في ثلاث
 الاول من بنية **قوله** لا ابن قاسم وفيه السؤال عن المسائل كانت عنده اخت في وجهه وادوت **قوله**
 بخل بالطلاق انما ان راحته من عنده ما هي اختها على عصمتها من امة فظهر ان لا يقع عليه
 ان يترك طلاقا اختها عقب رواجها بان يقع بمقتضى ما يجب الطلاق في وجه يطلق مني محمول على **قوله**
 خلافا لما بحث معي انه لا يقع الا بالياس ثم وفيه السؤال بمقتضى التزمت في حقها فقلت وذكرها
 عن شيخنا الشهابي **قوله** ان لا التخلية محمولة على معنى التزمت يعني اذ خلعت او ما خلعت
 او تركت او ما تركت ثم رأت الشايع قال في بابا لا يان او لا خلعت فوقع كذا حمل على فني
 فكيف من بانه يعلم به ويعقد ويحلف منعه من ان يفتي **قوله** ويحل ذلك اي قوله **قوله** ان زاد
 اي الخالف انتفاء الكافة او كذا في وجه بنية **قوله** ولا يريد انتفاء نكاحها فلا يطلق **قوله** لا يجزى
 ذلك اي الاداة وغير الاداة **قوله** وفيه السؤال عن وقف على جزا وليس في لهما منه
 فان ادخل التقدّم عليه في الاخذ فحلف بالطلاق ان لا ياخذ احد لهما من اجزاء وقبله
 فحلف اجزاء ان لا يبيع لهما فترك الاخذ منه وهو عدم اخذت لان المعنى ان اخذت
 فلا ياخذ احد قبله وهذا حكم حيث لا نية له ولا عمل بمقتضاها **قوله** كلامه من كلام الله
 في تفسيره يعني ما قيل ما هو طوره لانه علم بالطريق الاولي مراد من كلامه وهو يقتضي ان يحبس
 وقوله خلافا معي ان بعضا فعل هذه المسئلة على خلافه ولم يفتيها **قوله** انت طالق **قوله** فقلت

قوله ان شئت
 قوله ان شئت
 انما ان التزمت
 تحلف

باب ذكر قصص

وان عني انه ليس بغير اللفظ ولا في المعنى فكذا اذا علم قطعاً انه لا يدل الى اللفظ الكرام مقيد
 بتقديره الى اللفظ واللفظ ليس هو اللفظ بل هو اللفظ كذا في التعليق كما ينبغي ان يطلق في
 اوله فلهذا لم يزل على التعقيد تأمينا وان الامر بالمطلق كان هو المقيد وهو مراد بقوله ان كان
 هو من ارضى وحق انه لما كان المقدم عليه مستغنى عن كل معاملة المستغل لفظاً فلم يحتم
 وان لم يعلم ان معنى فقد ركبنا اذ لا على انه مراد بتعليقه بالشرط وان استغنى لفظاً فربما
 فيه المشايخ ان ذلك لا يخلو واحد منهما فاما كل واحد من الاطلاق بالا اعتبار من انتهى فلهذا فيما
 نعلمنا من قولنا في الصور ان الطلاق في الاول لا يخلو وفيما مضى من ان المتقيد ان قوله ان قلت
 ان طنتك تعليق بلا شك وقوله طنتك ان قلت كذا ايضا تعليق كما يظهر من كلامه في
 التعليق وهو كلام الشيخ فيما قاله في صريح وفي الثاني لا يخلو اصله الا ان يخلو من
 الكلام ثم يبين ان الثاني فان في وجه حقيقة فلو ما قاله ان ما سمع من ان يحصل ما في الكلام
 عن السكينة عند الاطلاق فيقول على الوجه في الصورة الاولى وفي التعليق في الصورة الثانية ولا
 يخلو من ان الفرق بينهما مع ان كلا شرط فيهما لشرط لان المقدم ايضا شرطه او يعلم فلهذا
 انما لو لم يكن اما اولاً فلا يشترط في كل من السكينة في علمه ان عند الاطلاق في قولنا
 ان لا في قولنا في الثاني فانما من علمه انما لا الفرق بينهما باطل والفرق
 ما ذكره الشيخ واما ما في قولنا ان المقدم شرطه او يعلم في غاية السقوط او لو ادعى ان قوله
 ان قلت شرط علمه انما في قولنا طنتك ان قلت كذا ايضا شرطه او يعلم فلهذا
 انما في قولنا طنتك ان قلت كذا ايضا شرطه او يعلم فلهذا طنتك ان
 كذا في التعليق وكذا في التعليق انما هو بالبيان من التعليق فمطلق في كذا في قولنا
 فمطلق بالبيان من التعليق ولا مطلقاً بل مقيد بالبيان فان في قولنا طنتك ان قلت كذا
 وقع عليه بالبيان انما في قولنا طنتك ان قلت كذا ايضا شرطه او يعلم فلهذا
 منها ما هو من التعليق لا الوجه فلا تطلق الا بالبيان وبما مر من ذلك فلهذا
 ما في قولنا انما في قولنا طنتك ان قلت كذا ايضا شرطه او يعلم فلهذا
 لا لا ما هو من التعليق في هذا المقصود من التعليق في الواقع بالبيان
 لقوله فان في قولنا طنتك ان قلت كذا ايضا شرطه او يعلم فلهذا
 ليس فيه عتياً في إطلاق بالبيان من التعليق في بعض صوره فان كان ما بينا

لما قيل ان مقتضى قولهم خلقك فينا فبقوله على معاني منها من مجموع ما اعتبر فيه في هذا التفسير وذلك
 الوقوع بالبيان من غير تصور مطلقا وان كانا قد تصوروا هكذا على الإطلاق ان خلقك كذا خلقك
 بتعالم مع انه يمكن ذلك انتهى فقوله ينبغي مراجعة هذه المسئلة وانما وانما عن الشيء الذي
 فلا يظهر فيه التمسك مع انه اميدنا بما فعلنا من شايخ الخضر وقوله ان كان تفصيله لما قيل
 مستحي ولكن قوله لا مطلقا بل فيها صنفين كيف وقد صرحنا كلاما بالتميز لا عنهما وعليه وقوله ان
 هذا التفصيل ليس فيه اعتبار بالطلاق بالبيان من مجموع حيث يظهر ذلك لا اعتبار في قوله وانما
 وقوله مع انه لا طلاقا مطلقا في بعض صورها كمن كان في كل من الصور والخلق والطلاق كما هو
 وقوله وان كانا معا في كل من لا ينفصل اليه اذ هو لها هبته في هو ليس نفسه **قوله** في قوله
 فحصل بقوله انما من قوله لا وعد ونفي ما اثبتته من قوله ان كانا معا من ان يكون هذا
 المذكوران بالاعتبارية **قوله** بخلافه في غيره اي غير قوله ان البراءة **قوله** وقوله المانع اي عن الحق العقل
 او تحت المانع اي على العقل **قوله** المانع اليه اي في التعليق **قوله** ان ذلك في التعليق **قوله** فان وقوله
 حاصل الفرق بين الصور اثبت انه ان عقله لا يقع على الإطلاق في تعليق ايقاعه الطلاق طاهها بطلبها
 فطلبها وان خلقت وان عقله لا يقع على الإطلاق في تعليق ايقاعه الطلاق طاهها بطلبها
 في مطلق في الصورة الاولى ان ذلك المقتضى معتبر دون الاخيرين **قوله** وعينه عقده مع قوله لا
 اي وقاسم غيره على ان لم يقتض **قوله** الذي يمكنه التراجع اي علمه لقوله خلقت في قوله ان قاسم وغيره
 وهذا بيان وجه وقوع الطلاق لان ما لم يعتد به لا يعتد به بيان علمه كل من الامثلة الثلاثة وهو
 قوله على ان لا تشرى **قوله** وانت هذا القول على ان لا تحققي وان لم يقتض السامح فلا ينفصل في قوله
 ابن واسم ان هذا يظهر في الصورة الاولى لكن تقدم ان ما به البر لا يخص محال الامكان انتهى
قوله والاولى وهو قوله خلقت ونفي المشرط **قوله** فاد الى ان يرق اي هذا القول وهو وعليه متى
قوله لمعلق على صيغة اسم الفاعل **قوله** ولا يقال هذه مملوكة ودفع ما سدد من ان لا تملك ما كانت مملوكة
 وقد عرفت في سبق حق السيل عليها فلم يفرغ عليها فتمتد وبها على الوقوع ان السند هو المالك
 عما كان مستحقا لئلا كان مستحقا للبيعه ففقد يفتقر من المبيع انما هو فتمتد **قوله** ان يحمل بها
 ما في البرية وقوله ان يحمل غير الحق له وفيه **فصل** في انواع التعليق باجل وكيفية
 وكيفية وعينها **قوله** وغيرها كالتعليق بالخشية وبغيره **قوله** كان كنت حاصل في
فصل في انواع التعليق باجل وكانت حاصلا بغيره الا وهي فيظهر الوجه والوجه لان حمل على الإطلاق يشمل

ان يلق ما يتاقي فعله عادة على مضمون وقتي وسجاعت شرائطه وهو غير الامكان الذي هو شرط
 وقوعه وهو اجتماع شرائطه بالفعل كما قرره الشيخ بن الحاجب في محققه ومشارحه فالحق
 هذا الامكان استحال المعنى حاله الوضعية عقد اجتماع شرائطه بالفعل ولم يوجد ذلك فلما قال انتم
 انتم لم يثبتوا في ما يدعي ما قاله ابن قاسم هذا ممنوع **قوله** ومعلوم بالفعل لا باستدخاله لالتى
 قولها وهذا معنى الاول قال صاحب تجميع المصنفات في بابها لوصول والوصول لفصل الفصل عطف
 بعد الجمل على بعض والفصل عن غيره فان فصل لشريك الثمانية فلا ولى عطف عليها ومشرط كونها
 معطوفة بالواو ان يكون بينهما جهة جامعة متى يكتب زيد واشعر وذيل يعطى ويعين ويخص
 عيب كما قول في التمام لا والذى عالم ان المعنى محيد وانما المحسوس كرايم نصبت لاجتماع بينهما
 والا فصلت نحو الله يستهزى لم يعطف على انما معكم لانه ليس من معقولهم واجتماع بينهما احا
 باعتبار المسند اليها **قوله** في المثال المعقول هو اما باعتبار المسند كذا زيد كابت وعمر شمس
 و زيد طويل وعمر قصير بخلاف زيد طويل وعمر شمس عرا شمس معقول انتم عطف على قولم ذكر
 في قولم بذكر ينطق حاصل المعنى وان كنت حاملا يحمل انتم فيكون بينهما جهة جامعة وهو قولم
 ذكر وانتم مثل زيد كابت وعمر شمس عرا شمس بينهما وهو لطباق فيكون محمله الثمانية
 انتم معقولا لقالي لا ذكرنا في قولم بذكر معقولا يستهزى ويحيد **قوله** ~~ظاهر~~ ~~ظاهر~~ ~~ظاهر~~
 سيرا او حى به الله معقول لان الغرض ان جميع في قولم ان كنت حاملا يحمل **قوله** ~~ظاهر~~ ~~ظاهر~~ ~~ظاهر~~
 ما قاله ابن قاسم ان ما معقول به في قولم لان الغرض ان لا يعين اذ جميع بين العقليتين لا يتوقف
 على كونها معقولا وانما يتوقف على ذلك لو كان قولم انتم معطوف على لان ان كنت حاملا يحمل كما
 وليس كونك بل هو معطوف على معقولا هو معقول المعقول واول لتقييم **قوله** اذا ما في
 التقييم احسن منه الواو والتقييم متعلق المعقول لا يتاقي **قوله** في التعليل فليتما على ضرورة
 لفك المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فامت طلاق طلبة او انتم فطلقين اقلتي فاسل
 من بعده احاولا فلا في قولم اذ جميع بين العقليتين في مجموع اذ الواو كما قال الشيخ ابن حبيب
 بجميع كل هو معقول من الالة واي لغيره بل فلا يعين جميع اصلا فاما ما في قولم
 وانتم لو كان معطوف على قال لا يلق معقولا معقول مع انتم من ان المعقول هو معقول المعقول
 واما ما في قولم واو لتقييم قال اذا ما في غير مسام اذ ليس ذلك محلا للتقييم اذ المصنف
 بيان مع كالمصنف بذكر قولم فلو انما وقع فكنا واما ما في قولم وتقييم متعلق

ممنوع اذ كلمة او لغيره من شي ما منفصل حقيقة او مافعة مجمع او مافعة مجمع فالاول لا يحق
 انعام دون الثاني مع ان هذه الاضافة بعيد عن المقام فليست اصل فانه حقيق بان قيل
 انما هو ان فان حصل من ذلك ما لا يكون فاحتمل الموقوف في كل ما يفي من ان كل من في قوله فلو انما
 بوجه يصدره مجمع **قوله** معا او مرتبا او من لهما معا او مرتبا **قوله** وصفت المتكلمة فكان من هذا
 وايضا اصبحت وطول **قوله** فان ولدت احداهما **قوله** كما لا الشئ في الوصية لوقال ان كان
 ذلك ذكر فله كذا او قال ان هلك انتي فله كذا فولدتا اي المذكور والانتى لغت الوصية في
 كان هلكا ابنا او بنتا فله كذا لا يستحق الا المقتصر واما النكاح والانتى بانهما اسمان
 واكثر فتم بينهما او ليعان على التليل والكتير بخلاف في الامن والبغت انتى فان كل من هاهنا بالواحد عليه
 فلو قال ان كان هلك واما في بطلت ابنا او بنتا فانت ما بنى او بنتى لم تطلق وفي هذا
 يخرج الجواب عن ما دنته وقع السؤال عنها وهي ان هلك انتى او بنتى في بطنى من سقط واما
 ما كانت فقال لهما ان ولدت بنتا فانت طالق فلو لمت ابنتى انه لا يوقع لما قدم من ان
 سمي البغت واحدة لا اكثر **قوله** حلاله فيما ياتي به او انتى وفتى فتعنان ولو وقع
 لثالثه لتبين حاله منحنى وتنقصوا واحدة بالولادة او بالولادة انتى واما هو كذا لو وقع
 المطلق من في هذه المقتضى **قوله** وتبع ما علق به قال ابن المرحلي في النهاية فلو انت من كره
 او خشي فان شئ في الموقوف ففتح ما لم يكره من طلبة وما لا يقتضي ثلثان ولما
 في الاستدلال لعدم من ذلك كحصر في محلي لا الواحدة **قوله** فاما في قوله بطلت حلالا ولو وقع
قوله وبان ذكره اي بان كون منحنى ذكره وكذا قوله الاتى وبان انتى بقي ما لو لم يقتضي وظن
 انه لا طلاق لا هلكا في الخاتمة فانه توجد مصفحة والمطلقات بالثالث **قوله** بان وطبها لعل
 الاول قضيت ان لا وطبها قبل ولادته فيمكن هذا من بعد ولادة الاول **قوله** فليقل او قيل نصف
 واحدة **قوله** وانت بالثاني لا يبع سباني فانه لم يكن من هذا **قوله** فليقل او قيل نصف
 واحدة **قوله** وان قال كذا ولدت ولما في قال في المصنفات وكما اوجبت ولها فولدت في بطن ثالثة
 ما طلق ثالثة فانتى وقضية التقييد بانها من عند حمل فله لا تطلق ثالثة افا ولدت ثالثة
 مما لا يملك واحدة واحدة **قوله** علق بالولادة فولدت حيوانا غير ادمي فقل مطلقا بغير
 نعم لانه ولادته وهو حيوان **قوله** فلو لمت ثالثة من حمل في الرحم ومترجم في بابه لعدم **قوله**
 لم يلق طلقها بالولادة فانت بولدت في بطن بغيرها **قوله** فلو لمت بالاولى والنفقت
 بالآخر

او لو لم ذكر
 فاكتر او انتى
 واكثر فتم بينهما
 بالاسوة ص

وكذا ان كان من هذا
 واما فليقل او قيل نصف
 بغيره كونه حمل في
 ان ثالثة بالولادة الا
 عليه لثالثة عظم ان وطبها
 عاها ما يطلق في رحمها
 فله ويحظر كل فوطية
 يجب بها العدة ويحبها
 علة المطلق وهذا المقتضى
 واحد فليقل حلالا حيث لم يلقها
 ان يقتضي الموضع الحمل
 ص

ثم رويت ابن المولى في النهاية
قال الشيخ مقلد في تعليقه
في هذه المسئلة بكلاما مشابها
فان وجميعها من ادوية
الشرط لا تشفى بكون
مؤثرات و هو مروي رويت
بغيره لان في كلامه زيادة
الشرط لا تشفى بكونها
فلا يقع في التطبيق به
طلبه بعد وقوع الاول
لانها وان افادت العموم

ما يحلف فيها اذا كان بالنسبة لطلاق غيرها مع انها مشتركان في احدا من الزوجين عن وقوع
 ولم لم يلقا سوا ذلك على هذه وما حصل الترخي منها ليقال ان في المكان انما هي البينة والاشهاد
 مكان انما هي البينة المشتركة في ذلك لئلا يمسى هذا هو الذي لا يعرف مسطورا في ان عقلت
 كذا او لم تزد التفتي ^{قوله} العلم المطابقة لاجابة ما احتاره احد بقا فيها لعدم ما دام المأذون
 حيث قال الاعتقاد بما ذكره المطابق في ذلك من ما للغير القول الاعتقاد بما ذكره والمطابق لظن
 ووقوع ذلك لشئ او غيرها من ذلك ^{قوله} ويحصل منه ان محله يقع ويحصل منه يقع انما هو
 حقيقة العلم ولا يقع الظن ^{قوله} والاعتقاد ^{قوله} الله والوقول ان حقيقة قال في المروءة والوقول
 او حقيقة معينة او ولدنا وانما قال ان لغت لفظه حقيقة او الولد قال في غيره
 واذا طلقا في بعض وولدتا طلقا ثم قال في المروءة فان قال ان ولدنا واحد فتعريف
 محال فلا يظن انما لم يلق في العباب ويخرج مثله في حقيقة واحدة ^{قوله} انتهى واستشكل
 في امكان ذلك باننا ان نظرا الى تقديره ما يحيطه ويقدرنا مشتركا فيها لنزوم بقا لفظ الترخي
 على ثمانية من غير من مشكل ثم ما ذكره الولد ان لفظ واحد متعريف محال كغيره من البينة
 في حقيقة واحدة لانه واحد كقولنا ولدنا هذا انتهى ^{قوله} في هذه الاشياء بان ولدنا واحد انتهى
 في الواحدة قال في الكلام كله وحقيقة فلا صحتها فالغيت وطلوها وبالفاء كما سقطت عنها
 قام حقيقة انتهى ^{قوله} فنحن عتاه ووقولنا قد علمت قوله فترجمناه ^{قوله} بان بيان لمعنى ربه
 قوله وقيل اي قبل التعريف ^{قوله} في ذلك اي في الحقيقة ^{قوله} انتهى ^{قوله} ان عدم الظن لا ي
 ولا بد من بقا الترخي ^{قوله} عتاه لئلا يمسى ^{قوله} اي عن هذا المعنى ^{قوله} او لا يمسى ^{قوله} اي الترخي ووقوع الظن
 على التقديرين ^{قوله} والاي يجزى اي وان لم يعلم يقينا ان المرء مستعمل في حقيقة بل علم انه
 لم يستعمل في حقيقة وبقي علمه ما لم يعلم عليه دليل في ذلك ^{قوله} دليل ^{قوله} مقتضى الترخي فاستعمل
 ما قاله ابن قاسم ان في بؤره بعد ان عتاه فلا بد ان عدم الاستعمال الترخي في حقيقة بل علم انه
 ان حقيقة ما ذكره صادق مع عدم العمل لان معناه في الدعوى وهو علم ما معه دليل انتهى
 او قوله والا ليس راجعا الى قوله انه مستعمل بل الى قوله يعلم انه ^{قوله} انتهى ^{قوله} فليس دعوى
 انما ظنه بان اجري البيع وسلم ان حقيقة ما ذكره بل انما يشهد به مقتضى الترخي وساق الكلام
 على ذلك لدفع شكوك الداعين ^{قوله} ان التقيد ^{قوله} قوله فترجمناه ^{قوله} بقوله ولو قول في شرا شاة
 في حقه انما نزع على حقيقة كيف والشراية ^{قوله} انتهى ^{قوله} في الفاء ^{قوله} فتعنيان ايضا الى كل واحد منهما

ثم رأيت في نسخة اخرى
 وكذا لو قال ان ولدنا واحد
 عتاه في قوله ان ولدنا
 ولدنا واحد فانه لمعنى ربه
 متعريف محال وفارق ما ذكره
 بان واحد لفظ في الواحدة
 فيكون مضاه في الاستحالة
 محال في حقيقة ولدنا فانه
 طاهران فانه علم يقين
 في الفاء الكلام من اصله
 وبالفاء حقيقة سقطت
 اعتبارا لما صرح

بقوله ان هضما لا تحمل المحققين فالنصف فانما هو حق في جميع حالاته وفي الحق
 في المحققين **ففي** امانة لا يعلم حقيقة لانه هلكت على نفي فعل الغير باليمين فيمن على العلم
 لا على الميت **ففي** ولم يثبت ببقية لانهما مقتدان بيمينهما في حقهما لانه حق غيرهما لانهما في طلاق
 كل واحدة منها معلق بحقيقة جميعها وهذا امر او انتم وجميع الله **ففي** انما يعلق في كل واحد من
 انما يعلق **ففي** وبقوله ابن الرافعة وجه المعلق في طلاق على وجهه اعتقاده من شرطه في المال
 ما من في الولاية والكل او احوال الفصل **ففي** ما قلناه من قوله فيا من ما من اول الصوم امن لو سئل ان
 ما حمل ووجوده لئلا يعلق ويحكم به ثم يعلق به وفي الطلاق فانما كذلك على كلام المشايخ لانهم
 على ما قلناه فيا من ما يثبت محققين بشا ومنه ولا يعلق به ثم يعلق فلا بد وانما حكمه لا يثبت
 ما قلناه **ففي** الله طلقت اى كذبة **ففي** صلي صا صيتها اى صرقها بيمينها في حقه لانه لا يمين
 ثم يوثق في حق غير الخالف فانما يعلق **ففي** في قوله اى يعلق في حق الخبير
 لانهما على المحلوق وانما يعلق الخبير ثم يعلق لانه مشروط به في قوله محلوق والخبر في الولاية
 مشروط **ففي** وكل يختلف في دفع عايد من ان يكون محكم لوقوع الخبر مع انه مشروط على خبره وانما
 هو وجد خبره وحاصل الرفع ان خبره قد يتحقق في احواله من بانه ان ثبت مشروط بالاعتقاد وهو السبب
 مع غلظه في انه لا يثبت **ففي** ولان الطلاق علق على قوله لم يثبت **ففي** سورة هود السورة انه قد يعلق
 اكلت خبره فان طلاق في طلاق **ففي** مع في صورته الشرط والخبر ومع الاذنية لانهما **ففي** ونسب اى طلاق المدعى وقوله اطبق عليه
 في هذا لا كل الخبر هو الشرط **ففي** هذا مع انه يختلف خبره **ففي** وقوله الفت احوال بقاء الفاعل **ففي** كتابا مفعولا لفت **ففي** الخبره وهو الواحدة في كل
 وفي الطلاق فبجواب الخلع **ففي** ولعمرة اى ما قيل يقع الثالث **ففي** اعم وقيل لا يتحقق في الخبره لانه وفي الخبره لوقوع المعلق
 بحكم المطلق ولو وقع المعلق في يقع الخبره وانما يقع الخبره بحكم يقع المعلق وهذا العدم والاولاد المطلق
 بما وعينها وانما في في المطلق بها اذ غيرهما لا يتحقق عليها طلاقا والمثالث في ان سريه واب
 اشترت الحيلة بالسريه واختاره كثير من اصحاب كتابها وكثير منهم **ففي** علم المصالح الدوا
 انه في حق الخبره لوقوع قبل يثبت لوجوده علق بوجوه المعلق **ففي** لوقوع قبل يثبت لوجوده المعلق
 لانما يثبت فيها فلا يثبت على المطلق **ففي** لانما يقع الخبره مع المعلق **ففي** لانما مشروط
 به فيمن من وقوع الخبره على راقعه وادخل في نفسه وانما سميت الصورة مسكنة الدوا لا
 لانها على الكنى المشهور وهو من عند الخلفيين وهو في قوله المعلق على طلاق عليه شيء

في حق بشرطين
 او عينها وبقوله
 الخراف

في حق بشرطين
 او عينها وبقوله
 الخراف

قوله من اجله

[illegible]

بعض من هؤلاء العلماء

1643

وقوله في ذلك اشارة الى قوله لا اقول له ^{وقوله} عطف على قوله جميع او خلافا جميع والمن
لا يدل ايلا يا قيل ليل فقط مباد لا من ول وقوله الا ان اعتمد في استثنا من قوله
لا بحكمه قوله وفي نظر اي في نظير سجده وقوله وذلك اي النظر ثابت فان لرفع ان ذلك
اشارة الى قوله ان اعتمد قوله محمدا في سجلته وهي قوله ما لعل صحة وقوله ليس ما
من فيه وهو ايجل بالحكم قوله كضا فتم المتلفات اصنافه الظن الى القيم اصنافه المصدر في العلم
اي بضم الهم من قام بولاية الجنون والسفيه المتلفات اسم مفعول مفعول وهو مفعول للفعل
اي التي تفعلها الجنون والسفيه قوله بالقابل وهو غيره لا ظن اي بوقوم الطلاق قوله ويستحق فخلف
على ما يفعل انه تفعل وبالقابل كان خلف قال ابن قاسم قال السيوطي يكن السؤال عن خلف انه يقال
كن او م يفعل او كان كذا او م يكن فاسيا او جا هلا ثم يتبين خلافا لذلك هل محدث في البيرون والطحا
ولا محدث فيها كل لوحظ لا يفعل كذا تفعله فاسيا او جا هلا بانه المحلول عليه قوله ما ان الوكا
يظهر من هجه محدث فلا وهو ان استقبال حاطال في الاحتجاج لذلك في العلم الشخص وغير ها
ما يوحد مباد من نظام المش في ما حصل الذكر اي يحد لا يغني ان قوله وان م يقصد تسليما
كان الطلاق قوله وهذا ظن اي في هذا نحو المرام هو طوره في العلم محدث في الاعتقاد و
الحاضري كالمتقبل قوله خلافا لن ما نوع في التشبيه وهو الاعتقاد في الحاضري كالمتقبل
واجر اختلاف في الاعتقاد الحاضري كالمتقبل لا يلزم اتحاد الحاضري والمتقبل في الترجي لان يكن
في الحكم وقوله لان ما نوع علم من قوله خلافا لن ما نوع وهو قوله في دود
يعني ما نوع ان ذلك التشبيه سيعلم اي الا خلافا في فيه بل يغني الظهور والظاهر كاف
قوله وان يقصد ان الاحرج عطف على قوله فان يقصد بهم ان لا يكون ذلك خطبة او اعتقاد قوله
وقوله لا استوى في مقتله وقوله محل خبي وقوله ما اذا يقصد ذلك ان لا يكون ذلك في نفس لا مرا
ما يحيثية التي ذكر فيها وهي ان يقصد بهم ما يقصد بالعقل وكذا قوله ان مع ذلك محيثية التي يقصد
ما يقصد قوله وعلم هذه الحالة اي ان يقصد بهم لا يكون ذلك في نفس لا قوله وجمل الاستوى قوله
اي لحديث هذا الكلام في المش بقرين بان كل ما لا يكون في ما في اي سند قوله الشخص
في المصير يتبين بعلم التنافي بغير بان كل ما لا يكون في بعض المرجع في المصير الاولى
ما خلافا في حيثية بقوله لا ما يحيثية في المصير التنافي ما لحديث وتخصيص بقوله على المعاد
بان يكون بهم ما يقصد بهم العقل وقوله بل يحد قوله اي قوله لا استوى وقوله نفس

لم اى لا شق
 فعد بوجه

لا ما يستحق
 اى جابر وا عليه

تا كود نفس قوله

[illegible]

بالطلاق الخ لا ياتي اليه في هذه السنة ولم تستعرا له وجهه باليمين ثم انما انت شرعاً ذو حجاب هل يطبق
 الترتيب ام لا وهو عدم الحنف وعدهم الخ لا يمين حتى عادت الى شرعها والتمها ثم رجعت الى شرعها
 في حجابها السلام بالحلف وقع عليه لطلاق **قوله** بانه لو علق بتكليمها ان ياتي في شرعها من شاء
 وحصل كلامه فيما اذا علق طلاقها بتكليمها وفيما اذا علقها بيمينها وفيما اذا علقها بيمينها لولا العارض
 بان تكلمه من ساقه ليعبر من شرعها الكلام وان لم يسمع فيه فليس لها ان تطلق ولا تعلق ما فيه
 من السماع او كان فبقاها او سكرها سكرها ليعبر منه وبيكاتها او كانت سكرها لا السكن الطافي
 لم يوجد الصلة من بيكاتها غيره والكلام هو عادة وعدم السماع للعارض لا مينا فيه وانما الحق الطافي
 بغيره في غير هذا المحل لان المعلق عليه هذا التكليم وهو لا يصح من انتهى الى السكرك الطافي
 عادة وقوله لولا العارض لم يخلو لك انما ما اعتبر به اهل العلم لان كلمته في قوم او غا منه وانما
 او في حلقها ما لم يعلق بما ذكره من محبونه كما قاله القاضي فليألفه قوله في المصنف في اذا قدم
 فلان فقدم محبونه ان كان يوم اليمين عاقلا لم تطلق ولا طلقت ولان كلمته تحفص صوت **حيث**
 لا يسمع وان فتمه بقرينة ولان سمي محمل ربح للصوت من بعد اي محمل لا يسمع من عادة
 لانها لم تكلمه عادة ومثل ذلك لو لم يسمع لهما على ما في نصيبه لكن الثاني في محله **حيث**
 كاصلا في جميعه وصحة في المشرح المصنف ونقله الحنفى عن النقص انما تطلق كالو لم يسمع لعارض
 واعمله الله انما كشي لكن حمل غيره القول على انه لم يسمع ولم يسمع دفع الصوت والفتاى على من يسمع
 مع رفته ولو علق بتكليمها ما يما او غايبا كان تعليقا بمجهول او بتكليمها في شرعها وعمرها او فاعلا
 فكانت جميع طلقت ثلثا عند ابن سراج وواحدة عندنا مردى وهو لا وجه او يرد الى
 يقدم عمره وكلمته قبل قول من طلقت او بعده فلا والتقدم في ان كلمته قبل قول من عمره
 او بتكليمها رندا وعمرها او فاعلا مع يكون واطلق هل قول او فاعلا مع يكون على الاستيفان
 واما الشرط فيقع بكلامه الا وحين معا او من ثباتا او الشرط شرط كلام جميعهم وجمع يكون
 وخالف في الكلام **قوله** لان علق طلاقها بيمينها زيد واما حال محبونه **قوله** في هذا **حيث**
 بانه لو علق وقوله لعدم الفرق اي بين طريقتا محبونه وعدهم **قوله** وعليها اي على انما فتمه بكلامهم يعني
 لولا ان هذه المقالة صحيحة فقد يفتى في قوله باني ما قبله او ادبه قوله ولو مع نحو النفسيا **قوله**
 لما هو عليه اما اذا فعل المعلق عليه لا بما لا كراه تطلق كذا في شرح التوضي **قوله** لا الفاعل هو
 قال في شرح الادب والو علق بدخولا نحو جبهة او طفل ففعل غير مكره حنف او مكرها بان يهي

غرض النائم
 اي صلات
 قايدي
 طلع الانا وكنت
 طفلا وطفلا
 امكلا وانفق
 وطفله وطفله وطفله
 وشكر منه سكره
 طالع قايدي

وان كلام القاضي
 والطريق متالة
 هذا من ادعيه وقوله
 القاضي الان علق
 بينك وبين محبونه

[illegible]

[illegible]

وہی قولہ سابقہ
وہی قولہ سابقہ

مختصات الادبي

فثبت وادعى الاذن ويجاب بالفرق تحقيقا صلا الصلوة في مسئلة المشركين **وقد** ونقل البغوي
عن الشافعي في كتابه في البغوي **مسئلة** اذا ما لا امراته ان خرجت منها ذلك فانت طالق فندح في ثم
ادعى انها كانت اذنت والكره في الاذن قال محقق وجهين احدهما ان القول بالاحتمال لا يوجب الاطلاق
بقا والكلام والثاني ان القول بالاحتمال لا يوجب الاطلاق الاصل عدم الاذن وكذلك ان قال بها ان خرجت
بغير اذني فخرجت ثم ادعى النزع الى كفت اذنت وانكرت قال لا ينافي كونه هذه المسئلة الثانية
انما القول بانها اذنت فثبت احباب به ليس راجع الى قوله انها تصديق معنى بمعنى مسئلة عنه
حالا المسئلة في ان المصداق انها اجاب بانها تصديق **وقد** نقل الشافعي عن ابي حنيفة اني انقل
البيهقي وقوله وقد كنت سقيا لابي حنيفة **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
بغوي محقق قوله نصيبه والمقصود في وجهه راجع الى قوله انها تصديق معنى بمعنى مسئلة عنه
فان لا يخرج من البيت فانت طالق اى بعد قوله فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
وليس **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
الى هذا معنى في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
ذلك او نقل البغوي **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
لما قلنا انه في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
المال الذي انه معترف به وحاصل وقد اجاب الشافعي ما عاينته في اعترافه بانها كانت كونه في البيت
والشافعي لا اشترط في هذا محل الخلاف في حجة تكون بينهما وهذا المصنف في حكمه بوجوب
والمصنف في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
انه يثبت في الاذن بانها لا يقطع بوجوب الاطلاق وكذا قال في جوابها السابقة في مسئلة
المال الذي انه معترف به وحاصل وقد اجاب الشافعي ما عاينته في اعترافه بانها كانت كونه في البيت
يتا في اصناف ثمانية **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
هنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق وفيه نظر اذ القياس من الامة لا يوجب الاطلاق فلا
المال وقياس من ذلك وجوب الطلاق اليه ومجيبه هو من غير ان يستدل لا **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
لم يبق له عليه كما قاله سابقا **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
لما نقل لم اطلعت في وجهك **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم
لذا لا يصح حرمان من حجة منكم الشاعر خطيبا **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم **مسئلة** في قوله واذا خرجت من البيت فانت طالق فندح في ثم

[illegible]

او فيكونا جوابا لقولنا ويدل على **فصح** لو قصدنا انما يلحقه اطلقت ذواتك لا انما اطلقت
 الذوات مستترة او بالانكسار في اعتبارها في الذوات وقبول دعواه على ذلك **فصح** علق طلاق
 ذواته على ما بين الامتثال هل يكفي ما بين بعضه كما يكفي في دعواه الامتثال في البيع او لا بل من اجل ان
 فيه نظر وبوجه الثاني **فصح** علق شافعي طلاق ذواته بوجهه كحقيقة في صلابة فصلت صلابة الطلاق
 مخرج عندها وحاشا ان يخرج فالمتجه الوقوع لصحتها بالمتبعية لها حتى في اعتقادنا ان **فصح** ومخرج
 بيعي **فصح** قال في مخرج الانشا ومخرج بقولهم بل بطلان كتمانها ولو لم يكن من لم يشتر فليست كالطلاق بها
 وفيما ذكر على ما بينه من وجهي بل هي كناية وبقوله لا نشاء طلاقا له فذلك مستحيل فاجاب عنه
 نعم فانه لا يخلو قولا بالطلاق وكذا لو حصل من المصلح لا **فصح** ولو لم يخل عطف على قوله بالانشا وانما
 ولا قرينة له حقيقة كناية ليعلم ومثله في مخرج اخر وفيه **فصح** كانت على حرام اي فانه لا يقع شيئا ان لم يقع وواقع
 ان في قوله ثلثا لهما **فصح** قبل منه اي ظاهر **فصح** فطلق الوقوع اي في مخرج الثلاث بعد ما فعل المحل عليه
 ناسيا ثم فعل المحل عليه ما ساء بها على غير الوقوع **فصح** لضعفه ذواتا في تعليق يعني ان طلاقه ووقوع الثلاث
 بعد ما فعل المحل عليه ناسيا ينيل ذلك في تعليق **فصح** اي في مخرج قوله ففعله ناسيا **فصح** وانما يتبين طلاقها
 او يدلين **فصح** فقا لثلاثا حرج به ما لو قال لا لثلاث او هل لثلاث فلهذا لا جوابا مني على ما هو في قوله
 او لا لثلاثا ولو كان طلاقا لم يقع **فصح** فبان انما ذلك اليوم باين منه اي يكون مطلقا قبل المحل
 ثم حدث بعد ذلك اليوم ولم يكن تنويها **فصح** وفيه عليه الثلاث اي ظاهر **فصح** وفي السؤال عن قول
 طلق ذواتك بصيغة الامر فقال لم يخرج من بعضهم اذ في عدم الوقوع محتجا بان لم يقع هذا وعلى لا
 به شق وفيه نظر بل قد علم الطيب يجعل التعليق في طلاقها عجزا لا نشاء فالوقوع محتمل فربما جلا
فصح قال في شرح الاثراد ولو مثل مطلق اطلقت ثلاثا فقال اطلقت وقال اطلقت واحدة صدق
 بجميعه لان قوله اطلقت صالحا لا يتبادر غير متعين الجواب ولو قال اطلقت ثلاثا او اطلقتني وطلقني
 وطلقتني او اطلقتني اطلقتني او انت حالي ولم يقع عدل او واحدة وفطره المصنف **فصح** في الثلاث
 من على السؤال فينبغي وقوع ثلاثا كما لو قال اطلقت نفسك ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا
 ان قولك اطلقت نفسك ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا
 بهذا في قوله اطلقتني ثلاثا فاما سالت الطلاق بعينه كونه ثلاثا ولم يجبه في ذلك بل انطلق الطلاق
 مع ذكره على الامر من فلم يكن قوله اطلقت جوابا لسؤالها بل انشاء طلاق مستقل من وقع به ما يقتضيه
 فقط وهو واحدة لا اكثر ونقول شيئا ان من انشاء الاطلاق وخلق كثير من انه لو قيل له اطلقت ذواتك فقلت لا

قول على الاحتياط
 انما استدل
 في الطلب
 ولا قرينة له حقيقة
 علمية ظاهر ان كتاب
 وفيه من وعيد
 بجميعه في قوله
 طلاقا ضاعيا
 لا حقا له
 بغيره وجوب
 انشراح قبل ان يجر
 ذلك بيقينية
 وان لم يصدق
 فله على ما في قوله
 قال انت طلاقا
 ونسأ عنك

لم يعلق

فلنقتل اوباد الله الامثليين بطلق وان يفرحوا مني

عَبَّاسُ بْنُ عَلِيٍّ كَلَانَ أَهْلِيَّتِي مَيْتًا وَجَعَلْتُ بَيْنِي وَالْمُتَلَدِّينَ ^٥ أَوْ أَوْدَيْتُ الْفَرَجَ إِنَّمَا فُسر بِمِثْلِ ذَلِكَ

وقد يكون غرضه ما يتعلق على ذلك استماع الموقوف لاستماعه وقوع المعلق به وقضيته الموقوف على

فما ينبغي ان علم النقاد هاتحة لكم لتطقت ما يستعمل من لانا في قوله لان مشاعرا الى ما قاله في شرح

وَعَجِبَ مِنْهُ سَوَى اللَّهِ فَضْلُهُ رَحْمَةً فَكُلَّ مَنْ عَمِلَ لَا عَقْلًا بَدَأَ

حال کون نہ سنا کہ آیا عالم محبت حق تک لعلہ نسبتہ العقل المحض ہیں۔ علی الف محله فی عالم حلف لا یوہل فی

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

فأنت طالق فاستقلت المروة عليهم وفعلت كما أوجبت عليه النكاح ففعلت واحدا من أركان الإسلام

يعلمها عليه ولا لا استقلاله لا تنفع اجماع في كل منها فلا حث ولا استقلالها

المؤلفون والجمهور والاختراع بعد ذلك وتكون ذلك معناه حتى يتبين لنا على وجه مبين الاستقامة

ایں احوال سے
میں نے بہت
پریشان ہوا

و یاتی ای فضل

لقد كنت في حبك

ما
رجعنا منكم
ما كنا

مفتی محمد رفیع الرحمن

میں نے اسے دیکھا

١٠

ب

بی

يُحْيِي الْمَوْتَى

عليه السلام

و لا حيت

لَا يُدْعَى إِلَى الْفِتْنَةِ

دھوکہ دہی

۱۲۳

قوله ان الامانة فيه
اي في الامانة
وقوله وهذا للعلم
اي للعلم باليقين
المعنى ص

جاء فان تمنع وعاد حلفت بالعود لا نه ابتداء هاج
وكان ص ١٧٠
في الامانة والاعمال
قوله ان الامانة فيه
اي في الامانة
وقوله وهذا للعلم
اي للعلم باليقين
المعنى ص

التعقيد كسر
المعنى ص

عم
المعنى ص

بشيء من متوالي او قال في انصف القيل مثلك انبت عندك فانت طالق فبأعنفها بقية القيل
حنت او ان نمت على الزوج لك فانت طالق فمضى سدد محذوما لم يحث كل الزوجين عليها يدبر او عليه
الا ان قلت ذموا عن فانت طالق فمضى الميوم فانت منه عدا لم يحث لان القيل هو المفضل للمنفق
المزوج ولم يوجد او قال لها ان كان عنت ما فانت طالق حنت بهجود المزاج عندها اوان
يوافق في بقي فانت طالق فجاءت يومها بصوم لم تطلق محذوف ما لو جاءت يومها بصوم او ان لم يكن
ويجوز احسن من القهر فانت طالق لم تطلق واني كانت في حجة لقولها فقد خلقنا الانسان في
احسن تقويم نعم ان اذ ما نحن اجمال وكانت قبيحة الشكل حنت كما قاله الا في معنى وليس قال ان لم
تكون في حنت من القهر حنت ولو قال لها ان عنتك بالزواج فانت طالق فمضى في حنت
لم يحث وان قال لها ان وضعت عنتك فانت طالق فمضى في حنت فبأعنفها حنت قوله ان لم يميز في حنت
قال في العباب ولو قال ان لم تخبريني بنواي وان لم تشيري علي فانت طالق برهان بقدر الكل عليه
رائد في الكل هذه نامة انتهى لما لا عرفنا او لا يقول عليه في الطلاق في القهر محذوف في حلف باقلا
ما لم يشترط في حلفه ان كان التيمم اي لم يوجب له حلف التيمم وقوله لم يقع ظاهره وان كان في حلف
ويبلغ ظاهره لانه علق على نفسه ولا يقع فارقلت متى يقع قلت القياس عند الياس فان
بتلقي بمسحيل متى يقع حاله وقضية انتهى في حيث قال باكل بعض وان لا يتلذذ اكل مطلقا هو
ما ذكره في البيان والقوى هي عليه في التوضيح هذا يتبع لاصح علم حنت لصدق القول بان يتلذذ في كل
والمتلذذ في كل باب ما فيه والحق بينهما ان الطلاق سبني على الرضخ المفقود والبيع لا يبيح اكل وبناء
البيان على الفرق وهو فيه سبني كلا في شره ان ذكر بان ذكر اي اكل في التمره بان قال ان ابتلع
التمره لا وان ربيتها بصريح لفظ التمره محذوف اذا كان فيها تمره فاشا ربيتها بان قال ان ابتلعت هذه بام
لاشارة فان لم يكن هذا من هذا فمضى ما قاله ابن سنان قد يقال قول المصم ببيعها صا دق مع تعبها اكل
يجوز ان اكلت هذه في غير ذكر لفظ التمره انتهى اوضوح هذا على هذا محض كذب فتدبر فانه قد علق
عنه ما لم يزل بالوضع اسم محذوف عليه والآن لم يحث لعدم بيع ما حلف على بيعه وهو التمره بان علق
بالاكل بان قال ان اكلتها فانت طالق فانت لعت لا حنت قال في شره الاستاذ ان علق باكل هذا ابتلاع
منها لتمره هذا يبيح لما لا يتلذذ غير الاكل ولذا يقال لا يتلذذ ولم ياكل وهو ما ذكره الشيخان هذا على
عن المقلد وقع لها في الايمان عكسه واليه استاذ يقول لكن جريا في مواضع على حنت ومراغما من قولها
والمتلذذ في كل باب فيه وبناء الفرق كما لا يشترط تاضيير احواله قال في شره الاستاذ هذا ان تاضيير

حيث قال يبيها ثم يرميها ثم يمسكها
 قال في قوله يمسكها

يحيى كما ذكره دل عليه عطفه بـ ثم فان تقدمت اي يبي الاسالة او لم تستطع واصوت المروضة ^{الضعف}
 لم يبي بذلك لحصول الاسالة ولا فرق بين تقدم التعليق بالابتداء وما يطرح كما دل عليه العطف
 بالواو فذكرها اي ثم يصور والافضل ان يبين ان يقول فعلق بيلها ويرميها ثم يمسكها فلفظ ^{هذا}
 الاشارة وهذا الكلام انما هو بالنسبة للمخالف ويدل عليه قوله فعلق اي المخالف المخالف المطلق بيلها
 ثم يرميها و هذا التعبي صريح وانما هو بالنسبة للمخالف ويدل عليه سبقها كلامه وموافق كلامه في
 ابن قاسم من انه انما يتجه هذا الكلام لو ذكرت بالنسبة للمخالف وليس كذلك وانما ذكرت في عبارة
 المصنف بيان اعتبار المخالف يبي الاسالة وان عطفها هو بالواو كما يصدق بذلك بقية المصنف
 عناد اذ لا يظهر بيان اعتبار المخالف يبي الاسالة ولا يقبيلهم اصلا ^{فالمصنف} ولما تمها اي في قوله
 بسرقة فقال لها ان لم تصدقيني في امر هذه السرقة فانت طالق فقالت كلا من احدكما سرقت والا
 ما نافية سرقت ^{ان} لم تصدقيني بالصدق اي واد ذلك كما هو ظاهر ^{فالمصنف} لان ما وقع بعد ذلك
 لا يثبت ^{لان} ما وقع بعد ذلك كماله ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد
 تقيت الطريقة الاولى وهو ان يقسم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 لان مقابله وهو ذكر الواحد ما يديم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 بقرينة المقابلة وبقرينة معنوم المخالفة فلا يتوهم ان عبادة ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 قوله ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 قال ابن قاسم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 في محال ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 لم يخلق الا بالياس فان قلت قبل التمكن من الرد فكذلكه انتهى اي فلا تطلق او بعد التمكن منه طمعت انتهى
 وقد سبق في قوله لم يخلق الا بالياس من عطفه بالمتن مع قوله وانفقته فانما لياس من وده حاصل في محال
 لان بعد انفاقه لا يمكن اعطائه الا ان يقال انفاقه عبادة من انصرف بشرا ثم يبر شيئا وبعد انفاقه يمكن
 عودا بعبادة او بشرا شيئا منها به من خذله وعينه ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 ولعل من محال نقده فقال لان لم يخلق ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 ما خذله لم يخلق كما مر من مالتس و بقرينة في نظير ذلك لان بان بوجوده محله وكونها لم تأخذ
 استحال اعطائه ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم ^{لان} لا يثبت امره بالايجاب بالعدد المتعلق بذلك العدد وان لم
 ان السبق فيها قال بعد حصوله فكان المقصد بالتعليق عليها التخيير وانما لا المذكور وهو ان لم يخلق

انما قال في قوله
 وعلق بيلها ويرميها
 ثم يمسكها فلفظ
 هذا
 وشرح في قوله
 يمسكها
 قال في قوله
 يمسكها
 ثم في الاضمار

۶ نمازیاتی

في غير نحو الشعر
او الوسخ والظفر
فلا صلت بقرينة ذلك
ص

منطقة المصفاة

مما قيل
علا ما من اى قبيل فضل
قالا انت ملا لجام
فانتهى انه
اي في فضل بيانا لفضل
الملك قاصم

فانتم ترونه في كل وقت
كل من كان في البيت
لا يتركه الا في البيت

٢
فوق حمله ایدو و باقی کمال
فیه فی حمله صحیح را تا
مبلغ مائیه و بیست و نه
ص

جازا بالنية والعبادات معتبرا ما في نفس الامر مع طين المكلف لئلا يلقى شره واما النية كما يأتي في شرح قوله
 وتحتوى الرجعة بموجب قوله **واعتبرت مكانة النية** في معنى قوله على الصحيح يقتضي ان يكون مقابله وجهه في الوجود
 يعرف ذلك الوجه غير انه يجب ان لا يقع من غير فعل **بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ موادها ان الحصة حفظ ذلك الوجه**
 المقابل للصحيح فهو حجة على غيره لانه مثبت وعينه مافي واعتبرت مقتضى على الثاني وما ذكرنا ظهر عدم اشتراطها
 ابن قاسم انما اذا اعتقد بحيث ادراعى في الاحكام فليعتد به في اجزاء خلاف في اولا وجهه للمفرق **الوجه**
 برأيه في ما في الرهن والشره وقوله واجبت بلا اضافته الى مضمرا ومظهرا لا يخرجني وقوله واجبتها للرهن بل لا
 ونحوهما لا يفي في الرجعة الا ان قصد حاد وذا الرجعة في حال حيا لا لانه قد يتبين ما لا يحصل به الرجعة
 فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح انتهى وما ذكره من ان اى معنى المنهاج والشرح في الشرح
 هو ما ذكره في الرهن ومشرحه مع زيادة واجبت للضرب والاكرام على ما يتبين ومع مخالفة الرهن في طرفة
 الامساك تبعا لما سبق ثم قال في شره وقد علم من كلامه ان صريح الرجعة محصورة فيما ذكره على ما تقدم فلا
 يخرج في غيره وبه صرح الاصل لان اللفظ صريح محصورة مع انه اذا كان له حد فالرجعة التي يحصله اولى
 انتهى قال ابن قاسم وج في التبعض في قوله **فمن المصريح ليس بسيد** انتهى والحق ان ادائه بصورة
 التبعض كل واحد منها لا يجوزها فاقوله ليس بسيد بل **ليس بسيد** ولو بين العربية مع قد مرته عليها تقدم له
 في اللفظ ان من جهة الفراق والترحال كناية بعد الاما عند الاحتمال وتخصيصة ما ذكره هذا من قوله وتحتل
 بالمصريح والكفاية فلا يخفى العربية ان ترحمة الرد والامساك من المصريح فانظر هل شكل جعل في ذلك في المصريح
 هذا على ما قدمه في اللفظ في ان من جهة الفراق والترحال من الكنايات بعد اعم الاحتمال ولا يشترط ان
 اليها اى في واجبت اى في واما اشتق منها بل اليها اى بل المصريح لاضافة اليها **حجبه** واجبت الحق ينبغي ان
 يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول شخص له واجبت امر تلك التماسا كما تقدم نظير في طلعت جوابا على
 اللفظ ومنه بل صوب الامتناع ضعيفا **فما شرط ذلك** اى قوله **الى** ان لا يملك كذا كذا اى مثل ردوها
يعني ذلك اى قوله **الى** قوله اى في الامساك **المص** والمجمل انه لا يشترط لصحة الرجعة الا شهادة عليها
 قال لا انما كشيء ففى الكفاية لشهد على اللفظ ويبقى السنان في النية كما تقول لشهد على النكاح ولا يشترط
 الشهادة على المرأة مع انها عادا للنكاح قوله ويبقى النزاع هل يصح قول القائل ان النية لا تكفي
 الاثم فتقبل فيها ولو بعد انقضاء العدة **بل** بل هو بى اى لا يشهد لقوله فانما ظاهر لانه طلب الشهادة
 على المنفعة اليه **اعا** اعلم على علة اى وجوبه لا يشهد **عدم** حتمها لهما من كفاية وقوله بطلها اى بطل
 سواء قبلت او شئت ولو لم يكن ان لم يكن كفى قال في الرهن ولا يشترط اذ شئت او ان لا كسها انتهى قال

بنية قوله
 اى بما صرحنا
 ص

قال ابن قاسم في
 حاشية المصنف
 ص

انما في حكم الاستدانة
 اى مستدانة النكاح
 المشايق وانما لا يحتاج
 الى الموتى ورفق الحياة
 ص

الاذنى وينبغي

الذي ينبغي ان يكون في معنى وغيره صحيح كما هو في العربية انتهى والا نقول شكلا القول الذي هو مفك
 بنية علمك فلا يلحق الحقيقة وقد يقال معكها لان قولك ذلك امر واقع ببقية حياتها ولم يخرج ان من غير كفر
 فلو قال واصبتك ان شئت بكر الهمزة لم يصح هذا في نظري في البيع لان ذلك معتقدها كما مر فيه فيه هذا فريضه هنا
 والتمهيد الليث الا اختيار الترقية اما مع في الهمزة فيصح كوا صبتك ان شئت لان ذلك تعليل للاطلاق
 لكن ثبت ان ان يحيى الترقية عامة انفا قوي وان كان الهمزة استدانة فلا يصح تعليله بالاختيار سواء
 كان من الترقية او التراجع كان وحلت فقد اضرمت او كما يقال في البيع فحين اسم على اكثر تعليل اختيار
 كما مر في المكاح فان ان تقدم الهمزة لعدم الاستماع عليها وان الوطي يسبب العلقة فكيف مقطوعها وهو صريح
بالوطي وبالتبعية والمباشرة لشهوة فيما ساعى وطي المبايع لحاجة الجميلة في من اختيار فانه يكن صحيحا
وبه اي بعد حصول المكاح بالفعل فاورق حصول الجماعة والفعل به اي بالفعل وكيف قوله به
من صريح الفعل قوي والا ولي اي استدانة الا من صريحة ويشفي التفصيل كالطلاق قوي والله وتمنعها الجملة
 بوجهة اي وان لم تنزل بكارتها بان كانت عورة او لا موطن ولا شيقض عن الوطى في الدبر ولان الفصح لها
وغيره قد يرد عليه الطلاق لما حضر على الموطن شريع لأنه الشرع وبه ذلك لا يخرج من الهمزة ويكون ان يجاز
بأن اصل الطلاق ليس شروعا ان لك فلا يخرج ان يخرج من شريع له بجلا فالفصح قوي للمكاح عوضي اي وان
فان لها انت طالق طاعة تلكني بها نفسك قوي قوله تلا فلا تقتلوه ان لا تمنوهن قوي لا اي المكاح لها
اي لغير الزوج الا قوي لها اي من علة الطلاق والهمزة وكيف انتم بها وما قبلها دا بان العدة الطلاق الهمزة
في عدة احل الابتاق اي ويمنع عليه لتحقيق بها ما اذا صحت حاجلا فلو لم يراجع حتى وصفت وبما صحت العدة
اي لوقوعها على قوله لا يبدى صحتها اي صورة عدة الطلاق قوي فيما اذا خالطها اي خالط الزوج بالوطي علا
الطلاق قوي تنتع وجبة ولكن صريح عبد من بها قوي لعم يقبل استقلالك على قوله واذا اصدقت قوي قوله فان لك
التعليل بما قوله لتعليلها على نفسها قوي وهو بالنسبة لحل لها اصتها عطف على قوله تقبل في قوله لعم تقبل
قوله في السنخ وهي بالنسبة سواء قام لها سنخ وبما يد حالة الابن دخول في النكاح وتقبل هو عطف
على القول قلنا قوي فكانت الترقية انقضت اي مدى في الجماعة الوفاء اي لعدم مقتضاها واحل هذا
اي شهر في منها لا يلين بها بقدر بقدر فيه وقد يقول في هذا قوله لا في الوفاء فيما علا ها قوي واذا من الوفاء
بما هذا الا ضد متعين لانا لمعتقة من بان لا تقتل العدة الوفاء بل خصيته هذا اي انه لا يلين بها علا
الوفاء ولم يكن القول قواها او عامة الامانة في عدة بان وهي تقتل قوي ولما كانت اي الجمعة قوي

قوي وكذا وطى اي شك
 المكاح في الايراد فاجاب
 وطى ص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب ٥



بیانہ ص

قالا منى قال سبي مثله
عن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وہی ہے جو ہم نے پہلے دیکھا تھا۔

[illegible]

في قوله لا يملك الاية
مقصودها من الاربعة
انما هي في التقادير
في النسخة المذكورة
ولهم وان لم يكن مدقاً
المعجزة من التاثير
فكذلك ما تم اليه الاية
والاصح ان كان صريحاً
في شرح الادوية
ص

سواء فيهما من الغائبة الثالثة بين الحق والسنة دون الحق والحق

أما ما كان المحل هو عليه في الثانية مدة غير مودة الأولى في إيمان معتقده مطلقا ولكنه ليس في الأولى
 زيادة كل مدة على اليمين أشهر فيلزم فيعتقد في الثانية لعدم مضي مدة الغائبة من الثانية **كما يجب عليه**
 أي الجواب قيل وهو الأول في الخبر الأول أي في الثاني من الجواب وفيه أي ما قيل في الخبر الأول أي في الثاني
 الثاني لما في الثاني أي الجواب من الإيجاب الذي هو لا بأس بها لعدم بهات من لا بد منها منه ذكرها التفسير
 الذي يربط الإيهام فإذا قال المصنف حقه ما يتألف العوقية بك ذكرها شهر كل في الخبر الثاني في تفسيره لا يحتمل
 أن يكون محلا في الثاني في العلم الذي ذكره في الخبر فظهر الأولية الأولى وهذا ما قاله ابن قاسم من الترددين
 الذي ذكرها في الخبر الثاني في العلم الذي ذكره في الخبر فظهر الأولية الأولى وهذا ما قاله ابن قاسم من الترددين
 في ليس من دأب هذين الترددين فتدبر **في** قبل من وجب الدجال ظراف لغيره لا يمكن فيقول معنى لغيره
 في تلك الأيام قبل من وجب الدجال فإذا قال لا وطيبك حتى ينزل عليه السلام فهذا **الأول**
 في أيام الدجال كسنة **في** ما لو عجلها بعد من وجب الدجال ينزل عليه السلام **في** كان في وقت
 الأولى **في** كسنة كذا في حقيقة **في** عطف على قوله به في قوله فليس به **في** ومحققة أي محسولة
 في قال ولا بعد مضي الأربعة ومن ذلك قولنا لم يضره وشهره وقال والله لا أجاهدك حتى تمشي وفلان فإن شأ
 الجاهل ولو من هذا الخلف لم يبين ما لا أي وإن لم يشأ صار موليا منته قبل الشبهة فليسا من هذا سواء
 أن لا يجامعها أم لم يشأ شيئا لا مضي مدة **في** لعدم الجاهل من المشية انتهى والظاهر أن مضي المدة
 لا المشية إلا لأن مضي قبل مضي المدة أو بعده على الاعتقاد فيقال لا أجاهدك حتى يمشي ويؤخر
 موليا وإن مضت المدة فإن مات قبل قومه صار موليا لغيره منته **في** قال في شرح الأندلس ما يتعلق
 بالظن وهو رد قبل الأربعة كقولهم قاله يغلب بحجة قبل ذلك وبجيء المدة وقت غلبته لا مطاوعا وبما
 كقولهم ذلك ويحتمل تأخره كقولهم ذلك من مكان قريب من مضي وكفطام وهو جها واد فعل العظام ما يمكن
 قبل الأربعة وإن مضى منه المشرع ويجعل غير صغيره والتمت فلا يكون موليا وإن مضت المدة ولم يمش
 عليه لا نقض تحقيق فصل المضاينة ولا كلام في الأربعة مضمونه لا بحجة الضرر بالاشباع في العلم
 ومضى ثم لو استغنى بذلك عما لم يكن موليا ومضى بهذا فخلق قبل المولى لم يمت في وقت لم يحكم بالبراءة
 عنوا المتعلقين بقوله موليا وفطامه مات قبل ذلك صار موليا كما اقتضاه تشبيه ذلك بما لا يمت إلى شيء
 فلا ن فأت قبل المشية **في** لا يقال هذا عجز ما تقدم متنا ما قاله لبعضهم لا نقض
 لأنه لم يضره وإنما لو كان الزوج بالمشرق ولم يمشي من ثمة قال لا تقرب المدة إلا بعد الاجتماع وما هنا مطلقا
 بما إذا كان مبرا في محل كلف فخلق ما يظن أنها صلت بغيره محتمل **في** محلا في القول في كلمة قضيت أنه لو

قال في شرح الاشارة
اعني بقوله كان قال لا ادخل ولا اعيب الا ان لا يحسن في الاستدلال ولا في الاستدلال ولا في الاستدلال ولا في الاستدلال
جميعه لم يكن من ادراكه لوقال لا يحسن في الاستدلال ولا في الاستدلال ولا في الاستدلال ولا في الاستدلال
الاطلاق وقضية قول جميع ان الذكي عند الاطلاق يحل على جميعه انه لا يكون مولى له لانه لا يثبت بالذكي حقيقة وبه فصل في حقيقة قول ابن الترمذ

كان مولى له الذكي على حقيقة وهو قضية قوله قبل اي حشفته اذ هو المراد منه وانه اذا قال ان ذك جميع
الذكي قبل منه ظاهرا فنقول اذ هي اي حشفته المراد منه اي من الذكي فما وقع في بعض النسخ من قوله منها موهبة لتمام
وقوله لو اراد طه اي الذكي ونقول لم يحصل مقصودها اي الموهبة علمه على ما يفهم من قوله بخلاف في بعض النسخ ان هذا خلا في
ما سبق منه انما هو ادسه الموهبة حشفة الذكي لاد بقبوله لا اجابك بذكرى واداد كل الذكي حصل مقصود الموهبة
بتعيين حشفة ولا يصير هاتنا في مادة في قوله واما تركب منها معنى ان ما ضيا او مضان عا او غيرها

كل من ادخل ولا اعيب
او لا اعيب ولا اعيب
او لا اعيب ولا اعيب

فلم يدبر ان اداه بالجماع الاصطلاح فلا ينافي في ذلك نصرا لانه لا يصح ان يقبل نصرا في قوله وبالطريق الذي قال
في الكثرة الدوس بازال كرون جبر في قوله وحله اي محل من التقدير كما نيك قال في شرح المخرج كذا في التبيين
وهو في شرح الاشارة وبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام انه لو اراد بالعلية الطريق في الدوس من
قوله في شرح الاشارة ولا تلتزم الحشيق من مادة في قوله فلا كان او يصدر او اسم فاعلا ومفعول كلا نيك اول
ان يكتل او لا يقع معنى كنيك او ليس من انك لك وانك يميل في فرك خلا في المذهب او لا يكون في حشيق كنيك

او يكون اي حشفته نظيره امر وان كان كناية هذه الاخرى مقطعة الى كونها تقييدا لجميع الاشياء المذكورة في قوله
انه ينبغي قرائتها من حكمة ضو اعني النطق بهذا النطق استحسن كذا ذكر هذا الثاني المشايخ وفيه نظر بقوله
صرا ما به انما ينبغي كناية عن النطق استحسن حيث لا حاجة الى التبرير به والافقد قال صلى الله عليه وسلم
لما عرا نكتهما وبقوة صرحه هذه الالفاظ علمت علمها بما تليها في واحدتها اذ لا تجمل غير جماع فكن بحث

الاخرى انه لو اراد بالفتح الدوس من لاصح لا لفظه وابن الترمذ وغيره ونقل عن قضية نص الام انه لو اراد بالعلية
الطريق في الدوس من لفظه والحق انه لو كان له حشفة تم فلا لما ادخل حشفتي في قوله ونوى التبرير من لفظه
ومنه يوضح انه لو اراد بحشفة جميع المذكورين انتم في قوله وهذا هو المقيد اي يقيده مولى اذ لا فصل لفظه الا في قوله
البعك وانه في نظيره في التحليل وضحه انتم في قوله انتم في حشفة انتم في حشفة انتم في حشفة

لازم ان يحيط به من حشيت اي الباع بان باعته بتا او بشرط كحيا والمشتري وانما ادبر قال ملكه ان من ول جميع
فان نفع ما نفعهم خلا في ذلك في قوله وكان قد ظاهر وعاد الى قوله فكان كالترام اصل لفظه قال في شرح الاشارة
ولو قال ان وطيتك لعل يقر من طه اي فان كان قد ظاهر وعاد صوليا سوا حلف في سيات لفظها واهم لانه
وان لم من كفاية لفظها وفهق ذلك العهد في حشيت عتقه عن لفظها وفيادة على موجب لفظها والشرع ما بالي طه
ان طه اي في حشيت وفي حشيت من فقهه وان وقع اي لفظه من اي لفظها لانه لا يكون حشيت في قوله فاذ طه حشيت طه
ان طه اي في حشيت وفي حشيت من فقهه وان وقع اي لفظه من اي لفظها لانه لا يكون حشيت في قوله فاذ طه حشيت طه

في حشيت من فقهه
ان طه اي في حشيت
ان طه اي في حشيت

عن الامام
عن الامام
عن الامام

يكون بغيره كالماء وقد يكون بغيره كلامه ويكون بحججه ودلالة لفظية انتهى القول في بيان ما استدل به الكلام من وجوب انحصار

ارحمنا الملقى واخذنا ربنا بالرحمة

يتفق اى الفتى بالاول وهو الوطنى ان تقدمه الوطنى على غيرها و قيل هذا يصير موليا ^{للملك} وانه لو حصل ^{قوله}

وهذا هو الذي يتعلق بالحق الثاني وهو القضاء على هذا الاضطراب في الامور قبل حصوله الى قول الذين هم

الذي لا ينفك عنه ولا يتغير عليه وهو مصفون لا يجلي من علومه شيء الا ما هو مستعمل في العلم والدين

عليه شأى لانه حصل اولاً وصداً للعقوبى لعلها لا تجرد الطهران من قبل يميني الطهران حصل لى كدام

الملك تقي الدين محمد بن السلطان الملك الناصر في سنة ١٢٨٨

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهَا ذِكْرًا لِلْعَالَمِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم

عَلَيْهِمْ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَكْفِيهِمْ السَّلَامَ فَكَانَ فِيهِمْ مَنْ يَكْفِيهِمْ السَّلَامَ

ما في هذه الاية من المعاني والبراهين على ان الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وهدى السبيل له

فَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ رَأَيْتُمْ أَنَّكُمْ أَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ لِلدِّينِ فَاصْلَحُوا

سورة بركة النفاق في حق من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

فان كان في ذلك ما يوجب له من غير ذلك فليكن له من غير ذلك

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ

ثم يظهرونهم في مكان لا يمكن في سورها ان يقدحوا الطبخا فاحتلت العمري وان تدست الموطى لم يغير الوطى

سواء مخلوقا عليهم فلا ايلاء الا لله تعالى وبما هو رعا الدافع المشهور التي للمناظرين ^{في} وبما ينه الى الوحي

حاصل هذا البيان الثالث، أو الثاني من الارتباط والخلاصة التي هي هاشم عبد الله لا مطلق الخلاصة

بأن الشرط والحكم، الذي يكون في الشرط والحكم، مناسبتة ومرتبط كل في الانعاشات وهذا

ظهر فساد ما قاله ابن قاسم ان هذا البيان من العجايب اذا ما عمل كما لا يخفى باذني قائل ان وهم

آشپزخانه

الحمد لله رب العالمين

2000

45, 46.

مَنْ يَمُوتُ الْمَوْتِ

لا يتباطأ والمناسبة بين الشرطين هذا متعلق اجزاء، المذكور بكل منهما او معلوم ان هذا متحقق في مثل
 المذكور اجزاء، فانه متعلق بكل من الشرطين انتهى اذا لم يكن بينهما متعلق بكل من الشرطين بل بينهما
 ما حصر عليه المراد في معنى من الوجود لا لادارة او تقدير معرفتها لا لثبوت المتعلق بين الشرطين ولعل
 غفل عما قاله ونجا هل عنه والذات ورد عليه وقال من يصدق ادبه فيحان الله عما يصدقون واقول
 فيحان الله عما يصدقون وعوذ بالله من اللغو ادبه ^{فان} فانه ليس شرطا لظهور المتعلق
 انما اذا وقع الظاهر من المعنى وقع المتعلق بل انما يحصل المتعلق عن المعنى يكونه، المتعلق عنه مظهره
 فانه ليس شرطا لوقوع المتعلق في الظاهر ^{ولا يمكن ان يكون} ولا يمكن ان يكون المتعلق له بعد ثم يظهر وعق
 ان لو علق فلا يتحقق وما حصل ما ذكره كتحصيل محاصل فلم يتحقق اجزاء، مثل فانت طالع لظهور
 ان ظاهره وانما ان دخلت وقوله اني كلمت زيد ^{وبين} وبين لا ينبغي ذلك اجزاء، وهذا اجزاء، محصله بعد
 كما بينه فلا يتحقق في هذا ^{وهو} وهو بعيد عن معنى خبرا، وي اذا كان خبرا، لقوله اني كلمت زيد
 ان ظاهره وهذا لا يستره وانما في الفعليات وما ذكره ما سبق ما تقدم به ان قاسم انه لا يفيضا ولا ذكره
 اما اوله فانه الواضح انه ليس اجزاء في الكلام الا قوله بعيد عن معنى ظاهري والله ليس الشرطان الا قوله اني كلمت
 وقوله ان ظاهره فانما اجزاء في ما لا شبهة فيه انتهى لان انما اذا كان خبرا، والذي ذكره في اللفظ فليس يكن
 ليس اجزاء، وذلك في ظنه وقركته وانما اذا كان خبرا، في المعنى فخرية بلا مزية اذا اتحاد في وقوله خبرا
 لا هذا كما عرفت ثم قال واما ثانيا فلا لا يلازم يقع في هذا الكلام بشرط ولا شرط الا وهو الشرط
 المذكور في اجزاء وهذا لا يلازم بل وليس شرطا في الواقع بالمتعلق لا عن الظاهر ولا مطلقا ^{كيف هو} كيف هو
 تحقق قبل المتعلق مطلقا لانه لا يحتاج منه وجود المتعلق فكيف يكون شرطا به وانما هو شرط بالظاهر كما
 تقدم في قوله فانما هذا هو ما روي انتهى فقولم فلا لا يلازم لم يقع في قوله اجزاء، المذكور هو لا يلازم هو خبرا
 من قوله ولا يلازم وليس شرطا بل في قوله بل يعلق ويقع في المتعلق ولعل فليس منه وانما قوله بل وليس شرطا
 ولا خبره خبرا، عن التامع العقول ان لا يلازم ليس شرطا في الواقع بالمتعلق لا عن الظاهر ولا مطلقا كيف وقد
 نقل عن الشيخ فيما سبق من ان الشرط الاول شرط لثبوت الثاني وانما ان يكون موافقا ان وطى ثم ظاهره وانما كيف
 يجب عن محال فليس فانه قد ضمن على بعضنا لظاهره حتى قال بعضنا ان الحق للمخترى من قاسم ولم يلتفت
 الى ما قبل كلامه حتى يعرف حقيقة المقام ^{والا} والاضاف لا يلازم ليس من كونه في اللفظ لا في الشرط واجزاء، لان لفظ لا يلازم
 ليس من كونه وانما هو لا يلازم حكم شرعي حيث حكم بشرط كونه في لفظ صريح وانما ان يكون لا يلازم على وقوع
 هذه الصيغ وهذا كلام صادق لا شبهة ولا فرق بين عدم وجوده في اللفظ في حقها من حقها على ذلك

فما فيه قول بل انما اشارة الى الاصح منه قوله اي جازي ان يراوا انه اثبات قوله اي في قوله
على خلافه اي خلاف الذي ذكره في جواب قيل هذا في من قوله و قوله اي من قوله قوله اي من قوله
ان من خلافه لا يكون غير محرم قوله اي قال ابن قاسم فاعلم ان شراح الحديث فظهر مسئلة البليغي في المذكورة ما
لا خلاف لا يخرج من وجهه الا باذنه او لا يكلف فيها الا في شئ فان من حيث معنى اذنه وكلفه في غير شئ هتفت و اختلفت
البيني او من حيث باذنه او كلفه في شئ لم يحث و اختلفت البيني قوله اي قد سئل شيخنا الشهاب الترمذي
رحمه الله عما قاله البليغي فيمن حلف بالخطأ في عيبه لا يثبت له اية الحجة الا عندده فحفت الحجة
ولم يثبت عنده اي ولا عند غيره لا هو الظاهر ولا موقوفات عند غيره حثت لانما لم يثبت عند غيره هذا الموضع
المحلف عليه بغير حثت كما نقله عنه القرافي فا جاب بان ما قاله البليغي مع هذا منقضي وهو قوله اي
ما ذكره هذا عن بليغي في مسئلة الشكوى لانا نقدر ان لا يثبت له اية الحجة الا عندده قوله اي قد سئل شيخنا الترمذي
نفي لبييت لينة الحجة عند غيره لا ايجاد لبييت لينة الحجة عنده قوله اي قلت اصل في قوله لا يثبت
لينة الحجة عنده هل شامل لنفس المحلف عليه لانه اصل اذا باات في بيت نفسه فقط باات عندها غير
اي الفايدي حثت قلت قضية ما قاله البليغي واقعة التقاضي وبني قوله اي قد سئل شيخنا الترمذي
ان ذلك مع هذا ان لا التفات الى ذلك التحول وكفا في وجه ذلك انه لا يولد في المعرفة العام ما
في مثل ذلك الا غير المحلف عليه هذا هو مقتضى ما قاله وهو لا الائمة في هذه المسئلة فليما على شئ
قوله اي قد سئل شيخنا الترمذي على ما قاله ما في قوله قوله اي قد سئل شيخنا الترمذي وهو البليغي وفتواه قوله المذكور وقيل
ما ذكره ان من حلف بالخطأ حجة المذكورة هي قوله ان لا تنقض من النفي اثبات قول قوله اي مقتضى
غيره قوله اي مقتضى ان كانت جملة خبرية بمعنى ان لم تكن قسمة قوله اي مقتضى
في احكام الاملاك قوله اي مقتضى حثت او ما لا لا تختلف قوله اي مقتضى انما يقتضي انما يقتضي
من وقت فليما من عدم كونه القاضي فالشئ قد ورد في التي لقطة لوجه اشارة الى هذه فلا دخل في
اعتبار القاضي وبما انما في ما قاله ابن قاسم ان اقرب من هذا التقدير تقدير انما يقتضي انما يقتضي
اعتباري فانه يصير قاضي قوله اي مقتضى انما قاله من قبيل المسالبة قوله اي مقتضى انما مقتضى انما مقتضى
انما بعدد الموضع او بعدد بوجده مع عدم ثبوت التحول قوله اي مقتضى فليما فانه مقتضى قوله اي مقتضى
اي يقتضي انما بالحق والاطاع فان قلت نحو مرة العنة لا نه بد لها من وجود القاضي وليلا رالمدة لم قوله اي مقتضى
من لا يلد بل انما حثت العدة بعدد مضي الشهر لانا مقتضى الشهر من ان يولد الى ما قلنا لتليل الشهر وهو العدة لانه
لولا ان يولد قبل الشهر في مقتضى حثت لم يصح فلا يثبت في ما قاله ابن قاسم ان مقتضى انما مقتضى انما مقتضى
قوله اي مقتضى انما مقتضى انما مقتضى قوله اي مقتضى انما مقتضى انما مقتضى

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

٦
 صلح الى هذه
 وهذا انظر التحليل
 فقد قدم الش
 فيه ان المعتقد
 انه لا بد منه
 روال انبثاقه
 ثم
 وان لم يحل به
 انفسها وقدم
 له انه في طها
 عليه السلام
 الاغلا

ENV

لا وعلی ما قالہ منہا
 معنی علی راہیہ و ما ذکرہ
 فی شیخہ الامام
 معنی علی ما قالہ
 کما قالہ فی التفسیر
 ص

المراد في شرحه **قوله** لم يشتمل الى الكفارة اي كفاية الخطيئة وبما في الصوم اي حال كون تلك الكفارة بغير
الصوم احق من كفاية الصوم فانها داخل في تقدم من قوله وصوم ولا نظرية لان الصوم اما
عن كفاية الخطيئة او عن كفاية وقد سبق في الكلام في الكفاية التي بغير الصوم وقد اشار اليه بقوله **فيمر**
قوله لا ينافي منه اي لا ينافي المشي في هو مانع من الوطئ ولا يطالب بالطلاق والتباعد عنه ولا هذه الفتنة التي هي
الزوجة عليه على الزوج حينئذ والطلاق المتأخر انما يطالب بالطلاق محض منه ولكن يقال له ان قلت عصيت
والفصل عبادتك وان طلقت وهبت ذروني وان لم تطلق طلقا عليك وان لم تكن غضبت في كفاية الخطيئة
لا من الوطئ ولا الاول اي كما ذهب لوزن لا الفرق بعد فتنة الطلاق بالوطئ **قوله** فلا يكفي ثبوت ابله
مع غيبته اي بعد ثبوت ابله في حقه حضرة لا يشترط ما يقع الطلاق في حضرة كذا في الرهض **قوله** فانما
الفتنة والطلاق لا يظهران لتأخرى يطلق عليه طلاقه قال القاسمي وانما يقيدها بالهبة لشمولها لغير
مكته ذلك لان كانت قبل الفصول او يستحيل بعد الطلاق وانما هو بقوله فتنة والطلاق كما اذا
والمحتمل ان يامره بالطلاق انتهى وقد بصر في اول الفصل احتسابا لعدو في وجهه فراهبه وكفاية شره
الارشاد ولو طلق ولو قبل المظالمه ثم عاد ضربت الحرة فانها لان كان باينا بينا على الوجه من عدم
عوده من الحق وبما ذكرنا من ان الفتنة ما تقوى بعض الناس **قوله** فتارة قال في القاموس
لنار يستمر فلا يستمر وعلم **قوله** سواء كان مخوف من القضي بالطلاق او لا مخوف فان موقعه في
قاسم انه هلاكا او غيبة فتوقع الحكم على الغايب انتهى **قوله** انما يطلق عليه بسبب الهبة فتنة اي وجهه
قوله انما كانت مبداه في يمينه من عدم الطلاق في غيبته انتهى **قوله** ظاهر وان في غيبته **قوله** فان باينا
والثاني والزوج او فان طلقه **قوله** القاضي ثم طلقه الزوج **قوله** ~~فتارة قال في القاموس~~
انما يطلق عليه بطلاقه **قوله** انما يطلق عليه بطلاقه **قوله** انما يطلق عليه بطلاقه
القاضي كما صحه ابن القحطان فلو طلقها معا وقع الطلاق وان يزوجها او يقول فان باينا معا وقها
بالتفصيل والتحصيل هذا ظاهر في اتحاد الجميع **قوله** اما اذا خلف ما تقدم بل وكذا ينبغي ما تقدم عليه ما تقدم في
قوله فان وطئته بغير طلاق **قوله** فان كان مقبلة اي غير المتفق **قوله** المتفق طلاق ومنه المتفق وانما هو
كتاب الطلاق **قوله** وصحوا في الظاهر بالتشبيه به **قوله** وكان طلاقا في احوال
اي وحل لا على ما بينا او وجها فيه نظر قيل في قوله وجبه وقضيته هي التي كانت **قوله** ~~فتارة قال في القاموس~~
فانما يقتضي انه كان طلاقا لا حل بين من له حقة ولا العقد لان المرأة لما كانت له صلاصة عليه في علم وانما
ضد ما بان منها من زوجها ولا ما صحق ان ضحكهم الى نفسها جاعلا وان توتهم الى اليك

١
 اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ
 اَسْئَلُكَ فَاوْا حَا
 لِيْمْ كَمَا اَلَا مَكُوْنِيْ
 مَكُوْنًا لِمَا لَانَ الْفَضْ
 لِيْسى خِي وَمِنْهَا
 وَ اَقْبَلْ كُوْنِيْ
 بِيْنَ وَمِنْهَا مَعَا
 اَلَا اَنْتَ اِيْ خِي
 مِيْ

وجدا المعلق عليه حصل الظاهر وان كان محسنا وانما لا يصح ما يلا الا انما مكينا بعد علم بوجوده المعلق
 عليه فلا بد من اذنية المحسنة وقد كمالنا معنى ولم يعرفنا هذا بهي الغيبا معاني وغيره ولا في المعاني
 انما كان وغيره في ذلك صرح المعلق وعلمه بوجوده المشرط في فرق بين المطلق واللايان وكان الفرق
 ان المطلق في ذاته ^{فقط} فاصطط له اكثر واكثر في المعاني لان فيه التام فذمة مع عدم عصيا احوالها بحلف
 في حيث كلف وعدم تمكنه من كونه عن مقتضى خلفه قبل هذا الغير المعلق عليه فلا سببه الماصطط ايضا
 ان لا تقتضيه خلاف في المضا اضرافا في عصيا انه بالسبب مع تمكنه من كونه عن موجب ظاهره بالمطلق وكذا
 تقتضي التسلط عليه بل ان لم يجر فيه حيث وجدا المعلق عليه فعلم به وامكنا ^{بما لا يشك} فينا قيا من قسيميهم
 بالمطلق ان لم يطرى حكمه فينا فيهم في ذلك وان سبقه اليه المصنف في وقا ^{بما لا يشك} وتبعه في الاستعداد
^{فقط} انما كان في المضا اضرافا في قوله في شرح الا وشاد وفي ذلك اي حصول الظاهر وقوله وعليه
 ما قال المشرط فيمكن الفرق القوي كالم هذا والذي قاله في شرح الا وشاد مقتضيان لفظا ومعنى وان
 امتثل التام احوالنا بل ^{فقط} في المضا اضرافا في قوله في شرح الا وشاد مقتضيان لفظا ومعنى وان
 من سناه هذه القرينة وهو تحت او الفع وقوله ففعل عطف على قوله محال وقوله وهذا في الظاهر
 لم يبعد ذلك اي صرف اللفظ عن موضوعه الا على بيان فخره في خفاين ولا يجل ذلك وهو الشو شينه في
 قال قيا من قسيميهم في وجه باهي ترانك ظهرا ان ما قاله من السهم في النهاية يمكن قيا من قسيميهم
 ان يطرى حكمه فينا فيهم في ذلك وكذا صرح بحول عليه وانما كل المعلق على ما انما مقتضى علم
 انما هو محمدا في الفرق الشو هذا في شرح الا وشاد وكذا ما فكم ابن قاسم في شرح الموهبي موافقا
 لما قاله ابن الرط وكذا في قول ابن قاسم ^{فقط} في المعلق الظاهر بل هو معنا القدر وقد خلت وهو محسنا
 انما سطر خطا هو هذا كلفهم في المطلق المعلق في قوله وانما في ش المعنيان في محسنا في فعل المعلق
 على فعله ولا يعود حتى يفتي من صفة ان وان يتقن كونه محسنا ثم عيب المضا اضرافا من ما يمكن فيه
 ولم يعلق في في الموضع في قوله وانما في ش المضا اضرافا في ما انما كالمطلق وقوله في
 المضا في كلامه الشو انتهى فقوله قد تقويت في انما اراد به قوله لانه لا تقتضيه التام كالمطلق في
 فمنه في انما في ش هذا في اقتضائه التحريم لا غير فكل كلام الشو على ما قاله بهيد عن المضا اضرافا
 فانه مما ينبغي المستفيدين استفاضة والمقتضى باذكره وان كان لهما معنى واحدة المستفاد

كونه بعيدا على المبدأ
 ص

انما قال ابن قاسم
 لا يقتضيه التام كالمطلق
 المضا اضرافا في قوله
 انما في ش هذا في اقتضائه
 التحريم لا غير فكل كلام
 الشو على ما قاله بهيد عن
 المضا اضرافا

في جميع الطلاق
الحكم في جميع الطلاق

والنكاح

كانت محترجة فيبقى ان يكون هذا مثل ما سبق من قوله الا ان يظن ان اولاها محظور بالجميع ^{فان كانا} ثم
بشرح لفظه قال في شرح الا و شاء اما في الا و لم يرد فليعلم استقلال لفظه لا بقطعه عنان
بالفصل بينهما مع عدم فصله انتهى ^{اما عند بعضنا} اما عند بعضنا ^{فان كانا} فاما فيما عدا الاضية وهو ان كان الطلاق
فلا نه لم يقصده بلفظه ولفظ الطلاق لا ينفرد في الظاهر كما هو في الطلاق وبحسب الحرافى في قوله
بكل الاض فقال ويمكن ان يقال اذا خرج كظاهري عن الصراحة وقد انفى به الطلاق يقع به طرفة عين
ان كانت الاض حقيقة انتهى قال الشيخ الاسلام في شرحه على مناهج وهو ان بحث الحرافى في
ان انفى به طلاقا غير تولى وقعه وكلامهم فيما اذا لم ينو ^{فان كانا} ذلك فلا منافاة انتهى قال لا
في شرح الامام شافى وقد ينظر فيه اي في بحث الحرافى بانه لا ينفى من منى وفيه عن الصراحة في بعض
لما وقع كونه كناية في تلك الصورة لبقاء صراحتة في هذا انه ان قد رأت بعد طلاق ولا لقائه ان
لم يقدر انتهى وهذا من اشهر نصوص على صحة الاسلام بعد الصراحة المذكورة وبالجملة قال ابن
سليم ركب جملة اي شرح المنهج شيخنا الهرملي في سائر ما مضى قوله ان انفى به طلاقا
عنما لقيناه وقعه هذا الكلام افهم لم يعنى وذلك لان المعنى انه لم يقصد ايقاع طلاقا
بقوله انت طالق فانما انفى به الظاهر وليس في اعتقاده ايقاع طلاقا ان الذي نواه بقوله
كظاهري فانما لم يظهر بفهمه ايقاع الطلاق بقوله انت طالق فكيف يصح مع ذلك ان يقصد
وقعه اخر ولا فرق بين ان يكون عن الاض وعينه وبحسب الحرافى في غير موضع انتهى نعم
يمكن ان يجاب عن بحث الحرافى بما سبقا عن شيخنا المشهاب الهرملي انتهى طاقا له ابن قاسم قال
ابن الهرملي في النهاية واجاب الحرافى عن بحث الحرافى بانه اذا انفى بكظاهري الطلاق قدرت
كلمة الكتاب بعدم وجوب كانه قال انت طالق انت كظاهري في بعض صغى في الظاهر وقد استدل
في غير موضعهم فلا يلحق كناية في غيره انتهى فالشاهد وجه كلام الحرافى من قوله ولا طلاقا بقوله انما
يفيق نية في قوله على الوجه الذي هو شيخنا في شرح المنهج وعلى بقوله لانه لما مضى
المنهج حيث كان على حال الشيخ كذا مهم على ما قاله لم ينفى ذلك وقد استدل بالمراد كلام
الشيخ واجاب عن بحث الحرافى بانه اذا انفى بحسب الحرافى في بعض الحاشيى انتهى فحين وفي هذا
نظم لان كلام الحرافى فيما اذا خرج عن الصراحة فضا كناية وكلام المراد فيما اذا بقى على صراحتة
فلم يبق قيا وانما طينت الكلام لانه صراحتة بعضا بعضا لا ينفى انما لقي المراد بالمراد
ومضى بهية اي بي القدر ^{كظاهري} وقوله بينهما اي انت وفي اي كظاهري ^{فان كانا} ولم ينفى اي كظاهري
يقبل الصراحة ^{كظاهري} كظاهري

وهو قوله في قوله
به طلاقا

شيخنا

وهو لا يقبل
قال ابن قاسم قد
يفتح كل ما في
يقبل الصراحة

(إلى أن يحفظ الظهار)

(لا يصح له)

٢٥

أو بالعلم بصد الظهار وإن كان لا يصح بطلاق كما أن بطلاق الظهار فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 ما يقع في الصورة المولودة فإن لم يعلم ما قاله في غير الأول فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 أو لولا الطلاق بابت طلاقاً من لم ينو الطلاق كان في أكثره فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 طلاقاً من غير الأول فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 على العلم بحصول الأول فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 هذا لا يأتي في منوع فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 داخل في ذلك فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 بالنية فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 وذاك لا يوجب الطلاق أو الظهار فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 الطلاق أو لم ينو بابت طلاقاً فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 لا قوله بابت طلاقاً فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 كناية عن أن لا ينو بابت طلاقاً فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 ورد في هذا فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 أنت طالق أنت كذا فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 ما في من شئنا فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 هو التام فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 أو عاده فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 قال ابن السكيت في النماية فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 ما عادت مثل بني فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 حصل ما عاده فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 من بابت طلاق فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 لا يحل له فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 مثل بني فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 أن ابن أم عبد فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 قبل تمام فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة
 أو لم ينو شئنا فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة فإن لم يعلم ما قاله بعض من طهارة

ما فيها أربع الفود

؟ کا نام

عليه السلام حيث قال اذا عاد وحققت بالعمود فقلت والاولى ان ابقى لظواهر الامير حيث قال نعم والاولى
بظواهر الامير من انصافهم ثم يقولون واعتمدوا الفهرستين وغيرهما فقلت لست بهم لست بهم لست بهم

البرين مباح **قوله** ان موصيها الظاهر يدل على الوجه الثاني **قوله** ولا ينافي ذلك وهو مباح فيها قال
في شرحه الما وشره اعلم اننا لا نشيخي صرها هنا باننا انكفارة على التي نحن طالع يطا، وفي باب **القصص** باب **الملك**

النور في شكل كوني في الظلمة وعلى التراب في سبيلها معصية وقتي اسر ان يكون على الفور المحب
بأنهم اكتفوا بتجريم العمل عليه حتى يفتنوا بها على الفور ولأن النور لما كان خيرا في اجابها

وهو مباح كانت على التراضي وهذا وإن كان له وجه في كفارة الظهار وقيل الموطأ لا اللهجة في كفارة
 مباح رمضان وقيل غير مباح، فالأول وجهه فنزل الله على المفسور بكفارة الظهار بعد الموطأ انتهى وفي قوله

باب في القعود عما في شرها منظر لما في الاصل وفق هو نظرها ومع القعود الا ان يحمل ان المص مشق عليه وهذا
 ومع كذا في شرها منظر لما في الاصل وفق هو نظرها ومع القعود الا ان يحمل ان المص مشق عليه وهذا

والتقى اذ كانت بركة منسلا غدا لا تميني ^{مقتد} وبن العود عني عصبية فكانت مباحا فاجابها

میر واجبہ کا کہ سب سے عجب محرم کا لفظ محرم و عجب علی العمود قویٰ حب الفتاویٰ و میری

کسر و غاصیفة اجماع و قوله نعمتاً کثیرة متعلق به **فمن** عفو و جودها ای الصفقة **فمن** مرای قل البواب فی قوله
 زور یقل ای یزید الامور و باحوالهم
 فی لیس علقه ای ای الصفقة و حدیث مع یفنون ای النسیا حصل الثبات و لا یزید عاصی الاما لاسال الی کذا

فقد فاقته ان القدر في حقيقته ما هو على ما مر منه انه لا يعبر عما يلا اياه الا بالاسماء العرفية التي ذكرها لهم لم
يقلوا ، اعلم ان تحقيق بعض المعاني المقام يقتضي حسبها من الكلام ومنه كما قاله في معارج الامم شاهد ويقال

وَيَقُولُ دَعَا إِلَى الْوَحْيَةِ وَنُقِلَ دَائِمُهُ مَقْعِدًا لِقَائِهِ فِي الْفَصْلِ عَا قَبْلَهُ بِفِيهِ عَمَّا سَكَنَتْهُ تَقْنِي

[illegible][illegible]

اعلم انك قد صليت على النبي صلى الله عليه وسلم وعلينا السلام لاننا نكلمك في كل صلاة والواحدة تختلف في
الاولى اعني اذا قلنا لا اله الا انت سبحانك انك لو كنت من الظالمين فلو لم يدعوا حجتك بقية التاكيد

فَقَدْ وَانْفَرَقَتْ وَبَغِيَّةُ الْاَسْتِغْنَاءِ فِي تَقْوَدُ مِنْ قِيَامِ لِي وَاجِبَتْ لِكُلِّهَا وَانْتِ مَبْعُودٌ وَاصِلٌ مَعَهُ الْقَوْلُ
حَالِهَا وَانْفَرَقَتْ

07

ولا يمانع ذلك
ايكون العود شها
ص

٧
جمع فيه استلام
والخدم

وَمَا كَفَّارَةُ الْإِثْمِ
وَالْقَتْلُ الْعَدْوِيُّ

وَكُنَّا أَشْقَىٰ
فِي مَنَاقِبِ الْكَفَّارَةِ

وَأَجِبْتُهُمْ وَتَنَزَّلْتُ
أَعْلَهُمْ فَخَفِضْتُ أَعْيُنَهُمْ

۱۴

21
15

•



بأنه لا ينفك عنه وإن أطلق ثم نقول لم لا يجمع كل من به صواب لا انفار وانظر الباقين بالظهور المحض
وإنما نقول به العود من أنه لو كان مطلقا لكان في الأصول وأطلق وقع عليه طلقة واحدة ولو قلنا
بالبعض ما كيد وبالبعض استغنيا فأعطى كل منهما حكمه انتهى فتعالم سائلا ولو كان ذلك حال من قولهم
وقوله للتاكيد مطلق بقوله حكمنا أي لا جمل للتاكيد استعادة إلى ما قاله في شرح الأمر شاهد انفا إذا
لم ينفك بقوله بأن كونه في ذلك قولهم كانهم لم ينفك وأما ما قاله في شرح الأمر شاهد انفا فليس
قولهم ففعله أو فراقها **قولهم** إذا العود مستبعد وقوله محال ففعله غير ممكن لا العود محال ففعله ونقصه
على معنى متبعا للفرق على الوطى أو بالوطى بناء على الجدل وأما في القديم ففعله لأن أحد ما يتبع ما كان
وأنما يتبع ما حقيقته في الجدل ولم يتبع أحد **قولهم** عظامها وهو أن من بين الصداقات **قولهم** لم يمسكها
الظواهر التي هي الله عليه وسلم هل ووطى أو غيرهم على الوطى فلو كانا أحدهما ساله لكان الصواب
يرجعون في تفصيل الكلام اليم على المتخيلين واسم ففعله أن ما قاله في الجدل هو المقصد **قولهم** وما كان
عدم ذلك أي الوطى أو العزم ولأن ذلك ثمة وجب لكثرة قبل المسعى فدل على أن العود سابق عليه
قولهم بنبه الظن أن مرادهم في توجيهه أي في كل هذا في الظاهر والوجود أما الوقت فالعود فيه
بالوطى في العدة لا بالأسالة على الصحيح وتبنيه أي أيضا أنه يتحقق شيئا ما قاله **الظاهر** ففعله لأن
ثم في الآية إلى قوله لنا أن الآية في صور كثيرة منها الظاهر والمعلق أي أن العلم بوجود الصفة عن
وجودها فإن العود فيه إنما يحصل عقب تذكره في علم بوجود الصفة وخصها بالفرقة شرعا
كما في أي شيء فإن العود إنما يحصل بالأسالة بعد انقطاع البعض وخصها بالظواهر الموقوت فإن
فيه ما لو طرأ الذي قد يتراعى من الظاهر فيكون أن يكون ثم في الآية لمطلق الترتيبا ثم من أن يكون
سواء تراخ أو لا لأن المقيد قد يتراعى مع تراخ وقد يتراعى بدونه ولو عجز فيه ما بالفاء لكان محوالة على مطلق
الترتيب أيضا أهم من أن تتراخ أو لا ما ذكره وقد ينفى الترتيب على قول المخالف بأن يقع غيرهم على الوطى
أو الوطى عقب الظاهر **قولهم** ولم يراجع ولما جعلا شيئا أو شيئا **قولهم** بالفرقة أو بقدرها أي لغوات
في الأول من حيث استيعوت وقتها والفرقة في الأخير ما يتبعها في غيرها **قولهم** وحله أي استغنى **قولهم** أن
يمكنه بعد لا فاقته ولا كفارة حينئذ وفي الباقي لا عود إذ لم يوجد العود الذي هو سبب الوجود
أي شرطه **قولهم** وصورة أخرى لا يقال بلفظ الظاهر الخلاق بل لا يتصل بلفظ مطلق **قولهم** وإنما في فية أي
في أمثال ما يقول أنت على **قولهم** ما كان قد قامت معنى أن بين الحقيقة قال ذكرنا أنت الثانية قبل طالق عود
لأنه يمكن أن يقع لما أنت كظن من طالق فإذا ذكرت ما قبل طالق يصير ما أنت وعلمه بالظن بأن وشرائح

قول تكريم لفظ الطهارة وهو انهم لم ينفكوا عن الاطلاق لتقوية محكم **قول**

وبما في هذه قوله
الاتي وان طالت
كلماتي

ولا قوة من العلق محركه وهو انما كان عاجا والمركب با كسر التعليل **قول** بخلافه عدم التكرير اي في انك

حتى بدو التكرير انت فانه لا قوة ولا دلة فيه ومع ذلك اعتقدوا بتكرير انت معا كيدوا باعتقاد كيد

عليك انت للمحقق ما فيه
ولا قوة ولا دلة

فلا كفاية عليه وحوله اي ان وجهه ان لا يثبت له لا شقاه عويص **قول** راجعية اي حال

محمدا ولبايع اولها
وهذا من اولها

كوفنا راجعية **قول** يا صاحبها بعدد اي لا سلام **قول** لاستقرار هذاها والكفاية بالاسالك قبلها

المعقد **قول** وشره
اي وان تقدم الارجاء
على القول كفاية

والعصم ويحرم قبل التكليف في ظاهره وان عجزا وهذا هو ظاهره كذا نقل عن محض على شره اي شجاع

وقد صرح في الشره في ارض الكفارات وعبارته **قول** اذا عجزا من ان يتم الكفارة عجزا

امضال بقيت اي الكفارة في ذمته الى ان يقبل وعلى شئ منها كما مر في الصوم فلا يطهر حتى يقبل من

سفر في الرضا

كفارة الطهارة انتهى وحل يحرم عليه ذلك وان كان المفتنة ام لا فيه نظر والافواه يجوز ان يكون

قول عليه اي على حق **قول** يجب لا تقصرا على ما يدفع به مضمون الفتنة انتهى **قول** انفس صنف طمعا منه قال في الاعتقاد في الصوم

فلا يضرها حتى تكفى بشكها اي عطلوا وانما قال صلى الله عليه وسلم عن طاهر ثم وطن

الطهارة في غير الطهارة
وهو ان اعتقاد الطهارة

لا يضر بها حتى تكفى في الطهارة عطلوا اما المقيدين فيهم الوطى فيه ان يكونوا متعقبا لمدة ولما قال الله

لغيره ان تصدقوا به كما سبق من المطلق وبما ان المقيدين **قول** ومن اراد التعطيل عطف على ينقض وانما

يقوله صلى الله عليه وسلم لان ليس بضا في ذلك **قول** ومن ثم اي من اجل عدم صحة الوطى بعد انقضائه

قول حتى تنقض اي الحلة وقضيتها انما اذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطى وبه صرح في شرح السجدة

وعبارته فاذا انقضت ولم يكفر هل الوطى لا يقع في الطهارة والقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطهر

اصلا حتى مضت مدة فلا شئ اصلا انتهى **قول** لا نظر عطف على جبا شق يعني لا يحرم النظر مطلقا

وقوله لا وضائه على لقوله وكذا يحرم نحو وعنه من كل ما يشق لاعلة لقوله لا نظر كادهم **قول** حارة اي طهارة

قال في شرح المار شاد ثم الذي من به القاصي ورجحة التي في في الصغير ايضا في امره عليه كما سبق في كلامي فيها

فيحرم الفتنة بما يوجب السرة والوكبة فقط لان الطهارة معنى لا يخل بالملك الحايض لكن الذي حكاه عن

الاكثر من ورجحة في النهج هو ان ما هذا الجاه وعلى الاقوال بحيث لا يرفع حرمة نحو القبله على من حرمت

سقوطه في الصوم واليمن جريان ذلك في ايض وكلامهم صريح في رده وفارقا الصوم بانه عتاد

له اكثر من من ملبس لبياوة هي عليه السبب في قطعها وهذا المعنى ليس موافقا فيها انتهى **قول**

القول في كلام

مقام
تاریخ
شیخ
عظیم
غنی

فكان هو اى الوطنى
الحاصل على صنيعة اسم
لن اعمل اى انا الوطنى
الذى حصل القصة
ص

أما القول بغيره كنفية
الظن وكفارة اليمين
فممنوع

أولا يصح ما قلناه في ذلك لغة ولا بالوطني فيه أي في ذلك كان خروج محرم حتى يكفر نظير الوقت الذي قال

شيخ الإسلام أنه متى وظن فيه ثم محرم في غيره فيا سماعا فقام في الوقت ثم متى انقضت المدة لم يحرم

ذلك **قوله** ما على الأصح أي الذي عندنا في ذمة وصاحب الرض حيث قال في واجب ما بالطلاق أو انت

طالق في البحر في مكة أو في النخل طلقت في حال أن لم يقصد التعليق قال في شرحهم وهذا مخالف

لما في قولك أنت طالق في المراء من أنه تعليق **والأصح** **قوله** هذا مثله وهو عليه أعلاه

وله وعينه أي قال غيره أنه لا يصح ما قاله الرض لأنه يسقط فائدة التخصيص **قوله** ما على الأصح أي عند

البلقياني وهو الذي قلناه في شرحهم أو **قوله** وجبت أي الكفاية فيه أي لبعض **قوله** ضما وانطقا

أما من عن الوقت لا في **قوله** كل لفظ محرم فاعمل بقوله متصل **قوله** ولو في أن دخلت فالتصريح

صحيح ما لم يسم
نفسه محرم
لأنه محرم

قال في شرح الأرشاد ولو كان تعليق النطق بعد قوله الذي مثله بنية التعاكيد ثم تعمله أي الكفاية

أو بنية الاستيناف بعد وفرة أم لا وجبت الكفاية كذا في بعض الأصحاب

ما لم يعلقها فإن أطلق لم يعلق كذا في بعض الأصحاب لا في النظر البليغي بل بالنظر والخبر والافتقار

به القوي من أنه لو كان تعليق الصلاة بالدهن والطلاق وقع عليه طهارة وضوء وقصد

بالتعريف تأكيد وبالمعنى استينافا أعطى كل خبرا حكمه انتهى فعلم ما أخرنا فقلنا ذلك أن تعليق النطق

قوله بالدهن هو الذي ذكره كاهنونه ولم يكن داخل في حكمه أي ما أن الأحكام كلها أو بعضها

أو نحو قبيحة فتبين ما أصح ما على الأصح في بعض الأحكام لا يعلقه كل الأحكام فنفسه ما قاله ابن قيسم

أن أو قال هذه أصبا لغة هنا مع إطلاق قولهم الذي وأنه بامرة الثانية عايد في الأول شكل لا

يذهب من يأنه هذا لا في هذا بل في كذا انتهى إذ لا يتوهم أمر غيره وفيما من هذا على هذا لا يذهب

الحكم كونه لا معنى له **قوله** وأما طلاق شاطل للمخبر والمعلق قال في الرض وإن أطلق أي متى لم يعلق

بالدهن لفتقك أن أظهرها ما من صاحب النوازل أي أخرنا فقلنا ذلك لا بد وأننا **قوله** فلا يعلق

بأن يشترط فيها أمساك **قوله** لا في النطق بها من بعض الأصحاب وهذا لا يفيق من بعض الأصحاب لا يمكن

عاميا **قوله** فلا يعلق فيه مطلقا قصد الاستيناف وأم لا **كتاب الكفاية**

قوله من الكفر ضحا لا يمان وينبغي كالكفر وكالكفران بعضها وكالكفرة منه وما ككفران ككفر ما جعل

وسترها وككفر عليه يكفر عظامه وأشئ سقوة ككفره انتهى **قوله** على أنما واجب إلى قوله لا يعلق قال

في شرح الأرشاد من الكفر وهو السر لا سيما لستر الذنب وهل وميت الكفاية خبر النخل أو لا

عن الموهب لما تم فيه خلا في وجه الأول ما هنا عبادة تفتقر الحجة ومنه لو كان الكلام في المسلم

قال في القاسم
الكفر

محمود أن قلنا أنه
هو من يوق لم
أو تحفيقه انقلنا

أنما ذابح كذا في

وأما وجبت على

واما وجوبه على الكافر فهو بناء على قضيته انما على القول بانما ذوا وجوبها ان يثبت وتحققه
ويجب عليه على هذا الحق والامانة والتواضع فينبغي ان يثبت على القول بانما ذوا وجوبها ان يثبت وتحققه
نحو ان لا يكون الغرض منها منع المكلف من الواقع في المعصية فاذا اتفق المصل لم فعله المعصية
فالاشتم لا يجعلها تحقير الاشتم ولا محو او تليها كغيره تسميتها الكفارة على هذا ستر المكلفين
او تكا بالذنب لانه اذا علم انه اذا فعل شيئا من موجبات المكفارة لم يمتد بها على عليه ولا يظهر عليه
حتى يتحقق به لعدم تقاضيه اياه وهذا نظير قوله تعالى ومكة في المقصود من عبادة والادوية تحقيقه
ان المكفورة في تفسيره قوله ووجه ابن عبد السلام الثاني انما هو ان كماله في شرح الاشارة قوله
صاحب التفسير على هذا في حق الكافر معناه ان لا يغير كماله في قاعه واثباته لا يجوز ان يثبت
في حق المؤمن كماله انما قوله لم يعلم انه لما جرت الكفارة خلت فيه لا يجوز ان لا يقع بعده شيء من
اشتم قوله الثاني اي تحقير الاشتم قوله عنها اي عن الكفارة وقوله لا الواجب على المتأخر ان يفي بواجب
عليه لانما عند تحقق سببها لا تكون الا واجب قوله عليه عن قوله الاستحسان اي الواجب قوله
ان لا يكتفى بغير التيقن الواجب لانه قد يجب بالاعتذار قوله بالاعتذار اي والعقل قوله وذلك اي اشتراط
النية ثابت لانما اي كفارة لتطهير الكفارة فكما ان في الزكوة اشتراط النية فكذلك في هذا قوله
نعم هي النية قوله للتصحيح بان يفي بعتاقه عن الظاهر عن غيره قوله ولا يفتقر عنه اي عن المصوم يعني
الا كما في ذالم في عبادة لا يصح عن من كفر لانه عبادة بوجبة ولا يفتقر الى المصوم في
لانه لا يقدار ان يصح فيصوم قوله فان عجزا عن الصوم من كفره قوله ان يفتقر الى الاطعام قوله
في المسلم قوله ولو لم يفتقر اليه اي كراهية قضاء الكفارة قال ابن قاسم وقد يدل على وجوبه في
قضاء الكفارة لكن ينافي ان يجرى في ذلك ما ياتي في النفقات في اداء الزوجة استحقاقا قوله
من بان هذا في النفقات لما ان الشريعة على قدر من نفقاتها وكسبها لا يجب الا شتما والاف
وجوب على الزوج او لا انعكاس ذلك فكان قصده الزجر او لا الا بتاتان بما فكان ذلك نية له في
حين فاقها فلا يحتاج الى كفاية النية لكل مرة كراهية الاصول وما قلناه ثم قد تكرر ما قلناه
في باب النكاح في شرح قولنا من يشهد الطهارة جمع وكذا ان اذن له مطلقا من سبطه ان لا
منه فثبت الاداء عن جهة المصطفي قوله الذي نفي عن سبكي عن الامام متواترا في المعنى بعد ما
هالك لم يكن شيئا ولم عليه قوله العيم بل لا يفتقر في طهره الاداء وكثيرا في طهره قوله
ويقول اداء الدين لا يجب فيه فليس ما نحن فيه من اداء الدين وهذا انما هو من عندنا لان

[illegible]

قال لا يفتي شرايخ المومنين
 فمنهم من اعتقدوا انهم
 لا يفتيهم امر بركات علي
 لكان في ذلك عقابا
 جليلا وقد يفتي
 غفيرا من امر بركات علي

[illegible]

[illegible]

AS

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

۷۰۵

قَالَ فِي أَصْلِ الْفِتْنَةِ
وَلَا يَجْنِيهِ اعْتِقَادِي
مُسْتَقْبَلُهُ وَلَا الْمَقَرَّةُ
بَعْدَ إِدْوَانِي شَيْئًا مِنْهُ
الْمُحَرَّمُ أَهْلًا كَانَ
كَأَنْتَ لَكَ ثَابِتَةٌ

قال المصنف رحمه الله

شقة في كسبها لا تحل عارة فمن كنتم قدامنا هؤلاء اسما و باعها او تلف ثمنها **فهي** او كانا او عاها **ههنا** قول

غالباً

والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين
والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين

الا ان يقال ان غفلته عنها حتى قلنا ذلك تفسيره وانما اذا افتتحها مع علمه بانقطاع الحجة فيها لم يكن يبطل
 منقطعاً وهو لا ينال في لا نقاد حلال انتهى ثانياً قال ابن قاسم ان فيه نظر اذ لا نسلم بحجهم بالنية مع العلم
 ولما حجت السبقي بتبطلها لا نقاد انما انقضت مدة الخلف فيها بما اذا ظن بقاء المدة الى وقتها واللام
 وان نظرية الشارع بما فيه نظر لا يعلم بمبا حله انتهى باطل من وجه اوله ان فلان يتصور ان الشك في لقوله فالنية
 مع العلم به جائزة ليس بحجيم النية كما فهمه بل يتصوره ما ذكرناه ولا ثانياً ولان قوله في هذا ان حجت بطل
 بتبطل العلم التسليم لا يصح كما يظهر من اولى نظري واما ثانياً فلان قوله بما فيه نظر لا نظر في كلام الله كما
 يستلزم كلام الله وما نعلمنا ^{وعنه} انما عن شرح العباب عليه المتفق كل واليه لما ^{قوله} يفهم ان قيل بوجوب
 مع علمها ^{بوجوب} انما هي انما بحجيم اي المصنوع بطور من حيث يتصور في ثلثين قاسم عن ابدال الحق في شرح مع
 من مع قيل الكتاب الاول فيمن علمت بالعادة او بقول النبي لها انما يختص في اثناء اليوم معوي من
 ومكان هل يجب عليها ان تقام بالصوم ^{فانما} قال ان الغرض في قوله
 انما في اثناء المعتدلة فلا يجب ان يصوم بعض اليوم غير معتدلة واما غفلتها قال لا تظهر وجهه
 لانما يصوم لا يسقط ما يحسب من انما في قول مع ذلك قد يغتفر بين رمضان والكفاية بان كل
 بان كل يوم من رمضان لا يتوقف صحة صومه على صحة صوم غيره بخلاف الكفاية وفيه نظر بان
 صوم بعض اليوم يتوقف على باقية كما لا يتوقف كل يوم على غيره في الكفاية وقد عيى توقف بعض اليوم
 على باقية مطلقاً ثم ذكرنا اننا في ذكر هذا انما اذا كانت بعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقية
 انما في بعض ايام اليوم من الشهرين قال بعض المحققين وفيه على الواجب المكلف بالصوم والحق مع شيء هل يجب
 والله عليه او يتخلف و اجواب عنه اننا نعلم الثاني لا نقاد القنايع وعليه فليحجج في حجة من الله
 جميع الكفاية لبطان ما مضى من صومه ونحجج عن المصوم بحجة ولا يجوز لواحدة العباء على ما مضى
^{والعلم} وكذا بعض ما فهم ان ما لا يمكن معه الصوم كالمجنون والاعماء جميع التماس ولا يقطع القنايع
 ويذكر ذلك في كلامه ^{منها} اجعله المصوم اي هنالك المصوم ^{قوله} اذ كلاً من ينفيد فانه كفاية انما
 منها فيما ذكرنا من انما يجب عليها انما اصابت عن غيرها وليوا فاعلم انما ابن قاسم في شرح الفاتحة
 حيث قال العباء فيعلم اي صوم ما عدا عن شخص في يوم واحد في صوم لم يجب فيه التماس وهو محتمل
 وبعبارة ابن النعماني في باب الصيام بعد في شرح الهاد في انما ية بعد قولهم الصيام انما في
 والصوم به اجنبى باننا في قوله حتى نصها وسعها في جوان فعل الصوم اكان قد وجب فيه تقصير
 ام لا لا التماس به اما وجب في حق عتقت لغيره لا يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة فاملة

مع العلم به
 انما العلم
 الشيخ ابن
 صفة لقا
 لا يحتمل

وكل من
 في ذلك
 في محامل
 انما هو

الملك
سقايا
الذي
وغيره
من غير



لَوْ عَلِمَ مَا فِيهِ
قَالَ لَهُ الْوَصِيَّةُ

۱۰۰

طاهر بن محمد
بن محمد بن
محمد بن
محمد بن

مجلس

卷之四

مظفر

فصل ثمانية عشر في بيان ما قيل من أن علياً عليه السلام كان له من الألقاب ما لا يحصى
منها ما ذكره ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

لاية وهو قوله تكا وانما ستره ان يفتنه ^{صحة} ان كان من اهلها ذبيحة هذا لان الشراي وقوله تعالى وانما ستره ان
لله عليها ان كان من الصالحين هذا لان المرأة وقد قدس والاية لعنهم على النساء ^{نعم} ولانه قد ينصرف

الانفس في الشهادة، اهلهم اربع شهادات باعثة من عن الصادقين والخاصة بالاعمة اهلهم ان كان
الصادقين ويدور عن الصادق اربع شهادات باعثة من الصادقين والخاصة بالاعمة ان

فصل الثانی
در مشرق و مغرب

تأليف

لذلك جعل قوله لا يحمل مجازا كاشفة وانما صريح لا كشافا بل كاشفا في
وصفه اي لا يحمل مجازا كاشفة في قوله لا يحمل مجازا قوله انه لا يبدل ان يفتي بوصفها قال في شرحه لان
وما في البليغ وفيه كاشف الرتبة في المكلف بالوصف بالتكريم بان الوطى قد يحرم ولا يكون في الوطى
اي يفتي بغيره قالوا فالوجه ان يصفها في وصفه بالتكريم ما يقتضي انها كان يقول ان ما لا يشبهه فيه مستطابا
للفقهاء انتهى اشارة الى قوله لطف اولاد بك قوله في قوله اي مثل تقييد البليغ قوله بالاشارة
وقوله لا يفتي عنه اي من قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
لا يفتي بغيره قال في شرحه اشارة وقد يجاب بان تكريم هذه الامور هي واللفظ حيث اطلق
انما يصرف في معناه الاصل فاكتمل المصباح بذلك عن قرينة اخرى ثم رايتم شيئا اجاب بخبر ذلك
وهو ان المتبادر عند الاطلاق اكتمل لغاته فهو صريح قال خانداني شيئا ما ذكرنا احتمله محال قبل
منه في الطلاق ودعوى رادة حل الوثاق انتهى قوله لان موضوعه بغيره ذلك اشارة الى ما قاله في
شرح الامور اشارة واللفظ حيث اطلق قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
بالاجابة اي كاشفة في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
وقضية قوله لا يفتي في الذكر والوجه قبول قوله بيمينته انما عند خطاب الرجل بذلك يكون قد فاعند
عليه يمكن الفرق بين خطابا غير ذلك وانما يكون بان يفتي بيمينته قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
ثم عمل الفاعل عليه عند الاطلاق بخلاف الرجل فانه يعهد ذلك لنفسه منهم فعمل الفاعل عليهم عند
عليه واصل في وصف لفظ الفاعل في ذلك الى يمينته ثم يرد به بل اراد غيره قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
المتبادر من قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
يا وطي لا يفتي كذا بيان لا صلا لكونه على دين قوم ثم رايتم شرح الامور اشارة قال في قوله لا يفتي
او لم يفتي لا يفتي كذا انتهى به من عبد السلام قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
لطف اولاد بك فلان لا يفتي لانه لا يحمل مجازا كاشفا في قوله لا يفتي كذا صوابه في الروضة
مع قوله المعروف في المذهب انه كناية وصوابه في تقاضيها لاحتمال رادة انه على دين قوم لو لم يكن ردا
ذلك بان غالب استعماله في المعروف باراد الوطى في القرب قال بل لا يفتي منه الا هذا واصل ما هو في تفسيرهم
العوام وخالفه لان من يحق فصوله لا قول انتهى قوله في قوله لا يفتي قوله في قوله لا يفتي
ابن القفطان وكذا يفتي هذا قال ابن عبد السلام قال في شرح الامور اشارة وقياسه ان ما هو كناية ومن

عبد
ایمانی زینت
فاجیل و یار
فاجیل

في قولهم ان يكون
 في قولهم ان يكون
 في قولهم ان يكون
 في قولهم ان يكون

وهو ان يقال في قولهم ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
 او خطبة لا يمكن ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
 ان قاسم وقد يفرق اي بين الخطبة والقرآن باننا نصل وضع الخطبة كونهما جارية بل مطلوبة واما اعتبارها بشرطها
 وفارض مجاز في التقدير فاننا نصل في قوله لا متناه واما ما هو في النسخة بشرطه فغايض في لفظه قوله لا
 من انقطاعه وفيه بحث لا يمكن ان يكون الخطبة والقرآن فيهما فكلنا نرى من شرطه ان لا يتناه فيقول
 ان قاسم والقرآن كناية بالفرق فكيف يمكن ان يكون من ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
 واما ان كانا متعلقين فان فيهما من اللفظ في قوله لا وان كان فيهما من اللفظ في قوله لا وان كان فيهما من اللفظ في قوله لا
 م "متعلقا لثبوت ثمة حيث ان كل لفظ يقصد به التقدير فان لم يتصلح ثم قال وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 فاللفظ من اللفظ ثبات ثم قال في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 كما هو شأن التفسير فانما لم يبق في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 حيث قال في اللفظ التقديرية المقصود به التقدير فان لم يتصلح ثم قال وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 ابدا في لفظه قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 وما هو الا ما هو في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 شأنه ما لا يقبله الجاني كيف وقلنا لا الله في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 حمله على ما من شأنه في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 كما هو شأنه ما هو في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 المقام بقوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 ما هو في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 في سائر هذه اللفظة طريق معرفتها اي اللفظ المتعارف فيما يقبل التشكيك والامام في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 الجمل العجيب وفي الاصطلاح ما يفيض دلالة وايضا قال في مسألة لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل
 فنية باللفظ او بالعرف كاللفظ واللفظ ما لا يؤول الى قول اذ هو في الاصطلاح حمل اللفظ على اللفظ
 وحيث يكون المعنى متبادرا من لفظه بغير حقيقة فلا يؤول الى غيره وان لم يكن لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل
 ما هو في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا وان كان في قوله لا
 ان لا يكون لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل
 ان لا يكون لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل ان لفظها هو الجمل

في قولهم ان يكون

[illegible]

فليس معنى وادع
الحق في ان يصدق
نفسهم

اعلم موتك كل الهم
فقل هذا خطي يا الله
منهم من كان اهل
سنة وليس فيه
ظلمه ص

بين كون الحقيقة في حياة المختار وبعد موته **فصل** في بيان حكم قد فالقول ونفي القول
 جوازاً او وجوباً **المراد** ما يترتب على فراقه لها مفارقة كانه امره فراقه كخصه من مطلقه والا فالقول
 بالحق لا يثبت **المراد** او جازي او لا يثبت **المراد** ان يثبت على فراقه كونه من مطلقه بل قد يجزى لا يتحقق انه اذا
 فارقها في غير ما استغفوه نقضاً عن ذلك **والمراد** كشياع في ماها ملبس بشين كانه المصباح
 مطلقاً من غير تغيير **المراد** في وقت لا يثبت متعلق بقوله **المراد** فيها اي في النزول
 ونفي له بخلافه في الوجود **المراد** او من مطلق صدقه اي ولو فاسقاً **المراد** في ما عفو له بقوله **المراد** في ما عفو له
 او في ما ياتي في خبره داود والمضائق **المراد** في ما ياتي تب عليها اي الاستلحاق والنفى وليس
 من النفي المحرر بل **المراد** من النفي مطلقاً ما يقع كثيراً من العامة ان الانسان منهم يكتب بغيره في قول
 حجة او يبين انما يثبت بانها لولول ليس منهم ولا علاقة له به لانها محقة من هذه **المراد** ان الدول ليس
 لا يثبت ذلك **المراد** لا يثبت من افعالهم شيئاً فلا يطالب **المراد** في قولهم الولد من ذين او انكاف وغيرهما
 ما يثبت عليهم دعوى ويحتاج الى جواب **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم
 وقوله سبب له **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم
 قالوا بنا لوقت بولدا وكان محل ليعلم انه ليس منهم في ثبوت دلائلها عند انزل لعد في واقعها
 بمرقة نسب ليس منهم هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ولا بد من الاطام في الوجوب صراحة وخطا لمراد
 وجهها عن جماعة من اصحابنا قالوا في قولهم في التعذيب وغيرها انهم ان يتحقق مع تحقيق ان لولول
 منه انما نثبت فيقيد بها ويلا عن ثم قال قلت وعبارة البغوي عن التحقيق ان كان شاهد
 على امرنا قد فيها ولا عبرة وان لم يشاهد ما فلا يقيد فيها لا سيما من وطى شجرة **المراد** في قولهم
 ويثبت ان لا يشترط الشاهدة بل متى وجد طريقاً من الطريق الذي يجوز قد فيها او وجد حمل لولول
 يتحقق انه ليس منهم قد فيها ولا عبرة وهذا مقتضى كلام هذا بقا لاصحاب ثم قال وقد حقق اصحابنا
 الصرافيون والمزنيين في التجربة يتحقق كونه ليس منهم ما اذا ظهرت من الخيف ولم يطاها في ذلك وظهر
 وراها توافي وقت لولول يكن كونه من الغافي فقالوا يجب عليه ههنا قد فيها ونفي الولد لا في ذلك
 بجهلهم جميعاً ليعيق في انه من الزنا ومن قال ذلك منهم الشيخ ابو حامد واتباعه كالحاكم والشيخ
 والشيخ لغيره وغيرهما قالوا بعضنا من الزنا والشيخ انما يفتي في ذلك من علمهم **المراد** في قولهم
 بل لولولها معها في خطورة في الظاهر كونه مستغفراً عنه زمانه وما ويجوز ذلك في الطريق لثبوت
 الحق في حالها ان نفي **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم **المراد** في قولهم
 فيستعمل

نقلها

022

فَالْأَمْرُ بِالْإِصْلَاحِ وَكَفَرُ الْكُفَرِ فِي تَحْقِيقِهَا أَنَّ الرِّادَةَ اسْتِغْثَاةٌ مِنْ نَفْسِهِ الْفُتُوخِيَّةِ وَهِيَ تَحْتِ الْمَلِكِ

الانسان بعد صفة لسانه **لوا غلب** **الذكور** **الانسان** **في** **واحدة** **من** **اهل** **الارض** **ان** **وطا** **شتمه**

تِلْكَ اَنْ تَلْفِظَ مِنْهَا مَوْجِدَ الْمَعْنٰى وَيَقَرُّ بِالْمَقْصَدِ

وحيث قدوة من اهل البيت (عليه السلام) قال لا تروى والدمية لا تروى

بِقِيَمِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَافِقًا ذَوِي عَرْشٍ عَظِيمٍ

يدبره ان لعل من فعله لانه لا يقين له في فعلها او فيما عليه الموافقة بان يقينه بالعمارة فحينئذ

هو كما ينبغي بالخير والبر في جميع ما كان له من انوار الحق في ارضه التي هي ارض السلام وليست فيها حكمة
والحكم او السيد عباد الله في كل امر وفي كل لفظ ان السيد في ذلك كالحاكم لا كالملك انتهى وقصته

هذا لعنه ولو لم يبق فيها كلف وعينه يخرج ايضا لو كان لغنى الولد كسر وعينه كدفع

[illegible]

بالماء النافع ويراد به الماء الذي رخصه الله في حلاله وحرمة

بما قبل استخلاصه لانه اقامه مستحلف بل يعني لهما وليس امر وانما يتوقف كل من الامرين والاشياء والاشياء
التي هي لها امر وان الاشياء هي التي هي في الامور والاشياء التي هي في الامور والاشياء التي هي في الامور

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ يَدْعُونَ

هذا وقد عيسى انه لو ذكر متينا قبله وامر القاضى وذكره عند غير القاضى سببا فيجى بها وقد كتبنا

[illegible]

عظماءهم الفاضلة وحوارهم كان الاضواء على القاضى يحيى شهادة طيبة في افعالهم الخيرة والاهل
والاخذت هذا الامر من يد الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة الفاضلة

اللبان وكذا ما يتعلق بصلوة النعمان وكتب أيضا بعضه ويؤخذ من قولهم يا مزة المازم انه لو لم يزل

الكلما اهل بك والسياسة عدم الضد في وي ييج بروء يعيق ان يكفى في ذلك يقول اهل بي عدالة
 اهل بي عدالة اهل بي عدالة اهل بي عدالة اهل بي عدالة اهل بي عدالة اهل بي عدالة اهل بي عدالة اهل بي عدالة

میں نے اپنے دل سے اس کی یادیں نکال دی ہیں۔

020

لم يبق هلاك في ذلك

وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ

فِيمَ نَقُصُّهَا وَلَهُ الْمَدَامُ

ما تَدْرُكُوا كَمَا تَقْنَنُ فِي سَمَاءِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

نفسی اولیٰ مرتبہ کی

وَقَفَّيْكَ دَاوُدَ وَالْإِسْمَاعِيلَ

وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا
وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا

بقولهم قلاويع ما
كنا فيها

خلیو ہجے تم قال

فَوَلِّ لَهَا مَا تَشَاءُ

انما المقصود من اعتبار
في مسائل الكليات

مقط و قافیه قیاس

وَأَعْلَانُ بِتَقْلِيدِهِمْ كَلَامَهُ

ما المقام في قوله خلافا

عَلَى رَأْسِهِ عَلَامُ الْمَشْرِقِ
وَكُنْتُمْ وَهَابُكُمْ وَلِي

الحجرات الثمانية

057

[illegible]

انه يتامل بها جذا انتهى اولها مل كما ترى بها **الاصول** وشروطه في وجع عبادة الروح الشرط الشرعية
 والشرعية كالنقطة التي انتهى **ليصح** اي للعلمان وقوله ما تضمنه قوله هو صفة عن قولهم وشروطه
 ولو باعتبار ما كان في الصورة في الاصول وقد يكون الجواز في شكل كالانسان على الصورة او باعتبار
 كالاعتبار على اعتبار ما كان فاستاد بقوله ولو باعتبار ما كان حيث كان في وجها وان لم يكن زوها
 الان او الصورة الحقيقية له في وجع باعتبار الصورة ولو لم يكن في وجها الان **وهذا** انه قولهم
 او في وجع محبان باعتبار ما كان والصورة قال في الروي والشرط الثاني الشرعية قال في شرحهم فلما
 لا يجهل ان لم يكن له منها وليس بقرينة ما في ومن الالهي السيد مع امته انتهى وقوله بقرينة ما في
 الى قولهم الروح **شروط** قوله في المصلحة **بما** اي ومنه وفيه فانما **امته** اي وجهه لم يلزم فان كان هذا
 ولو من فصل لا من لفظة وكذا على **شروط** وقوله على المصلحة فاستاد وعليه فقوله ليصح طلاقه اي بقدر
 كونه في وجع نفس الاصل **قوله** على اي في اولها الباب في الشرع **قوله** كذا ان اي محلا **قوله** لتبين اي
 مشا معية التبيين دون الشهادة **قوله** ويجوز عليه قال في الروي وشرحه يعني **قوله** في المصلحة والحق
 وليحفظ عنه ببلوغه وفاقته لانه كان من سوء الادب وقد حدث له زاجرا قوي عنه ومن التكليف
قوله ولا لعمان في قوله اي غير المكلف **قوله** وبمقتضى حال اي ولو في القبول وتكون له انما يعلم بالشرع او غيره
 لا لعقله لو لم يأتها انه لا يجهل **قوله** ما فهم قوله فقد في وقوعه **قوله** قال ابن قاسم فيه معنى فقد يقال
 وفتح جميع القدر واحد لا سلا بعد الركة لا القدر في قبل الاسلام اذ لم ياتي به تبينها **قوله**
 انما لا لا اعتبار منه الترتيب فلهذا ذلك ومثلا لا المقصود بيان انها من عدم الوقوع قبل الركة
 انتهى وفيه بحث لان هذا مثل قوله تعالى اعزقوا فاعزقوا فان والفاء في الآية للتعقيب اذ هو اعم
 عقيب الاعزق قبل محله وقاخير وجرادهم والله ان القدر في زمانه انما هو بعد الاعزق وقاخير
 وقوله وسلم في الآية على ما خيره لان العباد سوتهم على ان لاكثر من من الاصوليين قالوا بالترتيب
 فيتم على اختيار الله لاكثر من على ما قلناه قوله الله ولولا عن ثم اسلم فقولهم واحدة الحق
قوله قبلها مع اي **قوله** المص يفتلق **قوله** انه فرقة قال في التبيين ولا بد ان في قوله انما من تمام
 وهو حكم حكم ما بفرقة قبل تمامه فيغفل **قوله** ظاهر وباطنا قال في الروي مسوا صدق تمام
 المص موبة اي حتى في الله المبانة والاشبهية الموهوبة بشفقة جازها بان لان هذا في
 ولا ملك على صفة حكمها بعد معك في الفطر ومفره حكمي المحرم ويغني عن محو له نظرهما في هذا الحكم
 المص من الكذب غاية **قوله** ما كذب به نفسه بعيد **قوله** قال في القاموس كذب الزاه كاذبا وحمله

الكذب وبني

الكذب وبني كذب وايضا قال ويقال لمن يصاح به وهو ساكت يرى امرنا يم قد كذب وهو
 يقول وصاحه الاخير وهو صوته ويقال لمن يصاح به يهين فاحمل واحا المعنى الذي قال قول المعنى
 نفسه كاذب او حمل نفسه على الكذب وبني كذب النفس وعلى التقادير كلها فاحملوا ويقال المعنى
 على النفس لا يجازي النفس المفعول لانه من الكيفيات النفسانية والكيف لا يقبل المقسمه والله القسمة
 بالانسان يوجد ما حضرته نفس صحتها فيجعله فعلا كما هو مقرر في محكم فاقاله بن قاسم انه قد
 نزل لا كاذب هنا لا يعني لا يجزى الحكم بخلاف الواقع والواقع ذلك على النفس انما يناسب ذال اليمين
 المعنى المراد في باب التاكيد وذلك قطعا ليقضي صحة الرفع واجازة الفاعل للمفعول وانما التقاين بينهما
 اعتماد على اعتبار اليمين فكيف ليس في ظهوره المعصية وانما الرفع فاسد من وجوده اذ لا فائدة له
 لئلا لا كاذب بمعنى التكلم واحاطا فيها فلا فائدة قولنا والواقع ذلك على الكذب انما يناسب في محكم
 من انتم يكن قولنا ليقضي الرفع غير صحتها وعلى المعاني المتقدمة لعلنا نعلم ان القاص من اذ المراد
 لا يتعلق لا لا يتقارر الحقيقة كما هو مقرر في الحق وامانا التقادير قولنا وانما التقاين بينهما
 اعتبارا على معنى محكم وما الضرورة على ان الكلام بهذا ولا فائدة على ذلك لا السقوط مع العلم والله اعلم
 فان قيل هذا لا يفي بحدوثه اي ما في حديثه ان الله تعالى من امتي ما حدثت به فخصه **بشيء** يصح لسته
 بقائه اي سواء كان في حديثه التعلق او لا يتقارر حقيقة وقوله **فما حدثت به فخصه** اي في غير متعلق بقوله تعالى
ان الله تعالى يبين لانه صل الله عليه وسلم فرق بينه وبين الحق بالام **قوله** في حقه قال في شرحه الان شاء
 الثالث حصول حصانها وانما سقطت حصانها لعلنا انما نرى في حقه فقط وانما سقطت عن الثمان ثم قولنا
 بذلك الثمان اطلاقا فلا حجة عليه لانه قد حصل ثمانية غيره بل يعتبر بالام **قوله** ان لم يتحقق اي محكم
 ثمانية فاذ لا عفت سقطت حقا **قوله** ان ما هو من المصود دون ثمانية وعشرين وفي الحنفية دون ثمانين
قوله وهو بالشرقي وسوي بالمراب اي ولو كان والياً يمكن بطلان ما كان وصوله اليها لا فائدة لعلنا على
 الامر من خارجة للعدالة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه باطلاً بمعنى كما هو ظن القول اذا كان ولياً
 ويقطع بالامر اذا كانه كيف يصح ان يغيب اليه عدم معرفته ذلك لولاه اما منه او من غيره **قوله** انما هو الثمان
قوله ان بعض من منهم انه اذا مضى ذلك حقه **قوله** او مستحقا لشيء غير الزوجه اي ومن انما بالشرقي لانه
 لان ضرر بكفنه من ولد من في حق من يكونه من شريته او مستحقا لشيء **قوله** قال في الروض وشبهه
 قولنا اذن وجهه معين او معينين وذكرهم في الثمان سقطت عنه اي صدق فيها وحد قد فهم والاف
 ان لم يكن لهم لم يسقط حقه فهم لكن لم ان يبيد لفقاً اي ويذكرهم لا سقاطه فان لم يلبس من

وقوله الامور
 امر الرفع في الغضب
 وقوله وسوي بالشرقي
 بالرفع والغضب
 كما قال الحنفية
 شرهم الجعير على
 احكام الصغار

[illegible]

[illegible]

قال ص و انه غير ممن لم يتبين ما بين ستة وقضية تخصيص الله بالصحة على ما اشتراطه في القضية
 لان يقال ان الله بالصحة ما يشمل القضية فلا يوجب ان يقال ان الله بالصحة ما يشترط في القضية
 من قول الله والذين سبقوا من المؤمنين وعليهم الجزاء **قوله** اما قبله اي الله **قوله** وجميع مطلقا اي موسى
 ذكره وانبياءه او ذكره كانه فيما ياتي في قول الله فضل عدة محامل من قوله والجميع ذكره وانبياءه
 وذكره كانه في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 قوله الا في فضل عدة الوفاة لعل في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 معناه انما في فضل عدة الوفاة لعل في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 من هذا في الشكل والمنطق والتميز مع انفسها في الاصل هذا هو وجه العمل في السبب في القضية او لا العلم
 الا في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 وتقدم في باب النفس في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 ان استحكم بان لم يخرج من خصوصه وكان من خصوصه وان كان من خصوصه وان كان من خصوصه
 من حيث ان فقره من فقرات قوله اي من ارباب سورة وهي عظام الكلام وقد استدلنا على ذلك في
 تعليق فصل الاصل ولو غير مستحكم انما في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 ان استحكم بان لم يخرج من خصوصه وكان من خصوصه وان كان من خصوصه وان كان من خصوصه
 والا اي وان لم يستحكم انما في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة

قوله جميعا مطلقا
 اي في جميع
 الصلوات على النبي
 وآله في جميع
 الاحوال في جميع
 الاحوال في جميع
 الاحوال في جميع

كأن في سورة الروم وقوله الا ان يخلق اي كونه مستلزما لا محالة على ما كان في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة
 في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 كسبت هذا لساننا من لا فاقبب الحلة ويحقق به السبب وينتضي عدتها ما حملها اصل منه لا يعلم في اول الفصل الا في قوله
 اما ان لم يكن كونه منه **قوله** لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 خلاف لقوله الحق قال ابن قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 وان نزل لما ورد في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 على هذا في قوله لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 يستلزم ان لا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 ولا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة
 ولا يبين قاسم ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة ان اعتبارا من جهة

هذا القول
 مقدم على قوله
 في جميع
 كسبت هذا لساننا

قوله لا يبين قاسم
 اي في جميع
 الصلوات على النبي
 وآله في جميع
 الاحوال في جميع
 الاحوال في جميع

كلام الوجود في ما لا يكون على سبيل الوجود **طلب المقدم** يعني ان هل له ضربا احدهما

ان يطلب به وجود الشيء ان هل كره موجودا **والثاني** ان يطلب بها وجود الشيء لشيء على

الشيء وما بقي من ذلك الاستفهام **طلب المقدم** يطلب بها شرح المسمى على ما كره او ماهية المسمى

كقولنا **المتقيا** يطلب بها حقيقة المتقيا وبتبعه على البسيطة **بها** بان يقال المتقيا او المتقيا

شرح الله سم ثم يقال على المتقيا وهو موجود ثم يقال ما المتقيا او المتقيا يطلب بها ماهية ما

يقال في المتقيا طاروا كبري وحقا كبري هل هنا مركبة وفي صورة هل المتقيا موجوده ببيطة

فصل في تصوير ما في كلامهم وهو القدر انما من طرفا في بعض او ظهر محتوي مركبة حيث ان

الموضوع القدر والجوهر انما انما الى ان اظهر محتوي اثبت له على سبيل الاختلاف **فان** اذ جمع اذ لم

ليبقى بها بعض فيقع الظاهر ثم يخفى والسابق **الظهور** ولم يتصل هذا طرفا في بعض حتى يجمع لان

يجمع فبما يظهر هو ان يتصل طرفا الظاهر في بعض فبطل ما قاله من قاسم انه قد يقال هنا جمع انتهى

او لا يثبت منه ما هواد بمفاد الجمع ولم يثبت حتى يظهر مقصوده **فان** لان لقرا اسم للظهور انتهى اخذ

في معنى الجمع اما من قوله او القدر يجمع وهو من الظاهر فلا تنافي بيني كلامه من قوله ما من ان

القدر يجمع ومن قوله لان القدر اسم للظهور فلا تعلق اصلا فيه كما قاله ابن قاسم انه ما جمع كل مع قوله

قبل لما مر في انتهى او لم يفرق مراد الشئ **فان** من سبيل اليوم هو قال في شرح الاثر في قوله في الظاهر

وان بقي منه او بها فيه المتقيا عدتها بالحق في حقيقة الثبات ولا يبعد استحبابه قهر في بعض

الثبات ثلثة اقراء في قوله **الظهور** شهر على ما في ان الحواشي والذوالخليفة وبعض ذي

هجة ولان الباقي لو انفي كان يقع في مقول العلة عليها من الإطلاق في بعض المتقيا بالظن في الثبات

ولا يشترط معنى يوم وبيد من الثبات ثم والرابعة هنا **الظهور** انتهى فظهر هنا ما عا له من قاسم

الظن معناه ان كان الإطلاق في الاشياء انتهى اذ الشئ يصور ببيان صورة الاقراء لا ببيان الإطلاق

في على انه لو ظمها في الاشياء حكمها ما فعلنا ذلك فلا نظر اصلا **فان** اكثر من خمسة عشر قال ابن قاسم

كذا عرفت في الروض وكتب شيخنا الشهاب الرعي لها شئ بخله مراده بالاكثريوم فاكثر فيقول هو ما انه بقا

منه ستة عشر ما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى باحد ستة عشر لكان يقع الخلاف مطابقا

لا ولا محيضا واقله يوم و ليلة والبال بعد اليوم والليلة على هذا التقدير لا يقع القدر لا ناقلة خمسة عشر

يها ولا كذا في الستة عشر لانه كمل منها اليوم و ليلة هيضا وخمسة عشر ايا فيه طار فليتنا على تعينه

ولو اتفق مثل ذلك بمثل ثمة بان طلقت في الظن عشر بقى منه ستة عشر فاكثر فلي حب قراء لاشتماله على

ففي تصوير ما

على سبيل

بكن في قوله

في معنى

البسيطة

مركبة

فصل في

تصوير ما

في معنى

القدر

بكن في

في معنى

البسيطة

مركبة

فصل في

تصوير ما

في معنى

القدر

بكن في

وقوله لا بد بان يكون قولهم **قوله** في تفسير مجموع قوله اعلنا الى قوله وقد ثبت في غير محله والمعنى
 ان يكون عطف على قوله قبل ان يكون **قوله** من السماع ومعنى انما هو وحيثما اعتبارا وانه لا بد بان يقطع عن بطلان
 حقيقة قوله **قوله** وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان حقيقة قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 بعضنا سواء كان بالاعتبار بالسماحي والتفصيل طرق الحديث اي بعض من الحديث قوله
 ويعتبر بعد ذلك اي بعد من الحديث اي اي حاصل حصل من الحديث والمعنى انما هو وحيثما اعتبارا وانه لا بد بان يقطع عن بطلان
من الاعتبار انما هو وحيثما اعتبارا وانه لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 صدقت في ذلك ولا تطالب بالبيينة قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 بان ثبوت الشيء هنا وفيه تاما لا يدعى علم الحديث والاعتقاد بالاشهر والافتقار الى ثبوت قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 تاما لا بد من ثبوت الشيء هنا وفيه تاما لا يدعى علم الحديث والاعتقاد بالاشهر والافتقار الى ثبوت قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 وانما يمكن ان يكون في قوله اذا شاع قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 بطلان ما ثبت من الاشياء قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 فقال لا يشهد بالبرهان صدقت في ذلك قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 بيينة عليه قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 الحياة فوضع ما ينقض في هذه وظاهره قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 في بطلانها وقدره قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 يعلم قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 ولا يطعن ولا ينافي في ذلك قولهم هذه قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 كقولهم قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 انما قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 بحيث قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 معينة قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 فيبقى قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
 له قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان
قوله لا بد بان يقطع عن بطلان قوله وقد ثبت وقوله لا بد بان يقطع عن بطلان

بوضع الحمل
 اي لا يتبع ذلك
 حالوا انقضت
 المعنى ثم نكت
 ص

منه في قوله

فأين غلبت
المروعة لسطا
طهيلة خاصا
بينكم لعلنا
نموت

ص
الاولى

بل الثاني حمل ان صفة ملة كل مستحق وان كان بيننا دون ستة اشهر منها ثلثان من حمل واحد
فبذلك ان ثبوتها بانتفاء القضية لتفصيل غير كونه لا بد في الحالة الاولى من تحطيم في الستة
وهو ما يحل عليه المحامى والمصنف بقوله الا في الحملان لكل واحد من اشكال ابن المرتبة الا في
لكنه لا يظهر وجهه الا فيما تحقق ثلث الثاني من وطى ما اذا كان من استقضاء متى حاله وحينئذ لا بد
او كما يظهر حاله فلا يحتاج الى شئ من التحطيم لوجوده لا مكان بل قد يصور الوطى حاله للثبوت
ففيه لا يحتاج فيهما مطلقا فندم ان تقييدهم بالوطى في حقهم يصحح لحظة للوطى جوى على الغالب اذ
ان وهو واستند على الحتمى لا ولى باحكم وعلم ايضا ان فاع استشكال ابن المرتبة كما في الستة فقط
بما لو فيها بان كونه محالا من توقف على وطى بعد وضع الاول فاذا وضعت الثاني لستة اشهر من
وضعت الاول يستدل منها ما يصح الوطى في الباقي دون ستة اشهر فكيف يصدق باقوا من وجه
ان فاع ما علمته من ان هذا انما يرد عند تحقق كون الثاني من وطى وتسلم ان الوطى لا يمكن حاله
انتهى من خطه فان علم من الوصفة وغيرها الا فصل صرح المشبه مستوفاة فيما افقدها عن شرطه لا بد
لا طلاق الاية وافق الشهاب الوطى بانه لو مات في بطنها واستمر اكثر من اربع سنين لم تنقض الا
لعموم الاية انتهى قال على غير المتقابل انما قال ذلك مخالفا لقول المصنف وغيره المتقابل فاما وجه ابن قاسم
هنا قال على قول اهل الحيرة لانه انما يجب لقوله اضربها اهل الحيرة لا يثبت لان النكاح انما هو لقول
المصنف نكاح اضربها المتقابل لا لقوله اضربها اهل الحيرة قال وعبروا باهله لانه لا يثبت طلاق
الشهادة في بعضها صرح به ابن الملقى في التناهي وعليه اصطلاح حلة المشرع فاما ابن قاسم ان
العلم لا بد من شهادة المتقابل وما قال في عوالتين كما في ساين الشهادات كلامه نشا عن الغفلة
فليكشف بقايلة واحدة امرأة واحدة قال ان تزويج ما هذا يؤخذ من ذلك ان حمل لاكتفاء
بالقابلة بالصفة بعد ان احاط بالصفة لظلم الحال فلا يثبت الا بارجع من النساء او جليين او قبل
وامرأتين وفي شرح الروي صرح بالاصح بالصفة بظاهر قال في تذييلهم يو لكن في بعض المشرقة
في امهات الاولاد لانه قال اخذ في مبادئ التخلق قضيتته انه لا يحكم قبل ذلك وعموم كلام
الاول في حاله قال ما يصلح حمل حرة ولا يتطهر من حمل فلا يحكم كل هؤلاء قال في المصنف
ان قال لا بد لعمى اسبب طلاقه قال في قياس المصنف قال لا بد من الحمل على حلق قال

وان بان ان لا حمل لكن الاقرب ما قاله المشبه لانه الحيرة في العقود بما نفس الامس
من هذا يصح ان يقع صغير في شاة قبل انقضاء عدتها وعبارة متى يحفل بها الصغير
ومعنى ذلك ان الشاة والحكمة كما كان لها اي كونه واستمر في ذلك في وجودها اي المدة
في الفصل الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

والمفضل الثالث ما مضى فلو رغب في ذلك امره غنية لزمها الاجابة واهيبت وهي
 فطلبها بغير التي غنية او من وجهه وجب على زعمها طلبة فيها ليعلمها قال لا الغنية في محله واهيبت وهي
 في تلكها من غير انقضاء علة وكان لان يحيط على خطبة عنده انتهى وما يصح به ما ياتي
 او في المفضل الثالث من قوله فبان مبينا في تجديد وقوله المفضل حصة لقوله ما ياتي وقوله مضى
 اي في خبر لقوله يكون وقوله للفرق متعلق بالمفضل ما ياتي في ذوقه المفقود اه في ذوقه
 الشك هذا في مسئلة الربيع بسبب ظلم فلان قولي انتهى لا يخفى ما فيه اما ولا فلا في اقواله بعد
 بغيرها لا تندم مع كون قاعلة المفقود ان العلة فيها بنفسها كما قاله الشارح احوالنا ففانية ما يوش
 هذا السبيل الظاهر في انقضاء العلة وهذا لا ينافي ما يحكم ببقاء العلة في شرها وهذا لا ينافي
 بل ولا عطف على قوله لتحقيق المفضل وهو انهم علمه ثانياة لقوله فلا يستحسن وقوله انا احسن بحجهم لا يثبت
 مثل قوله ان كان هذا ابا له فلا تأذره ولهذا انما في ما بين قاسم حل حودا في بعضه فيحكم بطلان
 في ذلك لم يكن كونه من الاول في العكس انتهى او يكون في العلم لم حكم احسن في قوله ما ياتي
 في قوله لا انما يحتمل ان لا يقتضيه المصلحة وهو مقتضى لقوله محل مقتضى وكذا في قوله في ذلك
 او لا كونه اي وان لا يقتضي في قوله انما ثبت فلهذا وجوب ما في قوله في ذلك عليها من هذا ابا في
 في الظاهر في فضل علق محمل في العلم او لا كونه قال في شرحه الا ان شاء فان ظلمها باينا او لا في نفسه
 ولم ينف قول له لا كونه من اربع سنين ففريق عنه بل لعان لعدم المكان كونه منه فان ادعت تحصيل قول في
 ولما لم يطل شبهة فانكره او لا لاداة صدق بمعية لان لا حصل له علمها فاما ثبوتها والحل في حلفت
 ثبت الخب وبلم ثبوتها بالحق وان مكنت حلفا للولاد ابلغ فيها او ما كنه مكنت ثانيا في شر
 بالاول ان لا يكن كونه من الثاني انتهى ما ذكره وهو قوله من وقت انكنا لوطي في قوله ما قبل
 حيث صحح العلم به لقوله او لا كونه فلا وفيه عا قاله من قاسم في هذا غير ظلم في قوله او لا كونه فلا
 او هذا من انكار المصروفات في قوله في قوله فانت لوطي ما اعترض عليها من على عبادته
 سابقا حيث قال ان ان الصواب ان يقول فانت لوطي ولا حقا من قوله ان فاد منه لوطي ولا
 من انكنا لوطي قبله وهذا في قوله فانت لوطي في قوله فانت لوطي في قوله فانت لوطي في قوله فانت لوطي
 عليه في وقوله من الثاني لعل له الاول عليه من دلالة الخوي قال الشيخ ابن ابي حبيب وعنه
 في مختصر الاصول ثم المعلوم معلوم الموافقة ومعنوم المخالفة فالاول ان يكون المسكوت عنه
 من افعا للحكم في معنى الخطاب ونحن مخاطب كتحريم الضرب من قوله فلا تعلل في قوله انتهى

وذلك لا ينافي
 او لا ينافي
 انما لا ينافي
 ثابت لان

عاشوراء
الكرام

فغير طامع ولا محروم به ما دام الفرس شربا قيا **كما مر** قبل شروعهما بشمل من الفعا من **ق** ومنه فخذ
 من منة المتع ص ان يحرم عليه نظرها هذا بما ان ما من منه فتيل الخطبة من صواب في النظر عما لا
 يسهل والمهنة عن المعتدة عن شهته ومكانة جوسية فلا يحل لها النظر ما بين سرقتها وكتبها
 اثنى ويكن احوال بان الفرس من ذكره هنا مجرديا انه في حق من عباد الله اعظم ولا يلزم من ذلك اعتباره
 طامع ولا يحل له ان يمتنع اخذ ذلك من اعين لانه النظر بلا شهوة لا يعقل فتقوا هذا بناء على
 الفرس في منة راجع للمتن اما ان جعل ما بها لعق لا يشك لا خلاف لا يحتاج لم يبعلا لا هذا **ق** وقد علة
 الطلاق اي ثم بعد انقضاء ثلثي على ما مضى من مدة البتة **ق** وهو على البتة اضي من يعلم ان لو
 في المكاح الفاسد شهته **ق** بالنبه للمكاح يعني انه ان كان ولو على الشهته سابقا على المكاح وقد
 عدته فالسابق من التفريق ولو على عدته متقدمة **ق** في حكم معاشرته المخالف للمعتدة
 في حكم معاشرته المخالف اي وما يقع ذلك كذا في حق الطلاق **ق** ومنه اي لو طلق ومعلوم من قوله
 في في شرا لا يشك ولا يقطع اي في حق الطلاق يعني بحل النكاح الزوجي له وبعده بان
 يخلو بها ومعاشرتها كالمزوجة ولو في ليلة من ليلها او في المكاني ورواها يوم وان لم يطلها فخلوها في
 الجاني كما لو كان نكاحا محرما فلا شهته فخلوها في المرحلية فان البتة قاتلة وهو ما نكح الطم مستقرش
 لها فلا يجب في ذلك مستقرش من الفرس بالمعينة في حق الطلاق لها بعد مضى ثلثه او اقل او اوشهر
 بغيره اي الطلق لا يلزم عليها الا في الذكر في كلا منهما والمآل ان لم يفرقها من شيا **ق** مطلقا
 وبانها او رجعا **ق** ثانيا لا مطلقا اي لا تنقض عدة مطلقا بانها او رجعا **ق** ومن ثم لو وهب من
 اي البتة **ق** فادام تاويها اي معاشرته **ق** فهي باقية اي معاشرته باقية ما دام تاويها لها وقول لم يخلت
 من القول اذا قلت **ق** على ما مضى من عدتها قبل معاشرته **ق** اي لو سح **ق** بل يقطع اي
 انما سحر والعدة والمآل ان لو هو مطلق على قول لم يخل تنقض اي فلا تنقض عدة الا في المطلق
 من حين انقضاء النكاح ما ياتي في قولهم انهم ولو في معدة من العقد **ق** ان يقول من هذا القول
 الا ان يقول بان المكاح الفاسد ما كان من الزوج وتقدم فواسم اكفى في حكمه بالعدة محك في
 الا في قولهم انهم ولو في معدة من العقد **ق** في هذه الصورة معاشرته المرحلية
 لهم وبانها اي المرحلية **ق** في المصدا والعدة اي بالتفريق بينهما وبينها بعد ذلك لتفريق عدة
 طامع سبق انقضت معاشرته بالعدمة الا في اوله لم تنقض ويخل فيها ببقية عدة طلاق قبله من الفرس الا في
 وبانها ان وجد وليس لها ان تزوج فيها **ق** وبانها ان وجد **ق** اي قبلها **ق** اي قبلها **ق** اي قبلها **ق** اي قبلها

حاصلها ذكره الله وتبعه الشئ ان عدم ثبوت الرهبة بعد مضي ثلثة اقداء او اشهر متفق عليه
 يتفق المشيخون عليه انما اختلف في حقوق الطلاق قال في شرح الارشاد فلا يجب في ذلك اشتراط
 من المدة بالنسبة الى حقوق الطلاق لها بعد مضي ثلثة اقداء او اشهر لا بالنسبة الى مضيته
 لها بعد مضي ثلثة اقداء او اشهر فلا يجوز ان يرى الرهبة لم تح و ان لم يتحقق عدتها بل في وقتها
 في الصورتين كما وهذه الرهبة واصحابها عن البغوي ومنهم من يوجب في المخرج والمدة في المخرج عن
 المعبرين وفي المخرج الصغرى عن الاكبر وينقله عن ذكره لعلم ردة قول جمع هو متأخر من المعروف
 المذهب المعنى به ثبوت الرهبة ونقل البغوي لثبوتها عن الصحاب سيما بعده نقل الرافعي
 المذكور واعتمد الجليلي الاول وتبعه ابن العماد قال ولا ملاقاة مع بقاء المدة وثبوت
 الرهبة الا ترى انما المتيقرة اذا قلنا انها تصير الى سبب الملاقاة فذلك بالنسبة الى المدة
 لا الى النفقة وثبوت الرهبة ذكره الرافعي انتهى وبما قلنا لك ظري ما استأثر الله به السبق
 وبه يدل في قوله وعليه اي ينبغي على بقاء المدة بقاء التوارث فيدرك بينهما اي بي حقوق الطلاق
 وبقاء التوارث في صورة بقاء المدة وبني بان عليهما فيها اي الرهبة فقد تكن التي رجمه الجليلي
 قال في شرح الارشاد وبحق الجليلي بعدم هو ان الرهبة عدم وجوب النفقة وانكسوة طاهره ما بين
 بالنسبة الى احتياج وصحتها اي وانما كذا بالنسبة الى ما ذكره وقضه ابن العماد بما اذا علمت بالطلاق
 وتحرر المباشرة قال فلا نفقة لها في الزمان على ما يكن وفيه نقض المدة لعصيا عنها بما لمواشاة ولم قلنا
 النفقة وان طاعت المدة انتهى والذين يوجبون الاول والذين من الثاني ان من طاعت ولم يلق الا بعد
 لعينة الزوج مثلا يجب نفقتها تلك المدة وليس كذلك وهلته وجوبا لنفقة نفقة عينية ثم ما فيها
 بالان واما في التمسك من عروها المتكاثرة وبقاء السلطنة عليها غير موجودة مع علمها وهدا فلا فرق
 بينهما هنا قال ولا يصح صلحا لهما المومن في غير فائدة وان تحقق الطلاق وليس لهما من بقاء
 الطلاق ولا يصح صلحا لهما الا هذه انتهى واعتبر بما ذكره فائدة وهي منعه احتيا والفقهاء بان له
 الرهبة والصلح به لقوته فلهذا وجوبه وقد حارب بان مثل هذه الفائدة لا يمكن ان تقابل بال
 سيما وانما هذا ان لا رهبة لم كما تقول انتهى فان كان زنا او كان طلاقا كان الطلاق باينا
 به الزوج وبعبارة الخط ولوروى عن الزوج مع هوا مشرة اليها من عاها انقضت لانه وطئ في طلاقه
 المودلوكي معتدة اي عن طلاق باين او روى قوله محصولا لفراسي وطيم وعليم منه وما في هذا انما لان
 الفراسي بالتفريق بينهما ونحوه تبين على ما مضى قوله وهو لا يثبت اي كونه وبما هو لا يثبت

في المدة الطلاق
 يعني ليس باينا
 في الطلاق على
 بغيرها الطلاق

اي فيكفي ما بقى

مسح وخرج جميعا اعتدلت عدة الوفاة، وحيثما اعتدلت عدة المطلق في العمل الفراق بينهما انه في الاولهما حاد
الاعتدال والاعتدال بينهما كعدة فيه كانه بصيغة المطلق حيث مضى لا يحل له فيها المدة وكان حاداً ما مطلق او حاداً

ويفتقد ما بقى وان قل كقرء على المطلق في الاول والثاني **قوله** على عدة الاولى وهو عدة الفاعل

فمن يفتقد متى منها على ان الفاعل متتابع **قوله** بالكتاب والوطى بعده قضيت ان مجرهما مكان لا يتتابع به ولا

هذا يتفقد قوله على في نعت على ما سبق في الاولى والثانية **قوله** ومن ثم لو لم يوجد وطى نعت اي فلو اختلفا

في المدة ومعلوم صدق حكمه على القاعد في ان يمكن الوطى بصديق الا فيما استثنى **قوله**

في الفراق الثاني من الضربين السابقين لا يلحق في المدة **قوله** ان كان من انا او شتمه فالاولى تنقض

لعدة **قوله** والثاني فلو لم ينفذ عدة الوفاة عن عدة الشتمه فتشيع منها بعد الوطى **قوله** الا في اليوم

فان الكتاب لا يدل على ان عدة الوطى لا تلحق بالعدة **قوله** ودره ودره من ذكره من الرقة لا يجعل دليله

وجوب اليوم العاشر وان كان في الرقة على من لم يوجبه وكان ينبغي ان يقولوا وانما وجب العاشر كذا اي بانه

سقط العمل والموجب للعاشر احتياط انتهى **قوله** ان استعملتم اللفظة في معناها فالحكم بغير

صلاحيته **قوله** ولما لم يقتض عطف على قوله بالكتاب **قوله** ان في المدة **قوله** فظهر من عطف اللفظة

ان عدة عشرة ايام او ما لو بقي منه عشرة فقط فتعقد ما بعده **قوله** بعد ما ولو لم يبق ففوق **قوله** او منه فيكون

في شرح الروض قال لا لا زمني والظن ان بعضه لا يقسم وانما لا مة لو اعتقدت مع شتمه اعتقدت كالمدة

انتهى **قوله** وجبت ان كتمت **قوله** قال في شرح الروض قال لا كتمت وتقدم انه لو وطى من يظن انما في ربه

صحة **قوله** من كتمت له الحال الى الموت اعتدت عدة محرمة **قوله** في طلق بكشف له الحال قبل الموت فتعقد عدة

لا تقطع ان الشك في العلم لا يقطع من عدة الوفاة بالكتاب **قوله** والصحيح **قوله** انما في حمله انما في قبوله عليه

ما لا لا انتهى **قوله** فيما سوا في التعقيب بعد قوله لا انتهى **قوله** ومن فيها ان لا يقرئ **قوله** ويرد بان عدة الوفاة

قال ابن سبويه **قوله** علم بان الوطى يفتق **قوله** انما في ربه **قوله** كذا في المدة فليقرض بعد ما

اقول هذا عجيب بوضوحه واليه كشم من الفرق بان عدة الوفاة لما ان نعت على الوطى اعتقدت

باجل في المطلق في عدة الوفاة وانما لا يتوقف عليه فانه لا يختلف بينك انتهى ولا يبا

قاسم بعد ذلك كلام طويل غير احتياج اليه من كناه صوفيا **قوله** لا يلزم مع عدم تحقق الفاعل

بم **قوله** وما من اية لو وطى امته بغيرها وجهه محرم **قوله** اعتدت بخله **قوله** فاقول هو بمنع لما

واسم **قوله** من **قوله** وبتح التا وكسر الحاء وضحا من حله **قوله** انما في ربه **قوله** عدة الوفاة **قوله**

بل بكل عدة المطلق ولها العفة ان كانت حايلا **قوله** **قوله** لا يلزم قضيت ذلك انه لو فرض

انه لو لم ينفذ ما لم يثبت له حكم الغنى في حق النفس ولا العفة **قوله** انما في ربه **قوله** انما في ربه **قوله** انما في ربه

قضيت قوله انما لم ينفذ **قوله** انما في ربه **قوله** انما في ربه **قوله** انما في ربه **قوله** انما في ربه

استحقاق

ع

بعدة السابق
هو حق لم يملك
انما مشتمل
ص

قال في القاموس
احاداً والمدة تارة
الزينة المدة
انفس في هذا
الحجة وانما في ربه
بعدة ص

ودخل فيها عدة وهي البشنة لأنها تكتفى واحد وان حدث من وطن النرويج اعتدت عن البشنة

بوصفه ودخل فيها عدة البشنة **قوله** فالمنقول عن الشافعي رحمه الله هو المعتد واليه يسوق عبارة الشافعي

المهم ويستحب ما بين قال في العوض ويستحب في عدة فراق النرويج قال في شهرهم من في بقول الفراق

النرويج الموطنة بشنة او منجا 2 فاسد وام المولد فلا يستحب الا حلا ولها انما في قال في عدة وعمل

نفي الاستحباب بشرة ما يجوز وقد يترجم وان صرح في الزيادة على ثلاثة ايام في غير النرويج كما في

فيكون ذلك محضاً بغير هذا **قوله** محفوفة بالفراق من مخفافية وهي لا تحتاج 2 في القاموس

قوله بالفترة ويخط قال في القاموس المغفرة وتحررت طين امر **قوله** وذكر المعصفر مبتدأ خبره

قوله من باب في معنى اقرا والعام وهو انه في المصباح مطلقا المذكور في قوله في معنى حيث

قال صلى الله عليه وسلم للمعنى في معنا زوجه لا تكسب معصوما الا ثوب عصب **قوله** ولا في معنى ان

كان المصباح للمعنى كالاخر والا صفا والا زوجه الصاغة والا معصرا الثاني طافا صا او في معنى

من اقرا والعام كان حكمه محضاً كقوله في الاصول والما قرنا انما ان الشافعي با على ذلك المذكور

ثم لم يرد في المصباح عن امرام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكسب ثوبا معصوما

الا ثوب عصب والصحيح انه لا فرق لان المحل واحد من النقص من لهما بالزمنية وهو موجود في

الحالين **قوله** ولم يحدث ما حدث فيه اي في المصباح ذلك اي القنقش وقوله اي في تفسير

لقوله ابي اي **قوله** ويوجه بان الغالب فيه اي في امرام الذي لم يصيب ولم يحدث فيه ذلك انه

لا يفتقد الزمنية وانما قصد به البيع والشراء وغيرها وبه اندفع ما قال ابن قاسم وفيه ما فيه

اي وفيما قاله من انه لا يفتقد في ما لا يخفى هذا حيث يقال كيف يمكن هذا لفصل الزمنية العنا

وكذا قال ابن قاسم في قوله وبه يرد ما اطلعه في ان كفي مصحوب ان من يرد كثيره نحو المصباح

مخلى لعنا صفة وشدة بوجه على كثيره من المصباح **قوله** بان العصبه بعضاً من المصباح

لا يخفى انه وعلمه لونه يقتضيه الطباع كل لا يخفى **قوله** وعبارته الاولى هي قوله وبها 2 غير مصحوب

قوله وقوله اسم على يدي في شجرة الاذن في فظة او ذهب والى اوجه هذا الفظة لا ما يقيد به

ويغني ان محله هو في ذلك ما لم يتغير بانكم فان تضردت ضرراً لا كقول علاه جاز لهما المصباح

ما ياتي في احكامه لا بد في الضرر من اياهه للتأخير **قوله** بان عدا الثوب اي المصباح المطر وقوله لتسببه

او بسبب المطر **قوله** ومنه اي من محله وقوله اي شجرة راجع للمعنى اي بان حصل له شدة صفة

مثل بان صار يفتى انما فظة او ذهب وقوله ان ستره القوم به محله **قوله** وورد هو من بعض

حاله وجوبه امر
وقوله كذا في تلك
اي التي يتوقى عنها
في غيرها وقوله
تكملة اي الاصل
ص

النسابة

وفيه ما فيه

او ما
مجتهد

تخني من

سواء الكلام حتى يستكمل بالحقهم ثم قال لا ان يقال لا صورة السئلة ان سكناها بعد الشؤر وعلا
 الغد رجيت لقد غاصبه والاهارة تنفي بالعضب شيئا فشيئا والنفقة في مدة الغضب وجبت
 الى المهر ولم يتلف الا في سكره فليس معي اي مهر عليها باجرة مدة سكناها ما شرة وكذا يقال فيما اذا
 كان منعت الزوج انتم اذ لا حاجة الى هذا الاستعداد في كلام المص ولسوق عبادة الشئ فيقول ان العزم
 والاطنا ب في ذلك **قوله** لا يجد في نفسه **قوله** رجع هو عليها بذلك قال ابن قاسم لا صورة ذلك
 بقدر سكناها غاصبه بخلاف لو لم يكن كما التوايح ساكنة ولم يطل بها مجزوع ولا غيره فانه الموقوف
 لحقه اختيارا فلا اجرة له انما قيل ولعل وجه ذلك انما كان ان مستحقه يمكنه من رضى الزوج
 بمرتب ذلك ولانا لما لب على ان رايهم لا يخرج من المرأة من البيت بسبب الفجر انما ارادوا
 ان ترك الزوج وعلمه مطالبة لا يصير حيا لقوات كقوة نفس الامري **قوله** لا تسقط بكون
 ومهره انما في الزواج انما يتم لا يتا من عليها امراء **قوله** طهارة لا لا نفق **قوله** وانه عطف على قوله كسيفه
قوله على ملان ثم يتعلق بقوله اجبار **قوله** العقير بذلك انما بقوله تحصيلنا لانه وقوله لذكره **قوله**
 وقوله وهو راجع ان قوله تحصيلنا وذاته قوله من ذلك انما انما **قوله** انهم ولم يستلنا
 قال في الموهبي وانما مات الزوج **قوله** الموهبة فماتت انتضت مدة في حياته لم تسقط المدة ولم يترك
 اولا فزارها قال في شرحه قال لان رجلا وهذا قبله القفال بالبرصية فلو كانت باينا سقطت عدتها
 ونيا ينظر اخذ من التقييد بذلك قال فان لم يعلم هل طفا لطلاق رجيا او طرنا فامتنع انه لان رجيا
 وانما تتركه قال لا شبهة **قوله** لان الاصل لبقاء الحكم في وجهه وعوده الى بل لانه انفق **قوله** للمهر
 الصحيح **قوله** حيثما مصلحته عليه وسلم فربما يضم الفاء بفتحة في سبعين مائة من ما قيل
 زوجها ان مكث في بيتها **قوله** انما باجله فامتنعت فيه ان ينفق **قوله** انما **قوله** التي مولى
قوله كما انما **قوله** مثال لنفق **قوله** وهو موجود فانما **قوله** هو غير موجود اذا لم ينفق قبل المصاهرة وكان
 صغيرا لا ينفق عليه او كانت صغيرة كذلك **قوله** يمكن ان يكون انما اصل مشربيتها لذات
قوله ولو منعت المدة في قال في الرد من وكذا في حد صلب الكل انتهى **قوله** المعتدة للمدة
 اذا منعت المدة او بعضها ولم يطالب بالزواج في انما لا ينفق **قوله** انما اذا قامت السكنى
 في حال الشك ولم يطالب بها **قوله** غيرنا شرة **قوله** انما قيد بكونه هنا وقوله في
 معتدة وقلة لولا لغيره هنا وقربه هنا **قوله** لانه علم من قوله المص الا انما شرة تقييد بمقتضى لولا
 به فاما قال ابن قاسم انه لم يترك في معتدة الرفاء اليه وعبادة الموهبي وشره ولا سكنى

ومثلها
 انما شرة

٧
عليه بركة اربعة مئة
فيها تسعة
اي الخلد

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

ON

ولم يجب تقربها الى النار يعني
 انما رقت في المدة وجب
 تقربها قبل تمامها الا اذا
 كان في وقتها ^{في} الا ان عليها
 انما وجب عليها حتى يحل بها
 فلا ينقض ما احق الى انقضاء
 المدة فانما قضت حقا
 رعت فان بقي من المدة
 منقضا ص

فلا يخرج قطعا وانه وجبت فيه ولم تغاير بحرفان العبد فيجب ان يكون في الامم عند المحرمين
 في اصل الروضة اذ لم تشيع في السفر بالكلية فان منعت اقامت لقضاء حاجتها عبادة الوضوء
 فان منعت والسفر لحاجة عادت بعد امتناعها ولو لم يتحقق تنقضي مدة اقامة الحائض
 او نراة او زيادة او مسافرتها الزوج لحاجة لم تنقض اقامة الحائض ثم يقول **قوله**
 فان خرج في يوم قبل تلك الايام يعني ان ذلك لم يجمع قالوا بان لها الاقامة لتلك الايام ويورد
 عليهم بان لما كان سفرها لحاجة فادامت ثم وبعده عاصية فلا يورد ما لا يجزئهم منه قد يورد
 التراجع قوله الاتي **قوله** الا ان يفارق بان الاقامة منها لحاجة فتعطيها فيها وليس فيها اقامة
 ما مضى به فمضبطا بالعلم ثم باعتبار الشرح لها كثيرا انتهى **قوله** وسفرها فيما ياتي في الحجة
 فالمضبط الذي ادعاه عن مضبوط اذ السفر هنا وقع لها واحدة لحاجة وسفرها فيما ياتي
 وان كان لحاجة فكلها تابعة لزوجها كما سيشرح في الشرح **قوله** فاقامتها محل الفقرة هي التي
 لمدة تلك الايام فالمنقح وان كان لا يخفى في هذه المسألة **قوله** والبعد من غير وفي الروضة
 فان قدر لها مدة في سفرها ثم وفي غيرها استوفيتها وعادت لتمام المدة ولو انقضت
 في السفر التي اطلقتها كالمسرح في منقحة القيد المذكور ومخالفة قول الشافعي وقيل هي التي اطلقتها
 اطلقتها في موضع في قوله استوفيتها مجزا وقوله كالصريح هو صادق في الجملة بعد البيان صريح حيث ينبغي
 انتم بعد اقامتها اي بالسكنى الاخرى لم يصح لها بعد القيد ان اقامتها حيث ينبغي انتم وقول الشافعي
قوله في بناء على ما قالوه وهذا يدل على ان الروضة واقعة وان كان في سوتها احوال فاقام
 ابن قاسم من منة ومخالفة الشافعي وقيل هو كالحق اقامتها به مقداره كالقيد في قوله الاتي
 استوفيتها فيمنع على الفسخ وقول الشافعي فيمنع فيمنع فيها اذا لم يقدر مدة **قوله** ولو سافرت مصر
 قال في شرح الاثر شاد ومن سافرت بها الزوج لحاجة ثم فارقتها بطلان او غيرهما فيلزمها الزوج
 قبل سفرها تلك المدة الى سكنها لتقتد فيه لان سفرها كان سفره فينتقلع بزوال سلطانها
 وتصل ذلك اذا كان سفره الى سكنها واستصحابها ليعتق بها فان كان سفرها وحرج بها قال
 في اصل الروضة فيمكن حكمها كالقيد فيمنع فيمنع وشروط لزوم الفسخ في المقدر كلها انما الطريق
 ووجود الفقرة انتهى **قوله** ابن قاسم في قوله في شرح الزوج ولو حصل امر سفرها بان
 اذ لم يكن ولم يذكر حاجة ولا منزه ولا اوقفي ولا امر على سفرها فيذكره الرواية
 وغيره انتهى **قوله** وبطلان المقام لا يخفى واذا ذكر في هذه المسألة في شرح الاثر شاد

قبل تلك الايام في الروضة
 وهو قول الشافعي في الروضة
 حجة

قال ابن قاسم

وقيل هو كالحق
 وهو الحق لم يأت
 بعد وصحاح

قال في مشاهد
المناسبات

لأن الأصل سكونها فيه
حق أو ضعف عن الخلق
أو ضعف في المقدور
بمعنى ضعفه

فوق بیستم اسفند

خلافتی مسئلہ

[illegible]

وكان احب اليه
ومشروا الحوا الام
لكن لم يوفقوا عليه
بالا فان الحكيمة
استيقظت

۷ فی موضع شارک علی
اودنر العادی علی
سیدنا خلیفہ
فقیہ الحق علیہ السلام

قال في نشر الإفا

[illegible][illegible]

وَضِيعَتُهُ بَقِيَّةُ
الْكَثْرَةِ مَعْنَى
وَأَنْ كَثَرْنَا
ص

کونک سی پختہ
الاصول

و کفایت قرص
طایفه قوم
المعتمدین

[illegible]

قال في شراي لو ملك معتقة لغيره ولو من وطى بشبهة فانقضت عدتها او من وطى غير معتقة
وانقضت عدتها حال ذل تنوي بها على استبراء ووجب عليه ان يدا وطى لان طهرت على التمتع قد وجب
لكن لا يمكن توقيت اذ من عليه حال انظر مكان توقيته ولا يجوز ان تراخي كما يجب عن السبب لا يجوز ان
عن مكان اذا وطيت بشبهة تنقض عن طهرت بعد فراغ عفة النكاح ولو ملك غير موطوءة ان
او من استبراء بالبيع فله ان يزوجها ملك معتبر، انقضت طهرت بشبهة فانما عفتها تنوي وطى قبل
قبل الاستبراء والحدوث حمل لانه حبة الملك ريثا انما التمس عليه حيلة مسقطه للاستبراء فقال لا يجوز
رهمه على اعتقها ثم تنوي بها والوجه ان هذه حيلة غير مكر وطقة للعقل المشوق الى الشايع وليس
فيها تقويت حق ادعى ومن ثم اشها ابو يوسف مع كثرة اصيل المسقطه له عندهم حيلة وحيلة
استقاط الزكوة فانما وقع بحيث المن وكشي المستوية بعينها وبقتل الامام ثم ابا يوسف اقبل كقول
ما ان من ادا وطى منته ودرتها من ابيع فادعت ان ابا وطى لا يقتل قولها وان من حلف على انسا
لا يخرج من بيت فجل على راسه خيمة ثم حلف وخرج لم يجز ثم قال لا امام واحكم عفو كما كلفك وسبق
الماضي في ذلك في القاطية ينزل وفي كلامه ما فحق ما ايضا نزع فيها انتهى وكان قائل ذلك وهم انفس
الحجة واكثره سبب للمهر فينا فيه ما ياتي منا انتهى وليس هذا مجازا فانما انتهى الى انما يبيت في
اسمهم بالحدوم فلم يخرج منه ونفس الحجة انما ذكرى لست متداو وقايتها مما يصيبه عنها المهر والآن قد
وطى على الاستبراء وذا تنوي وطى الزوج فيها انتقلت اليه من صبي او امرأة او رجل لم يوطى او وطى
معتبرا ودفعته ثم تنوي به لان ملك المهر سبب صنف في الرطى اذا يقيد به استقلا لا فحق
على الاستبراء وكذا في النكاح فانه يجب قوله انما يقيد الا له فلم يتوقف على استبراء ولو كان جازا وطى
محال من الزنا في النكاح وذا ملك المهر في النكاح او ما اعتقد ذلك لما انما من قاسم نقل من الروايات
ينقل بل لقائه وانما في ما قلناه فانه ملزم به حقا لثباته ومع ذلك لا ينجي من علمه وانما في ما قلناه
والنقص في ذلك انفسا انما انما من شراها والله الموفق والمستعان في كتابه تعالى
المظهر في وضعه انما جازا لا ينافي قوله ولو ملك معتقة منه او بان طلق زوجته ثم ملكها في السنة وجب
وقد ادى وجب بالنية محل معتقه الاستبراء اما بالنية محل التزويج فيكفي فيه اعتقاده عدته او ما في هذا
كما ان لو ملك معتقة من غيره فانما اذا تمت عدته منها حل له ان يزوجها بالاستبراء في ذلك لا شيء يكفي عنه
وذلك لان عدته انقضت بالشر وكذا لرجوعه في النكاح موطوءة في السنة وحيث انقضت وجب الاستبراء
لعدم ما يقوم مقامه اعطته اي السيد رجلا او امرأة قبل طهرت او لا منه ولما من انقضت منه

للبايع وال...

على مع التبرك الذي ليس هو في نفسه بل هو في غيره وهو التبرك في نفسه
وقوله فقال في حقهم اسم كتاب بيان لنكره التبرك الذي ذكره بقوله في حقهم قالوا وقد مر ان
قولهم قالوا لا على اعتبار ما في حقهم او كما كانت عقولهم ان كان كانت شراة للمورث
فصل في اعتبار المورث ان يكون معتقده للمورث لكن هذا معنى على مقابل الوجه الا في كسبه
وقوله لم يعتد به اعتبارها في حق المورث وان كان معتقده للمورث لو كان حيا على الوجه
كما في الوجه في حق المورث لم يعتد به اعتبارها في حق المورث في حق المورث قبل قبضه في الضيق
وقوله وفيه خبر في نية عليه راجع الى قوله لو ابقاها في حق المورث في حق المورث في حق المورث
او يمكن علم ان اعتداد به في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
وقوله او اعتداد به في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
اشترى قبل قبضه في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
وقوله لم يعتد به في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
في البيع في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
بان الا في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
في الاعتداد به في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
فانه دقيقا مشادة الى ما ذكره في حق المورث في حق المورث في حق المورث
في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
فصل في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
استباحة المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
كلام في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
على معنى ولا بد من اعتبارها في حق المورث في حق المورث في حق المورث
او قبل الوصية لها في حق المورث في حق المورث في حق المورث
في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
هنا انما في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث
هنا انما في حق المورث في حق المورث في حق المورث في حق المورث

وقوله وفيه خبر
اي لا يخلو
في حق المورث
وقوله لم يعتد به
اي في حق المورث
اشترى قبل قبضه
اي في حق المورث
وقوله لم يعتد به
اي في حق المورث
في البيع في حق المورث
اي في حق المورث
بان الا في حق المورث
اي في حق المورث
في الاعتداد به في حق المورث
اي في حق المورث
فانه دقيقا مشادة
اي في حق المورث
في حق المورث في حق المورث
اي في حق المورث
فصل في حق المورث
اي في حق المورث
استباحة المورث
اي في حق المورث
كلام في حق المورث
اي في حق المورث
على معنى ولا بد من
اي في حق المورث
او قبل الوصية لها
اي في حق المورث
في حق المورث في حق المورث
اي في حق المورث
في حق المورث في حق المورث
اي في حق المورث
هنا انما في حق المورث
اي في حق المورث

فلا يمكن تحقق

07/

قوله تعالى
وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ
مُنْقَلِبًا إِلَى الْوُجْهِ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرْفَعَ
الْحِجَابَ عَنْ رَأْسِكَ

يدل على كل فرد مطابقه فان لم اتفق ههنا المقابلة مع تنازل هذا العام لعمومها وذلك لانه
 مطابق فاسد اذ قولهم مع كون هذا العام الى قولهم بل نفس في العوام سلم ولكن قولهم كما هو
 بل العام لعمومها الى قولهم وذلك لانه مطابقا سلم لانه انما اذا اريد بالعام جميع
 الامور اما اذا اريد فردا مخصوصا فلا كما عرفت ولين في ان اليم وفي تحقيقه عموم عمومي من السلي وظهر ايضا سادها
 في قولهم على ان الحق ان الحق باعينا ومثل ذلك لا ملاقات اما من قبيل المتواطى ومن قبيل مشترك وفي قولهم ص
 لان كان الاول معنى قولهم عام بجميع تلك المعاني على وجه المضمومية ما يتكلم في ذلك التام
 اطلاقا وان كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه الشافعي وانه قولهم من صحة معقول مشترك
 في معنى مثلا وظهوره فيها عند التكرار عن القرائن قال لعل لا الخ في العام في جميع المعاني
 ومن العام المنفرد المعمول في حقيقة او حقيقة ومجاذبه ومجاذبه على الواجب المتقدم من صحة
 ذلك وبصديق عليه محققا بصديق على مشترك المعمول في معنى واحد لانه مع فترية للواحد
 العام انتهى اذ الله ليس من عيان المتواطى ولا المشترك حتى يحتاج الى نقل ما ذكره وقيل لعمومها
 ان ما قاله من ان الحق به الصبي والعلم المتكلم في العلم والواحد استلزاما الى قولهم علم
 على العموم قال في شرحه واذا ادعت انه بعد الصبي او وهي حامل ان سعيها وطبها لعل كذا وان
 حمل والاول منه صديق السيد بل عيان في قولهم لم اظأ بعمل كذا لان الاصل عدم الموطى هو كون
 المنع حقا لعمومها صريح كلامه الشيعي انه لا خلاف وان ادعت ان العلم هو العلم لكن اعترضه الجليلي
 بان لا يعرف لاهل من اصحاب وانما لوهم ما صرح به الامام من انه لا يقبل ههنا لان هما صديق
 انتهى في لم يحجة اي وانما شبهه بل وانما الحق به القابض في لان دعواها انما لا يستلزام اي ههنا
 لم يرضه على البيع مفرق الى محبتها اذ لو ثبت دعواها لثبتت محبتها ولا دخل لا يفرق دعواها الى
 الاول لان النفس مقدم في ومنه يمنع قولهم لا الى دعواها قال ابن قاسم لا ينبغي ما فيه انتهى وقول
 ان قولهم ما فيه في صورة ما منع او منع ما هو الا يخرج من طريقا داما فانظره بل لا ان يبطل هذه ومن
 قولهم بل لا يفرق في في انهم لم يتكلم بشيء حتى يتكلم عليه في اول سبب لم اجد ان يختلف
 المعمول عن المعللة العامة قال لم يوجد المعللة لم يوجد وكيف يتصور ان يتصل الى المعمول
 بل معللة قال له ابن قاسم ان فيه انه قد يتصل الى المطلوب لا سبب علام فشا ومن الغلط
 في في مستطارة في هذا المعمول عن المعللة فلا ينبغي لاهل ان يتكلم عن المستقبل الى هذا
 الى الحجابين ففقد ما قاله ابن قاسم انه قولها لاهل ابن الرافعة محبة بها ومنه فظهر ان العلم

02/11

في الوضوء وشروطه ولا يفسد في التحريم غلبة الرقيق لقطرة الدين في النعم كحاق له بالملحوتية في المعلة
 وقد صرح بذلك في شرح الامر شاء ولا انش لعلية الرقيق لقطرة الدين الموصولة في النعم الحاقه برطوبة
 المعلة ثم رابت شر في الاشارة وقال ان شراب الدين الغالب بان ظهرت احدى صفاته الثلاثة الطعم
 واللون والريح حسا او تقدر بها محقق ثم قطعا وان خلا في انما هو فيما اذا كان مغلويا والمبني على الدين
 المحلول مقدار لو انفسد وحسب ما في يمكن ان يبقى منه حسود وفات فلو وفقت قطرة في حب ما عدا
 شراب جميع ذلك ماء وصنعة واحدة فان كانت بخاسة حرمت وان اشترط ان يجعل وهذا مراد الرافعي
 بقوله ان شراب ذلك يثبت به التحريم وهذا هو الصحيح ~~فان كان شرابا فليس هو~~ انما نقل من قاسم في
 شرح الغيبة لا بن الغيبة وفقت قطرة لبن في ثم صبها واغتسلت برميته ثم وصل الى جوفه فظهر بها
 احدها ينظر اذ كونه غالبا او مغلويا كما ذكرنا والثاني محرم قطعا انتهى ثم قال واقول يوضح في تفصيل
 الحكم انه ان اتبع جميع الرقيق الذي اغتسلت بقطرة دفعة واحدة انش وحسب رخصة ولا كلام فيه
 ودفات ها وفيه تفصيل ~~فان كان شرابا فليس هو~~ فانه في بعد الاطلاع على كلام ~~الشمس~~ ^{قوله} اما في انما في
 قوله محمول لظهوره بقية السجدة في فانه في ما قاله ابن حكا قاسم هذا قال واجبا ~~قوله~~ بان ظهر له محتمل
 ان يرا ويظهر ما يكون ما يشتمل الحسنى والتقدير في كل في اعيان يدل عليه قوله الاتي حسا او تقدر بها
 وقوله ايضا ولو رابت ~~قوله~~ لانه الموشح في اي ~~قوله~~ اذا غلب ~~قوله~~ فيما ياتي من قوله ولو رابت ~~قوله~~ ومحال ان
 يمكن ان ياتي حسا اي من الرقيق المحلول في حسود فاما ان كان مقدار لو انفسد حرم بان يمكن ان يبقى منه حسود
 واما اذا لم يكن ان يبقى منه حسود فاما بان كان محالط والمحلوط قليل ولا يتعدد بعدا اعتباريا وشرب
 دفعة واحدة ~~قوله~~ ان كان هو بخاسة لا يصح به في شرح الاشارة ~~قوله~~ لا يقال ففصل ما قاله ابن قاسم
 ان قضيت دفعة في قوله ~~قوله~~ ان كان هو بخاسة ~~قوله~~ ان ياتي من الدفعة وشرب وكان هو بخاسة
 لم يكن هو مصدوع حسا وانما ~~قوله~~ في ما بين هذا وما ياتي فلا دخل لاحدهما على الاخرى كما لا يخفى
 المنصين ~~قوله~~ ~~قوله~~ في حسود فاما ~~قوله~~ في حسود فاما ~~قوله~~ في حسود فاما ~~قوله~~ في حسود فاما
 المحلول هو بخاسة قاله في شرح الاشارة ونلو وفقت قطرة في حب ما عدا شراب جميع ذلك الماء
 واحدة فان كانت بخاسة حرمت والا اشترط ان يجعل عليها وهذا مراد الرافعي ان شراب ذلك يثبت به التحريم
 انتهى قوله والا اشترط في امدان لم تكن هي بخاسة بان وفقت ~~قوله~~ الثانية والثالثة اشترط ان يجعل ~~قوله~~ هي بخاسة
 عليها اي على الكثر وفقت في الثانية والثالثة ولا فرق بين ان يشربها كل والمبعض ما قاله في شرح الاشارة

وكان لا بد من ان يكون ما يقع كثر او ما هو اود واو خالف عليه بان لم يبق فيه شيء من الصفات التي هي في
والبرج هنا والتقدير وشرب الكل وكذا البعض ان تحقق انه وصل من الاثنين شيء الى الجوف كانا نشتر
في جميع اجزاء الخليط او بقي في الخلود اقل من قدر الاثنين هذا في الحقيقة لا يثبت في كل واحد من الشرطين
بل ان تحقق وصوله الى الجوف وحصوله في الجوف انتهى في هذا الشأن في الوجود ولا يشترط
انما في هذا معنى حتى لو شرب بعضا وسقط بعضا ومن ذلك حرم والمتمم في المقدود الذي انتهى فثبت
لنحو ان شربا لكل من الخليط والبعض معا وان هو خاسر او غايب او انما لم يبق في حرم وبما حققنا ان ما كان
انما في حرم ان حقيقة هذا المصباح انه اذا كان هو خاسر لا يكفي في شرب البعض وان كان ولم يكن هو
انما ستر بان ما يقع شرب ذلك البعض واحدة من خمسة اذا شرب لكل في حرم ففما ولا يخفى اشكاله لان
اذا اعتد لشرب البعض واحدة من خمسة فليجب ان يعتد به خاصة لا بد من قبل في الحقيقة انتهى ليس
شيء لا يفرق بين ان يكون خاسر وشرب البعض الكل والبعض وان ان لا يكون في الحقيقة ستر
انه وصل من الاثنين شيء الى الجوف كانا نشتر في جميع اجزاء الخليط كما في انفا و في فلا اشكال اهلا في حرم
حد هو عطف على قوله علم تاثيرا خاصة وكان كما قوله علم قد يتبع في حرم اهلا في حرم قد واللبس هذا
وبما قبله وهو قوله بان تحقق انفا من الضرورة خاصة او صباه على احكام فاذا انتهى بالوصول
انفاه وبما شربه او شربه انما بقي من قدر ما للكب حرم تحقيقا خاصة وحصوله على الاثنين في
الجوف وحصوله في الجوف وبما قبله من حرم انه قد يقال بما في الاقل لا يثبت في تحقق الوصول في حرم
وكان لا بد من ان يكون ما يقع كثر او ما هو اود واو خالف عليه بان لم يبق فيه شيء من الصفات التي هي في
والبرج هنا والتقدير وشرب الكل وكذا البعض ان تحقق انه وصل من الاثنين شيء الى الجوف كانا نشتر
في جميع اجزاء الخليط او بقي في الخلود اقل من قدر الاثنين هذا في الحقيقة لا يثبت في كل واحد من الشرطين
بل ان تحقق وصوله الى الجوف وحصوله في الجوف انتهى في هذا الشأن في الوجود ولا يشترط
انما في هذا معنى حتى لو شرب بعضا وسقط بعضا ومن ذلك حرم والمتمم في المقدود الذي انتهى فثبت
لنحو ان شربا لكل من الخليط والبعض معا وان هو خاسر او غايب او انما لم يبق في حرم وبما حققنا ان ما كان
انما في حرم ان حقيقة هذا المصباح انه اذا كان هو خاسر لا يكفي في شرب البعض وان كان ولم يكن هو
انما ستر بان ما يقع شرب ذلك البعض واحدة من خمسة اذا شرب لكل في حرم ففما ولا يخفى اشكاله لان
اذا اعتد لشرب البعض واحدة من خمسة فليجب ان يعتد به خاصة لا بد من قبل في الحقيقة انتهى ليس
شيء لا يفرق بين ان يكون خاسر وشرب البعض الكل والبعض وان ان لا يكون في الحقيقة ستر
انه وصل من الاثنين شيء الى الجوف كانا نشتر في جميع اجزاء الخليط كما في انفا و في فلا اشكال اهلا في حرم
حد هو عطف على قوله علم تاثيرا خاصة وكان كما قوله علم قد يتبع في حرم اهلا في حرم قد واللبس هذا
وبما قبله وهو قوله بان تحقق انفا من الضرورة خاصة او صباه على احكام فاذا انتهى بالوصول
انفاه وبما شربه او شربه انما بقي من قدر ما للكب حرم تحقيقا خاصة وحصوله على الاثنين في
الجوف وحصوله في الجوف وبما قبله من حرم انه قد يقال بما في الاقل لا يثبت في تحقق الوصول في حرم
وكان لا بد من ان يكون ما يقع كثر او ما هو اود واو خالف عليه بان لم يبق فيه شيء من الصفات التي هي في

على وصفه الثاني المسمى بحيث انما اذا تولى كان لا معنى لعلو بالاولى فلا اضداد ما ذكره فيها الاول
الذي ياتي من الثاني في جميع صفاته **قوله** بالشرط السابق انما يشترط ان يكون الباقي اقل من بعضها في شدة
الكل **قوله** ان سلة الخليفة هي غير قوله صريح **قوله** فيها ان في الصفات ما ليس **قوله** انه لو كان العوض
الفرق بينهما وهو قوله لو افترق في معنى لفرق من ان لا ينفصل عن الصفات وهو صفات واحدا في جميع الصفات
كل من كان موضع صفات صفات وذلك يتبادر الى الافهام وليست شمرها لم قال ابن قاسم يمكن منع هذا
البيان من انه يمكن ان ينفصل في حيزه فتاوى يتبعها كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن حيزا
الحيز وحده لقوله جذا ويمكن وصول جميع الباقي من حيزه وفي هذا تباين في اختلاف المعنى ما اعتداه كيف
يصدق منع هذا البيان من وجوبه في الصفات التي وعده لانه مع القليل كيف يحكم بتعدد الصفات
وما انما لم يبق له معظمها ومن هو يتبعه يعلم العظيم ويحقيره دفعة من الصفات مع بناء كلامه
على امكانات قائلها وايضا في قوله لا مكان المذكور وهو قوله وامكن ان يفتي **قوله** وعليه
ان بناء على الاصح **قوله** وينفذ اي حين اذا كان صريح قوله ان اذا انفصل **قوله** وسكن اي الشئان
عليها اي على الطريقة المتألفة للمذهب **قوله** في المحل انما كان محسوسا هنا واشترط العقل
فيما ياتي **قوله** بان الفرق اما الذي انما هو من الخليفة **قوله** لا حاد في عن اعتبار في معنى ليس اي شئ
يكون سببا لخرجه عن اعتبار والتعدد فلا بد من اعتبار في الطرفين اي لا انفصال ولا اتحاد
حقيقي اتفاقا **قوله** هذا في الخليفة يعني انما اختلاف في سلة الخليفة او اجتماع الفروع
التي اوجب وبما حققنا ظهر من هذا ما قاله ابن قاسم ان ما في هذا الفرق من التقصير والتميز
بستاء المتكلمين انتهى او فرق ما بينهما لانه وفي سكة وكيف ينفصل عن مثل هذا الفرق حتى
انه ما يفرق به الصبيح ولا يفسد كافي حبه والله ولما لا نقاش **قوله** فتاوى فانه دقيق منهم من
ان التامل والتميز انما هما في العلمين وهما لانه الاقوى ولانه لا معار ضل فيحتاج الى العلم
حتى يتا مل ويعرف انه ما انما بالافق في العلم المعاصر في بطل ما قاله ابن قاسم انه
لا يخفى ما فيه وكذا قال في قوله لا اسم فانه صريح في غاية التقصير والتميز خلاف
ذلك ولا يمكن ان يكون في العلم من التي بني عليها كل ذلك على ما بينا في حاشية الا من في او عرفت
سائلا على ما حققناه حقيقة العلم من المذكورة وما قاله من التقصير فقد تصدى كان في العلم
ما في الصلح **قوله** يتبين بيقين لا يمنع التردد والاهتمام **قوله** على ان يذهب لعلو اي حصول
العلم في به **قوله** ومثلها اي حقيقة في حيزها اي حيث لم يصل منها الى العلم او العلم

كأن في
وبين

لا ياتي في قولنا وميت عطف على قوله من كثر في حركته بل يوجب وقد تقدم تحقيقه في بعض قولنا
 من الامانة الاربعة فان قلت ما الفائدة المتضمنة لهذا وفي التاثير قلت فاشارة الى التحريم انما
 يعقد من الرضايع الى قولهم وبهي متفقين على ذلك اما اصحله وهو كونه فلا يعقد على التحريم
 اليهم نعم يظهر فائدة ذلك في انما يقع كاللوازم ومنها ان كان هذا الرضايع فان قلت
 طالت او قصرت فالفائدة في الرضايع عقد من جهة وصيغة ايضا نعم او هي التي بعد
 الموت فان قلنا متاثير الرضايع بعد الموت صرح على صاحب الدين ان يتزوج في جهة الرضايع
 لصيرته ثانيا وجهه انه قولنا بعد انما كثر في حركته في قولنا الا في اوجه اشياء ما وهو مضمون
 القول بلغها قولنا وحسنه في سلامه في قال لا ينقضي في كل عقوبة صالحة بان لا تحميته فيكون
 فيقول انما يحفل بتمام احكامه في كل حال فيظهر من فظها ومعناها فكيف جاء في كلامه الا في الرضايع
 منها المستلزم عادة للميت والنظر قبل تمام احكامه الا ان يكون في تحقيقه منافع الاضرار فيكون
 والنظر بمحضة من ثلث اول مخلوة محضه او يكون فلا حيلت من موت في اداء ويشتر بها من
 في قوله وفيها النظر والحسن في كل حال في تمام الرضايع خصوص صيته بها كذا فضا بياثير هذا
 الرضايع انتهى القول اثبات الجواز الذي هو قوله خاص به او مشيوع للرضايع الذي هو خبر مسلم
 ينيل الى كمال الذي اورد في ذلك ان الرضايع خاص كونه بالنظر واستحقاقا فيه به اذا دونه
 صير الله عليه وسلم يعيد ما هاتين كما اذا دخل على النظر ولعله بلغه بدقة النظر على هذا
 لا يحظر بياثير انتهى قال في الباب ولو حكم قال في ثبوت الرضايع بعد كونه نقض حكم
 بخلاف ما لو حكم بتحريم باقل من كونه فلا يفيض انتهى والفرق ان علم التحريم بعد كونه
 بقية بالنظر بخلافه بعد وفاء كونه قولنا ما فتى الامعاء في الكلى الفتى كونه شرعا
 فالمراد به ما دخل فيها فقد كثر في اوجه اخرى من كونه ما لو تقيانه قبل وصوله الى المعدة
 ورج فامر او يفتى الامعاء وصوله للمعدة فتدعى في حقها في السلام وحل هي الرضايع وقول
 ليحل وبأدنه مطلقا بان ما مضته في الرضايع من كونه او في اشياء ما عطف على قوله ابتداء
 وخبره واجبه الى الخامسة انما هي رضايع قال في التام ولا التام دون حسن وضمان
 الا ان حكمه به حكمه انتهى قال في شره فلا يفيض حكمه في كونه على كونه من رضايع قال في شرح
 الامراء خبره عن عائشة رضي الله عنها كان في الامراء عشرة رضايع معلومة بغيره فليس في خبره
 فتى في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيا يفيض في القرآن اي يتلى حكمه او يقر من من لم

وليست عليهم ما ياتي في كلامهم من انما لو كانت معدة في وقتها ولا رتبها منه لا منسب لولدها في الا اذا
 ولدت منه وانما قبل الولادة الاول وقد حجاب بانها فيما ياتي لا منسب لابن لها ولا قوتى حاتم منسب
 حق لمجد قاطع وهذا لا يمتنع فيسبته للابن الى اهل الكنفى بحجبه الامكان منسب لهما
 الحمل وقد صرح ابن قاسم بالظهور في الحمل واطالة ذلك حيث قال لكونها في ذلك الوقت منسبة عن الحمل
 واقرة ما مضى ولو كانت امرأة لا يوليها فقلت ونزل لهما لبي قال لا يمتنع في وقتها منسبة لبي الذي مضى والزوج
 وجب بناء على خلافه ان منسبته للابن لا يمتنع بحمل الحمل مؤثرا ولا يثبت امرته حق منسبته لولدها وانما
 بقا في اهلها يثبت امرته وانما خلافه في قوله بناء على خلافه في ما ذكره فيما قبل هذا فيما لو كانت زوجا
 منه ولم ينفذ لكونه دخل وقت حدوث الحمل حيث قال في ذلك وان دخل وقت حدوث الحمل للابن المحمل
 فاما ان ينفذ للابن مدة طويلة واما ان لا ينفذ كذا في ما لم ينفذ او ينفذ مدة يسيرة ففيهما انما الله
 ثمة اقول ان اظهرها ان لا ينفذ والابن في امره لثقتا في ما قلت انهما في امره لثقتا في ما قلت انهما في امره لثقتا في ما قلت
 وفيما المستظهر ان لا ينفذ والابن في امره لثقتا في ما قلت انهما في امره لثقتا في ما قلت انهما في امره لثقتا في ما قلت
 هنا فيما اذا لم يمتنع غيره ولا يثبت بشبهة او ملك كاحصيه في قوله الا في منسبته لولده في وقتها منسبة لبي
 امره منسبة عن الحق في فيما اذا لم يمتنع غيره ولا يثبت بشبهة لا فافقوا — هذا لا يصح فاما في انما يمتنع غيره
 ولا يثبت طاردا لكونه للابن لم قبل الولادة وانما قلت وانما قال في الموضع فاما من الحكم لبي
 وتنزجت وحملت من الزوج فالابن لهما لا يثبت في ما لم ينفذ امرته في قوله لا ينفذ لثقتا في ما قلت
 شرهم الا في الموضع وكذا فيما لم ينفذ في كل من ينفذ لبي ما قبل ولدتها منسبة لبي وفي لا يمتنع
 وكذا ان دخل امرته في الحمل من قاسم عن انما لثقتا في ما قلت انهما في امره لثقتا في ما قلت انهما في امره لثقتا في ما قلت
 لبي ما مضى **تفسير** قضيت كلامهم لولدها منسبة لبي قبل ان ينفذها الزوج او بعد الا صا
 ولم يجل يثبت امرته المضاعف في وقتها دون الزوج ومن منسبته القاضية فيما قبل الا صا به وقال في ما مضى
 وقبل الحمل المنسوب لبي في وقتها ومن منسبته **تفسير** انما هو انما في الولادة في كل من ينفذ لبي
 قبل الولادة منسبة لبي الاول وبعد هذا الزوج الثاني الى تمام انفصال الولد ويكتفي بانفسه لبي في نظر
 ان او صا في الموضع قبل تمام انفصاله لا يحرم ان منسبته بها تمام الانفصال عن لبي قبل تمام
 الموضع **قول** ولو بعد ولدها ان منسبته لبي **قول** وكذا في ما مضى **تفسير** انما هو انما في الولادة في كل من ينفذ لبي
 منسب لبي في الموضع **تفسير** انما هو انما في الولادة في كل من ينفذ لبي **قول** ويجب ذلك في الموضع
 فيجب عليه في حيث ما لم ينفذ لبي لا يجل في مكان قد عرفها قبل الموضع وعن استقامة طبعه

لا ينفك عن عدم مناسبة ذلك لان الكلام في الانفساء فكيف يتصور بالضرورة وبغيره بالاعتقاد عن عدم
 محرم الصفة في اجلة مع عدم الانفساء فنفى التقييد بالضرورة وبغيره بالاعتقاد عن عدم محرم الصفة
 في اجلة مع عدم الانفساء فنفى التقييد وبهذا الاعتبار حلالا وجهه بل الصواب ترك التقييد في محرم
 الانفساء واما حاله التحريم على ما ياتي او بياضه على ما ياتي بل بعد بيان الانفساء انتهى فاصل من وجهه اما ان
 كان قوله لان الكلام في محرم ولم لا يجوز ان يقيده بالضرورة واما ما في له حقه من وجهه فاصح من وجهه اخرى
 مجلا والمصلحة ببيته واما ثانيا فلان في الكلام وان كان مكنى لمصلحة في الانفساء لكن لا يظهر من وجهه
 صواب الانفساء في ذكره هنا بعضا وفي غيره اخرى واما ثالثا فلان قوله بل الصواب ليس بصواب بل الصواب
 ما ذكره الله كما عرفت مما مرناه عند قوله وخرج بالضرورة فان الله الموفق في محرم من صفة فقط ان كان
 هو صانع بغير اجتهاد في محله في الصفة لانهما ببيته وهي لا محرم قبل الدخول في محله في الاول لان صانع
 بغيره فحق من الصفة ايضا لا يتاخر وقوله اما في اي في قوله ولولا ان تحت صفة وكيفية في ويمكن تصديق
 ان صانعها بغيره مع كونها غير موطوءة لم بان استعملت ما في المحرم فان الاول المعقد منه حقيقة والمصلحة
له لا بغيرها او الصفة احسن من غيرها فان الله وان كان الفوات اي فوات البضيع فان الله ان كانت
 مكافئة اي المزاوي فان الله نعم نصف من مثل اي وجب للصيغة عليه صنف المستحق فان الله لا يتاخر بل
 اي بالضرورة لاننا اثبتت عليه بضع وهو متفق مع ما مثل والمصلحة لا في قوله بل في قوله بغيره واما
 فاصح بان اعتبر ما يجب بما يجب في قوله في اجلة اي في الغالب فان الله فلا يتاخر في ان نصف من مثل الاول في
 هذا يدل على صحة المستحق اذا كان دون من مثل وغيره نظر لا في متبع ان ينقص المستحق عن من مثل الصفة
 في حق وجبها وقد خيل بغيره بان قد يلقى المستحق من مثلها حال الكلام ثم من يد من مثل حال الانفساء
فان الله يعني بها ذلك اي نصف من مثل فان الله لا بطريق الاستفراغ او عليها بان تغرم الخلف فان الله وانما هي اي كثرته
 طريق في اي في الضمان بان تضمني وترجع الى مكرها فان الله ثم امرت اي امر صفة اجنبيا بغيره اي بالدين
 فاما اي للصيغة كان اي لا يثبت طريقا اي بغيرها من وجهه فان الله اي على الصفة فان الله على المعاد اي
 بغيره فان الله في قوله حله ولو كان عيبا من صفة مفعولة بتفويضه لكان فان صفتها
 امر مثلا فيها العفة في كسبه ولا يطالب سيده فان الله اي صفة بنصف من مثل وانما يقول ما ذلك
 بالان لا في غير مقتضاها في حقه لا نقاء فان الله وكذا في قوله فان الله واما في قوله فان الله اي في صفة شؤده
فان الله بل في على حلقه شرف حديث ملكته فان الله ولا لذلك هذا اي في كانه ستارة لا ضاع
 او غايته ان يرتب عليه عدم الانفساء الطفل وهو يفتقر الاجرة وليس الانفساء واجبا عليها

على امر صفة
 ان كانت مكافئة
 نصف في

فرستادگان:

وَلَيْسَ جَمْعُ السُّبُحَةِ
الْحَقِ كَمَا رَأَى
لَمْ يَكُنْ لَهَا
فَكَانَ إِذَا كَانَ
مِنْ عَيْنِهَا

الحليم

انقصية

ما يجب للصورية بوقعتها لا في بدل العلف وهو انما يتحقق بالوقفة **قوله** انفسختا اي وان لم يدخل
 بالكبرية بدخلي اطلاق الصنع وتفصيله في التحريم وقوله ان في قريبا فلا يحرم الا ان دخل بالكبرية
قوله بيان ان الصنع اي وبعيد الانفساخ في ان صهي فيقتصر بقتضوي انفساخ **قوله** الصنع وهو في حال وقوع
 الصنع بوقفة اي الخروج **قوله** والى اي وحيال **قوله** ان تلحق في انصهي اي في شيئين **قوله** كما ذكر في صواب
قوله تجزئة او صاعها او ارضاع الكبرية الثمانية **قوله** وتصحيح الثانية هي نظير الثالثة في المسئلة لما
قوله ويؤكد ما قلته من الفرق اي عند قولهم وكذا بكبرية من قولهم بان هذه لم تجتمع مع الا وفي صلا
قوله انفسخ من عدلها اي الثالثة **قوله** ولا يخلطها بها الوهي ويقتصر بان ادخل منية في فرضها وهذا
 متفق في انه لا يشرط في وجوب القوة على الصورية ان تلحق بمتهيئة للصحة حال اطلاق وهو ما اقتضاه
 كلامه في اول هذه كاشفها من **قوله** ايضا هنا انه لا بد ان تلحق الصورية بمتهيئة فاصح
 فامثلة **قوله** في ان قرا وكشادة بالارضاع والاختلاف في **قوله** والشهادة
 بالارضاع قد مر على الا هناك في مع انه مؤخر في كلامهم لانه انحصار في حال الاحتياج الى ذكر بعضها
 كان يقول والشهادة به **قوله** وامكن ذلك ههنا **قوله** ~~انما بان من غير الاحتياج~~ اي بان من غير الاحتياج
 على او عن تحريم عليه بسبب ارضاعها ما في ههنا او غيرهما بان امكن الاحتياج لكن كاف المشرعين
 لا يمكن فيه الادعاء **قوله** المحرم **قوله** ملاحظة لقربا قناره **قوله** في شدة **قوله** وهو عن قوله
 لم يقبل وهو من ~~بعض~~ **قوله** المصنوع **قوله** واقتضى حال صلاحها لان صفة الرضاع مؤبدة بخلاف
 فرقة البغونية فاصحبت لتلك اكثر انتهى قوله لم يقبل وهو من **قوله** وان ذكر من هو مع وهما محتملان
 ومعلوم ان عدم قبوله في حال اما باطنا فاحراز على علمه **قوله** فلا يفتى عن تحقيق لعل الحاد بالتحقيق
 هنا ما يشك الظن لا ياتي من قوله وان قضت العادة بحملها **قوله** سواء الفقيه وغيره في اوصاف
 الوجهين **قوله** ويظهر انه لا يثبت احكامه على غير المقر **قوله** ~~انما بان من غير الاحتياج~~ اي بان من غير الاحتياج
 او الفروع **قوله** ~~انما بان من غير الاحتياج~~ اي بان من غير الاحتياج فان لم يكن كذلك كان قال
 مؤلفة بنحو من الرضاع ولم يت وجهه اصله ولا فخره فليس لواحد منها نكاحها بعدا كما يؤخذ
 من قوله وح في هذا ما في لكن قضيت قوله ويظهر انه لا يثبت احكامه في انه لا فرق وهو واضح لما في
 من ان الارضاع لا يثبت بشهادة واحد وهل واحد وغاية قوله وهذا بنحو انه غير ان الشهادة في حق غيره
 بقبول احكامه وهي لا يثبت بواحد ويفرق بين هذا وما لو استلحق ابوهم مجمل ان النسب وانما يثبت
 حيث قلنا ثم بعد الانفساخ وان لو طلقا امتنع عليه نكاحها بان نسبها باستلحاق ابيها لثبت

وانما قبل
 وصنع
 ضم

وكان فيهما

[illegible]

قال ابن العربي
في المصنف ص

قوله فان تكلمت حلف قال في العباب مبتدأ مفتي هذا في غير موضع من المصنف ان لا يشارة الى قول المصنف
والا فنقضه **قوله** المصنف فان ادعت فان لم يصدق قال لا يصدق كذا وكذا حلف الزوج على نفسه فان وجهه مستمرة
بغيرها فافهم ان لا يصدق لانها محبوسة عندة وهو متمتع بها وانفقته بحجب في مقابلته ذلك **قوله** المصنف صدق
بيمينه ان ذنوبه برضاها وبيمينه ان زوجها بعد حلف الزوج على نفقته الرضاوع عليها يقع نفقته
منه ما لم يكن ان كانت صداقة وتحتى عليه نفقته ولو اقرها بنفسها والمكاح كما قال ابن العربي المصنف لانها
محبوسة عنده وهو متمتع عنده وانفقته بحجب في مقابلته ذلك ويؤخذ منه ما افتى به المشايخ الربيعي فبينما
طلب زوجته بحل طاعته فاستغفرت من نفقته منه ثم ان ابن العربي استمر ليقتضيه بها في المحل الذي استغفرت فيه
من استحقاق نفقته كما سياتي **قوله** ويطلبها فكيفما يحوز وكذا اذا مناه في حق طاعة كون ذلك لا ذنوب من غير يمينين
كلما عصى عكبي هذا اذا لم يصدق له ان هناك شخص خاص يسبح لها عكفيه ولو ابدى عنها في وجهه **قوله** محرم
كالزوجية عصى في الاول اهلا للزواج لا اعتد به في الزوجية وثانها انه لا يحرم كل بعدا عكبي وهو وجهه كما
افتى به المشايخ الربيعي كما ثم ثابت في شره واليمين **قوله** لا يحرم الا انما لم يقبل اقرارها بان يمينها اصله لسبب لان السبب
اصل يميني عليه كلام كثيرة كذا في التحريم من الرضاوع **قوله** فتدبر ولها مهر مثل ان وطى قال في شره الاشارة
ولها بعد الوطى مهر مثل وانما يصيد في بيمينه ان صدره ذلك **قوله** المصنف في محرم منها بعد وطى منها متى ويحرم
بان اذنت فيه عنه او مكنت منه ومنها لان ذلك يتضمن حلها فلا يقبل منها نفقته كما لو باع حينا ثم
ارعى وقفها ولا يرد في قول هذا الذي من المكاح كما تفرد به بل يد في المصحف اى يسقط وجوبه عن الزوجة
ولا يستحقه من غيرها وظاهر كلامه انما يقع المصحف بحجبه قولها **قوله** كذا كذا **قوله** المصنف في محرم منها
بغيرها **قوله** المصنف في محرم منها **قوله** المصنف في محرم منها **قوله** المصنف في محرم منها **قوله** المصنف في محرم منها
وانفقته كما قال الله انه لا يصدق الا ان ادعت عندنا ما حتى وذلك يتوقف على اهل العدل والعدل وسواء
الدعوى وتخليفه انتهى فلا ذكره هنا من التتبع بقصد يقه وقصد يقه واطال فيه الكلام لا يصدق
اليمين **قوله** المصنف وحده عليه على بيت في الرهضة والمهرض هذا ان سكر الرضاوع تخلف على نفقته العلم **قوله** المصنف
تخلف على البيت ليقول فيه الرجل واعني ثم فلو تكلمت عن العصى وردناها على الزوج او بكل الزوج
ورودنا عليه ليماني فاليمين المودودة تكلم على البيت لانما مشبهة وقال القفال على نفقته العلم
وقيل ان يمين المصنف من على البيت وقيل ان يمينه اذا تكلم على البيت ويمينها على نفقته العلم والمذهب
الاول ولو ادعت الرضاوع فثبت الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها فان قلنا كذب
على نفقته العلم فله ان يحلف وان قلنا على البيت فلا انتهى قوله وان قلنا على البيت فلا يصدق بل

والصحيح انه يحلف بان الحيلة في قول الحلف بعد عليم على بيت اي رجل كان او امرأة وقد يشك في ذلك فيقول
يا فلان ادعي الرضاخ فانفج لخاصة موافقة لم يات قوله ولا حلف لاضمة ولا منها ويجاب بتقويده
باليمين الحمد لله عليم وذلك فيما اذا كانت على الموعظة المصداقة وروى عليه ليماني ويروى عليه انه
في انه لا يصدق عليه انه ملحق بل انه منكر نعم يمكن بتقويده بما اذا ادعي وانفج لخاصة موافقة لم
ياتر له فادعت عليه المدعيون بها المسمى لاكثر من هذا المعنى فاجاب بغيره استحقاقها للرضاخ وانكرت
ذلك وحلفته فانما نفخ احتياجه الى اليمين وانما على البيت ثم ظهر ان احسنه ذلك واقرب لتقويده
بما اذا كان هو المدعي فان لم تحلفها فتبطل ادعواه وكذا بعد ان اذا المسمى كالتقدم في قوله نعم لم
تحلف بها فان كانت صريحة حلف وحلفه على البيت وهو ملحق وفي بعض شروحه الحمد وقال المش
الحل ردها كانا واحدة مصدرة في الرجل بالمدعى على غايب رضاها محرم بيمينه وبمين زوجته فلا
والا فام بيمينته وحلف معها بيمين الاستلزام فيكون معناه على البيت وقوله ولو ادخل المنكر والمكسور
على اليمين مصدرة بالمدعى من جهة بل لا هياد لم يسبق منها منافي رضاها محرم بيمينته وبمين
قوله ولو ادخلت وروى اليمين على الزوج حلف على البيت ولا يمان عنه قوله يحلف منكزه على نفق العلم
اذ حلف في اليمين الاصلية كما هو على ادعت الرضاخ فشك الزوج في علمه يتبع في نفخ حلفها ولا
كذلك حلف كما جزم به في الاصل واما في الرواية من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البيت وصح
صنيف انتهى **قوله** واما ما لا يفي به فيكون في ربه حيث غلبت طاعته بعد عليم **قوله** ولو ادعى او
فربهم بعد بالسلام **قوله** ان لم يطلب حجة اي بان لم يسبق منها طلبا صلا او سبق طلبا او خلافا
والى غيرها من المعطى **قوله** لولا وثم اي بولادت نفسها **قوله** قول الشاهد بالرضاخ وفي شروحه الولى
قال في الاصل وفي قول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاخ ومما بان انتهى وكلام القاصي والفرج
تقتضي ترجيح انما لا يكفي انتهى وتقدم في الاصل في قول المش وان لم يذكر او انما المقر الشروط كالشاهد
بالاقرار **قوله** على ما في ما في عليم اي والى مع عدم الاكتفاء فلو ان الرضا عظم قال لا الشك في انما ادعى
وحيث الاكتفاء في الشهادة بالرضاخ باطلا في الحقيقة المعروفة المتفق لها بعد الاتفاق على انما ادعى
انما ان لم اذا حلف الترجيح في الواقعة في المذهب وجب التفصيل في الحواشي وانما انما كما ذكرنا في انما
والم يذكر ما ذكره المش في قوله على ما في ما في في الشهادة ذات وظاهره اعتمادا لا كثرى بالاطلاق
قوله وبكونها كما قاله غيره ظاهره ان المراد مع سكوت المدعى نكاح في المختار وانما انما يطلق عليه حلف
بالنفي ولم يذكر فيه السكون وانما مصلحها بالنفي والسكون قال في القاموس حلف وكبره استحقاق ما في القاموس

منه انما يتبين كالحال بانتهى فكلما لم يتبين معنيين احاطوا لم يكونوا معهما بسكون الفهم او بمعنى بسكون الفهم
 في هذه النظر لكن الثاني اخص وهم ان الله سبحانه وتعالى لا يغير ما بقوله في نظر من يتبين في قوله
 ما قيل في نظر حيث قال في هذا عتبة اذ الحق مع الله اذ هو اعرف باللفظ وبشيء ما ذكره الله من قوله
 للمعلم يا عباد فاقاله بن قاسم من ان في النظر نظر في غاية السقوط **قوله** او بقوله لبننا اعلان الاصل انتهى
قوله ولا يؤكدها اي محلب وما بعدون واصله اعلم **كتاب النفقة**

قوله ولا يؤكدها اي محلب وما بعدون واصله اعلم **كتاب النفقة**
قوله ولا يؤكدها اي محلب وما بعدون واصله اعلم **كتاب النفقة**
 معنيين في الاحكام المتكافئة وكذا القرابة والملك لان كلاهما يقتضي الاتفاق **قوله** من الاتفاق معنيين في الاتفاق
 ما حصة من الاتفاق **قوله** كما تناسل في باب الجبر **قوله** حكمة مبتدا وجزا ويجزى جرح صفة لموسى وحيث يكون
 قوله كلمة فاعلى **قوله** ما ياتي عن ابي اسحق او لا الفصل الا في وكذا قوله وما في ياتي عن ابي اسحق **قوله** ومن
 من المفسر كسوب او قاده على المال بالكتب فان حصل ما لا منه نظر فيه باعتبار ما ياتي في قوله في حكاية
 الزكاة مفسر **قوله** قد ياتي مفسر وقد ياتي غيره على مال واسع اي وهو مفسر في الوقت الذي لا مال
 بيده فيه وان كان لو كتب حصل ما لا كثيرا بعد سر حيث كتب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر
 فالحال ان المفسر على كسبه المكتوب لانه سيع لا تجزى عن الاعمار في النفقة وان كانت تجزى عن سخطه
 سائر المساكين في الزكاة وتخصيصه ان القادر على نفقة الزوج لا ينفق منه كسبه **قوله** او انما ينفق من كسبه
 ومكاتب عطف على قوله كسبه وكذا قوله وكذا بعض **قوله** او انما ينفق من كسبه لان بعضا هو الكفاية
 بغيرها او قد استغنى عنها اصلها والا فالاعمار وكفاية تقتضي مع العتوم **قوله** وفي نفقة القريب
 عطف على قوله في الكفاية وقوله وصلة له من عطف على قوله احتياط **قوله** ولعله مفعلة اي نفقة العقب
 ما يقتضي به الزهيد اي قليل الاكل وقوله والمهيب ضل الزهيد **قوله** ولا انكفاية على قوله شر فاحوا
 كما نعترا إشارة الى قوله محبا لمعرف **قوله** لا اعرف لانه مناسفا لم يظهر ما ذكره وما قاله لان من على التقديرين

المعنى رافاه انما قال لا اعرف لانه مناسفا ولم يقل لا اعرف له وبها فلا يتم المراد عليه الا اذا قيل عن تقدم
 على ما هنا ما يوافق ما قاله وحصوله من كسبه **قوله** انما في مقابلة اي شئ وهو التمتع **قوله** وما يروى عليه
 انهم انما في قوله بالتضام ما قاله يروى عليه على قوله ذلك انما في **قوله** وتنا وتنا في العتوم وفي ما يروى
 من انه ما قيل من انما بالكفاية فلم يدره العلماء واستغنى عنهما وحاصل العتوم انهم ما يروى في العتوم نفقا وما
 ما قلته فالكثرة فلم يصح واحد منها لان قيل اصله لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فالحقنا ما هنا به في اصل
 فاذا ثبت لم يقس على التقديرين مستنبط منه المعنى الموجب للتفاوت وهو معروف المستفاد من القول وهو

وكثر متاعه مضافاً
على الشخص ص

رفیقا علیہ

۶
الرشاد في ما يجب
سلكه في الحق
لم يبق كلمة على العبد
في رضاها والكونها
و شوقه

البرهان على عدم وجودها
 صحت على ما علمنا من
 صحت على ما علمنا من

في كل حقيقة لا يام بها لكن قالوا انهم على احوال التقادوت بربهم ما كلفه وكما يتبادر بغيره وبيد الوضوح
 فيه وما يتحققه وبيد انما اذا اوجب شئها هذا لا يام له دون ان او عليه الى حق الكيفية انما كانت كثر من غير
 لكن كلام الشرح على ما قدرناه ~~وهذا~~ هل يجب على الروح اعلام زوجه وحقه بما لا لا يجب عليها خدمته ما حث
 به العادة من الطبع والكسوف وكفى بها مما حثت عاداتهم انما الجواب عنه ان الله الاول لا يما الى ما يعلم يعلم وهو
 ذلك طلت انما واجبه وانما لا تستحق النفقة والكسوة انما تعلمها فسادت كما انما حكومتها على الفعل ومع ذلك
 لم يفتها ولم يفتها ما يحتمل ان لا يجب ثبوتها على الفعل لتقصيرها بعد العلم بالحق والسؤال عن ذلك **قوله** ولان
 صلا الله عليه وسلم بين ان الله هو بيا ان عدم الفعل خلافه **قوله** انما على المتقابل لا يربح عليها ولا يمكن مقابل لا يربح
 اربح عليها بما اكلته لانه متبرع ولكن شئ يربح على الزوج **قوله** جاز لها الزوج عنده اي عن رعاها بما يربح معه
قوله فبغيره ذلك انما يربح حكم المتأف في ذلك انما انما على حكمه محلا وحكمه الشافعي **قوله** ولا يربح اي وان لم يكن غير متبرع
 او انما **قوله** لا لا يربح اي بان كان محجورا عليه **قوله** فلا يستحق لانه متبرع فلا يربح له عليها شئ من ذلك ان كان
 غير محجور عليه وان فقد به جعله عوضا عن نفقتها ولا قد يربح كما افق به الشئ بالربح ومثل نفقتها فيما ذكر
 كسوتها **قوله** لانه متبرع قضيت عدم وجوبه بما اكلته وعليه فعل محله اذا كان الزوج كما خلا **قوله** فاستحق
 كما قال المصنف من انه اذا كانت غير متبرعة باطابق السلف السابق اي الذي سبق في قوله في الاصح وهو لا يطابق
 التماس ان ليس فيه فيما سبق ان مقتضاها الذي ذكره المصنف في قوله او غير متبرعة **قوله** بان غايته ما يطابق التماس وكذا
 روي صحاحه **قوله** انما **قوله** مطلقا او سفيهة او مشبهة **قوله** فترجع عليه ويكون ذلك كالسليم يا ذنا وفيما من ذلك لا يربح
 عليها ان كان غير محجور عليه والنظم عدم وجوبه ايضا انما يربح ما يتجمل منه وجوده **قوله** فترجع عليه ويكون ذلك كالسليم يا ذنا وفيما من ذلك لا يربح
 وقوله لا يربح عليها قد يقال انما لا يربح لانه متبرع لانه لم يربح ايها محجورا عما دفعه ليقطعه عنه ما وجب عليه فهو مقاضاة
 فاسدة واعتبر من بها معقول على من وقع العوض في يده **قوله** لان يربح كل من وفيما لو كان الزوج عالما انما
 انما لا يربح او يقال انما لم يكن منها معاودة والشرط انما هو بينه وبين التي فعلها وحقق دفعه ثم ما لتقصير
قوله وقال بل قصدت النفقة قالوا بن الرضى ولو اختلفا لربها فقالت قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه
 النفقة صدق بيمينه كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه من المهر فادعت هي المهر اي فانه المصدق باليمين
 خلا فان من المصدق بيمينه فلا بد من اليمين في المتيسر والمقصود عليه انما وفيما انما قال
 انما **قوله** فترجع عليه ويطلب انما يجب لها مؤنة طبع اللحم **قوله** واليمين ويطلب انما يقتضي قد لا يتحصل منه بل ان مثلا
 من الاقطر كقيل بماله في ذلك انما انما يتلون اللان انما الواجب من اللان ما يتحصل منه صاع
 من الاقطر **قوله** فترجع عليه لا يربح لانها اذا وجب الطرف وجب الطرف **قوله** وانما لا يربح

وانما لا يربح
 وانما لا يربح

غالب على انما يربح
 صحت على ما علمنا من

وعلية فيجب ان يكونها
فيجب ان يكونها

نقطة

والا فيحتاج الى ما يحتاج والا فيحتاج الى ما يحتاج قال ابن العربي يمكن مقتضى كلام الشيخ من ان
 المشروب يعلت وجوه اعتدلت انتهى **قوله** ولا يحتاج الى ما يحتاج اي خارج نفسها **قوله** ويلزم من عدمه على الوجوب وقوله
 به اي يفتى فيها حتى لو كان في كفاي عن الادام في العتمة انه يجب ما يقاد من العاكهة وان المعتمد قدما
 ما هذا لا في ما مثاله وانما وان اعلمت عن الادام بان ياتي عادة التاديم بها لم يجب معها ادم اض والا في حيث
 ينبغي ان يجب كونه القوة اذا اعتدلت وجوه ما يقتضيه القوة عند ما يستلزم من كونه ما يستلزم
 بالضرورة اذا اعتدلت ذلك وان حيث وجبت العاكهة والقوة وكونهما فكل واحد منهما يكون على وجه التكليف
 ولو لم تكن مستقرة لهما ولما اعطيت به ولو اعتدلت التبعين والبرق حيث يتركه مثال محذو ورا منه تقف نفس
 وكونه لم يلزم النوع لان هذا من بابا لعداوى وان قوله فيه نظر اذ يحكم بعدم الضرر اذا كان من باب العداوى
 باطلا فيجب فيما بعد ما ينافي هذا ايضا قال **تميم** يوضح من فائدة الباب وما طاعة بالعادة وجوبها
 من الكلفة في علة النظر والحكم في الاضحية لكن لا يجب على الكفك عند ما بكل ما لا يضربها مؤنة من الدقيق
 وبغيره ليعمل عندها الا اذا اعتدلت ذلك عند ما يجب فان لم يعتد ذلك مثله بل اعتدلت تحصيله لها ما يسهل ولا فيكفي
 تحصيله لها بشرا او غيره ولا يجب الخروج عندها حيث لم يعتد ذلك عند ما يكفي ان هذا ياتي لها بل يسهل وغير ذلك
 العادة حتى لو كان له وجهان فكل واحد منهما عند ما يسهل او لها في عندها واشترى لما خفي كعكها
 او لما كان جازما بحسب العادة انتهى وفيما سوا ذكره في الكفك والحكم في الاضحية وجوب ما جرت به العادة في بعض
 الامصار او بعض النواحي عن عمل كسرك وكذا في مصر **قوله** في الادبعا وعمل في التحليل الذي يلزم الطهينة
 وبالكسرة في السبت الذي يلزم والسبق الذي يؤخذ في اسن السنة لما ذكر من العادة **قوله** وبالمعطف
 على ما لم **قوله** لا يفتى فيها اي لا يفتى عنها اي امرأة شيخا او حجة **قوله** وانما يفتى على النواحي اي في قوله **قوله** لا يفتى
 لانه من الادامان ولو جرت اي مضجرت **قوله** سراج اول القيل في العتمة اعوان حيث العادة يستلزم كذا
 ما اذ جرت **قوله** بعد استعمله كمن ينام صديقا يفتى في طهينة القليل ما اول القيل انه لو جرت العادة
 ما سراج جميع القيل لا يجب ويمكن توجيه عدم وجهه بان خلاف السنة اذ السنة اطفالها قبل النوم لما من
 وقد يقال لا قرب وجوب علم بالعادة وان كان مكن وجها كوجوب حمام من عتامة مع كونه وجوبه نفسا
 ولها **قوله** لا يفتى فيها اي السراج **قوله** معنى التفسير والتبديل لا في الصدا كاطل ولما جهر قال
 الشارحين بدل قوله ولما ان نضرم قوله ولما اعلم ابداله وقدر رخصت غير السراج فان اذاده الزوج
 لنفسه صباه **قوله** ونقل به مبتدأ خبره قوله جرى **قوله** وقربه البقوى الضمير راجع الى قوله ونقل به
 وجبت لتجانس العتمة ان كفى لائم غدا ومشاء لم يجب مع ادم والاد وجب ليلتها حدما للعد والاضحية

قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج

الطهينة
 رقيقا
 مع العتمة

بمكة

قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج

قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج

قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج
 قوله لا يفتى فيها اي السراج

2000

وكونية كذا في الشيخ
المقدمة قال في القاموس
الكيفية بالكسر الكيفية
أي الكيفية في الثوب
والجودة تدفع ذيل
التي هي من فقام
وقع في الشيخ من قوله
وقوله ومرة
الرب محبة
صديق لابل
كل في القاموس

ایں عبارت کو
مذہبِ قولہ
حکیم الہی
قولہ والی

ومساها في من المذهب ومن مقتضى وقد بينا ما في بل غايته انه غير مقتضى وهذا محل ما لم يمتد
 كلامه لثاء عن الغفلة اذا ما في وقت ايضا مقتضى ان الشيء اذا منع شيئا اخر عن وجوده صار مقتضيا لعدم
 وجوده كما لا يخفى على من انصف والله اعلم **قوله** وثبتا بها ظاهرهما وان تقاوت في سبب ذلك ومقتضى
 وبالفن عادة امتثالها وهو ظاهر ولا مانع منه ويقع في مثلها ما لو كانت في موضع في بدنها كثره عن غيرها كما
 للعادة لا ينافي من التلطيف وهو واجب عليه **قوله** على الثاني اي وهو قوله او هو بالفتح قال في التام
 شرب كسب شربا وشربا وشربا با جمع واشربته اذا والشرب مصدر وبالفتح وانكسر اسماء
 وبالفتح التام يشربون كالشرب وبالكسر الماء كالشرب انتهى **قوله** ويجوز فيها مراد في محلي **قوله** ابريق
 الدخان ولو لم يكن من المستطيق **قوله** على نفسها متعلق بتامن يؤخذ منها انه لا يجب عليه ان ياتي بها في
 حيث امنت على نفسها فلو لم تات من اهلها السكن بما تات من على نفسها فتتبدل فانه يقع فيه الغلط
 او ما لها او واختصاصها **قوله** فاعتبر **قوله** اي بالزوج لا بما اي بالنزوة والظنون
~~لغة جنية شبيهة بلسانهم~~ **قوله** قال في شرب الامه شاد وانما اعتبرت الغفلة وكسوة
 محال لا لا تعتبر فيها التملك وهذا الامتناع ولا سيما اذا تيقنا بما يمكنها ابدالها بلائق فلا اعتبار **قوله**
 عندنا يمكن فاما من جهة عدل رتبة فاعتبر محالها انتهى **قوله** فاعلم هذا كان الاطلاق يقول فاعتبرها الادلة كانت
 الشفقة والكسوة من غير ذل العقول لم يشرع ما يثبت الضمير فتدبر **قوله** لان الامور العرفية في هذا في صورة الاذن
 بغير كون القوس فكان الامتناع فيها الاذن **قوله** على فمع الكسوة هو اي بخلاف ما لو سكن معها مع سكوتها
 ان كانا يمكن فلو لم تكن حرة لكن هذا لم يتقدم وفيما نقل قبيل الاستبراء وانما تقدم انه اذا سكن بالاذن
 لا اجرة عليه ولم يثبت ثم معنونه فالمراد بما من مخلص كونه منطوقا ومعنونا **قوله** ولو بدو به في بعض الشروع
 وبما يباح له لو هو في الشفقة **قوله** لا اكثر مطلقا معني وحيث وجب فواحدة لا اكثر **قوله** من احوال واحدة
 امر احوال الزوجية واحدة واحدة دار الزوج فقولنا فادع متنازع فيه **قوله** سواء اكن اها كذا ام ملكها
 ملك الزوجية ام استأجر من مالهها وقوله والنزوة عطف على من لا تحكم او ولم يقع الزوجية في قوله وسواء
 عطف على زيادة **قوله** ومنها اي بالخروج من ابوابها ومن دهاها وانما اختصرت حيث كان عطفها من يقوم
 بغيرها كقولها اي ولو صغرت **قوله** المص اتم لو كان ما ذكره التمهيد بين امره والامه لا يجب على شرب
 امه ولا على استئجار حرة بعينها **قوله** ومملوكة كسوة لم اولها والظن **قوله** او مملوكة لا في النهاية الا ان كان المراد
 به الخلق والتقليب **قوله** كسوة او غيرها لوصول المص جميع ذلك **قوله** لا ذمية لاسلمه ولا عكس لا على المص
 الا ذمى **قوله** ويخرجهم قال في القاموس والهمزة بكسرهما الشيخ الثاني فلهذا وجب التجريل
 المص او بالانفاق على من صحها يكفي في ذلك التراضي وتبين من دفع ما يرضاه عليه طام التراضي كمن لو كان

وقوله مطلقا اي
 سواء كانت مشرفة
 او غيرها او قوله
 ولم اي بالخروج من

عنهم بعد مصادرة هذا الاتفاق هل تستقر عليهم نفقة ما مضى وما يلزمه اجرة المثل فيه نظير ما اقول وجوبه عن
النفقة بعد مصادرة ان كان من يخدم عاينا بهذا فاعطى ان عليه اجرة ما قبل العلم وان عيش والناظر يعلم فوجب عليه
اجرة المثل حيث كان مقصرا باعلاصه ^{وقال ابن ابي عمير} ولو في عن طوع ولو قال اما اهدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم يجز هي
ولو لم لا يستحي منه كغسل ثوبا واستيفاء ماء وطبخ لا منها لغيره ولا يستحي منه فقولنا لا ولم ان يفعل
ما لا يستحي منه قطعا يتبع فيه القفال وهو مروج والصحيح خلافه ^{وقال ابن ابي عمير} ومن بقاء مؤنة ابتداء في قوله في ثقبين
الخادم ابتداء ^{وقال ابن ابي عمير} ومن حجبته وتلك نفقة عملوكها الخادم لولا ذلك كان وانما لا نفقة احقر في اوصاف المجهين
بل عملها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن نفقة الزوجة المطالبة بها لا مطالبة بنفقة مملوكة وكما سألنا في
وقوله لكن نفقة الزوجة اعطانية بها قد تقدم ان الزوجة لا تخاصم في نفقة اليوم وفي الخاشية على ذلك صحة دعوىها لعل
المراة هنا باطالبة بنفقة اليوم مطالبة لا خاصة فيها ولا دعوى ^{وقال ابن ابي عمير} وهذا البيان يعني ان الاول كان ابيا
قام واجبا لسلام اجالا واذا فصل احد عن تلك الاقسام فللمطل ان يسئل بتفصيل على من لا فساد فيجب
ان يكون السؤل بالحق في المظن كما انه قيل اذا كان لا سلام بمن يقبضها فاما الذي يقبضها فاجاب بان نفقة نفقتها
والسؤل لا فساد هنا في نفقة او الكلام فيه دون الكسوة ^{وقال ابن ابي عمير} فاسم منه فلا فساد ما لم يفعل
ما تقدم فمعنى ان الواجب ليس عليه الاتفاق باعلى المقتضى فيه بل يستعمل الكسوة ونحوها التي كلام فتأ
عن عدم التدبير او صرح ان ^{وقال ابن ابي عمير} هو المقتضى هو المقتضى في قوله باعلى المقتضى من والقبض من علة حقيقة فكيف
الكسوة وعيها والله الموفق ^{وقال ابن ابي عمير} فقول بعضهم مراده انما استحقاق قال في القاموس استرجع وجب
كالاسترجاع وتسمي بالية استنام فلا قيل معنى الاسترجاع هو كلام لا يفعل كلام لا يفعل ^{وقال ابن ابي عمير} انهم قد علموا
معصرا نظرا ما حكمه في تقديم المصم قوله ومصر عكس ما تقدم في التروية وعلل الحكم بالمدلول بين الكلامين نظير
الاختيار الذي هو صحيح بين تركيبين كيف في كل منهما نظير ما اشبه في الاخر ^{وقال ابن ابي عمير} المصم ولهذا كسوة تليق بها
ولما احتاجت الخادمة في البلاد الباردة الى حطب وخم او اعتادته وجب كما قال اللزومي فان اعتادت بموضعا
عن ذلك قبل مواسم او غتم او بقرم يجب غيره ^{وقال ابن ابي عمير} دون كسوة الخادمة والواجب كما افاده شيخ الاسلام
الحق والعدا والمخدومة ايضا فانما تتما في الخروج الى حمام او غيره من الضرورات وان كان مادرا لا على
سراويل اللزوم وجوبها للسراويل المحترمة حيث اعتيد كما هو ان بكل الاتفاق لان الباب مبني على العادة ^{وقال ابن ابي عمير}
ذكوت يعني وانما ذكرت الامثلي دون الذكر لما جاء ^{وقال ابن ابي عمير} الخروج عنه اي عن عيش البادية ^{وقال ابن ابي عمير} وما ذكره اخر من قوله
والسراويل منها في ^{وقال ابن ابي عمير} لها ولما دمه فمعبادة الخارج يدل على انها عملت طعام خادما احقر وهو احد الخادمين
في الموضع المذكور وهذا وتلك نفقة عملوكها وفي ملكها نفقة احقر الخادمة ^{وقال ابن ابي عمير} وحيث ان انتهى

والنفقة

^{وقال ابن ابي عمير}
انما هو الذي كان
او في شرع قوله
وسكن يليق
بها

انما هو اطفا قال في الخرج بلا خلاف وليس كذلك بل فيه قول حكاة الذي في قيل باب الكسوة عند
الكلام في سكنى اعطاة وصرح به ابو الفراج الذي في تليق هذا وفيه المسئلة تقدم من قوله ولا فيشرط كونها
ملكه في هذا انما لا يفتقر واعترافه اذا الاجماع ليس فيه خلاف ^{وقال ابن ابي عمير} ما تقدم فيه اي الخادم انه انما يخدم كملك ولا يمكن اخذ

قال في شرحهم والاول وجه خلافة وان الملك لا يحرم الخاضعة انتهى وبعضهم منوه دلالة عبادته على ما ذكره
وقد نفس البعض في العينة دلالة عبادته على ما ذكره في شرحه الا ان شاذ في ذلك نفقه مملوكها الخادم لها الا ان
الخادمه بنينا سبيها وكما يتجمل في حجبهم من وجهين انتهى فاعلم ان كلامه ان العبد على ظاهره لا يرجع بحكمه في ما ذكره
مناهم في شرحهم له على ما ذكره الشرح في شرحه الا ان شاذ في ذلك نفقه مملوكها الخادم لها الا ان
فيما ذكره ابن قاسم فاعلم ان ان اداد بقوله عبادته من ان على انها عبادته الشرح فممنوع اذا نشد لما قال في الحرة
وليس الاية دلالة لها على ذلك وان اداد عبادته المص حقا ايضا محقق لان قوله تعالى كلام مجمل فضلا عن ان
لعلمه بعبادته كلام المص في كتبه من وجهين انتهى ^{المعقول} ^{في} الحرة وليس الاية اي قال ابن قاسم المص من العباد
ان تفصيل للنزعة وح ولا يشكل ذكر الاية ما تقدم انه ولا اضمار لواقعة لا عندنا تخلف حالها لكن على هذا
في اطلاق تصرف الحرة وسيد الاية بما شاء من ان يعلم عسما في محرم ملكه التي وجه نفقة خادومتها حرة فاعلم
ان وجهين بل ترجيح في الرضى وفي شرحهم والاول وجه خلافة فان قلت ما الدليل على ان المص من العباد ان
تفصيل للنزعة لا يكون تفصيل الخادمه قلت امور منها القطع بان ضمير فقرت الفاعل وصغير يفرها
المفعول والنزعة مع القطع بان لا يفهم من العباد الا الخادم مرجع الضمير اليه مع مرجع يتصرف فيه الفاعل فيكون
لنزعة الضمير ومنها قول الشرح ولا يصل هذا الى فان قول المص السابق والواجب عليه تعيها حيا ليس الا في
النزعة فيقول الموطأ في النزعة انتهى ^{في} المص ويتصرف فان قلت لم قال بالواو ولم يقل بالفاء التفريعية
في ان التالي بالواو قلنا اشارة الى ان هذا مقصود مستقل ^{في} بما شاء من بيع او غيره فلو تصرف في بيع
ملازم نشأت في اثناء اليوم والليله جنل يميني فلو تصرف في بيعه كاسما في بناء على ان المص يستوفها
بذلك تبني عدم وجوبها وان وجوبها مشروط بانتفاء العتق في عدم والليله وعلى هذا فلو زادت النفقة
في زيادة منفصلة بان اعتاضت حيوانا حصل منه كولي وسمن ثم نشأت في اليوم والليله وهو باق ومع
فيه زيادة المنفصلة او لا ينبغي ما ذكره ولا يرجع في الزيادة المنفصلة فيه قال بعض مشايخ الحنفية في التفسير
الاول ^{في} ولا يصل هذا الى التفسير فيه ولا في قوله باقبله وهو قول المص وما يستملك عليك وفق له اي علمه قبله
من مقتضى قوله السابق تعيها حيا لكن ذكره تنهيه لقوله ويتصرف فيه ^{في} ولو بان يتصرفها اي يتصرف
ذلك المص الزوج عن الزوجة المص كسوة قال في الرضى وكذا الكسوة والغرض والالة فلا تسقط بمسما
وستعارفوا استبعاد وتلف اي غير استعمال فخطا من يظن الزوج قال في شرحهم لانه المستفاد وحاشا
عنه في استعمال والظن ان لم عليها اجرة المثل لانه انما اعطاها ذلك عن كسوتها انتهى اقول والكلام حيث
كانت وثيقة ولا فلا شيء عليها هذا ما هي في الواكحت غير كسوتها مع اني اضمن ^{في} كسوة قال في شرحه
انما كسوة وفهني عطاها غيرها قال في المص في قوله المص ولا تنفع كسوة قديك وكذلك حكم الغرض في كل
القول

وَقَدْ كَفَرَ يَحْيَىٰ بْنُ مَرْيَمَ إِذِ الْقَوْمَ الْأَنفَكَا لَا يُؤْمِنُونَ

[illegible]

تفصيل الزكاة

وَمِنْهُ أَيْ مِنْ
الْمَكَانِ

[illegible]

معنى النشوء وهو سقوط النقطة النشوءية والتي هي قوله لان حلقها اي المثل في لا يوجب عوصرين هذا المهر والمون
 عليهم اي التمكن وادعى سقوطه اي الواجب انهم فان لم يقرض على صيغة المبني للمفعول قوله يا قريبي اي
 في شراح قوله فرضها القاضى قوله فان قلت لم يعارضه لما سبق وهو قوله ولا نظر في ذلك التقدير اذا التقدير متنازع
 وهذا يكون الاستغناء في ما يقرضه قوله وقيل يجب بان المؤن في اللفظ بين الاحتجاج وعدمه قوله قلت من بعد
 وما جعله الا لان الله لا يقرضه وسئل ان قوله لان قد قوله لان الله لا يقرضه قوله لان الله لا يقرضه اي في علم
 قوله وان عرفت كذلك اي من جهة نفسه او فيما قوله بان الله لا يقرضه قضية الله لا يقرضه بعض السقيمة
 وقضية التقدير فيما هو بالكلية خلافه وعبر بالكلية في المنهج ايضا وعليه فالمراد بالحقية هذا من جهة علمها
 وجنونها وهو مذهب قولهم والمعتبر في مجنونه هو احوال عقله حتى قوله اي ممكن الا ولما جمع لغیر المحي
 المحيورة والثاني لرد المحيورة قوله فان غاب النابج عن بلد ها فقد من المشايخ رحمه الله في باب الصلاة في
 قولهم حتى قول قوله ما في الوضوء من قوله فخرج العبادة فيما اذا غاب الزوج الى اخره وحاصل ان مؤنة السفر لنفسها
 عليها وكذا مؤنة طريقها ونحو محرم بها وكذا قال هؤلاء ان بعدا لعقد لم يصح للتسليم اعتبارا قرب محل الصلاة
 فاعلم ان قاسم عن الله وضو شراعه حاصلة ما قاله الله هناك ثم قال وفيما سر ذلك ان الحاضرة اذا لم تات بحكم
 زوجها الحاضرة الا في منزلها واحتاجت في ذلك الى الله تعالى قوله اي علم ان قوله السابق اعتبارا وحول العقد
 معتمدا من الاوكل الله لو وكل بغيره وكذا عقد له من بعد كان محل التسليم في بعد لانه في هذه الحالة في العقد
 ولعل الله خلافه والاقى الثاني انه لو عقد بنفسه من بعد ثم ذهب قبل التسليم الى غيره وطلبها ان تجي اليه
 كان محل التسليم في بعد سواء كان عليه بغيره ام لا وهو محتمل انتهى ليعتبر ما قال لان قوله خلا فالظن منوع
 او هو المقرر عند حمله المخرج وما ذكره من قوله وهو محتمل باطل الى ان وعمل التسليم لا على الطريق لا يحق والله
 والقرآن يوجب اجتهادها وان لم يحق لا مكان وصولها اليها وسما في الغايبة اعتبار وصولها اليها ان لم يتبع من
 المجيء اليها بعد علامه وحضى من وصولها اذا متبع من وقتها سمة اعتبارا من مكان الوصول هذا ايضا
قوله فان غاب الزوج من بلدها ابتداء لو قبلها اذ تاتت في بلدها الغيبة وطلب منها اليه قبل فوات
 حمل عليها لتوقف التمكن اولا ويعتبر في التمكن بدل الغيبة فيه نظر قوله اي بالانصب عطف على يعلم
 ويجوز فيه على انه ضار مبتدأ محذوف في قوله وصلى لها اي التوجه لنفسه والنسب الزوج او وصولها وكذا
 فقوله نفسه مفعول لوصولها وكذا وكذا وكذا قوله اي وكذا وقضية الله بحججه قوله اي وكذا
 وكذا يتحقق معه التمكن حتى فيما اذا كان وكذا ليجلها اليه فان كان كذلك فليقاسوا ان مؤنة حمل الله
 بعد وصولها الى وكذا على الزوج لا عليها قوله وجزم بعضهم بان لم يفرضوا له واهم قال ابن قاسم حمل شيخنا

هذا معنى
 عن قاله

عن
 اسم

الاعتقاد
 محل العقد

اعلم

الشما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فَكَانَ وَبَعْضُهُمْ لِفِيهِمْ
كُلُّهَا مَا يَخْلُقُونَ
قَالَ اللَّهُ صَم

والمراد بالسقوط في الوجود والافاقا لسقوط حقيقة انما يكون لوجود فلو نشرت بعض آثار فوجدنا
 اصلها لتتقن بقسطه وبه قطع المرحلي واصحابها عند الرافعي وبه قطع المصنف في ارض كتاب الكماح من
 المروقة انه لا شيء فيها الا ان سلم ليلا وتشرها ان وبالعكس فلها بطلان الحقيقة ولا ينظر في طول الليل
 وقصره انتهى قول بل المراد به حقيقة اي ومجازه فهو مستعمل في الاصح في النسبة ليوم الشوف ومضله
 حقيقة اي ومجازا ولا بعدلها مجاز فيدخل فيها ما لو تارة ان الشوف اول اليوم ولا الفصل في ان لو نشرت
 انما ليوم في بقي الشوف لما لا يدوم ولا يجب كل فضلا لا لفرش والاولا في وجبة البرد هذا السقط
 بالشوف وهو لحظة في مدة يقال لها انما ناسرة وكيف حال ولا شراعي فيه احتمالات فلا يصح سقوط
 نفقة الواجبة قال في شرح الارشاد ولو كان المنع من التمتع او الخروج ساعة او في لحظة فسقط نفقة ذلك
 اليوم ولا ينفذ في ذلك على معنى الطاعة والشوف لا ينظر في طولها بل في مدة دفعه ولا تفرق عن مدة
 وعشيرة فانما لا بد من قاسم من مدة كونه الفطر في المسكون حتى لو طاعت بعض لحظة من مدة او لا طاعت
 على طاعة الله ولا تغني باق له ان ذلك من هو اصيل لنفسه ومصلحة مقتضيه واما الموقوف في ذلك
 سقوطها ومثله لو جعل شوفها فانفق ثم تبين له الحال بعد **قوله** ولو حبسها فلما او نحو قال في شرح الارشاد
 وقوله في انما سقط حبسها ولو خلا قال لا بد من ولو حبسها الزوج من ماله فيحتل ان لا يسقط لان
 المنع من قبلك والاقرب انما ان سقطت منه عناد سقطت او لا عار فلا ولو اذن لها في المثل ان
 من غيره ثم حبست في الدين لم يسقط نفقتها على ما اقتضاه كلام الشراح وعرفها لكان نظر هذه
 الا في معنى ويرجع غيره انه لا نفقة لها انتهى ونحو هذا خلافا ما قاله ابن قاسم وفيما من شجرة الرافعي
 نقلا عن شرح الارشاد الصفي ولما اذن لها في المصفاة ثم حبست لم تسقط نفقتها انتهى وفيما
 اعطا وشيخنا الشهاب الرافعي **قوله** سقط حبسها فلما او نحو وان كان الحابس هو الزوج سقط حبسها
 هذا انتهى لان كلامه في الميل في الفرق وهو في قوله والاقرب ما يحتاج كما يصرح به هذا في قوله
 لا عار به لا مطلقا **قوله** الا ان كانت بعرة او لا محبس عن ذلك لان سقوط حبسها ليس الا في المصلحة
 مع ظلمه حبسها وقد مر على اخواننا **قوله** وعلم اي الزوج اعساها والواو والالية **قوله** فان قلت في منع
 بعرة القائل بسقوط نفقتها **قوله** في حبسها الزوج وسقطه لا بد ان كان في حله ما ذكره
 سقوط الموقوف في حبسها في الحبس وكان قوله من فاليه واجه المصنف **قوله** قلت في بطلان المصلحة
 على الوجهين **قوله** اما الاول اعني التمتع بها فيه فواضح ان فيه حيلة الادب وسؤيه **قوله** فان قلت في اثبات
 حقيقة سقوطه بغير العلم الفرق **قوله** باني هذا اي الحبس انما يكون في سقوط النفقة فلم يسقط في الحبس
 في المصلحة

ويشترط في قوله
 في قوله
 كل اقتضاه كلام
 ابن القري في اعقابه
 شيخنا الشهاب
 الرافعي ولو خلا عنه
 بالافاقا سقوط حبسها
 له ولو حبسها لم يسقط
 بغيرها وبنيته كما افق
 به شيخنا

بالسفر فيه قول قلت اي ابطال السفر المستند به قول او ما اعتادوها عطف على قول حبسها في حبسها وكذا
 يعني ان تقبل المرأة بوطي وصحة بشبهة فادامت في عدة لا تجب لها شئ من ذلك لان قضاء التكاليف من النوى
 ان يحال بينه وبينها الى التقضاء لعدة كما من قول او عطفها عطف على قول لم كلها وتسقط النوى كلها وان كان
 في البداية نوع علة انما انظم عطفها على حبسها ككتوبه ولينك ما ذكرنا قال بعض المحققين في هذا المقام ومنه
 اي من بعض النوى ما يقع كثيرا في زمانها من اهل النوى او من غيرهم من النوى اخذوها فترا عليها فلا تحقق
 البقعة ما دامت محلهما انتهى قول او يمنع الزوجية الزوجية في قال الامام الا ان يكون استباح دلالا انتهى قاله
 الملا حسن دل امرئته ودلها وان الاولاد ثم ان تقبلها على زوجها التي هي حرة على عليه في تفتيح وتشكيل كما نزلنا
 انتهى في المقام بل لا علم وليس من بعض ركثرة حارة او تكريده او بطو النوى لم حيث لم يحصل لها مستقرة لا تحتمل
 عادة انتهى وتثبت علة الله وسكت عن بيان ما يثبت به الزوج والقبول سواء لا يثبت الا بوطي من الاضمار
 لانه لا يخلو عليه الرجاء غائبا قول او يخلو كضاه انتهى في شرح قول ولو خرجت في عينة لزيارة ونحوها
 لم تسقط قول ودان لو ضاه عصيا فيتمنى منه ما سياتي من ان حررها لنفسك وان كان في شؤن لا يقتضي له
 امر الفسك فيقول عصيا حربي وما عطف عليه وهو في شؤن حربي لقول ونحوه في قول لم لم تقلم او الزوجية من الزوج
 غاية بقلعه في يعني ان الزوج لم يغيره ويريد بسبب الفرية التي فيه ان يقطع صلاته عن امثاله في خروج ذمته
 الى موضع قول وما لها كما عظم وان قل اخذنا من طاعة هذا وكفيتنا ان لا خضعا حرم باله وضع ولو اعتبر في
 المال كونه ليس بنا فحاجا لم يعيد قول والخروج لتعلم من الامور الدينية لا الاخرية قول او استغنى في الامور
 اليه بخصوصه وادارت السؤال عنه او قلنا ما اذا ادانت المحض للمجلس العالم فتستفيد احكاما تنفع بها
 من غير احتياج اليها حال او المحض لاسماع الوعظ فلا يكون علما في هذه النوى في الفتنة اي الموقوفات
 فالفتنة حصة الزوج قول لولاك اي لكل واحد من الزوجين رات في حتم اي الزوج عليها اي الزوجية اي
 من حرمها في على اطلاقا من اي يتبعها عليها اي السعال لها قول ولو بان يخرج في تقييد لقول على
 الامور اي او يخرجها عطف او تخاف في او يمدوها اي الزوج قول كما تخوف في او كما خذناها
 كما لا يخرجها ضرر بوطيها لا تخاف عادة في بان تخاف ليس متعلق بشئ كل وايضا فان الحبس جيلوت
 حسية بخلاف مجرما لا يخرج لا مكان حبسها في محاض وان فرضت كلفه من دخول الحبس بها فيه غايقة
 المشقة عليه مع عدم تمكنه من متفعله فيه غايقة لا تخاف عادة اي عليها او كما بها اي العجز
 وقد ير فونه اي السفر من السفر او ادفعه في مقوله لقول التفعال باجادة عني اي اقراوها
 اجرة فلان في منعه من اي من السفر وكان الضمير في عليه راجع الى السفر في ذلك اي استطاع السفر

في ان لها اعتادها عرفا
 مفعولا اخذنا في بعضها
 وما قيل ان ضامرا
 عجزه واصح له وصي
 مقال غلط لانه
 ليس عليه لفظ
 غيرة بنفسه
 للمجلس يقتضيه
 وقد مر من استغنى
 العبادرة في حاكمه
 العاليه فقل ب

في السفر
 في السفر
 في السفر
 في السفر

قول المفكر ان يقول بقوله على مواليته في وقوله لمبالغة في وجها **قول** او با ذمة اعمال الزوج وبغيره استقال من الزوج
والا فلا فان سأل الزوجة بغيره من ثمن سفرها لمباحته **قول** او با ذمة اعمال زوجها **قول** ولا فاشترى اياها لم يفتق
به **قول** والظن انه اى القعيد بقوله ولم يفتق وعلا ردها **قول** عدم سقوط خبر بقوله فتفق **قول** وظاهر كلام
المؤيد في وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة القيلة بعد اذ لم يستمتع بها **قول** ~~فيما لم يستمتع بها~~
الفتق وقضية ذلك حل ما يصح به كلامهم من ان الفتق في اثناء اليوم يسقط نفقتها وانما كانت طارعة في
بقيته على ما اذ لم يستمتع بها بعد الفتق وهو صحيح نظرا في كسوة الفضل فيه نظر وبهم شأن المحرم به
المحرمان وقال لا يبعد اذا استمتع لحظة في يوم وحيت نفقته وما بعده ما يمكن فيه من الاحتياج وان لم يستمتع
بها لم يوجد منها ما يجب ذلك من فتق كالقيل في كسوة الفضل واذا اشترت في اثناء في المنزل واستمتع
بها وجب تسط من الاحتياج وما بعده من الفضل الى وجود فتق جديد كذا قال بحسب ظاهرهم **قول** ولم يفتق
في شتره فتقيل الشتر انتهى وفيه نظر لان قوله ما يمكن فيه من الاحتياج باطل اذ لا مكان عنهما هو ما فعل في الكتاب
بنفقة وغيرهما انما هو الاحتياج بالفضل لانه يوجد مكانا الاحتياج **قول** ولم يفتق الاحتياج بالفضل وكيفية حكم
بالاكتفاء في سائر الشرائع اذ هي مقتضات وايضا فكل ما هناك خلاف لما سبق منه في حاشية في الشتر فان شتر
سقطت كسوته قبيل هذا الفضل من قوله وبالحكم في الوجه سقوط جميع الفضل فواجبه **قول** وكذا الفعل حل في كل حال
في السفر اذن وغيره ام مخصوص بنفسي وعليه فيكون ثمنه بما في السفر كافيا في بقية المدة حتى يوجد منها
مستوفى ام فيه نظر والا فرب الا ولان عدم منفعتها من حصصها جنة بعد التمتع وضمنه بالسفر معه
فانه من اول ما سألها اى حيث علمته به كاي في في قوله ويحتمل ان مراده في وقوله مطلقا بغيره جلد سليم
وتسليم ام لا **قول** عادت نفقتها اى حيث علمته وينبغي عدم وقفها في ذلك لو اختلفا فيه **قول** الفتق في
اى الظاهر **قول** انما لا اعلام هل يشترط الا ان سأل من جهة اى حكم كاي في شتره وعلمه ما حكمه **قول** والظن
انه يشترط **قول** فاذا قلنا ذلك اى ان سأل اعلام **قول** وعدم اتمامه فقله به لان الاشتداد مظنة لعل
اجترار حيث يوجد عدم حصول الخبر اليه بعد الاشتداد والاشترار بالفتق مع عدم علمه بعد هذا فيه شتر
مخصوصا اذا سألها اعلام ولم تقبل **قول** في يفرض لها اى ان يكون ما يفرضه من الدائم **قول** انه اى الزوج
عليه اى نفسه **قول** والا فلا فائدة لنظره اى حيث لم يفرض عليه ولا الذي منه لها في الا فاشترى اياها
لان ~~فيما لم يستمتع بها~~ **قول** فتقيل ظهوره حال وتقدم في كلامه ان القاضي يفتق
عليه حيث لم يكن ثم اى اذن لها في الا فاشترى **قول** يعني الفتق فقله به اشارة كما قاله الا في معنى في الدنيا
في الشرائع والرفقة عن الفتق انما للرفقة الى بيتها لزيادة او عيادة لا على وجه الفتق ولا تسقط

قال ابن تيمية
ع

نفقتها وكذا

72

[illegible]

٥
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يا ايها الذين آمنوا انزلوا ما اخرجكم من ادياركم
 من اجل الدين والى ادياركم من اجل الدين
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا ما اخرجكم من ادياركم
 من اجل الدين والى ادياركم من اجل الدين

في العلم ومنها صوم نفل والوجه تقييداً للعلم عليه المولى فلا يمنع لتبليص الصوم وان اعتكافاً واجبة
 محرمات وهي ايضا محرمات لا يمكنه الوقوع او محسوها او عنيها او كانت قربة او استحبة ونحوها الغايب والى ذلك
 قد ايقن في هذا فيضاها على كماله ولو كان ما من من سفر من صفا في شهر من صفا ان كان محرم على فعل المكسبة
 في اول الوقت والى ما في التاخير من المحظر على وجه اعتكاف في ذلك حيث لم يكن الفطر افضل **قوله** وان اعتكاف
 معرفة ونية من الصوم حيث صرح اولا بما عني مطلقا ثم صرح بالفتوى ان كانت اية وشريعة بالصوم ونفل الصوم
 بانه مستقيم سنة **قوله** موافقا لما هو عليه **قوله** ومما ظهر مطلقا ما قاله ابن قاسم ان هذا الصنيع حيث اطلق
 اولا ونفل في الفتوى ثانيا يدلل على انه لا عني مطلقا وان التفصيل بين معرفة انما هو في الفتوى **قوله** لا يحتاج
 وليس هو اذا بدى العمل في الصوم وعنيها من تقوى الى الروايات وصوم الاثنى والعشرين لا يحتاج معرفة ومعرفة انتهى
 بل هو صرح بذلك في قوله الاتي ايا هو معرفة في قوله معرفة محتمل ان يدخل ستة اشكال انتهى **قوله** في قوله ليس
 مراداً محقق كيف اذا الدعوى على وجوب النفقة وعدمه ويظهر سر ذلك من الفتوى وعدمه ومحقق واعتناهما
 انما هو على ذلك الدعوى **قوله** وقول الروي لا يصح ما هذا على ما في علم فتوى فان حقيقة ما نقل من الروي
 ومنه معرفة ايضا ما سبقنا محله في الاثنى والعشرين واما يوم البعوض **قوله** وصلى غير رابعة اي والى غير موكدة في
 او لمنا من شئ اي وان كان لها عرض في التقديم كقصر التمداد **قوله** مطلقا اي موصفا ومضيها في كل حال
 اذنه وعلم وضاه فيما يضرها وفي اطلاقه نظر انتهى وفيه منع ثم انما لا يقول هذا الذي ذكرنا لا الذي
 قاله فعني قوله والظاهر احتنا على الفرض موصفا وبخبره بما نقل في ناضرها تقديمه كما هو عند
 بعض المشافق **قوله** وقت الوجوب عنده اول الوقت فانما هو فقصا كما هو مقر في محضر الشيخ من محاسن
قوله من هذا التقليل اي قوله لانه قد يلزم بالبناء على العبادات **قوله** واي من جهات كذا اي ما لم يكن امره بالترك
 لغرض من غير التحقيق كرمية يحصل له من له كمنها طه مثلا وكثيرة على باب جدي لطلب ما يتعلق به من
 الحيلة طه ونحوها **قوله** فله فعلها اي الا في ايام التقاضي فله منع من صومها **قوله** عملا في الاثنى والعشرين
 شواي واي من جهات كذا اي اذنه **قوله** ووجهها شاعلا وماض **قوله** لكن لا وجه من الروايات
 سقوط نفقتها وعند بعض الاصل عدم المسقوط **قوله** الا ما سيجر كان كان عليها عدة صيام ولم يبق من ايام
 شعبان الا ما يؤدونها **قوله** ومن كندرة ولم منعها من صوم نفل ومطلق في نعم قاله ابن الرمي في التمهيد
 لم يفتا من امر في الاعتكاف من انما لو لم يفت اعتكافا متتابعا من غير اذنه ودخلت فيه ما ذكره ليس
 منعها استقنا واما هذا **قوله** وصوم كفارة قال في شرح الرقعة لا **قوله** لم يفتا بسبب انتهى وهو من
 الاخذ الاتي **قوله** كذا في كذا في كذا **قوله** في كذا في كذا **قوله** في كذا في كذا

قال في المختار وقد
 من بينه في كذا
 وان لم يفتا
 من بينه في كذا
 من بينه في كذا
 من بينه في كذا
 من بينه في كذا
 من بينه في كذا

قوله ولو لم يكن
 عليها

نفسه

في مقامه بل اذن وهو محرم عليها ونحو ذلك لا ينبغي قلنا اتفق الاصحاب على صحة نفي ما هو وجه التصريح
 مطلقا بل اذن التصريح كما في في النذر من ان تنقض الصوم على الاذن قوله في ما في بن اذن وجيز ما في بن
قوله وهو وجه اي فاما التي هي ان ما فيه عيبا او عيبا والتميز في يديه ايضا يرجع اليه قوله اذا كان النذر
 افضل او الكون قوله وفادق ما في قوله في الحاشية انه لا يمنع من تجليل قوله ولا من ستن رتبة او لا يفرق في السنين
 بين الموكلة وغيرها اخذنا من اطلاقهم قال في مشرق النوازل وقضية كلامهم انه عيبها من تجليل الرتبة مع العكوبة
 او لا الوقت قوله هذا استواء الله بقوله ولو اذ وقتها بل ينبغي ان يستمر اصله العبدية وصلاة المصلي والخسوف
 والكسوف والاعتقاد وان مثلهما الا ذكرا المظلمة عقب المصنوعات من التسبيح والتكبير والتعبدية ونحوها
 يستحب فعله عقب المصنوعات قوله جازم منها من تطويلها وعليه فيفرق بين الرتبة والفرض حيث غفر في كل
 السن والاداب لعظم شأن الفرض في زيادة المصلحة المفضلة قوله ويحتمل اعتبارا في الكمال كما في قوله
 الا وسمى السابق بل قوله على باكل السن والاداب قوله وسلفه عطف سبب على سبب قوله انما لا تجب لها
 اي وانما عالم بصلواته قوله وكذا لو ادعت طاعة بلينا فامكة قوله في شيخ الان شاد وكذا لا تنفع لها لو ادعت
 طاعة بلينا فامكة وحلف كما قاله الواقفي في كتاب التمسيم وظاهر ان محله عالم بعد وقصدا قد انتهى قوله انما
 في سهم فكنه فله ابن ابن اليوم عند فيه وعمله ما فيها في حسم وهو مستحق بها فان حمل على انه مستحق لها
 بل فعل كما يمكن يكون هذا على خلافه فلا شك ان لا يلزم تعييدا هذا نفس المستحق لها اما من فيلغى وهو بمتى
 عليه اخذ ما تقدم في مشرق قوله ولما جرت مقتضى في الاظهر فيفرق ليس بحسن او لا نفا من هذا على ما في قوله بن
قوله عالم بصلواته قوله فالابن قاسم ويغنى قوله لم يستحق لها اخذ مما في الحاشية السابقة عما تقدمنا من اجماع اليوم وشيئا
 منها بل من متى انتهى وقد عرفت ما فيها قوله ولو وقع عليه عموم ليجمل بالمكان سبب لوقوع من صحتها كان
 طاعة على فعل شئ فعلته ولو بدله به وفي عدم الرجوع عليها بما انفرد في هذه الحالة فنظرهم لتدليسها قوله ولو لم يرجع والامر قسم
 فيها اي في وقوع المطلقا عليه باطنا وفي اتفاق على من هذا فكيف قوله كما تقدم والامر كل منها مثال لان
 اذا اطلقت اريد بها المكون قوله وانفسا في عقابون يتامل صورة الانفسا في عقابون العقل قوله ويجوز ان لا يلائم في مشرق
 الامر شاد ونسقط النفقة لا السكنى بغيره فان استحققت وجبت عليه باجرة الاضلاع ويبدل الاتفاق عليها
 قبل الوضع ويحل ولها وان كان الاتفاق عليه بعد الاضلاع لا تنفذ ذلك بل من وجوبه عليها فاذا بان
 خلافه وجبت كل الوادي دينا طنت عليه فبان خلافه يرجع به وكذا لو اتفق على ابيه بطن امارة فبان امارة يرجع به
 محلا والمبتدع ولما فيا في رجوعها بنفقة العاد كنونا لا يقيم دينا الا بغيره القاضى لتقليد الاب هذا بغيره
 ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكونت نفس وجبت قوله قوله وانما اذن في الرجوع صدقت بغيرها

مشرق قوله انما لا تنفع لها لو ادعت طاعة بلينا فامكة وحلف كما قاله الواقفي في كتاب التمسيم وظاهر ان محله عالم بعد وقصدا قد انتهى قوله انما في سهم فكنه فله ابن ابن اليوم عند فيه وعمله ما فيها في حسم وهو مستحق بها فان حمل على انه مستحق لها بل فعل كما يمكن يكون هذا على خلافه فلا شك ان لا يلزم تعييدا هذا نفس المستحق لها اما من فيلغى وهو بمتى عليه اخذ ما تقدم في مشرق قوله ولما جرت مقتضى في الاظهر فيفرق ليس بحسن او لا نفا من هذا على ما في قوله بن قوله عالم بصلواته قوله فالابن قاسم ويغنى قوله لم يستحق لها اخذ مما في الحاشية السابقة عما تقدمنا من اجماع اليوم وشيئا منها بل من متى انتهى وقد عرفت ما فيها قوله ولو وقع عليه عموم ليجمل بالمكان سبب لوقوع من صحتها كان طاعة على فعل شئ فعلته ولو بدله به وفي عدم الرجوع عليها بما انفرد في هذه الحالة فنظرهم لتدليسها قوله ولو لم يرجع والامر قسم فيها اي في وقوع المطلقا عليه باطنا وفي اتفاق على من هذا فكيف قوله كما تقدم والامر كل منها مثال لان اذا اطلقت اريد بها المكون قوله وانفسا في عقابون يتامل صورة الانفسا في عقابون العقل قوله ويجوز ان لا يلائم في مشرق الامر شاد ونسقط النفقة لا السكنى بغيره فان استحققت وجبت عليه باجرة الاضلاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع ويحل ولها وان كان الاتفاق عليه بعد الاضلاع لا تنفذ ذلك بل من وجوبه عليها فاذا بان خلافه وجبت كل الوادي دينا طنت عليه فبان خلافه يرجع به وكذا لو اتفق على ابيه بطن امارة فبان امارة يرجع به محلا والمبتدع ولما فيا في رجوعها بنفقة العاد كنونا لا يقيم دينا الا بغيره القاضى لتقليد الاب هذا بغيره ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكونت نفس وجبت قوله وانما اذن في الرجوع صدقت بغيرها

على انما لا تنفع لها لو ادعت طاعة بلينا فامكة وحلف كما قاله الواقفي في كتاب التمسيم وظاهر ان محله عالم بعد وقصدا قد انتهى قوله انما في سهم فكنه فله ابن ابن اليوم عند فيه وعمله ما فيها في حسم وهو مستحق بها فان حمل على انه مستحق لها بل فعل كما يمكن يكون هذا على خلافه فلا شك ان لا يلزم تعييدا هذا نفس المستحق لها اما من فيلغى وهو بمتى عليه اخذ ما تقدم في مشرق قوله ولما جرت مقتضى في الاظهر فيفرق ليس بحسن او لا نفا من هذا على ما في قوله بن قوله عالم بصلواته قوله فالابن قاسم ويغنى قوله لم يستحق لها اخذ مما في الحاشية السابقة عما تقدمنا من اجماع اليوم وشيئا منها بل من متى انتهى وقد عرفت ما فيها قوله ولو وقع عليه عموم ليجمل بالمكان سبب لوقوع من صحتها كان طاعة على فعل شئ فعلته ولو بدله به وفي عدم الرجوع عليها بما انفرد في هذه الحالة فنظرهم لتدليسها قوله ولو لم يرجع والامر قسم فيها اي في وقوع المطلقا عليه باطنا وفي اتفاق على من هذا فكيف قوله كما تقدم والامر كل منها مثال لان اذا اطلقت اريد بها المكون قوله وانفسا في عقابون يتامل صورة الانفسا في عقابون العقل قوله ويجوز ان لا يلائم في مشرق الامر شاد ونسقط النفقة لا السكنى بغيره فان استحققت وجبت عليه باجرة الاضلاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع ويحل ولها وان كان الاتفاق عليه بعد الاضلاع لا تنفذ ذلك بل من وجوبه عليها فاذا بان خلافه وجبت كل الوادي دينا طنت عليه فبان خلافه يرجع به وكذا لو اتفق على ابيه بطن امارة فبان امارة يرجع به محلا والمبتدع ولما فيا في رجوعها بنفقة العاد كنونا لا يقيم دينا الا بغيره القاضى لتقليد الاب هذا بغيره ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكونت نفس وجبت قوله وانما اذن في الرجوع صدقت بغيرها

قوله ولو لم يرجع والامر قسم فيها اي في وقوع المطلقا عليه باطنا وفي اتفاق على من هذا فكيف قوله كما تقدم والامر كل منها مثال لان اذا اطلقت اريد بها المكون قوله وانفسا في عقابون يتامل صورة الانفسا في عقابون العقل قوله ويجوز ان لا يلائم في مشرق الامر شاد ونسقط النفقة لا السكنى بغيره فان استحققت وجبت عليه باجرة الاضلاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع ويحل ولها وان كان الاتفاق عليه بعد الاضلاع لا تنفذ ذلك بل من وجوبه عليها فاذا بان خلافه وجبت كل الوادي دينا طنت عليه فبان خلافه يرجع به وكذا لو اتفق على ابيه بطن امارة فبان امارة يرجع به محلا والمبتدع ولما فيا في رجوعها بنفقة العاد كنونا لا يقيم دينا الا بغيره القاضى لتقليد الاب هذا بغيره ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكونت نفس وجبت قوله وانما اذن في الرجوع صدقت بغيرها

قال في القوس
 العبد لا يحيا
 الا في القوس
 والمراد بها
 حبة اميض
 انما هي
 وبيحيها
 سلك مرم

۱۰۴

وہذا سرمد
الحوائج
مسیحی حق
لکھنؤ
علی علی
اف
ما
من
وہی
کا
وہی

ملحوظ في نسخة النجاشي
أو الجليلية

أو يمكن أن يكون من تفصيل حكمها فقولنا بما حكم متعلق بقوله فحكمها **فقط** ولو كان غايها كماله أي ولو كان ذو وجهين غايها
 كماله أي كماله إذا كان غايها يمكن للفرد تفصيل تفصيلها **بالحكم** وإنما لم يقل يمكن لأن كونها بما حكم بان بيعت
 فافضلها لقا ضلوعه فيكون من بدفع تفصيلها أو يبدلها أن قدرت صغى العبادرة ولو كان غايها كماله
 أو لا وجه غايها مع ماله أو لا غايها وهو حاضر **فقط** فإن فرض عجزه أو عجزها حكم عن البيع فبأنه **واحد**
 كثير **فقط** قال لا بد من **تفصيل** سواء علمه بين الحكم المتين والنايب وعلى الأمام في هذا الموضع طريقتي
 التقطع بالبيع وسواء قال جمهورهم بغيره على التحصيل بالحكم والناية على قولين وقال لا بد من بيع جميعه علمه في
 على النايب جليل هذا بيعت الحكم في حكمه بغيره ليطالبه أن كان من صفة معلومة وعلى الوجه الآخر يجوز المصلحة أو التلذذ
 تفصيلها وهو اختيارنا والناية ضل الطهر واليه مال ابن الصبيح وذكره الرواية وابن الهيثم صاحب المصنف في المصلحة
 المتقوية وقال في الشرح الصغير واختيارنا والناية ضل الطهر واليه مال في جماعة أو المصلحة المتقوية
 فقلت ومن مال الية لثأني في محليته وصحة أبو علي الفادق وقدره تقريرا صناديقه في المذهب الثاني
 الصورة فيما إذا غاب ما يقع خبره قال العرفي لأن مقتضى المصلحة بالمتطاع فيه كقتله هاربا لا عسارا وبما
 وعبادته الرواية في محليته ولو غاب مع المال ولا يقدح بالحكم عليه قال الشافعي لا يفرق بينهما لعدم عيب
 العسار وقال بعض أصحابنا فيه قول آخر أنه المصلحة بغيره وهو اختيارنا والناية ضل الطهر في جماعة وابن
 المصلحة في زماننا لا نه يتعد حصول المصلحة بكتابنا بالناية ضل الطهر وقال ابن الصلاح إن المصلحة
 النية على أنه إذا قدرت المصلحة لعدم مال حاضر علمه إمكان أهله هاشم حيث هو بكتاب حكيم **فقط**
 يكون له لم يعرف هو صفة أو عرفه لكن قدرت مطالبة عرفه ماله في العسار والاعسار ولم يعرف فلها المصلحة
 بالحكم وحكمه كإثبات عسره فان قدرت المصلحة بذلك كقتله هاربا لا عسارا وبما الفرق بين الاعسار عيب
 من ضعف ثم حكى وجه المصلحة ثم قال والافتاء بالمصلحة هو الصحيح والوجه عن الفراء ذكره في ذلك في مسألة
 المتقوى والمصاحبة أي حسن ابن الشرف وروى في المصنف في تفصيله وتقريره انتهى وقال الفراء
 في الفتاوى وما وافق وحكمه على الاستقاضي على الغنى الغايبا في ذلك كما يتبين فليفتق وان لم يتفق بأعادة القرع
 وكانت الملة تطول وراعى لقا ضل المصلحة أصوب كان له ذلك انتهى وحكم امتناعه ظاهرا مع افتاء ماله عسرا
 تفصيله منه بالناية حكيم حقيقة مع العسار **والحق** **سبح** قال لا بد من وإذا لم يكونا المصلحة والناية من طهر
 يعلم أنه عسار ومفسر فكيف ذلك حكمه لأن السبب لم يتحقق وقال ابن عسرون في الاستقضاء والافتاء بالناية
 حيزه ولم يورده عسرا وهو مفسر فانه يثبت لهذا المصلحة على الصحيح الوجهين ومن ثم في تفصيله والاصح في
 المصنف وغيره خلافه ولغيره انما ورد في الأكثرين ولا يجله فالواجب من هاهنا في المسألة المصلحة والافتاء

ان البينة اما استندت الى حيلها مستندة الى حيلها استندت الى حيلها استندت الى حيلها
 ما هو كذا في حق من يطعن في البقاء كما هو معنى الاستصحاب في شرح مختصر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 فلبينة الاستدلال في ذلك على الاستصحاب كما قاله في شرح الاثر في قوله او كونه تقوية في بعض النسخ
 ان البينة انما ذكرت في قوله الان بناء على تقوية الشهادة لا شك كما يات في باب الشهادات في بحث
 التسامع في حق فقول وان ذكره على قوله وان علم وان جعل بدلا عن جملة وان علم في معناه
 على ما قيل وذكره في الاستصحاب تقوية لمعلم بما شهد وانه ما يجرى عن الشهادة ثم قالوا مستند الى حيلها
 وهذا المعنى بعيد للفرق بين الصورتين **ثم** قال لان معنى فعل المذهبين ثبتت في وقتها
 معصرا هل يقول بالفتح استصحابا لا عسارا ويعلم استصحابا للدوام الدكا في الاحتمال في العباد
 اجاب بان يصلح بالفتح بناء على استصحابا لا عسارا قال فان شهدت البينة باساره الان بناء على الاستصحاب
 جازها ذلك ان لم يعلم زواله ولم يتشكك في سماع الفسخ فيلزم ذلك ومحال عدم التشكك في ذلك
 طاعت البينة ولا سيما اذا كان كسوبا محترفا فلهي **ثم** انهم ولو حضروا غاب ما فلا يمانح قال المش في شرح الاثر
 ثم العجز عما في اما لكونه معصرا حقيقة او حكما فان غاب ما لم يباقة انقص فلها الفسخ ولا يلزم فيها المنع
 بالمتن والظهور في حق الانه في معنى انه لو قال ما احضر مرة الاحتمال اجيب وفي حق البينة في حق
 موسرا الانية وعينة ماله بانه اذا كان ماله في العجز من جهة وان غاب هو موسر فقد انتهى حاصله والعقد من
 جهة ما قال في معنى وهذا الفرق لا يقع **ثم** بان كان ماله عروضا لا يرغب فيها او بان كان له دين على غيره
 بقدر رغبة احضا وماله فينايب في مسافة القصر ومحال على معصرا وكان التي عليها دينه هي رغبة لا رها
 في حاله الاحتمال لا يقبل في حقها والمعصرا فظهر منظره في حاله في حال العباد ولا يمانح في هذا المتناظر في حق
 بالفقود فان كان على موسر حاضر فلا فسخ فان غاب مدينه الموسر وماله بدون مسافة القصر فيحق
 كما لو غاب الزوج الموسر واليه يميل كلام الرافعي وقيل فسخ لتفردها فان كان ماله مسافة القصر فلها
 الفسخ جزا انفق قال ابن قاسم ويخفى وبلا ريب اذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لا يقال بل بغيره
 لان حاضر يمكنه ان يقرض من ماله معصرا يترك ولا كذلك الغايب لا يمانح هو معصرا في حق نفسه
 مع ماله من غير ان يتركه بنفسه فله وجب للفرق ويخفى على من حمل النص على ما من ماله دون مسافة
 القصر واعتل ان يكون له مال كذا في ليوافق هذا ويمكن ان يحمل على ذلك ايضا في شرح المنهج
 عباد ما به لا قال له حاضر في البلد مع احتمال في دون المسافة او لا ماله حاضر معلوم ثم يعلم حضوره ماله
 دون مسافة القصر فلا يمانح لغيره فليقتل من النص فليقتل فان ردت الشارح في شرح المنهج

ما استندت
 بدلت فيها الفسخ
 وحل يتوقف
 هذا الفسخ على
 الاحتمال في
 يتوقف عليه
 كما قال في شرح
 المحرر

انما خذلك
 في حاله في التماس
 تتأخر القوم في حق
 كل منهم صوابه في
 حساب وغيره
 انفق

في قوله ما لا يلزم من حاضره في الملك في قوله اوله
في قوله ما لا يلزم من حاضره في الملك في قوله اوله

في قوله ما لا يلزم من حاضره في الملك في قوله اوله

في خلاف هذا لكن الوجه الحقيقي الاخذ بهذا وقد وافق من وعليه اضر ما ثبت ما يوافق في المتن فليحا
الشيخ به الاول اذا غاب هو ايضا لان السبب ح ان لم يزد قوة ما نقص كما هو ظم وهذا يعني ان السبب
عن شرط المنهج وما حبا ردة الامام فيمكن حملها على من لم حال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحتمل
وليس يلزم لان قوله هو مقصود ايضا بغيره ممنوع الذي يمكن ان سافر وسلمها بعض المال وتحقيق انه يعود الى اليد
في مدة فاد ان القطع خبره وتقدير استقاء الفقه وعلم ليدارة فلا نسخ وكذا قوله في منقطع خبره لا مال له على ما
في المسافة ايضا اذ كيف يمكن انقطاع الخبر عادة ~~في~~ اذا كان ياد ومن مسافة القصر وحمل الكلام على قوله
بعيد كل البعد فليقتد به ولا تنافي بما افق به فانه يخالف ~~في~~ على اجمعوا عليه واجبه اعلم وانما القوله
سواء لا يصح ولو حضر غاب شرط وجوبه فان كان في زمانه وهذا من قبيل ان يلزم الشرط جلا فاجزا راجع
في الجمع كل عليه الشاكلة قال الشيخ انما يجب رخصة في خضوع في صحت الاستثناء والاستثناء بعد
حمل بالوان قال الشافعي بالجميع والحنفية للاختارة ولكن في الشرط وافق الحنفية الشافعية كما قال الشيخ
انما يجب رخصة الشرط كاستثناء في تعقيب الحمل وعن ابن حنيفة الحمل الذي في كلامهم والمهم ولو غاب
وحضر فان كان له في كونه اذ اجزاء وقع بعد مجيء الحقيقة وهو غيب وغاب فغناه ولو حضر
فان كان له عبارة لغرض غايبا ولو غاب فان كان له في امر في فهم منه عنيقه وغيبته مالم فلا
الى ما قاله ابن قاسم وبه الاول اذا غاب الى كل من هذا المعنى مستقفا من كلامهم ولا ان لغويته
فيه اصلا فليتنا حل فانه حقيق بالحق لتقويل والله المستعان في المهم فليحا الشيخ اي طالا
ويفرق بينه اي بين المؤسرا الحاضر والغايب وبين المعصية التي وهذا الفرق موضح بان الشيخ هذا لا يفتي
على ان هو الا في المعصية ومن ثم انما حل الفرق المذكور في تحت الا ان من هو معتقد عبادة الا ان من هو
قلت لكن لو كانا احضر في قدر مدة الاحمال فالنظم اجابته او يمكن صوابه المسألة انما هي انما هي
~~في قوله ما لا يلزم من حاضره في الملك في قوله اوله~~
ايام فليحا لا عسار ولو كان الحاضر من موكل فلها المعصية الا ان يكون الا جلا فليحا في الدافعي ويقتضي ان يضبط
القرية مدة احضار الغايب فياد ولسا فقلت قيل وايضا في ان يضبطها لثلاث فاد واما انما هي
فلم نسخ معتقد ظاهره وان حال من خوف لانه مؤسرا وتوكل الى هو مقصود لعدم الاقتراض وكذا
لقد مرة علمه لمقوله لم نسخ وقوله ذلك اي المقدار في ستمها المتبرك لم ايلا حله وهو الذي في وهو

ليس اصلا المذبح
ايها او هذا كما سياتي
ولا يشمل المذبح ان
كم يعرف طالا قاله حليته
عليه فلا يفتنه الى
ممثل المذبح
ومما في ما فيه
اشترى

مقام الامن قاسم

مقدارها نصفاً فصحت قال في شرحه لقضوها وكذا لو كان يحصل كل يوم أكثر من نصفه فالنظر ان لها
 الصنعة وان زعم المن وكشي بخلافه كذا قاله شارح المختار لما اعتلفت عادته في الاكل زماناً او مكاناً اعتبر في كل
 زمان او مكان ما هو عادتها فيه قوله ولو لم يجد الا نصفه من عادته او من نصفه من وقته الغذاء وكذا نقلاً
 مثله في قوله عشاء قوله بخلافه في نحو سوايل ومخدة وفرشاة لا تنصرف بتركها قوله وان يمكنها الاكل والشرب
 بل ونما قوله لانه تابع علمه لقوله المنيغ والضمير لانه وفي ما مع ما مع الى الامم وقوله مع سهوله حال من الضمير في
 في قوله تابع ومما حصل المعنى ان الامم تابع حال الكون بمكانه مع سهوله قيام البدن فان لم يكن مع السهولة
 المنيغ المذكور وهو هو الخرافة فلا قاله بن قاسم النظر مع تعديله فيما سبق في وجوبه لادام بقوله ان الطعام
 غالباً له فاما سهوله مع عدم الاستيعاب فلا يابى وفيه انتهى لا يلتفت الى سبني ما سبق على التعسير منها على
 فلا يحمل هذا على ذلك ثم انما يابى ان لا يفتى في ذلك المستعان قوله كما كان تحصيل الفتوى بالسؤال قد اختلف
 لا ينهم هذه العبارة فيها الصنعة وتعييق وقتها اذا قد روى الكسب بالسؤال فانه لا منه عليها وانما يصرف
 عليها لا يتصل له بالسؤال وهو عيكة فاذا اقتضاه به قوله نحو المسجد على ما خلاه المنيغ والمختار وبالله
 في التحريم ويحتمل ان المراد ان لا تنسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد لا بيعتاً لعقل المحظية والامام
 في المسجد وليس داخل في المسجد وقضيته انه لا تنسخ لانه لا معة عليها في السكنى ولا هي متر في يديه
 تشبهه بالقدرة على السؤال وهذا الاحتمال قريب من الاول ومع ذلك لا يكتفى بالسؤال بل ان سالت وخصر
 لها ما ينفعه انتفع عليها الصنعة والآلة قوله وانما يجب في الفوضة ما لم يطرأ بالفرض متعلق بتجب فله
 للفرض فتم بالعمى عن المحرم قبل الفرض عليه وجوبه لها قبل فرضه محذوراً بالبدن ما لم يطرأ قال في شرح المنيغ فله
 نسخ بالاعسار بالمحرم قبل الفرض انتهى قوله وهذا هو الصحيح اي حين كونه ان يلقى قبله قوله عقب الرفع
 للقاضي في قضيته انه لا فرق بين الرفع اي ما ارفع نفسه فليس قوياً او لا حوت مدة ثم ارادته سكنت
 كما باقي في قوله لا قبلها اي المطالبة لانهما لو عرضها التوقيع لياؤه والفرق انه بعد الرفع ساع لها الصنعة
 ففاضها وضى بالاعسار وقيل الرفع لم يستحق الصنعة الا في عدم الرفع المتعذر لاذن القاضي لا يستحقها
 للصنعة قوله في شرحه المنيغ وعلم من كونه على الفرع بعد الطلب انه لا يميل في مكانه ايام
 ولا دونها ويصير في الما ويرد في المرقى قوله ان الذي لا يلقى وليس بواجب بل قد يقال ان الامم هذا في
 لا تلتزمه وتباخير لثقة بخلافها قوله ان الذي لا يلقى هو الوجه وعليه فالقوة انما تقبض بعد الامم

يكن قال لا بد ان يكون
 وضاع به لا حوت لها
 استسوا اجماعاً فصحت
 ما لا عسار به انتهى
 وفيه فقه منه انه لا يفتى
 بالبدن اذا حصل

منه

لا يهمل الاول وحكي القاضي الرقي ما في انه يعمل مرة اخرى قال وهذا ان لم يتكرر فان كان في عملها لا يعمل
 قلت وهذا من كلام الامام وفي الحديث انه لا يعمل في محاسن فلهذا الفسخ ولا يستأنف العمل على الفسخ الا ان يكون قد
 استغنى باليدوم والغائب ولكن تلف بعد ارض فاعمل كذا الاعسار بالمأضي لم يكن **قال الامام** في اخر كلامه
 على قول الامام قال اما قوله قول قاطع لا يبرأ ب فيه انه لو كان كذا في قول الامام يعني لا يتوقع حصول شيء في العمل
 واما التردد الذي ذكره في هذا اذا كان على وثيقته من مال له او استقلال وقف او رجوع الى قدرة على الكسب ثم يعرض
 له اخرة تعذر منه كونه فمثل هذا يعمل ما من لم يكن قط راجعا الى عدة ومنه فلا معنى لاممال مثله قلت والظاهر
 مراده الاممال في مطلق الامور لا بعد تسليم نفقة الرابع والاربعون لم يتفصل في النهاية في كتاب النفقات واما
 منه نقايس وكلامه عما في صريح او كالصريح في اممال منه هذه حاله وكلام غيره يقتضيه ونحو هذا ذكره الامام
 وحولهم اذا تكلم بالتحصيل وهو باليكن شيء اما لو علم انه لا يعمل له احدا والقي سلاحه فالحجة ما قاله الامام
 انتهى ولا تغفلنا فلهذا انما افاده المستبقوله منطوقه العمل لا في القدرة على نفقة الرابع وان جعله عن غيره
 موافق لما قاله الرافعي قال لا يظهر ان هذا الفسخ كما فعلنا لك في محاشية السابقة وما قاله في قوله انه لا يعمل في هذا
 الفسخ فليس في الكلام معنى احدا طيق ان العمل مرة بعد مرة او بعد تمامها ففسد ما قاله ابن قاسم
 انه يعمل في وقوله الا في مرة والامام في فان صريح في ان القدرة لا تبطل العمل السابقة بل قد يقال كلام
 الامام في ان لا يبرأ من القدرة بعد مرة في هذا ما في معنى الامام بعد تمامها انتهى وليس في كلام المستبقوله
 في المرة ما بين ان لا يبرأ من القدرة لا تبطل العمل السابقة لا صريحا ولا ضمنا فان قلت انه يلزم وهو معنى في
 راجع الرابع قلت هذا لانه لا يبرأ من العمل صريحا كما وعده وكذا ليس في الكلام ما في بعد مرة في المرة وبعد
 كما وعده وهذا هو الحق **ومما هو قوله** في جميع طوعه فلهذا ما قاله ابن قاسم انه قال في شرح الروض في
 او السادس ولقوله ثبت فمثل ابطال العمل باعنا في الرابع الذي دل عليه قوله لان القدرة لا تبطل
 ما بعده والظاهر ان معنى البناء انما يفسخ في محاسن لا في الرابع الايام انما العمل على الاحتياط والفسخ محله وانما
 ولو ثبتا فثبت لا حاشيت فيه في معنى قوة ثبوت بعد هذا اتفاق ثم يفسخ في ثبوتها الذي هو راجع اجمالا انتهى
 عرفت تفصيل ما قاله فيما نقلنا لك من الاثر عن سابقا فنجمع **والا** سلفا من كونه لان الادلة صحيحة
 من يرفع الرتبة عنها وعليها اجرة اي من صحبت ان لم ينجح في الاجرة **عليها** او من لم ينجح منها اي ولا اجرة له عليها
 الاول اي قول القاضي في جميع فلهذا **عليها** الرتبة في وقت التحصيل **في الثاني** اي قول الرتبة في وقت
 عن دونه نفقة ومن الفسخ اي فسخ نفقة اليوم والقبيل من قبله من التمتع في وقت العمل وان قل زمن الفسخ
 كالحظ **و** ما بنا عليه اي الوجبة **في** قوله المم ولو من با حضاره وهو قوله وقضية كلامهم في حيث لا

منه
 في الثاني
 في الثاني
 في الثاني

وهو ص

صاحبة انفق رده فحقوق وهذا ايضا يحمل النفقة ويحقوق فما قال ابن قاسم من قد يحمل الحاق على من مال مقدور عليه
وعلى من لا يكون عديم علم على مال والعجز عنه بحمل مسافة القصر متى ما وصلت به الصبيحا اذا لم يمكنه هذا العمل
اصلا بل حاله على الماء انما هو في النفقة ويحقوق فبما كيف انضاف هذا الى ما مع اشتراح والله اعظم
لا يقتصر بغير مودة قرينة ولا فلول كمال الغايب فوق مسافة القصر **قوله** نعم سقط به امرضاها وضيق
ولانه لا وجه له رضاها ايضا **قوله** بنفقة يومه اي يوم القرض **قوله** ولو رخصت باعادة بالمرضاها وعلوم ان الكلام في
الشرعية فلا امرضاها غير حاله لا يقال يشترط لصحة النكاح ليداد الزوج بما لا تصدق لانا نقول ذلك فيها
زوجت بالاجابة وخصامة اما من زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولا سفيته على انه قول قزوج
بالاجابة ولو سر وقت العقد ثم ينفق ما بيده قبل القبض **قوله** والا فلي من كان من مؤنتها سكنت عن الباقية
اطلاقا شرعا المباح انما كان تصفية وليس له منع نفقتها ليلا لها الى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الامة
حيث كان لسيدها اجبا وانها في ذلك بقوله لها اصرى او جوعى بان نفقة الحر سببها القرابة ولا يكتفي
اسقاطها عند العجز بخلاف الامة فانه قادر على ازالة وجودها عنه بان يبيعها او يوتئها وكان وجودها عليه
من هذه الحيثية ودنفقة القريب وان كانت نفقة القريب تسقط بمضى الزمن ثم رأت ان لا ينفق قوله
المص لا يجب عليك لصحة كفايته في فلول من زوجت سقطت نفقتها بالاعتد وانا عسر في وجهها الى فسخه وهو
يقتضى انما حيث عكفت من الفسخ ولم يفسخ لا يلزم من كانت مؤنتها عليه قبل ذلك ثم يماسى لسان
حيث لم يوجد منفق **قوله** كالقضية هنا قضيتها انما اذا دعت باعساره بالمرضا حتى الفسخ وهو
ما قد ساء من انه لا اثر له في غير كثيرة فليوجه الا ان يقال ان معنى قوله هذا كاشية في ان لها الفسخ
ولا يكلف الصبر الى الكشد ولا سيما ان رضاها باعساره لا اثر له فيكفي ويمكن من الفسخ حاله وبعضهم
قال ان معنى قوله كاشية ان لها الفسخ **قوله** المص ولو عسر زوج امه قال في المروى وقطال بالامة في وجهها
بالنفقة فلو اعطاها مبر ومكة السيد وتعلقت بها فليس يبيعها قبل ابدالها واحدا من من نفقة اليوم
لا الامس ما السيد بالعكس وان ادعى التمسك فانكرت الامة فالقول قولها فان صدقة السيد من من نفقة
فقط والحضرة السيد الحاضرية لا الحاضرة او ولا المستقبل قال في شرحه ولو اقرت بالقبض وانكول السيد
فالقول قولها لان القبض لهما بحكم النكاح اصرح الا ان انتهى **قوله** ثم يلزم سيدها اعطاه او بان لم يكن
يكن ابا او ابنا للزوج **قوله** في شرحه الوصل **قوله** لو كانت امه المولى من وجهه اطلاقا لولا ان
اعطاهم فؤنتها عليه كسابق في فلا يفسخ له ولا لها وبحقهم نظايرها كالزوج امه بغيره ولا يفسخ
ليشكل كون امه زوجة اطلاقا بما قلناه في محرم النكاح انه لا يفسخ مملوكة وان مملوكة فزعمه كملوكة ولم

بطل النكاح
ومنه يفت
اخال ص

يعتد الفسخ

رضى عنه ذلك لثقة عنده فيما عدا الولادة وقيل وارثا المطلق والميم ذهب ابن ابي ليلى وقيل وارثا الميم والميم
 ذهب ابو حنيفة رضى الله عنه وقيل عصبته وبه قال ابو حنيفة وذلك امتثالا الى ما وجب على الاب من الرزق والنفقة
 انتهى قال ابن كمال قاسم لفقوله وكذا العقوليين ليرافق مذهبهم لا يرضون بغير العقوليين يدل على ان كلا من ذهب الى
 ميثا في ماعدا العقوليين ولا يخفى ان كلا العقوليين لا يثاب في القرائن الشاذة وهي وعلى النوازل المحرم مثل ذلك غاية الامر
 ان الوصف بالمحرم في الوصف المذكور في تلك النوازل لا ينافي في نظر لان قوله وكذا العقوليين ^{من وجه الشك فيه}
 والى ما لو ارث وارث الاب والمحرم وقوله وقيل الباقي من الابوين يوافقون في غيرهما وهو وارث او وارث المحرم
 وعصبته فكل منهما يثاب في مذهبنا في نعوها وعمل العام على انها ضرورة داعية عن مصاد الميم وانما يكون
 محبا اذا كان مقدر في الاصول وهذا لا ضرورة مع ان المقام يقتضي الحقيقة دون المجاز فاذا ذكره غاية في غاية المشاحة
 وعدم العبث في حله الموافق ^{والثاني وجه} الثاني وجه معنى ان لا وجه للاتفاق عليه لغيره عن عصمة نفسه بخلاف ما في قوله
 ومقتضى ما علم به ان شذوذا على الطريق بعد بلوغ غيره للمقام ^{فيها اي القرابة} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة
 ان من قام ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة
 وكان يورد شذوذا الاصل على المعنى وبالعكس حين اختلف في دينها فكونك في وجه بالاتفاق ^{فيها} فيها اي القرابة
 اي بالاعتماد ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة
 كان يقال انما وجبت على الاقارب كونهم كالحج من جهة هذا الخاص بالاصل والفرع ^{فيها} فيها اي القرابة
 مقدم على وفائه ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة
 وهذا الانواع مترتبة على الاولوية وحاصل ما قيل انه ما حكم ببيع المسكن اعترض عليه بان ^{فيها} فيها اي القرابة
 وحاصل الدفع انه عاين ان الدين في بيعه هو ان يكون للقرابة القريب او في حكمه بالاندفاع به حديث التتبع
 ان كانا ية مقدمة على قيام الدين مع قوله ولما احتاجها وايدى الاندفاع بالعلو التي تليها وهو قوله
 على ان الخبر انما ياتي في وجه الاستعداد من قوله انما ياتي للباقة او في ان كذا لا فساد اذ يستلزم نفي الاجماع
 الى قوله وقدر في الاصول قال ابن كمال قاسم ان في كذا نظر بل كذا ^{فيها} فيها اي القرابة
 المسكن ففقدت بقا من عند محاجة الميم ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة
 كذا بصدد بيان مقام ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة ^{فيها} فيها اي القرابة
 الا فساد فانهم قاموا من خلفه فوالا لاصول وامثلة الموافق ^{فيها} فيها اي القرابة
 تا يبدى فلا شكال وهم اصل لا شكال صدر من قوله الميم وبيع ما يباع في الدين فاشكل عليه كيف يباع
 وانه اجابه بما ذكره فلا شكال الاصل من بيع المسكن خصوصاً والتم اجابه عن ذلك ليعلم ليوافق وجهه

فقد لم ينعى ذلك
 الوارث من قبل
 وجب له في
 في عدم المضادة

سؤال لا غير والمعتبر انما اذا استحال المذكور ووضعيه فخطا فخطا قال ابن قاسم انه قد يقوى
استحال بان حاجته وحاجة عياله مقتدان على الدين وعلى حاجة نفسه فكيف يبيع ما يحتاج اليه المقدم لحاجة
المؤخر ما عا ينضج الاستحلال بان حاجة البعض مقتضية على وفاة الدين بعد انتفاء حاجة المقدم وبحاجته
بان حاجته المقدمه هي حاجة اليوم والليله والكلام فيها اذا انتهى لوجهين احدهما انه ليس في كلامي كلام
والآخر من حيث حاجته وحاجة عياله واما اجابته عن الاشكال المذكورين وتأنيها لم يشر الى حاجة اليوم والليله
في الاشكال واما هو في ما فهم من كلامه مقاصد كاصح به انتهى في قوله ففعل في حاجة المستغنى **وهو** وكيف
بيع العقار قال في شرح الاشارة وان كان عقار او غيره من عليه قد يرسل ببيع شيء من العقار لم يتم ببيع له فلا
ان يبيع منه كل يوم جزء بقدر الحاجة لا وجه الغروي في نظير من العبد وصوره الان يرى واعلمه المعتبر في
وامر الان يرى ذلك في غير العقار ايضا واذا انكر كشي من كلامه الوافي انه لو لم يوجد من شيء لا يبيع ويقدر
المقامه ببيع جميع انتهى فما قال ابن قاسم من التردد بعد التام في البيع فبقى بما قاله في شرحه لان ما دفعه
ما ذكره هنا فقد وقع في حيزه **وهو** ولم يوجد عطف على تقدير كادوم وامسكت في الامداد فتضيقة انتهى
المرجع اوم ذوجه الاصل وقد جزم في فضلا لا عفاق بانه لا يملك له ادم ولا فقهه فادمها ولا تقضي **وهو** في الاموم
باجزائه **وهو** واما لم يملكه اى انكسب **وهو** ولعله هذه اى المؤنة في انضباطها اى او هي بقدره من جهة الشان
مخلة فم اى بخلاف الدين فانه لا انضباط له من جهة الشان وبذلك ما خلد في حاله ليدون ففعل ملكي فليكن بالنسبة
لشخصا كثيرا بالنسبة لا من غير انه قد يطرأ ما يقتضي جرد الدين في كل يوم كاعراضه في حال من حال غير يفي
اختيار منه **وهو** ولا يجب عليه سؤال قضيتة انه لو وقعت له الزكوة بلا سؤال وجب قبولها وعليه غير في غير في
عدم وجوب العقول لهبة لوجهه وانما يوجب بخلافه وانما لا يملكه على الفقير لان ما له ما اوجب عليه فانه
الديون ولا يرد عدم وجوب قبولها بل عدم صورته لفقه الاقارب لان ذلك في من ينفق عليهم مروة **وهو**
والنفس من مكتسبها اى بالعقل وكل قول بعد غير مكتسب **وهو** كقوله اى حيث كان فربما بخلاف الاصل ليوافق
ما يأتي في كلامه المسم واما قيد ما يندفع ما حقه ذوره ابن قاسم وولسم انه شامل للاصل وهو مشكل مع
ما اتي من مقتضى لزوم مؤنة الاصل وان قدس على انكسب لان تكليفه انكسبه ليس في المباشرة بالمعروف
اعلمها بها وكذا غير في المخرج بقوله كفاية اصل وفتح لم عليها وانما المخرج عن كسبه يفيق وقال في شرحه
وبما ذكر في علم انما لو قد راعى كسب لا يفيق **وهو** لا اصل لا فرع انتهى لان يكون هذا محمولا على المخرج او
على طريق المحرمة ويرد على الثاني ان السب في مقتضى عليه باين المحرمة وعقوبه واعلم ان اطلاق قوله انكسب
كسوبا كسبا وقوله هذا قلت الثالث في وجوب كسبه لا اصل كسوبا انتهى بل يكلفا انكسب بغيره لو صغير
فرد **وهو** وانما يجوز ان يكون ما يندفع منه ذكره في هذا المصداق **وهو** المصداق بان انكسب بغيره كسوبا
منه

ما فضل اليوم
والليلة في قول
ص

الانكسب اى انكسب بانكسب اى انكسب بانكسب
لانكسب اى انكسب بانكسب اى انكسب بانكسب

السابق

[illegible]

وَأَمَّا الزَّامُ كُلُّهُمَا
أَمَّا الْوَلَدُ الطَّافِي
وَالْكَبِيصُ
وَأَمَّا الْبَشَارُ وَنَشْرُهُ
الْمَشَارِدُ وَمَوْثِقُهُ
الْمُتَرَبِّعُ الْمُتَرَبِّعُ
لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا
لَا مِنْهَا مَعَايِشُ
وَأَمَّا الْوَلَدُ الطَّافِي
فَمُتَقَرَّرٌ

قال في شرح الادبارة ومن ثم القرب استلزام لا يجب تقديمها لا من جهة ساقه او تحتها ان لم يمكنها من ان يكون منتهى لقولهم
 لم يمكنه نقضه فامير قبل ان يكلمها لم يرفع عليه بها ولا نقضها او قلعت في يده بعد قبضها ابدلها بالانقضى وان
 يتصور ذلك لوجوب كفايته وهو المقصود بقوله الميم لكن بالقدرة فيها انقضاءها في ذاته وقيدته بالانقضاء
 بالتحديد لقوله لا يضيء الا بالقدرة في انقضاء المنقضا بالذبح الميم من المضيئ وسبيل ان يضيء او يولد كل باطلاعه
 ليتم شيئا وبخلافه ان كان قد اذن بها غيره او تصديق بها لم يجب ابدالها امر مادامت باقية لا يحرم عليه
 ان يملكها لغيره لان جميع ما يجب للقرب استلزام ومن ثم لم يجب له الاعتناء بغيره انما في قوله انما من تلق كمنع
 حلت ما تلقه افناه وذهبت بنفسه تلقا وكلفا حدها انتهى قوله حدها اي سقوطا ففنى عبارة الشارح وانما يبدل
 انقضى ما تلق او حلت بغيره في يده فالعبد يصير حاضرا فيما تلق في يده حيث قصر بالدفع الميم فاقا لا ابن قاسم
 ان النعم في هذه العبارة بانها لو اذعننا لقلنا لغيره بنفسها او بالانقضاء وكان يمكن ان يقال انما تلقها او قلعت
 بتقصيرها من الممكن من الانقضاء بها ان سقط لكن كلامهم محال فلهذا انتهى كلامهم لنشأ من حصول الذم بل ما يضيئ
 به الصبيبا اذ كيف يعلم من العبارة هذا المعنى حتى ان المجازي لا يتصور ان حاضرا لثالثه بنفسها فلهذا يكون
 فيهم معنى عبارة على ان لا يرفع وهو قوله بعد جواب بالامكان لكن كلامهم محال فلهذا انتهى قوله فلهذا هو فوق
 قوله انتهى ما كان من القرب اي فان كان في لغيره في الاتفاق عليه وانفق حادرت قرضا على الاذن وان لم ينقض
 فقولهم التي بصيغة الموصولة صفة صفة الموصولة لا ينفك عن ذلك حتى يكون صفة للقرب لانه يكون قولهم القرب
 وانما في وقته في بعض النسخ ومن ثم القرب الذي يادراجه من قوله القرب في قوله نعم لو افناه اي مثلي بهذا ايضا
 بعضا فارد الكلي او يعني احد والرد ولذا قال حلت اي ممكن به لغيره في غيرها لكونها لا حاد وقوله عليه
 متعلق بوجوب قولهم لا اذكو في قوله لا انها وجبت لدفع الحاجة قوله احتياجه الفرع في حق بالذم انما لا تترتب
 من كل الاقارب فاقوله ابن قاسم لم يضيء بصفة الفرع ليس شجرا قوله لا بعد الاقارب اي بالانقضاء قيل
 فعليه اي عدم صيرورة دينا الاستثناء لفظي ان عبارة يدل على صيرورة دينا على المنقذ وليس اذ يصير دينا على
 المستثنى لانه في ملكه فاقوله انما هو بغيره دينا على المنقذ والاستثناء ظاهر يدل على كونه دينا على المستثنى
 في يمينه كقوله لفظيا لا حقيقة قوله ويدعي ذلك ان يكون الاستثناء لفظيا قبل هو اي الاستثناء عليه
 عدم صيرورة دينا الاستثناء لفظي قوله وانما في كثير من قوله بان دونه عليهم في شرح الادبارة قال فيهم في شجرة
 راجيا القرب من نقضه وكسرة فتصير دينا وذا القرب لفظيا لانه في كل ما يرب به في حال ايقظهم او في حال النافخا
 بالامناء وكذا باؤنه في الاستثناء حقيقة او استلزام ولا فتصير دينا في ذلك بل سقط بعضا من زمان وما ذكره من استلزام
 مجرور وفرض القاضى بالفاء هو ما شئ عليه شيئا كان لغيره في قوله لا من اية الدعوى لانه فيهم اي المقتضى به وهو المقتضى
 او بالانقضاء اي قرضا لفظيا

وانا طال لاكثر الحقائق من ضرورة نقلا ونحوها ان يخرج الشيء من مقدّم على غيرهما وان كثر واجلوا واموده
فانتم عللوا بانها من سادة لا حيلة الا لنفس وقد عرفت فيما مضى فلا يصحدها بغيره وبانها امتناع فيستحيل معها
وبانها كالملاطمة وبانها ان يكون ما يفرضه لا يوجب فيحصل ما حصل وان التقدير لم يثنى الا في قدرها خاصة في لا في صفة
الوجوب وبما سقطت بعض الزمان وبانها كيف يكون في التقدير بقدر المقدور واجبا عنه بان كل كونها حواسا ما لم يحصل
من الخلق تقصير فيبني او منع ولا عوقب فيمكن التقاضي من عملها وبانها انما دفعها ما لم يخلق عليه وخطا له من الصلح
لان الناس راوا ان لا مطابقة قريبي بما مضى ففهم بعد الفرض من قرضه بخلاف ما اذا لم يعلم ان حجة تقضي منها
فان الناس لا يسبح لم يفرض شيئا فافتضت محصلة الخلق عليه مع تقصير الخلق بمقتضى ما يحرم ففرضها فافهم وان
مستوفاهم تقديريها مستقبل حاله وما يكفيه وان كانت في الاصل غير متعارفة وانما دفع القول به كيف يكون في التقدير تقديري
المقدور واستحالة مصيرها وبانها انما هو مع كونها امتناعا كالشيء لم كلام الامام وان بعد الفرض فليست امتناعا بل هي ملكة
فلا ينافي ذلك كونها دينا وليس هو ما يفرضه الا يجاب حتى يلزم ما قلنا بل يجاب بمقتضى ما قلنا من مجرد الاجاب
وذلك لا يتفق ومن سبق لها قبل الفرض بعض الزمان فلا بد منها بعده ويصح ان يواد بالخلق من التقدير من وعده وان لا يوثق الا في
قدرا ما هو في صفة ثم لا يتاخر في اعتداله في كلام الشيخين وروى عن الامام في سؤاله لم عن ذلك ما اظالم في العقل
عليها فقال اعلم انما هو في ما حصله فقلت ما قاله عليه عمل القضاة في البلاد والحاجبة اليه اذا انما في فحين تجب له الضميمة
ومن تجب عليه اطلاق الضميمة فتقدر الخطا لانه كل يوم فاحتمل لفرض الفاضل ودفع الضرر فذلك يندى لعل له الضميمة
لكن في شمل الخطا لانه وان ستر من ثم نزل عن من ايج عهده في اوجه صريح ما هو في الاكتفاء بفرض الفاضل والتمس اعطاه
ومر على من اعترف من عهدها ما به كيف يفيق بها من على المذهب شيئا لم يوجد الا في كلام الفقيه مع انما لم ينفذ عنه بل فرضا
به من الاصول التي لا خلاف فيها وكذا في عهدها وبني عهدها وليس في ذلك من هذا المذهب شيئا واجبا على بعض الاصول
الساكنة به فها قد تم فقال وما ذكره من الامور ما نفعه من هذا المذهب بالنظر لمصلحة القريب فيما يتبقى به من حجة ودفع
عنه ما خطا لانه في كل وقت وتفقير نفسه بل يحصل ما يقع به من يوفيه ما يتقرر له على الخلق مجالا وبانها قدما بعد
الا قبل من الفرض فانه يصح نفسه عن التوسع في الحصول ذلك علم بان المذهب في الحصول لا يندى له وادى مستقبل فلا مستقبل
على الفقيه من عادة مثل هذه الامور والحمل على تقصير انتهى ما قلنا من انما قدما ما لا يتفق وفيما اذا اذن الفاضل في
التسوية بانها استقامت لخلق الامام عليه واما بعد من عليه لا المنفعة اذا الفرض دخل في ملكه التقدير من هو لم يفيق
على نفسه الا من ما قسم وهو بانها لا صرفه في المنفعة الواجبة على خلق الخلق استقامت المنفعة اي بل فيها علم وهو في ما ملكه
مرا عليه ولم يستطع وهذا المعنى معنى الاستعداد والاطلاق المنفعة على طولها غير متفق وبانها ومن ثمة قال المشايخ لا يفيق ان
على من المجلين الذين من حقها اخذ من على حقها لا اعتراضا بالابادة المتكلفة في ذلك فافهم وانما ثبت الامم بالاولى

فمنها الحقائق

طار ما لا يشترطهم قال لا لا بد من بعض ان لا يكون له ذلك الا اذا استوعب الابواب وخاب وعلقه موادهم وظاهره من ان
 مع امتناعه او غيرته من وادان الناحية مع وجوده بهذا في عبادة الله والتمسك بها وعليها الرضا والرضا بها
 فلو استغنى من الرضا عنها القلبي ومات فالقوى ذكره ابن ابي شريف علوم الرضا ان لا يتم يحصل منها فعل يحال عليه
 سبب لعلنا فينا سماعا الى ذلك عن المصطفى اطعمهم واعطاهم الزيادة في ذلك فظهر لانه لو خرج الشاة فأتت
 ولوحها بسبب ذلك صنفه وعلوه ما به مقتضى اللين المتقارب لغدا ثم قام المفضل هذا وان لم يحصل منها ذلك
 الاول لكن امتناعها من مقتضى ما وجب عليها من ان لا يتلافى في على انه قد يتلافى في الشاة ليس بها
 لا هذا ولا لانه عند كثير من تبة اولادها في ما بالسياسة من غير ما تها وعلوم حتى الدنيا من سبب للملك غالبها
 في الرضا في الرضا لان مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 في الام ما بين به الرضا صلا من مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 ولا كالحق كالمعنى من قوله غالبها مع انه مشهود كثير من النساء يمتنع عقب ولادتهن في صنع الرضا عن امره في يعيش
 في بعد الولادة وعقبه **قوله** يؤثر فقداه اي يمتنع **قوله** واعتبر من هذا التصحيح بالامام فاحذر من قال لا لا بد من
 قلت كذا خالفوا في في الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 في قطع به الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 اعتماد لكن تنبعت هذا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 الرضا عنه وقال ابن الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 قال هذا التبع لما في الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 مكره وكذلك السند يفي وقال لا ما هو في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 له في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 لانه في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 حاصبه الى الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 لا ينعى الاستمتاع ولا ينقصه فالأصح ما روي عن المصطفى في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
قوله وفي هذا الكلام يعني قاله فان اتفقا باي الفرضية وتبينه اتفقا باننا في الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 في الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 عليها ولا وان يكون ذلك الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها
 من شأنه الرضا في مقتضى ما قاله ابن ابي شريف من علوم الرضا ان لا يتلافى في الشاة ليس بها

بعضها

لصناعة لها لم تسقط لفقها بهذا فاسفرها باذنه لما حجتها التمكنه عادة من سائر حاجاتها دون المسافرة ولا
يحتاج لها في كل ما في العبد من اداء الواجبات لارضاعها باذنه في المبدئية سقطت من قوته ولا يحتاج لها في العبد
ان يسكنه الارضاع بالاراضية نفسها لارضاعها باذنه وخرجت فانه لا يتمكن من عودها لا تحقيقا منفقها الشا
نر الله اجرة لها وان كان يسكنها بجوار طلب الاجرة وينبغي وجوبها على صاحبها تحقيقا في الاجرة كما قيل عليه
في وجوبها لعلام بالثقة وفيما سلكه وجوبها لعلام بكل ما لا تعلم بحكم المبراة فان لم يجب على بنا للمفعول من اجابة
واما ان لم يسلم الن وجه ما طلبتم واستقلت باخذ ما طلبت منه ما لم فيصير قيا سقا على ما لو غضب
شيئا فاما لمفعول منه اخذ ما تلقاه ما لم بل اذن فان قلت ان هذا لا يتحقق الاجرة اذا استقلت بالارضاع قلت
رفع الضرر عن النفس واجب باجماع الاصحاب وانفاق المفعول في صورة ارضاعها بل وفوق الزرع لتتحقق الاجرة
لستك النفس لركية ويجوز ان يظهر بان ما قاله من قاعم انه فلا يستكمل فيها انه اذا لم يسلم لها بل استقلت ما اخذ
وارضاعه اغنى غاية الظهور واحدة الموقوف والعصم وكذا ان يرضع صالحة انما قيدنا بها بصالحه ليجوز
لنا سقته والى يحصل للولد منها بغير بيعها له والعصم او رضيت باكل اى ما يقا وت به عادة فان لم يبدل
حيث لا وقد لا بد وان ادعى ان حشر صفوا او لا ذلك فلا جناح عليكم والمنا في تجاها لانه لو فوسر شفعها فان
وكل اى محل خلاف انما ستمر الولد بين الاصلية اى بان كان بينها امر بيا اى محمود العاقبة ويحصل به تمكينا
بما بين ان لم يبدل اى لا لو ارضعها ولا بد منه ثم مات واستغنى الوالد فان لم يبدل اى على المقتصر
وقضية التقييد بعلم القدرة انه لو قل وعلى المقتصر ان يسلم اى يحضرها لانفاق وعليه فلو خالف وانج
على النفق فالنظم الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ويكونه انما النفق بالنزاهة فان مروجه اليها اى
النية وقوله كان فيه اى الرجوع فان بان كان احدكما اقربا كانا لعنت قوله والاخر واما كان ابن ابنا
فان التموين اى تحصيل المؤن للفرج فان هل يستهان فيه اى في التموين قوله ولو بالنا اى عاجزا عن الكسب والزنا
فان لان نفقتها اكد لان نفقاتها ولان نفقتها لا تسقط بعض الزمان قوله مع الولد الصغير اى والجفون
اى فيوزع عليها قوله وصنف عطف بيان لمضى قوله ان ستر مسترا من كل متعلق عسل
في اشياء قوله وما يقعها لعدم استلزام المشاهدة لابن عمها على ما ياتي ويكونه مع المتخلف من السفر
من ابعده وان كانت اخضا منه لم يزل سفر قوله وهو واجب قوله وهو صريح قوله وهو صريح
الحاء على ما هو القياس في مصدر الشك في الجملة قوله انما لا يسقط باذنه اى عما يذره قوله انما لا يسقط باذنه
عما يصلي به بقوله بما يحتاج اليه من طعام وشراب وقضاهاجة وعسل بدن وثوب من جنس وورق وتزويج اى يعلم بما
وعمره وشميطه وعسل وحبه واطرافه وكذا ذلك من مساير مصالحه وفيها نوع ولانية وسلفه

او انفعته بعد لا في ذلك والثاني على خلافه **قولهم** انهم كلام الله تسليم الذكركم مطلقا ولو شئتموه هو
تقديم كلام الله في نفسه وصريح به ابن الصباغ وصريح بالثبوت على تسليم المشهور وان يمكن حمل الاصل على كلام
ربه والثاني على خلافه **قولهم** فلا حضرة لهم وان كان من الله حضرة سلم له ولا في غير المقاضى في يقوم بها
ولا نقلا عما القراية **قولهم** بالولادة الحقيقة اي لا من منها ولو من رها او نسبت اليه شرعا **قولهم** الله عليه
اي على الاب **قولهم** كانهما اما كلام **قولهم** من النسب ينال الحكمة **قولهم** قيل هذا مخالف قال في شرح الارشاد وتقدم في ذلك اشارة
الخالف على من جعلها من رها في المعراج كما علم وعرف وهذا معتمد كانه عليه السلام عوفي وعرف وان وقع في الرضا
واصلها هذا ما خبرها عن نبينا الاخوت والا في قال ابن قاسم في قوله قيل هذا مخالف اي لا قضا وهذا تقديم
نبينا الاخ في والا في على الحالة لانها اقرب قال ابن قاسم في قوله قيل هذا مخالف اي لا قضا وهذا تقديم
نبات الاخوة والاصوات على العقول والعباد والتكليم انتهى قال شيخنا الذي استقى عقده لا يقال بنبات الاخ
والاخوت ليعتد اقرب من الحالة لانا نقول هذا معارض بالمثل فيما في القرعة وبالجملة فمسئلة الخالف
مستفادة من ذلك انتهى **قولهم** انهم اي قيل قوله واحديد ~~لا يجوز ان يكون عطفين~~ **قولهم** في ذلك
والله فالانتي قال في شرح الارشاد وبما انه تقدم الاخوت لا يوين ثم لاب ثم لام ثم اخ في لا يوين
مطلقا في حلقا ثم لاب ثم لام في الانوار فاذا فهمت عبادة الخاتم من تقدم ذات لا يوين مطلقا
وان ذات الاب وذات الام تقدم كل منهما على ليسا وبما في الاول غير مراد وان قوله بعضهم طاف
المشاعل من تقدم الاخوت لادم على الاخ لا يوين ولو افقه اطلاق الشيوخ تقدم الاخوات على الاخوة
وقضية ظاهر كلام الحارثي ان ابن الاخ لا يوين ثم لاب تقدم كل منهما على بنت الاخوت لادم وليس مراد
بدليل قوله بعد تقدم بنت الاخوت على بنت الاخ في واذا قدمت عليها مع تقدمها على ابن الاخ فلان
تقدم على ابن الاخ اولى مني وبما قلنا ونرفع ما ذكره ابن قاسم من رها **قولهم** لا سيما اصبرنا بصرا عطف
مفاد **قولهم** انتهى اجمع **قولهم** ما لم يدعها لا لوثته اي يظهر من علامته لم فضيت على غيره قال في شرح الارشاد
ونحنى هذا كما ذكر فلا تقدم على الذكر في محل لو كان انشي لعلم لعدم احكام بالاثرة نعم يصدق في جميع
ودعوا لا لوثته اذ لا تقدم الا منه فما اليه فاستحق الحضرة وانما لم لا سيما تثبت من هذا لا مقصود
ولان الامام لا يتبعه من ولها ان الخلق والوجاهة وولها الجاه بختين **قولهم** لا يجوز ان ينفذ
في الذكركم **قولهم** لكن ليس له اسم السيد وقوله من رها هذا شامل لاب والام واقصر بعض على الام حيث قال
تخصيص القول فيه ان الولد لا يقيق حضرة لسيده الا اذا كان قبل السبع وانه حرة **قولهم** من هذا ابواب كثيرة

مع ذلك اشارة
الى وهو محتمل
وقد اي تقدم
انتم اي ان قولهم
مع ذلك وجه
في عليه يرجع الى
تقدم بعد صم ويتفرد
عليه اي على ما ذكر من
المصالح التي اعني احتمال
تقديم البنت وقول
تقديم اخوة **قولهم** اولاد
او ليس الاب المحجوب جازيا
للبنت بل الاب جازيا
يرصد المحجوب من رها
وصحى انتهى في ذلك
في تقدم في قوله
فالاحصالي اي حاصل ما ذكر
من شق الترتيب يعني
ان لجب اخوة هيئته
وصحى فيها بالان
صورة تجب بالجملة
فان اجبوا المقدم
فيقول الى ان الامام
المقدم وقوله البنت
من حيث امرى والبنت
مجمعة من حيث امر

ذلك في الامم بان يمتنع بعد ولادته او اوصى بولادته ثم عتقت في حقها والاب سرق قتلها وقد ثبت كرامة قتل
 حوبا لاضافة قوله لغير السيد متعلق بقوله لغيرها **قوله** في ذلك اليوم اي يوم في سنة **قوله** فالحكم كذا في سبب
 القاضى عنه **قوله** ما في في ولاية النكاح اي في معنى من هذا ما ذكرنا في الامم فاكتمل عتقت الولدية للاب والاب انقضت
 الولاية **قوله** ولا فتقبل اي حضنة **قوله** كما قاله في حق اي حيث وقع النزاع بعد التسليم **قوله** الله والله متعلق بالاب
 المتأسى اليه بنوت صحة في الحال من غير احتياج **قوله** وما كثر عيوب اب لفضل اي بحسب العقد وان كان الزوج غائبا
 صحاح به في الامم وقوله غير في الطفل اي وان علا كذا في زوجة بعد اب والاب وصورة ان يزوج الرجل ابنته بعت زوجته
 من غيره فتقدم بموت اب الطفل وانه فيحضنه زوجة حبة ابيه كذا في حاشية المنهج **قوله** بذلك اي بالنكاح **قوله**
 واما ما كثر اب الطفل كماله الطفل اذا نكحت اباه او جدته **قوله** واما الجد فلا يزوج وصورة ذلك ان يزوج رجل ابنته
 اخيه وابنه الاخرى واي يزوج الجدة ابنته فابن ابنتها فابن ابنتها فابن ابنتها فابن ابنتها فابن ابنتها فابن ابنتها
 ثم يفتقر حضنة الاولين وجبة الجدة ابنته في الامم في الثانية من ابنتها الحضنة في حقها
 ناكحة لغير لغيره وقد تقدم بقاؤه ايضا لا يفتقره عن حاشية المنهج **قوله** وقصيته ان تزوجها اي في حضنة
 وقوله في حال اب اي كان يكون في حضنة المحضون وتزوجت باي امه **قوله** بان طالع زوجته بالغ هو للتحليل وان
 خالها على حضنة الصغير سنة كان الحكم كقولك **قوله** والله تعالى وحيت من لم حق في الحضنة فلو تزوجت
 واستحققت الحضنة ففرضها ما اخرج عن ان يكون له في الحضنة **قوله** حتى كسفت قبل ستمها وفيه في الامم
 لا لا يفتقر في الامم او يفتقر فيها فيم نظر كذا قال شارح المحرر **قوله** في الاقرب بالاول لحفظ النفس
 عن الهلاك كذا في الحضنة **قوله** المهم او ابن اخيه صورة ما ان تزوج اخت الطفل لانه من ابن اخيه لا من ابنته
 الاخوت لانه لا يفتقر فيها كذا في حاشية المنهج **قوله** واخوت لانه او تزوجت اخته لانه **قوله** ومن ثم اي
 لا جل ابها واخا بذكر في قوله محلا في الاصل **قوله** اشترط ان يفتقر له هذا وصلى لابي او كما تقدم في قوله
 عالم في حق الزوج والاب **قوله** هو من اي اوفق **قوله** فيستحق جريما اي في مقابلته الحضنة **قوله** من لم يستحق
 اي يفتقر المحاضنة عن المكافاة **قوله** تراضى المعنى **قوله** وجهها يدبره اي يكون ذلك مني **قوله** في تزويجها
 في ذلك اي في سلامة الحضنة المكينة والصغير اي المحضون الصغير والكبير **قوله** عا وحققا اي وان كان
 في ذلك منها قراة والا اجبرت الام لانه غير اختياره ولا اختياره **قوله** ما قاله ابن قاسم من التعاقب بين
 قوله العنق والمث وبني الدوام وشهره حيث **قوله** لا لا تعلم لولاها فافتقار من كماله الاخر ولا اعتراض
 لغيره فان رجوعه المتعاقب وطلبه كماله **قوله** انما التغيير او فافتقارها وكان بعد ما سكتا لما كثر في حجة فيها
 بغيرها والاب ان لم يكن بعد ما استحق الحضنة من هفتي غير اخيه عليها من ثمنه نفقته وهو كذا في الامم



Y

حاشیہ

709

في قوله قد يبدو له ايضا يظهر له على خلافه وما ظهر او يتغير حال من اختياره **اولا** في
 قوله ليه قال في شرح الارشاد فاذا اختار احداهما مدة ثم اختار والاخر يقع وان لم يطعم ذلك الاخر وان لم يكن
 ذلك حكم لانه قد يظهر له الاخر مجدا في ما طعمه او يتغير حال من اختياره **اولا** ولان الخبيث يستوفيه ايضا قد خشي
 طحا في وقت وغيره في اخر ولانه قد يعقد مراعاة بما بين الشئ وقد يؤخذ من التعليل الاخر انه لو اختار
 ابتداء وان يكون عندهما حصة كيوم او اسبوع او شهر وعند الاخر مدة كذلك **اجيب** لانه ليس
 بعيدا ويحتمل ان لا يجاب بل يقع **قوله** نعم ان سببه اي سبب اختياره الاخر **كما قبل** التمهيد قال في شرح الارشاد
 ولو اختارهما معا اصح فيهما ويكون عند من خشي لم القرعة منها وان لم يخش واحدا منهما او اختار غيرهما فلا
 لان خصانه كما منتلها فتستصحب انتهى **قوله** من زيادة احوال متعلق بقوله وتنج قوله فلا لعله يمنع فلا بد منها
 منه ذلك لتا لافضيانته وعدم البروز وظاهر كلام المصنف عدم الفرق بين الام والخدرة وغيرهما وهو كذلك خلافا
 لما عرفت لان معنى الفرق وظاهر كلامهم انه لو كانتا من زيادة رتبتهما لم يحرم عليهم نعم لا يمنعها من عبادتها كحرم
 الحاجة ليهما **وسمع** ان حرم مطوقا فان على قوله **قوله** ولا يمنعها دخولها عليها **قوله** قال في شرح التمهيد
 واذا زارت لا يمنعها الدخول اليه ويحلها حجرة فان كان البيت حقيقا حرم ولا يطيل المكث في بيته وعدم
 الدخول الا صرح به اعا بعد شي فقال نعم ان لم يمان فيكها من الدخول ولا يطيل على ولو كان يمان عنه وفيه
 ما يفهم منه عدم الجواب وجها في المصالح قال فان دخل الاب لم يحررها الا نزلها له اخرها اليها **اولا** في
 الامم بل يلحق قوله ويكون قوله ويكون ذلك وعنى زوج الامم فان لم يقع في قوله **قوله** في شرح الارشاد **اولا** في
 فان اخذها اليه لا يحصل به شطء عليها عادة ولم يمنعها من زيارة قبرها صديقا ان كان في ملكه وكذا في
 عني ان كانت زوجة خذوا الختم وكذا الفرق في زيادة الختم من لا يرضى وذا لا يرضى من لا يرضى من لا يرضى
 الميت **قوله** في شرح الارشاد **قوله** بالشرطين المذكورين اي بقوله حيث لا خلوة بها محرم ولا رتبة **اولا** في
 ذكرهما **قوله** في شرح الروض والختم لا يرضى **قوله** في شرح الارشاد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح
 والمحرمة يتعلم منه لا ولا للكتابة ومن الثاني الحرمة على ما يليق بها **اولا** في شرح الارشاد **قوله** في شرح التمهيد
 تمة وذلك لان وجودها في خلوة اذا كان بها حرم لثمة وكذا امرأة ثمة ليس ماددة الرتبة القوية بل الضعيفة
 فلا بد وما قال ابن قاسم انه قد يقال هذا الاشتراط لا ينافي في الحقيقة انه قد يحصل رتبة انتهى **قوله** في شرح
 وان رضى اقرب بعيد ان لا يخالطه الخبيث وان رضى الاب لا يمكن علم الاخر **قوله** في شرح الارشاد **قوله** في شرح التمهيد
 في الافراد **قوله** في بعض النسخ فيها سهو من قلم المصنف **قوله** في شرح الارشاد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح
 المحضون في حديثه من يقبله **قوله** في شرح الارشاد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح التمهيد
قوله في شرح الارشاد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح التمهيد **قوله** في شرح التمهيد

[illegible]

فهم الحق والبر
والبر والحق

بَابُ
مِنْ
أَصْرَاحِ
بَابِ

770

رسالة السيد

روا واجبه

الفرقة فلولا ان لا يستتر وان اصلا وجب ستر العورة لمواقعته ولو اخذ من التفتيل سترها بذي الميرة والى
او ولو انما والكلام حيث لا عارض ولا وجب ستر كل البدن والى جميعه لرفع نظم من سترها من مخرج غيره

أولون من لا يفضل إلا ما فاء له هل لا يفضل إلا ما سواه وهو محرم فيه ومما وصححوا على من فاء
أنه لا يجب شئ منها وإن لم يوافقها كالمحاب لا يجب من خبرات يدين قوله الحديث لا رتبة، أشارة إلى ما قاله بعض الفضل
نفليس رقيقة لذاته على حننهم كره في العبد وسن في الإماء وقيل يفضل بين النفيس والخصيس في الذكور
أيضا ونسبته لأزواجه وعنده عن جميع لكن في المكسوة فقط فيختلف باختلاف شأنهم فليسيت كسوة التواضع

والتأثير كمسودة من قدام بالتجارة او حفظ الاموال **قول** في التخيير اذا التى الى اخر الحديث فانه ولى حرم وعلاجه

قال في شرح الارشاد والمعنى فيه تشويق النفس لما لها هذه وهذا يقطع شهواتها قوتها والتفصيل بما بعد
الفاء من قوله الله من قوله فانه قوله على المذهب اشد ما يتقاضى ومكارم الاخلاق وقول الكشور ما ذهب
المذنب لانه حاصل نفس المشافى وصلى عنه عنه وقوله الاف مرعى ما لنا نفوس لا ابد لاهل المذهب الذي
المشجان كذا في شرح الارشاد قوله وبين ان يكون ما يما ولم اجد في الارشاد ومذهب ان من وقع بالاصحاح له لغة

كبيرة تستلزم لا صفوية تعجز تحقيق الشهوة ولا يقضي الحاجة التي ^{قوله} ولا يقضي الحاجة الخاصة وبالجملة
الحاجة والشهوة في الشيء انتهى ^{قوله} لأنه من مكارم الأخلاق لا تجلبها ما هم صوابكم جعلهم الله تحت أيديكم
فإن لا ناهضتم تحت يده فلا يطعم من طعامه ولا يشبع من لباسه وأمره صلى الله عليه وسلم أن يطعمه من طعامه

وان يلبيهم من ذهابه ~~من ذهابه~~ حمله الشاقي على الندب او على الخطاب لقوم مطاعهم وعلابهم
سقا وبتة او على انه جواب سائل علم حاله فاجابه بما اقتضاه الحال في الامام من ثم في نفقة بعض القاض
دنيا من ثم انما قصيد دينا على السيد اذا ذن له القاضي في الاقتراض واقوصوا وامر القاضي

من يفتق على التفتيق ويجمع على التفتقه وفعل ويعيد ظاهره ^{معد} طردان ما قاله ابن كاسم ومنه من ما هو من فرفع
القاصي وهو بناء على ظاهره الذي مضى عليه الشارح هناك في غاية الاستكمال إذ التفتيق لا يقتصر عليه
تكتيف بصيغته وإنما باللفظ الذي انتهى ^{معد} إذا مضى ومنه ما مضى به كالمضى من قبل المضى من المضى من المضى

أما الذي لا يصح لغيري لما كنت قد سمعت منكم وهو أن تقولوا في قول الله المستعان **قوله** عند استعاذته
منها أي من الألفاظ وقوله ومن أن لا تعطى على قولهم هذا قال في شبه الألفاظ ولما استغنى السيد عن الألفاظ
على حقيقة أو غلب باع الحكم صامه في مؤلفه وأصره عليه بعض استدل أنه شيء عليه صالح لا في بنية

شَيْئًا فَمِنْهُمَا مِمَّا لَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُ وَبَعْضُهُمَا يَكُنْ فِي مَقَامٍ قَرِيبٍ
وَبَعْضُهُمَا يَكُنْ فِي مَقَامٍ بَعِيدٍ فَشَيْئًا فَمِنْهُمَا يَكُنْ فِي مَقَامٍ قَرِيبٍ

كذا حثته الا في مرضي ^{مؤخر} نظيره ما في قوله اي نفقة القريب قوله او يوجبه عطف على قوله يبيع وقوله بعد ان ^{مقدم}
 ظن ان يبيع ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 ولا يجب عليه ~~فصل~~ الا ~~فصل~~ ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 غير متصرف في ما له فيجب مراعاة حاله ومقتضى الحال ما قاله ابن قاسم ان هذا الصنيع ليعلم انه في مرضي يبيع
 على القاصي ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 لا الموجب وعلم حاله لا يجب مراعاة الاصل في حكمه ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 في الاصل ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 او اقتراض من بيت المال على فضل السيد ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 احضاره عن قوب لا ينفق ويؤخر ما في ذلك من كونه عن القصد ولو قيل ان القاصي يقرض عليه ان يحضر بالمال اذا رآه في
 مصلحة ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 ابن قاسم حيث قال وان كان فقيرا لا يقال بل ليس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 لنفق ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال والمسلمين مجامعا وهو علم ان كان السيد فقيرا واحتاجا الى ضرورة
 واقتصر شراجه ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 لم يبيع ولم حال خاص ولا عام فالظاهر انه ينفق عليه ولو حكوا بكفره من بيت المال من سبهم المصالح مجامعا فانهم
 يكن في بيت المال شيئا او كان ثمة ما هو لهم منه او من ممتلكاتهم ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 ما يبيعهم بكفايته وجوبا قرضا بالفاق وفي قول نفقة انتهت ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 ومجت ابن الرفعة ان كفايته تدفع لما له لان الكفاية عليه وهو كفايته من محايج المسلمين ولأنه على
 ان السيد ان كان فقيرا واحتاجا الى ضرورة ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 قرضا عليه ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 ان لم يكن بينهما مباداة ولا فني على من هو في نفسه ونظر شيخنا فيما قاله في الشق الثاني وكان وجهه ان هو
 في نفسه لا يبيع ان ينفق عليه لا ينفق وما يملكه منه ومركبه ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 الحق انه لو لم يبيعها ولا مال له ولا كسبها ولا كان بيت المال شيئا ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 نظرا لما قد مره من نفقتها عند تقدر بيت المال على المسلمين اخذها من ماله ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه
 ولو قال له لهما عند غيبة سيده استاذن وانفق على نفسه جاز وكان ^{قوله} ~~قوله ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه وما في غير ~~في مرضي يبيع~~ القيس ^{قوله} ~~قوله~~ اي في مرضي يبيع بعضه~~

[illegible]

المجموع ما قام المشيع والحب الفقه وما استبان عن فحاجب كاذب البانته وعينها انتهى فتقول نظيره ما وجد استبانته
ان اذ الحوادث بالحب المشيع على ما مر في نفقه القريب هذا المشيع عرفا لا الحب الفقه فيه فالجواب انما وجب عليه
من كفاية الدابة اول المشيع سقيا حصل بالمرعى والعلق او ربط وكذا المرى قوله ولما لا اله الا الله فخصه من كفاية
منه في نفقه المرافق انه لا يبيع منها الا اذا لم يكن له مال غير هذا وتقدم من المشيع في نفقه المرافق ان ما لم يملك
ما هو الاصلح من بيع الوقت وغيره من احوال المسقى قوله اوله مال عطف على قوله ولما لا اله الا الله وقوله ولم تغفل في الاجابة
قوله فان تقدم ذلك كله اتفق عليها من بيعت ثم انما سير قال في شرح الارشاد ولما لا اله الا الله في نفقه المرافق
فيه ما في شرحه من اوصافه قوله الا ما يفيضه غضب وقولنا انه شرح الارشاد اتفاقا قوله لو كان عمله هو فان
يؤكد ويصون لا يؤكد ولا يوجب الا نفقه احد هما ويقدم بينهما فيلزم تقدم نفقه ما لا يملك ولا يبيع
اما كونه ام ليس هو فينفذ فيه فقال ان لا يوجب السلام فان كان ايا كونه لساوس الما وعينه لساوسا
وساوسا فنفقه نظرا وحقا لا انتهى والنفق تقدم على ما كونه في حاله من ارباب يوجب له ايا كونه وقول لو كان
اما كونه حال الحيوة لساوسا في الفرج عشرة وعين ايا كونه قيمته عشرين وسواها فالأول هو ايا كونه
ان كان من عدم الضرر ثم دلت شرح الارشاد بعد ما قلت قوله ولا يوجب منه انه مقدم نفقه على ايا كونه
ويوجب ايا كونه لدرج الضرر عنها حينئذ يوجبها لساوسا في الفرج ولا ينفذ في حق كل منهما بل في
حق ايا كونه والنفق يتبع من ذلك ولا يضمن انه لا يفرق بين ان يبيع او ما في القيمة او يتفادها فيها وافا ساوسا
اما كونه لساوسا في الفرج وهو ما يضمنه النفق ذكرته قوله النفق ولا يوجب من عدم قوله المعنى ولو كان غنائه
كفى لولا لامة وحق منه لو كان لغيره وغنائه من نفقه كفاية في الارشاد قوله
وصحبه في قوله في شرح الارشاد ونفقه ما يوجب على الموت قوله ولم تغفل في شرح الارشاد
وقولنا الشحان قوله وصوب لا يوجب قال في شرح الارشاد وصوب المراكشي كالان في نفقه ما لا يملك
لكلام الشافعي في نفقه ولا يوجب ولا يوجب الا المراكشي وان غايته فتقول لستم بما تدرته وهو قوله
وصحبه فيه في حق قوله في شرح الارشاد ما لم يملك احد فتقول قوله وليس له ان يبيع قال في شرح الارشاد
ولو عدل به الى ليس غيرا فان قبله كان قاله من هو يبيع انه ذكره انما يردى قوله استمر من المراكشي
انما من مكرها لظلم والشراب وهو من سوا المصدق والكثير من المصدق كذا في القاموس قوله وانما
يستحق ان لا يبيع لانه يوجب قوله كمن باعهم قوله والنفق قوله ولم تغفل قوله ولم تغفل قوله ولم تغفل
الشافعي محل على كراهية التصرح ان على من يملك نفقه لغيره كغيره قوله وهي قوله وهي قوله وهي

ابن النجاشي

كترك سقي ذرع او فانه يكره وقوله دون ترك شذاعة الارض في فلي يكره **قوله** والكرهية هي من سبيلها
 لا يجوز قال في النهاية لان تركها ضار بها وفوق غيره بجهة الروع واليه يشير قوله لم يكره
 قال في التحقيق ولهذا يات ثم سقمه ففعلنا على الحيوان ولا يات ثم يحضره ففعل عن الروع وقد اشبهنا
 عن المصنف كراهتها حتى تحرب وكذا يكره ترك سقي لزوع والاشجار ونحو ذلك لانها من صناعة
 الطال قال في الفروع وقضية عدم كراهتها ضارة بالانكسار في مواضع يتجرعها كالقمار والاعتناء في البحر
 وعدم كراهتها ان كان سببها ترك اعمال لانه قد تشق ومنه ترك سقي الاشجار وهي حوتة بتوافق الاعمال
 فانه جائز هذا فالمراد في الفتوى والحكم من تقليل الاستغناء لا اعتراض عليه بان تجرم ترك الاعمال لا يفي
 بل لا بد من تقييدها بالمشاققة ليجوز من نحو ذلك والاشجار في الحكم ووضع اعمال في كراهتها قال ابن
 النجاشي في مسئلة ترك سقي الاشجار وصورتها ان تكون له ثمرة تفي بعونة سقيها والا فلا كراهة وتعلق
 قال في الوارد بترك السقي تخفيف الاشجار ولاجل البناء والوقود فلا كراهة ايضا انتهى وهذا في مطلق الترف
 لا المحجور عليه ففعل وليه عاوة عقاره وحفظه يتجرع ونزوعه بالسقي وغيره وفي المطلق اما الوقوف فحجب
 على ناطقه عاوة حفظه على ما تحققت عنده منها اما من رعيه او من حصة شتر منها الواقف ولما اذا لم
 يتعلق به حق الرعيه فاما لو رعيه عقاره ثم اضل ففعل عليه عاوة اذا واد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستاجر
 قال في الدرعي لو غاب كرشيد عن مال غيبه طويلا ولا ما يب لم يملك من محال ان ينصب من رعيه عقاره
 وسقي وزرع وثمره من مال الظاهر نعم لان عليه حفظ الحبيب كالحجورين وكذا لو لم يملك من ثمره عقاره
 وغيره وتعلق به ديون مستفرقة وقد ربيعه في الحال فالظن ان على الحاكم ان يسي في حفظه بالحق
 بالسقي وغيره الى ان يباع في ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا فصل خاص فتوى
 وهو ظن والزيادة في العاوة على ما جازة خلاف الاول وربما قيل بكراهتها في صحيح ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال ان مال الرجل يوجب نفقة كلها الا في هذا التراب وفيه سنان واحد كل ما انفقته من ادم
 في التراب فهو عليه وبال يوم القيمة الا ما لا يد منه اي ما لم يقصد في الاتفاق في البناء من مقصد صانع
 كما هو معلوم ويكره لاندشاق ان يمد على الوقوف انفسهم او ماله او خدمه من غير مسلم في ارض كرام وفي رواية
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعون على انفسكم ولا على
 اولادكم ولا تدعون على خدمكم ولا تدعون على اموالكم لا تدعون فقرا من امة ساعة يسأل فيها عطاء
 فيستجيب له وما قبل ان امة لا يقبل دعا حبيب على حبيب فضيع **قوله** سببها ترك هذه الاشجار

و صحيح

فدوسم من ذلك

قد يعلم من ذلك انه لو كان ما لم يوصفوا بقرب ما ضحي ذواله والملك له جاز له ضلوا مضيا جاز في قوله ولو قيل
 يمنع تركه ان سبها هذه بلا مشقة كما هو ظنكم لم يحصل قال مشقة الجهل قد يمنع الاحتكام حيث لم يشق العمل
 بوجه كذا كما تناوينا في تقريره وانهم على طرف القرب مع غير اعتداله عنه ولو لم يتناوينا ولم يصدقوا او ضاح
 او تركه حتى كذا ومعه عليهم ان لم يفعل سمعوا وهو ظنهم جازا والمعنى ان مقامين لهذا انما ان لم يكن
 عنده قال وعطفه وقد اقرنا قال في شرح ملاوي شاد وحيث تقيس في ذلك القدر عند حصول قوله وان هذا كذا
 لتفصيل فانه لا يجرى في كل وجه بل في كل وجه قال في من وروى الموقوف او على ما لك ذلك قال كالباقية او تحليته لا كذا
 وهذا ليس من المملوك او محصل فاقولته وان الله اعلم محمد لله هذا فاعلم انما هذه هي شية في الحقيقة

الحكمة ما يقتضي لمرحاج لتخفة المحتاج في بيان القرب سنة من وصفا

عباد كذا على ما وقعنا الله بها وجعلها ذنبا لا حرج ولا عجز

سعي عبثا وان تو وصفا على الصفا والفضلا

ويجوز له ولا فاما ظاهره او باطنا او على

عليه بنا محمد وعلى اله واصحابه

كلهم لا نقه فشانهم صلوات الله عليهم

واسماهم في شهادته

سنة من رمضان سنة

سنة من رمضان سنة

بعد الا لغير

ويجوز له